المملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود كلية التربية قسم الثقافة الإسلامية

كتاب (التحرير) في الفقه

لأبي العباس أحمد بن محمد الجرجاني الشافعي (ت: ٤٨٢ هـ)

(قسم العبادات)

"تحقيق و دراسة"

بحث مقدَّم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه وأصوله إعداد

عادل بن محمد بن عبد الرحمن العبيسي إشراف فضيلة الدكتور/ عبد الله الناصر

_a 1277

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن من رحمة الله بهذه الأمة أن جعل لها في كل زمان أولي بقية من أهل العلم، يحملون هذا الدين ويبينونه للناس، متنقلين في ذلك بين تحصيل العلم ونشره وتللف الكتب والمتون، فورثوا لنا كنوزاً ثمينة وأسفاراً نفيسة تشهد بحسن فعالهم وعظيم بلائهم.

وكان ممن له عناية بتأليف الكتب ونشر العلم الإمام الجليل أحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني الشافعي أبو العباس قاضي البصرة وشيخ الشافعية بها في عصره، (١) حيث ألف كتاباً في فروع الفقه الشافعي سماه (التحرير) وهو كتاب عظيم القدر؛ وذلك لتميزه بكثرة المسائل، والفروع الفقهية، واستيعابه جميع أبواب الفقه، ولعلو مكانة مؤلفه بين علماء المذهب وسيأتي الحديث عنها – في مطلب (آثاره العلمية) –

وكان لزاماً على هذه الأمة بعد أن من الله عليها بهذا التراث العظيم الذي خلفه لها سلفها الصالح، أن تعتني به أشد العناية؛ لذلك رغبت في المساهمة في خدمة هذا الكتاب القيم، وذلك بتحقيق جزء منه – يبدأ من أول الكتاب إلى نهاية قسم العبادات – ليكون موضوعاً أتقدم به لنيل درجة الماجستير بقسم الثقافة الإسلامية هذا والله أسأل أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح وأن ينفعنا بما علمنا، إنه سميع مجيب.

الأعلام، للزركلي، (١/ ٢١٤).

أسباب اختيار الموضوع

- ١ تقوية الصلة بين الجهود المعاصرة في هذا الصدد وماضى الأمة العريق.
- ٢- إن هذا الكتاب استوعب فيه مؤلفه جميع أبواب الفقه وأكثر فيه من المسائل الفقهية.
- ٣- مكانة مؤلف الكتاب الإمام الجرجاني بين علماء المذهب والتي سابينها
 لاحقاً باذن الله.
 - ٤- الرغبة في خدمة الكتاب وإخراجه في صورة هي أقرب إلى مراد المؤلف.
 - ٥ لم يسبق أن حُقق هذا الكتاب تحقيقاً علمياً حسب علمي -

أهداف الدراسة

- ١- خدمة الكتاب خدمة علمية تتوافق مع الأساليب العلمية الحديثة من تحقيق وتخريج وتصحيح.
 - ٢ بيان مكانة المؤلف العلمية وذلك من خلال ترجمته ترجمة تفصيلية.
- ٣- اكتساب خبرة كافية في هذا النوع الهام من الدراسات وهو: (تحقيق المخطوطات).
- ٤- الدراسة التفصيلية لمسائل فقه العبادات والتعرف على المهذهب المشافعي
 بشكل خاص من خلال تحقيق تلك المخطوطة.
- ٥- التعرف على القول الراجح في المذهب وذلك من خلال تحرير المندهب في مسائل هذا الكتاب، وهذا ما أحسبه قد تم والحمد الله.

حدود الدراسة

شملت الدراسة تحقيق ودراسة قسم العبادات من هذا الكتاب، وهي تبدأ من اللوح الأول، وتنتهى باللوح الثامن والأربعين من النسخة التي اتخذها أصلاً.

الدراسات السابقة

بعد السؤال والتتبع في المراكز المتخصصة: كمركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، ومكتبة الملك فهد الوطنية، وكذلك الجامعات: كجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى، والجامعة الإسلامية، لم أجد والله أعلم من سجَّل هذا الموضوع في رسالة علمية أو طبعه في كتاب.

ذكر النسخ المعتمدة في التحقيق ووصفها

حصلت – بفضل الله وتوفيقه – على ثلاث نسخ خطية للكتاب هي كما يلي: النسخة الخطية الأولى:

هي نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا تحت رقم: (١٠٩٨)، وقد وجدت لها صورة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية تحت رقم: (٤٤٥ ف)، وناسخها هو يحيى بن علي السلمي الشافعي، وكان ذلك في السابع عشر من رمضان سنة خمسمائة وثمانين للهجرة بقلم نسخي نفيس.

وهي تحتوي على ٢٤٣ ورقة، ومعلوم أن الورقة تحتوي على صفحتين (وجهين)، كل صفحة فيها واحد وعشرون سطراً، السطر الواحد فيه إحدى عشرة كلمة تقريباً، وقد رمزت لها بحرف الألف (أ)، وأشرت في الحاشية إلى نهاية كل ورقة منها بقولي: "نهاية الورقة، (/أ)"، ويبدأ القسم الذي حققته من أول المخطوط وينتهي إلى نهاية الورقة (/أ).

وقد اعتمدت هذه النسخة فجعلتها هي النسخة الأصل؛ وذلك لقرب عهدها بالمؤلف، ولوضوح خطها، ولقلة السقط والبياض فيها بحيث يمكن تداركه من النسسخ الأخرى.

النسخة الخطية الثانية:

وهي نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا أيضاً، تحت رقم: (١٠٩٧)، وقد وجدت لها صورة في مركز الملك فيصل بنفس رقم النسخة السابقة: (٤٤٥ ف)، وقد كتب على صفحتها الأولى (كَتْبُ مَرْسم الإمام العالم رضي الدين أبي عبد الله محمد بن الفقيه الإمام أبي بكر بن خليل المكي الشافعي)، وقد أشار محقق طبقات الشافعية عبد الله الحبوري عند حديثه عن هذه النسخة بعينها ألها كتبت في القرن السابع. (١)

وهي تحتوي على ١٨٧ ورقة، ومعلوم أن الورقة تحتوي على صفحتين (وجهين)، كل صفحة فيها واحد وعشرون سطراً، السطر الواحد فيه خمس عشرة كلمة تقريباً، وقد رمزت لها بحرف الباء (ب)، وأشرت في الحاشية إلى نهاية كل ورقة منها بقولي: "نهاية الورقة: (/ ب)"، ويبدأ القسم الذي حققته من أول المخطوط، وينتهي إلى نهاية الورقة ((/ ().

وهي مكتوبة بخط نسخى نفيس، وكلا النسختين السابقتين كاملتان.

النسخة الخطية الثالثة:

وهي نسخة المكتبة الأزهرية بمصر تحت رقم (١٤٣/١٢٨٧٧)، وقد كتب هذه النسخة سليمان بن علي بن سليمان الشافعي البصري، وكان ذلك يوم الأربعاء في الخامس عشر من شعبان سنة تسعمائة وإحدى وثمانين للهجرة.

وهي تحتوي على ١٥١ ورقة من غير صفحة العنوان، ومعلوم أن الورقة تحتوي على صفحتين (وجهين)، كل صفحة فيها ثمانية عشر وبعضها تسعة عــشر سـطراً، السطر الواحد فيه ما بين العشر والخمس عشرة كلمة تقريباً، وقد رمزت لها بحــرف الجيم (ج)، وأشرت في الحاشية إلى نهاية كل ورقة منها بقولي: " نهايــة الورقــة: (/ ج)"، ويبدأ القسم الذي حققته من أول المخطوط، وينتهي إلى منتصف الورقة (٧٧). وهي ناقصة حيث تنتهي بانتهاء قسم المعاملات.

⁽١) ينظر طبقات الشافعية للأسنوي، تحقيق عبد الله الجبوري، (١/ ٣٤١)، حاشية رقم: (١).

إجراءات التحقيق

١- نسخت نص النسخة الأصل حسب قواعد الإملاء الحديثة وعلامات الترقيم.
 ٢- قابلت بين نسخ الكتاب، وأثبت ما ترجح لدي أنه الأصح في المتن، وأشرت إلى ذلك في الحاشية، وقد اتخذت في منهجاً في ذلك وهو كما يلي:

* اخترت نسخة واعتبرتها هي الأصل وقد رمزت لها بالرمز (أ) وذلك لما يلي: قرب عهدها بالمؤلف، ولأنها أوضح النسخ وأكملها، كما ألها أقل النسخ سقطاً وأخطاء، ورمزت للنسخة الثانية بالرمز (ب) وهي التي تلي الأولى في تاريخ نسخها، ورمزت إلى النسخة الثالثة بالرمز (ج).

* اعتمدت في النسخ على النسخة الأصل، وقد حرصت قدر الإمكان على المحافظة على نصها، فإذا وجدت اختلافاً كبيراً بينها وبين النسخ الأخرى، أو وجدت بعض الكلمات بعيدة عن الصواب، وذلك بالنظر إلى كتب المؤلف وكتب المذهب ففي هذه الحالة اتبعت طريقة النص المختار، وذلك بالحرص قدر الإمكان على المحافظة على نص الكتاب كما وضعه المؤلف حسب ما يظهر من طريقة أسلوبه، وبالرجوع على نص الكتاب كما وضعه المؤلف حسب ما يظهر من طريقة أسلوبه، وبالرجوع إلى كتبه الأخرى وكتب شيوخه وتلاميذه، والرجوع كذلك إلى كتب المذهب حتى ولو خالف ذلك النسخة الأصل.

* إثبات الفروق بين النسخ حسب القواعد التالية:

- إذا ترجح لدي أن بعض العبارات أو الكلمات غير صحيحة أو أن الكلمة غير مستقيم في هيع النسخ، فإني أضع في النص بين معقوفتين ما أراه صواباً موافقاً لمراد المؤلف، وذلك بالرجوع إلى كتبه الأخرى، وكتب شيوخه، وكتب المذهب، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية، ومن الأمثلة على ذلك: ما ذكره المؤلف في باب صلاة الجمعة، فصل في سنن الجمعة وهيئاها، عندما تحدث عن البكور إلى صلاة الجمعة قال: [وكلما قدم كان أولى] كلمة (قدم) لا يستقيم معها المعنى مع ألها موجودة في جميع النسخ، فلذلك غيرت هذه الكلمة بكلمة (تقدم) حتى يستقيم المعنى.

- ب- إذا وجدت في النسخة الأصل (أ) عبارة غير صحيحة أو لا يــستقيم معهــا المعنى، أو وجدت في النسخ الأخرى عبارة أو كلمة زائــدة عــن النــسخة الأصل، والحاجة تدعو إلى إثباها، فإني أثبت في النص ما هو موجود في النسخ الأخرى من الزيادة أو التصويب، وأضعها بين معقوفتين [] مع الإشــارة إلى ذلك في الحاشية، ومن الأمثلة على ذلك: ما ذكره المؤلف في أول باب حــج الصبي والعبد حيث قال: " يصح حج الصبي بكل حال، فإن كان مميزاً أحرم بإذن [الولي]" فكلمة الولي في نسخة (أ): (المولى)، فذلك أثبت بين المعقوفتين ما رأيته صحيحاً من نسخة (ب) و (ج).
- ت-إذا كان السقط في إحدى النسختين (غير الأصل) فإني أضعه بين قوسين ()، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية، وهو كثير في الرسالة حتى لا تجد صفحة إلا ويوجد فيها ذلك.
- ث-إذا وجدت فرقاً بين النسخة الأصل والنسخ الأخرى فإني أبينه في الحاشية بدون وضع أقواس، وهو كثير أيضاً مما دعاني إلى ترك التمثيل على ذلك.
 - ج- أغفلت الشطوب التي تكون من الناسخ ولا أشير إليها في الحاشية.
- ح- إذا وجدت لفظاً أو حرفاً زائداً أو مكرراً حذفته ونبهت على ذلك في الحاشية.

* ملاحظة مهمة: [وجدت أن النُسَّاخ قد يغفلون أحياناً عن كتابة عبارة، ثم يكتبو لها في الهامش استدراكاً لها، فهذه وضعتها في نص النسخة، واعتبر لها من أصل النسخة ولم أشر إلى ذلك في الحاشية؛ لأن ذلك يتكرر كثيراً فاكتفيت بذكره هنا.]

^{*} قمت بتشكيل بعض الكلمات إذا خشيت التباس المراد منها.

^{*} نسخت الكتاب حسب القواعد الإملائية الحديثة.

^{*} وضحت المراد من كلام المؤلف إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

^{*} أشرت إلى نهاية كل صفحة من المخطوط في كل النسخ، وذلك بــذكر (رقــم الورقة/ ورقم النسخة) في الحاشية.

^{*} رقمت كتب، وأبواب، وفصول المخطوط.

- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها في القرآن مع ذكر اسم السورة،
 ورقمها، ورقم الآية، كما يلع: [اسم السورة، رقمها/ رقم الآية].
- 3 خرجت الأحاديث والآثار من مصادرها الأصلية فما كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به وإذا لم يكن فيهما، أو في أحدهما ذكرت بعض من خرجه، وحكم أهل العلم عليه.
 - ٥- ذكرت الأدلة التي يشير إليها المؤلف ولا يذكرها.
- ٦- حررت المذهب مع بيان المسائل التي خالف فيها الجرجاني المدذهب، وقد اتخذت لى منهجاً في ذلك وهو كما يلى:
- * اعتمدت في بيان المذهب على ما اتفق عليه الرافعي، والنووي، ما لم يتفق المتأخرون على أن ما اتفقا عليه سهو أو غلط، فإن اختلفا قدمت قول النووي، فإن لم أجد لأحدهما قولاً في المسألة رجعت إلى ما اعتمد من كتب الإمامين: ابن حجر الهيتمي، والرملي (تحفة المحتاج ولهاية المحتاج) ثم بقية شروح المنهاج ثم كتب الحواشي.
- * إذا قطع المؤلف بحكم في مسألة وكان خلاف المعتمد من المذهب فإني أبينه في الحاشية وأوثقه.
- * إذا ذكر المؤلف خلافاً في مسألة ولم يبين الأصح، فإني أذكر الأصح في المذهب كما في الخطوة الأولى وأوثقه.
- * إذا صحح قولاً أو وجهاً في مسألة، فإن كان موافق للمذهب اكتفيت بتوثيقه في الحاشية، وإن كان خلاف المعتمد من المذهب، فإنى أبينه في الحاشية وأوثقه.
- ٧- وثقت الروايات والنصوص التي قد يذكرها المؤلف من مصادرها الأصلية.
 - ٨- ضبطت المقادير التي يذكرها المؤلف وبَيَّنتُ ما تساويه في الوقت الحاضر.
 - ٩- بَيَّنتُ معانى الكلمات الغريبة والمصطلحات النادرة.
 - ٠١٠ علقت على بعض المواضع التي تحتاج إلى تعليق.
 - ١١ عَرَّفتُ بالأماكن والبلدان الواردة في البحث.

١٢ - وضعت الفهارس التي تعين القارئ على الوصول إلى بغيته، وتشمل ما يلع:

أ- فهرس الآيات.

ب- فهرس الأحاديث.

ج- فهرس الأماكن والبلدان.

د- فهرس الكلمات الغريبة.

٥- فهرس المصادر والمراجع.

و – فهرس الموضوعات.

أجزاء البحث

قسمت البحث إلى قسمين: الأول: الدراسة. والثاني: النص المحقق.

القسم الأول: الدراسة، وفيها مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف، وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونشأته.

المطلب الثانى: عصر المؤلف. وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: الحالة السياسية.

الفرع الثاني: الحالة الدينية.

الفرع الثالث: الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الرابع: الحالة العلمية.

المطلب الثالث: رحلاته العلمية.

المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه. وفيه فرعان:

الفرع الأول: شيوخه.

الفرع الثانى: تلاميذه.

المطلب الخامس: مكانته العلمية.

المطلب السادس: آثاره العلمية.

المطلب السابع: وفاته.

المبحث الثانى: التعريف بالكتاب، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التحقق من اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف.

المطلب الثانى: ذكر موضوع الكتاب وإحصاء أبوابه وفصوله.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في كتابه.

المطلب الرابع: تقويم الكتاب.

القسم الثاني: النص المحقق.

صعوبات البحث

درج الباحثون في الرسائل العلمية خاصة على ذكر بعض الصعوبات التي تعرض لهم خلال إعداد البحث، وفيما يلي ذكر لشيء من الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث منها:

- صعوبة التعرف على بعض الكلمات في النسخ المخطوطة، خصوصاً أن الزمن الذي كتبت فيه هذه النسخ يختلف في قواعد إملائه عن العصر الحاضر مما أدى إلى الصعوبة في التعرف عليها ومعرفة مراد المؤلف.
- ٢- وجود بعض الأحاديث الضعيفة، وخصوصاً بعض الأوراد والأذكار
 التي تقال في الوضوء والصلاة والحج، ثما جعلني أزيد الجهد والوقات
 في البحث عن هذه الأحاديث الضعيفة وذكر حكم العلماء عليها.

وإني أحمد الله تعالى، والتوفيقُ للحمد من نعمه، وأشكره، والشكر كفيل بالمزيد من فضله وكرمه، على ما سدد ووفق في البداية، وأعان ويسر حتى النهاية، وأسأله تعالى المزيد من فضله.

كما أتقدم بالشكر والدعاء للمشرف السابق على هذا البحث: فضيلة السشيخ الدكتور: محمد ابن عبد الله الشمراني؛ الذي لم يأل جهداً في التوجيه والإرشاد، والتعليم والتقويم، والدعاء لي بالتوفيق؛ فجزاه الله عني خيراً، والله تعالى أسأل أن يجعل ما بذل في موازين الحسنات من أعماله.

والشكر موصول لفضيلة الشيخ الدكتور: عبد الله الناصر الذي أتمَّ ما تَوقَّـف عنده المشرف السابق من النصيحة والتوجيه والإرشاد والتقويم، فجزاه الله عني خــير الجزاء.

والشكر موصول لفضيلة الشيخين الكريمين الأستاذ الدكتور: حسن أبو غدة والدكتور: عبد الرحمن الجلعود، اللذان سيتفضلان بمناقشة هذه الرسالة، وإبداء ملاحظاتهما القيمة لتقويمي فيها وإرشادي فيما يكون قد حصل لي من تقصير أو خطأ؛ فجزاهما الله خيراً.

كما أتوجه بالشكر لجامعة الملك سعود، ولهذا القسم - قسم الثقافة الإسلامية - خصوصاً الذي أتاح لى الفرصة لتقديم مثل هذا البحث.

وأتوجه أيضاً بالشكر والدعاء لكل من أفادين في هذا البحث حسياً أو معنوياً، من مشائخي وأهل بيتي، وإخواني، سائلاً الله تعالى للجميع الأجر والمثوبة.

وبعدُ..فهذا جهد المقلّ، المعترف بالقصور والتقصير، موضوع بين ناظريك، عليّ غرمه، وغنمه إليك، ما كان فيه من صواب فمن الله تعالى وحده، هـو الموفِق لذلك، وما كان من خطأ أو زلل فمن نفسي ومن الشيطان، وقد رجعت عنه، وأستغفر الله تعالى منه.

هذا والله أعلم وأحكم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. الباحث

__81877

القسم الأول

الدراسة

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف

المطلب الأول

اسم مؤلف الكتاب ونشأته

لم يحصل اختلاف بين كتب التراجم في اسم المؤلف وكنيته، فكلهم متفقون على هذا الاسم وهو: أحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني، وكنيته: أبو العباس. (١)

أما الجرجاني، فنسبة إلى جرجان وسميت بذلك، لأن الذي بناها هو: جرجان بن الاوذ بن سام بن نوح، وقيل جرجيج بن الاود.

وقد فتحت جرجان في أيام الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهي تقع بين طبرستان (٢) وخراسان، (٣) وموقعها في العصر الحالي شمال إيران. (٤)

أما عن نشأة المؤلف، وتاريخ ومكان ولادته، فلم تتحدث كتب التراجم عن شيء من ذلك، وهذا لا ينقص من قدره لأنه كان إماما في الفقه، وقاضي البصرة، وشيخ الشافعية فيها، ومدرس مدرستها؛ (٥) وهذا دليل على علو قدره بين الفقهاء.

⁽۱) ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، (۱٦/ ۲۸٥)، وطبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، (۱/ ۳۷۱)، ومختصر طبقات الفقهاء، للنووي، ص ۴۶۰، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (۲/ ۳۹۱)، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للنذهبي، (۱/ ۱۰۰)، وطبقات الشافعية، للأسنوي، (۱/ ۱۹۷)، والعقد المُذْهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن، ص ۱۰۳، وطبقات الفقهاء الشافعية، لابن قاضي شهبة، ص ۴۲، وطبقات الشافعية، لابن هداية الله، ص ۱۷۸، وكشف الظنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني، (۱/ ۳۵۳ و ۳۵۸ - ۲/ ۲۰۳۸ و ۱۲۵۷).

⁽٢) طبرستان هي: بلدان واسعة كثيرة يشملها هذا الاسم، فمن أعيان بلدانها دهستان واستراباذ وآمُل وشالوس إلى غير ذلك من البلـــدان، وهـــي تقع بين الرّي وقومس والبحر وبلاد الديلم والجيل. ينظر: معجم البلدان، للحموي، (٦/ ٢٤٤ - ٢٤٥).

⁽٣) خراسان هي: بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق وآخر حدودها مما يلي الهند وتشمل على أمهات من البلاد منها نيسابور وهراة وهرو وبلخ وغيرها. ينظر: معجم البلدان للحموي، (٣/ ٢١٨).

⁽٤) ينظر: تاريخ جرجان، للسهمى، ص ٤ - ٥، ومعجم البلدان، لياقوت الحموي، (٣/ ٤٢ - ٣٤).

⁽٥) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، (١/ ٣٧١)، ومختصر طبقات السشافعية، للنووي، ص ٣٤٥، وطبقات السشافعية الكبرى، للسبكى، (٢/ ٣٩١)، وطبقات الشافعية، للأسنوي، (١/ ١٦٧).

المطلب الثاني عصر المؤلف

لا يستطيع الإنسان أن يعيش معزولاً عن الناس والأحداث، بل لابد أن يعيش في بيئة ومجتمع وعصر يتميز بعدة أمور ويوجد في هذا العصر أشخاص بارزون ومؤثرون، وتحدث فيه حوادث مؤثرة ومغيرة، وتغلب عليه أفكار معينة، كل هذه الأشياء لها أثر كبير في تكوين شخصية الإنسان.

ومن المهم عند دراسة شخصية عالم أو إمام أن يدرس عصره؛ لأن دراسة عصصر العالم تفيد كثيراً في معرفة معالم شخصيته وفكره واتجاهاته، وسوف تكون دراسي لعصر الإمام الجرجاني في الفروع التالية:

الفرع الأول

الحالة السياسية في عصر الجرجاني

عاش الجرجاني في زمن العصر العباسي الثاني، وكانت فترة حياته في القرن الخامس الهجري، وقد عاصر ثلاثة من خلفاء بني العباس، وهم: القادر بالله، (١) والقائم بأمر الله، (٢) والمقتدي بأمر الله. (٣)

وخلال هذه الفترة كانت الدولة العباسية تحت سيطرة بني بويه والسلاجقة.

⁽۱) القادر بالله هو: أبو العباس أحمد بن إسحاق بن المقتدر بن المعتضد، بويع بالخلافة سنة ٣٨١هـ، واستمر خليفة إلى أن توفي سنة ٢٢هـ. ينظر: الكامل في التاريخ، لابن الاثير، (٩/ ٨٠- ٨١ و ٤١٤ - ٤١٥)، والبداية النهاية، لابن كثير، (١١/ ٣٧٣ و ٤/١٤).

 ⁽۲) القائم بأمر الله هو: أبو جعفر عبد الله بن القادر بالله أحمد، ولي الخلافة بعد أبيه بعهد منه وكانت بيعته سنة ۲۷ ؛ هـ.، ويقي فــي الخلافــة إلى أن توفي سنة ۲۷ ؛ هـ.، ويقي فــي الخلافــة إلى أن توفي سنة ۲۷ ؛ هـ.، وقد حضر نهاية العصر البويهي وابتداء العصر السلجوقي. ينظر: الكامل في التاريخ، لابن الأثيــر، (۹/ ۱۱ ؛ ۱۱ - ۱۵ و ۱۷ م).
 و ۱۰/ ۹۶ - ۹۰)، والبداية والنهاية، لابن كثير، (۲/ ۱ ؛ ۲۷ و ۲۷ م).

⁽٣) المقتدي بأمر الله هو: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن القائم بأمر الله، عبد الله، تولى الخلافة بعد جده بأمر منه سنة ٢٠٤هـ، وتـوفي فـي محرم سنة ٢٨٤هـ. ينظر: الكامل في التاريخ، لابن الأثير، (٢١/ ٢٠٥ - ٢٣٠)، والبداية والنهايـة، لابـن كثيـر، (١٢/ ٧٧٥ - ٥٧٨ و ٢٠٥).

وهذان العصران يتشابهان في نواحٍ كثيرة؛ حيث إن كل دولة من هاتين الدولتين حاولت أن تحكم ما يسمى في التاريخ الإسلامي القديم: المشرق، وكلتاهما انتزعت السلطة الفعلية من يد الخليفة، مع إضمار الاحترام لشخصية الخليفة ولمركز الخلافة، وكلا الشعبين هاجرا من أطراف العالم الإسلامي الشمالية أو الشرقية نحو مركز الخلافة، وحاولا أن يحكما المشرق كله؛ واستوليا فيها على السلطان الفعلي.

وقد سيطرت هاتان الدولتان على الخلافة سيطرة تامة، ولم يبق للخليفة أدبى صلاحية في التصرف في شؤون الدولة، ولم يكن له إلا الدعاء على المنابر، وكان مجرد اسم تحكمان من خلاله ووحدتا الدولة تحت ظلاله. (١)

وسأتكلم الآن عن كل دولة على حدة بإيجاز:

أولاً: الدولة البويهية ٣٣٤ - ٤٤٧ ه.

بنو بويه أسرة تتكون من ثلاثة رجال ظهر أمرهم وهم: علي والحسن وأحمد أبناء أبي شجاع بويه بن فناخسرو بن تمام.

كان هؤلاء من أسرة فقيرة ببلاد الديلم، (٢) وكان أبوهم بويه رجلاً من عامـة الناس يتعيش من صيد السمك، ويعينه أولاده على الحياة بالقيـام بأعمـال ضـئيلة يتكسبون منها، ولكن هذه الأسرة الفقيرة عظم أمرها حتى سمي باسمها عصر من عصور الخلافة العباسية، وقد اشتركوا مع الخلافة في حكم العراق إلى حدود الجزيرة العربية، (٣) وكانوا إبان دولتهم فيهم قسوة وجبروت وظلم للناس بفرضهم الضرائب الجائرة على الناس وصرفها في مصالحهم الخاصة، إضافة لاعتناقهم التشيع في مجتمع سني، ممـا أدى إلى اضطرابات داخلية، سياسية و دينية و عرقية و طبقية، أقلقت راحـة النـاس،

⁽۱) العالم الإسلامي في العصر العباسي، للدكتور حسن أحمد محمود، والدكتور أحمد الشريف، ص ٣٨٣. وينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، (۱/ ۲۲).

⁽٢) بلاد الديلم: تقع جنوب وغرب إقليم كيلان ويسميه العرب جيلان، وهذا الإقليم يقع جنوب بحر الخزر، بين طبرستان وإدريبيجان. ينظر: بلدان الخلافة الشرقية، ومؤلفه هو: كي لسترنج، ص ٢٠٦ - ٢٠٧، وينظر الخارطة رقم (٥) من نفس الكتاب.

⁽٣) ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، (١/ ٣٦٩- ٣٧٠)، والعالم الإسلامي في العصر العباسي، للدكتور حسن أحمد والدكتور أحمد الـشريف، ص ٣٨٧- ٣٨٨.

ونزعت الأمان من نفوسهم، وأصبح الأمان والاستقرار عندهم حلماً منشوداً وواقعاً مفقوداً.(١)

ثانياً: الدولة السلجوقية ٧٤٤ - • ٥٣ ه.

السلاجقة هم مجموعة من القبائل التركية التي عرفت باسم " الغز " كانت تسكن الهضاب القريبة من بحيرة خوارزم، فتترل من السواحل السشرقية لبحر قروين وفي الهضاب المحيطة بنهري سيحون وجيحون، وقد أطلق على هذه القبائل التركية اسم المسلاجقة نسبة إلى رجل منها تزعمها وهو " سلجوق بن دقاق " ولم يكن لهذه القبائل السم خاص تعرف به قبل تولي سلجوق هذا رئاستها، ويبدو أنه هو الذي جمع شملها ووحدها تحت زعامته، ثم قادها ونزل بها إلى أرض الإسلام، فأسلمت معه فنسبت إليه، وخضعت البلاد بعدئذ لحكم أبنائه وأحفاده من بعده. (٢)

وقد حفلت فترة سيطرقم ببعض الأحداث السياسية الخطيرة ووجود الدولة الفاطمية في مصر التي كانت تتحين الفرصة للانقضاض على السلاجقة في بغداد وإزالة سيطرقم عليها فكانت فتنة البساسيري، (٣) كذلك الأحداث الداخلية والصدامات المتكررة بين السنة والشيعة التي كانت تحتدم أحياناً وقدأ أحياناً أخرى، إلى أن بلغت منتهاها في جهادى الأولى سنة ٤٨٦هـ بين أهل باب البصرة من السنة وأهل بساب الكرخ من الشيعة فقتل خلق كثير. (٤)

⁽١) ينظر: البداية النهاية، لابن كثير، (١١/ ٢٥١ - ٢٥٤ و ٢٦٢).

⁽٢) ينظر: الكامل، لابن الأثير، (٩/ ٣٧٣ وما بعدها)، والعالم الإسلامي في العصر العباسي، للدكتور حسن أحمد والدكتور أحمـــد الـــشريف، ص ١٩٤٤.

⁽٣) البساسيري: اسمه أرسلان بن عبدالله، كان من كبار قواد الأثراك لبني بويه، كان أول ظهوره سنة ٢٥ ؛ هـ، ثم قويت شوكته، اشتهر أمسره إلى إن استغل فرصة نشوب الخلافات بين السلاجقة، فدخل بغداد سنة ٢٥ ؛ هـ، برعاية من الدولة الفاطمية، حاملاً الرايات المصرية، فعاث فيها فساداً، وخطب فيها للخليفة الفاطمي المستنصر بالله، وزاد في الآذان "حى على خير العمل"، قتل سنة ٢٥ ؛ هـ. ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، (٢/ ٣١ وما بعدها)، والكامل في التاريخ، لابن الأثير، (٨/ ٧)، والبداية والنهاية، لابن كثير، (١٢/ ٣١ وما بعدها)،

⁽٤) ينظر: الكامل، لابن الأثير، (١٠/ ١٧٦ - ١٧٨)، والبداية والنهاية، لابن كثير، (١٢/ ٢١١).

أما بقية العالم الإسلامي فقد كان مفككاً ومجزاً في حقيقته ومستقلاً استقلالاً تاماً عن سيطرة هاتين الدولتين " البويهية والسلجوقية "، حيث كانت سيطرهم على بغداد والبصرة وما بينهما وبعض بلاد فارس.

فالشام كانت تحت سيطرة الحمدانيين، ومصر كانت تحت سيطرة الفاطميين، والأندلس تحت سيطرة الأمويين - عبد الرحمن الناصر - هذا مجمل الحالة السياسية في عصر المؤلف. (١)

الفرع الثاني الحالة الدينية

لقد هب المسلمون من أيام النبي الله إلى العمل على نشر الإسلام، ومحق الكفر والضلال، فاتسعت البلاد الإسلامية اتساعاً عظيماً، وشمل هذا الاتساع بلاداً وشعوباً غير عربية، من أجناس شتى، كالفرس، والترك، والأكراد، وغيرهم.

فأصبح المجتمع الإسلامي مزيجاً من هذه الأجناس المختلفة في عاداتها وموروثاتها، ولكن دين الله جعلهم أمة واحدة.

وكان لكثير من هذه الأمم عقائد فاسدة لم يطهر كثير منهم أنفسهم منها كلية حين دخل الإسلام، ففهم الإسلام من خلال هذه العقائد الفاسدة، وكان هذا الفهم الخاطئ هو سبب انتشار التشيع والتصوف وغير ذلك من الانحرافات عن المنهج السليم في بلاد المسلمين.

وفي عصر الجرجاني كان التشيع سمة كثير من البلاد الإسلامية، وإن كان أهل السنة هم السواد الأعظم، لكن كان للشيعة مكانة وقوة في بلاد المسلمين، لأن السلطة كانت تؤيدهم على ذلك، ففرضوا معتقدهم الفاسد على الناس، وأظهروا شعائر الشيعة، وناصروهم بعد أن كانوا مستضعفين، فأصبحوا بمناصرةم أصحاب قوة ونفوذ، فالبويهيون شيعة، وكذلك الحمدانيون كانوا شيعة، والدولة الفاطمية كانت من

⁽١) ينظر: العصر العباسي الثاني، للدكتور شوقي ضيف، ص ٢٦

غلاة الشيعة، وقد حصلت فتن كثيرة بين الشيعة وأهل السنة، سفكت في بعضها دماء وأحرقت دور.(١)

الفرع الثالث الحتماعية الحالة الاقتصادية والاجتماعية

مر بنا في الفرع الأول وهو الحالة السياسية تسلط البويهيين والسلاجقة على أمور الدولة، ومر بنا في الفرع الثاني وهو الحالة الدينية أن المجتمع الإسلامي كان خليطاً من عدة أجناس، كل هذا أدى إلى تركيبة اجتماعية معينة، فتسلط هذه الدول على أمور الدولة وهميش الخليفة، وإسقاط هيبته، قد انعكس على المجتمع سلباً، حيث أعطى للصوص وقطاع الطريق فرصة للاعتداء على الناس، وترويعهم، فأصبح لهذه الفئة الساقطة دينياً، وخلقياً، واجتماعياً قوة وانتشاراً، إضافة إلى المكوس والضرائب اليي فرضتها هذه الدول، وأثقلت كاهل الناس، وكانت تؤخذ عنوة منهم لينفقوها في ترفهم.

كل هذا أحدث خلخلة في المجتمع الإسلامي، وأدى إلى أمرين يعتبران مظهراً لمثل هذا الفساد، وهما: الطبقية، وكثرة الفتن والقلاقل، أما الطبقية، فنستطيع أن نقسم المجتمع في ذلك العصر إلى أربع طبقات:

الطبقة الأولى (العليا):

كانت تتكون من الخلفاء، والأمراء، والوزراء، والقادة، والقضاة، ومن يلحق هم، وكبار التجار، وأصحاب الإقطاع من الأعيان وذوي اليسار، وكان لهذه الطبقة مميزات يتميزون بما عن باقي الناس حتى إلهم كان لهم باب خاص يدخلون منه لمقابلة الخليفة، وسمى هذا الباب " باب الخاصة ".

⁽۱) ينظر: البداية والنهاية، لابن كثير (۱۲/ ۸۰۰)، والعالم الإسلامي في العصر العباسي، للدكتور حسن أحمد والدكتور أحمد الشريف، ص ٤٣٤، ودراسات في تاريخ الخلافة العباسية، للدكتورة أمينة البيطار، ص ٣٤٣- ٣٤٤.

وقد شاع في هذه الطبقة الترف والإسراف بصورة ملحوظة، وبطرق سسَّيفة تدل على السفه في كثير من الأحيان. (١)

الطبقة الثانية (الوسطى):

وتشمل صغار الموظفين، وصغار التجار، وكانت هذه الطبقة تعيش في شيء من اليسار في العيش لما تقوم به من نشاط يخدم الطبقة العليا. (٢)

الطبقة الثالثة (الدنيا)، أو طبقة العامة:

وتشمل السواد الأعظم من الناس كالمزارعين، وأصحاب الحرف، والخدم، وكانت طبقة فقيرة ضعيفة، عانت كثيراً بسبب إهمالها من قبل الخلفاء والأمراء، وقلة مواردها، إضافة للضرائب المفروضة عليها. (٣)

الطبقة الرابعة (طبقة الرقيق):

انتشرت تجارة الرقيق في أنحاء كثيرة من البلاد الإسلامية في ذلك الوقت، وكانت هنالك أسواق مشهورة بالرقيق كما في مصر، وشمالي إفريقية، وشمالي جزيرة العرب، وانتشر في الطبقة العليا شراء الإماء اللاتي يجدن الغناء وغالوا في أثمانهن.

ولم يكن المجتمع العباسي ينظر للرقيق نظرة ازدراء؛ لأن بعضهم كانت أمهاهم من الرقيق، وأولع الخلفاء وكبار رجال الدولة باتخاذ الإماء من غير العرب حتى إلهم كانوا يفضلونهن أحياناً على العربيات الحرائر. (٤)

وبسبب هذه الطبقية، وسوء الأحوال السياسية والاجتماعية، انتــشرت الــسرقة والنهب وقطع الطريق. (٥)

هذا مجمل الحالة الاقتصادية والاجتماعية، لعصر الإمام الجرجاني.

⁽۱) ينظر: دراسات في تاريخ الخلافة العباسية، للدكتورة أمينة البيطار، ص ٣٤٥- ٣٥٤، والعصر العباسي الثاني، للدكتور شوقي ضيف، ص ٥٣- ٣٥، والعصر العباسي الثاني، للدكتور شوقي ضيف، ص ٥٣- ٣٥ و ٨٠- ٨٣.

⁽٢) المراجع السابقة.

⁽٣) المراجع السابقة.

⁽٤) المراجع السابقة.

⁽٥) ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، (١٥/ ٣٥٠ و ١٦/ ٥- ٦).

الفرع الرابع الحالة العلمية

على الرغم من سوء الأحوال السياسية والاجتماعية، والدينية في ذلك العصر الذي عاش فيه الإمام الجرجاني؛ إلا أنه يشاهد فيه ازدهاراً علمياً، ونشاطاً واسعاً في الحركة العلمية، وكثرة المؤلفات.

والذي يطالع تاريخ ذلك العصر يرى فيه أسماءً لامعة برزت في سمائه، ويـــشاهد مؤلفات عظيمة ألفت فيه، ويرجع ذلك لأسباب (١) منها:

- 1- اهتمام الخلفاء والوزراء وحكام الولايات وأعيان الأمة وأثريائها بالعلم، وتشجيع أهله، وذلك من خلال إعطاء الرواتب الجزيلة للقضاة والعلماء من كل صنف بل ربما أمدوا الطلاب تشجيعاً وحثاً لهم على العلم. (٢)
- ٢- شيوع المناظرات بين علماء وفقهاء المذاهب في المساجد وقصور الخلفاء والوزراء، فكانوا يجلسون للمناظرات ويستعرض كل واحد أدلة مناظره ويحاول الرد عليه، ويبحث عن دليل لإسقاط قول الخصم، وربما يؤلف أحد الفريقين للرد على الآخر. (٣)
- ٣- وجود مؤسسات تعليمية متنوعة ساعدت على تنظيم العملية التعليمية ورعايتها، ومن تلك المؤسسات المدارس التي أنشأها الخلفاء والسسلاطين في سائر البلاد الإسلامية، وأوقفوا لها الوقوف، واختاروا لها كبار العلماء، إضافة إلى وجود الكتاتيب، التي يتلقى فيها صغار الطلاب مبادئ العلوم، ويحفظون فيها القرآن، كذلك كان العلماء يعقدون حلقات للتدريس في بيوقم،

⁽١) ينظر في هذه الأسباب: دراسات في تاريخ الخلافة العباسية، للدكتورة أمينة البيطار، ص ٣٦٣- ٣٦٧، والعصر العباسي الثاني، للدكتور شوقي ضيف، ص ١١٥- ١٤٢.

⁽٢) المراجع السابقة.

⁽٣) المراجع السابقة.

ولا ننسى أعظم وأهم مركز للعلم وأكثره بركة، وهو المسجد، حيث كانت تعقد فيه حلقات العلم في سائر علوم السشريعة وعلوم اللغة العربية. (١)

- ٤ حركة الترجمة من اليوناينة والفارسية وغيرها إلى العربية، والتي كان لها دور
 بارز في إطلاع العرب على العلوم التي عرفتها الأمم الأسبق حضارياً. (٢)
- ٥- انتشار الوراقة والوراقين، واشتغال الناس بالوراقة مقابل أجر، وكان للوراقين أسواق خاصة بهم، وأصبحت هذه الأسواق منتدى للعلماء والأدباء، وكل من له رغبة في الكتب، أو في مجالسة ذوي الثقافة، كذلك ساعدت كشيراً على نسخ كميات كبيرة من الكتب مما جعلها في متناول العلماء والطلاب لاقتنائها والاطلاع عليها. (٣)
- 7- وإلى جانب الوراقين و دكاكينهم التي كانت تحل محل دور النـــشر والطباعــة كانت هناك مكتبات يختلف إليها الناس في كل مكان ولعل من أشهرها خزانة بيت الحكمة التي شيدها هارون الرشيد، ثم تحولت بعده إلى ما يشبه معهــداً علمياً كبيراً، كما تأسست مكتبات كثيرة منها ما كان عاماً ومنها مــا كــان خاصاً. (٤)

⁽١) المراجع السابقة.

⁽٢) المراجع السابقة.

⁽٣) المراجع السابقة.

⁽٤)المراجع السابقة.

المطلب الثالث

رحلات الجرجابي العلمية

نستطيع أن نقسم رحلات الإمام العلمية إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: رحلاته في طلب العلم:

قدم الإمام الجرجاني في أول رحلاته لطلب العلم إلى بغداد وكان ذلك في شبابه، (١) وكانت بغداد من المدن التي يقصدها طلاب العلم في ذلك الوقت لكثرة العلماء فيها – فيقصدها الطالب بعد أن يأخذ مبادئ العلم في بلده ويتقدم فيه – وتفقه إمامنا في بغداد على شيخ المذهب الإمام أبي إسحاق الشيرازي، (٢) وسمع الحديث من جماعات كثيرة، سنأتي على ذكرهم عند الحديث عن شيوخ المؤلف.

ومن البلدان التي رحل إليها إمامنا لطلب العلم أيضاً مدينة واسط، (٣) وسمع من قاضيها علي بن محمد أبو برام الواسطي. (٤)

المرحلة الثانية: رحلاته في التعليم والقضاء:

بعد علو شأن إمامنا في العلم وبلوغه مبلغ العلماء عين في القضاء، فتولى قضاء البصرة بلا منازع، وبعد ذلك أصبح إمامنا مقصداً لطلبة العلم والعلماء، فتولى التدريس بمدرسة البصرة وكان أحد أعيالها وشيخ الشافعية بها. (٥)

⁽١) ينظر: الوافي بالوفيات، للصدفي، (٧/ ٣٣١).

⁽٢) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (١/ ٣٩١)، والعقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقس، ص

١٠٣، وطبقات الشافعية، لابن هداية الله، ص ١٧٨، وستأتي ترجمته لاحقاً عند الحديث عن شيوخ المؤلف، ص ٣٠.

⁽٣) واسط هي: مدينة بين البصرة والكوفة، سميت بذلك لتوسطها بينهما، وقد أمر ببنائها الحجاج بن يوسف. ينظر: معجم البلدان، للحمـوي، (٨/ ٥٥).

⁽٤) ستأتى ترجمته لاحقاً عند الحديث عن شيوخ المؤلف، ص ٢٩.

⁽٥) معظم الكتب التي ترجمت للمؤلف ذكرت تدريسه بالبصرة وقضاءه بها.

ثم بعد ذلك قدم بغداد وذلك بعد علو سنه في عام ٤٧٢هــ - قبل وفاتــه بعــشر سنين - وحدث بها. (١)

وكانت آخر محطة في رحلاته العلمية هي مدينة أصبهان، (٢) حيث حدث بها، وكان ممن سمع عنه فيها أبو عبدالله الخلال الضرير الأديب، (٣) وكانت وفاته في طريق رجوعه منها إلى البصرة.

⁽١) ينظر: الوافى بالوفيات، للصدفى، (٧/ ٣٣١).

⁽٢) أصبهان هي: مدينة عظيمة فتحت في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة ١٩٥هـ، وهي تقع في الموضع المعروف بجيء، ويعرف بشهرستان، وسميت بذلك نسبة إلى أصبهان بن فلوج بن لنطي بن يونان بن يافث، وقيل: أصبهان بن فلوج بن سام بن نسوح، ينظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي، (١/ ١٦٧ - ١٧٠).

⁽٣) ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، (١ /٥٠١) وستأتي ترجمته عند الحديث عن تلاميذ المؤلف، ص ٣٠.

المطلب الرابع شيوخ الجرجاني وتلاميذه

الفرع الأول: شيوخ المؤلف:

أخذ الإمام أبو العباس الجرجاني العلم عن جماعة من شيوخ عصره، ذكرت كتب التراجم جملة منهم، إلا ألها أكثرت من ذكر شيوخه في الحديث، ولم تذكر من شيوخه في الفقه إلا شيخاً واحداً وهو الإمام أبو إسحاق الشيرازي؛ وذلك لشدة ملازمته له، ولكن يبعد أن يكون هذا الإمام قد تلقى الفقه وهو إمام فيه من شيخ واحد، مع العلم أن شيوخ المؤلف في الحديث هم أئمة في الفقه، كأمثال: القاضي أبي الطيب الطبري، والقاضي أبو الحسن الماوردي، فلا يبعد أن يكون قد تلقى الفقه منهم، ولم تذكر ذلك والقاضي أبو الحسن الماوردي، فلا يبعد أن يكون قد تلقى الفقه منهم، ولم تذكر ذلك ألسند في رواية الحديث.

وسأذكر فيما يلي شيوخ الإمام الجرجاني الواردين في كتب التراجم مع ترجمة مختصرة لكل منهم، مرتبين على حسب وفاقم، وهم:

(١) أبو طالب بن غيلان: (١) (ت: ٤٤٠هـ):

وهو الشيخ مسند العراق، محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان الهمداني البغدادي البزار، أبو طالب، ولد في عام ٣٤٧هـ، قال عنه الخطيب البغدادي: كان صدوقاً ديناً صالحاً، توفي وله من العمر ٩٤ عاماً. (٢)

⁽١) ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، (١٦/ ٢٨٥)، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (٢/ ٣٩١).

⁽٢) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (١٧/ ٩٨٥)، وشذرات الذهب، لعبد الحي العكري، (٣/ ٢٦٥).

(٣) الحافظ أبو عبدالله الصوري: (١) (ت: ٤٤١هـ):

وهو الإمام الحافظ محمد بن علي بن عبدالله بن محمد السشامي الساحلي الصوري، أبو عبدالله، ولد سنة ست أو سبع وسبعين وثلاثمائة للهجرة،

قال الخطيب البغدادي: كان الصوري من أحرص الناس على الحديث، وأكثرهم كتباً له، وأحسنهم معرفة به، لم يقدم علينا أحد أفهم منه بعلم الحديث، وكان رهمه الله يسرد الصوم إلا الأعياد ولم يزل ببغداد حتى توفي بها. وعنه أخد الخطيب علم الحديث، كانت وفاته سنة ٤٤١هه، وعمره قد نيف على الستين. (٢)

(٣) أبو الحسن القزويني: (٣) (ت: ٤٤٢هـ):

وهو الإمام القدوة شيخ العراق، أبو الحسن علي بن عمر بن محمد بن القزويني البغدادي الحربي الزاهد، ولد في مستهل المحرم سنة ٣٦٠هـ.، وكان يقرأ القرآن، ويروي الحديث، ولا يخرج من بيته إلا للصلاة، وله كرامات ظاهرة معروفة يتداولها الناس، مات في شعبان، وقيل في شوال، سنة ٤٤٢هـ.، وقد أغلقت جميع بغداد يوم دفنه، ولم ير جمعاً على جنازة أعظم منه. (٤)

(٤) أبو القاسم التنوخي: (٥) (ت: ٤٤٤هـ):

وهو القاضي علي بن المحسن بن علي بن أبي الفهم التنوخي البصري ثم البغدادي، ولد بالبصرة، سنة ٣٥٥هم، تولى قضاء المدائن وغيرها،

⁽۱) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، (۱/ ۳۷۱)، ومختصر طبقات الفقهاء، للنووي، ص ۳۴۵، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (۱/ ۳۹۱).

⁽٢) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (١٧/ ٢٢٧)، والعبر في خبر من غبر، للذهبي، (٣/ ١٩٩)، والبداية والنهاية، لابن كثير، (١٢/ ١١٥ - ٥١٥)، وشذرات الذهب، لعبد الحي العكري، (٣/ ٢٦٧).

⁽٣) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، (١/ ٣٧١)، ومختصر طبقات الفقهاء، للنووي، ص ٣٤٥، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (٣/ ٣٩١).

⁽٤) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (١٧/ ٦٠٩- ٦١٠)، والبداية النهاية، لابن كثير، (١٢/ ٥١٥- ٥١٦).

⁽٥) ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، (١٦/ ٥٨٥).

وكان صدوقاً تختاطاً في الحديث، قيل: أنه يميل إلى الاعتزال والرفض، كانــت وفاتــه رحمه الله في الثاني من شهر الله المحرم، سنة ٤٤٧هــ. (١)

(٥) أبو بكر بن بشران: (٢) (ت: ٤٨ ٤هـ):

وهو الشيخ العالم الصدوق، أبو بكر، محمد بن الإمام عبدالملك بن محمد بن عبدالله بن بشران الأموي مولاهم البغدادي، راوي السنن عن الدارقطني، ولد في جمادى الآخرة، سنة ٣٧٣هـ، كان حسن الأصول، ومن المكثرين الثقات، تـوفي رحمه الله في جمادى الأولى سنة ٤٤٨هـ. (٣)

(٦) هلال بن المحسن بن الصابئ: (٤) (ت: ٤٨ ٤هـ):

وهو أبو الحسن هلال بن المحسن بن إبراهيم الصابئ الحراني، الكاتب المشهور، صاحب التاريخ، ولد في شوال سنة ٥٥هه، قال الخطيب البغدادي: كتبنا عنه وكان صدوقاً، أسلم متأخراً وحسن إسلامه، كانت وفاته رحمه الله سنة ٤٤٨هـ عن عمر ناهز التسعين، منها في الإسلام نيف وأربعون سنة.(٥)

(V) القاضى أبو الطيب الطبري: (٦) (ت: ٠٥٤هـ):

وهو الإمام الفقيه القاضي شيخ الشافعية، طاهر بن عبدالله بن طاهر بن عمر الطبري الشافعي، ولد بآمل طبرستان سنة ٣٤٨هـ،

⁽١) ينظر: العبر في خبر من غبر، للذهبي، (٣/ ٢١٦)، والبداية والبداية والنهاية، لابن كثير، (١٢/ ٣٣٥).

⁽٢) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، (١/ ٣٧١)، ومختصر طبقات الفقهاء، للنووي، ص ٥٤٥.

⁽٣) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (١٨/ ٢٠)، وشذرات الذهب، لعبدي الحي العكري، (٣/ ٢٤٦).

⁽٤) ينظر: الوافي بالوفيات، للصدفي، (٧/ ٣٣١).

⁽٥) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (١٦/ ٥٦٠ - ٢٥)، والبداية والنهاية، لابن كثير، (١٢/ ٢٦٥)، وشذرات الذهب، لعبد الحي العكري، (٣/ ٧٧٠ - ٢٧٨).

⁽٦) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، (١/ ٣٧١)، مختصر طبقات الفقهاء، للنووي، ص ٣٤٥، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (٢/ ٣٩١).

كان ثقة ديناً ورعاً عالماً بأصول الفقه وفروعه محققاً صحيح المذهب، وهو شيخ أبي اسحاق الشيرازي، توفي رحمه الله في ربيع الأول سنة ٥٠هـ، وكان عمره مائة سنة وسنتين. (١)

(٨) أبو القاسم عبيد الله الرَّقِي: (٢) (ت: ٥٠٠):

وهو أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن عبد الله الرقي، من العلماء الله ين يشار لهم بالبنان في النحو واللغة والأدب، كان عارفاً بالفرائض، قال عنه الخطيب البغدادي: كتبت عنه وكان صدوقاً، وسألته عن مولده فقال: سنة ٣٧١هـ، ومات رحمه الله سنة ٤٥٠هـ. (٣)

(٩) القاضي أبو الحسن الماوردي: (٤) (ت: ٥٠٠):

وهو الإمام العلامة أقضى القضاة، وشيخ الشافعية، على بن محمد بن حبيب، أبو الحسن، الماوردي البصري الشافعي، كان إماماً في الفقه والأصول والتفسير بصيراً باللغة العربية، وكان حليماً وقوراً أديباً لم ير أصحابه ذراعه يوماً من الدهر من شدة تحرزه وأدبه، وهو صاحب التصانيف الكثيرة في الأصول والفروع والتفسير والأحكام السلطانية وأدب الدنيا والدين وغيرها، تولى القضاء في بلاد كثيرة، ثم سكن بغداد إلى أن توفي بها، عاش ستاً وثمانين سنة، وكانت وفاته رحمه الله في ربيع الأول سنة ٤٥٠ هـ. (٥)

⁽۱) ينظر: العبر في خبر من غبر، للذهبي، (٣/ ٢٢٤)، والبداية النهاية، لابن كثير، (١٢/ ٥٣٨)، وشذرات الذهب، لعبد الحي العكري، (٣/ ٤٨٨).

⁽٢) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، (١/ ٣٧١)، ومختصر طبقات الفقهاء، للنووي، ص ٥٤٣.

⁽٣) ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، (١٦/ ٤٠).

⁽٤) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، (١/ ٣٧١)، ومختصر طبقات الفقهاء، للنووي، ص ٣٤٥، وطبقات السشافعية الكبرى، للسبكي، (١/ ٣٩١).

⁽٥) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (٨ / / ٦٤)، والعير في خبر من غير، للذهبي، (٣/ ٢٥٥)، والبداية والنهاية، لابن كثير، (١ / ٩٩٥).

(١٠) أبو محمد الجوهري: (١) (ت: ٤٥٤هـ):

وهو الشيخ الإمام المحدث الصدوق مسند الآفاق الحسن بن علي بن محمد ابن الحسن الشيرازي ثم البغدادي الجوهري المقنعي أبو محمد، قال: ولدت في شعبان سنة ٣٦٣هـ.

كان من بحور الرواية حتى انتهى إليه علو الرواية، وكان صاحب حديث، قال عنه الحطيب: كان ثقة أميناً كتبنا عنه، عاش نيفاً وتسعين سنة، وكانت وفاته رحمه الله في السابع من ذي الحجة سنة ٤٥٤هـ. (٢)

(11) أبو برمام على الواسطي: (٣) (ت: **90**2):

وهو مسند واسط وقاضيها أبوبرام، علي بن محمد بن الحسن الواسطي المعتزلي، تولى قضاء واسط مدة طويلة ثم عزل، قال عنه الخطيب: كتبنا عنه وكان صدوقاً، وكان ينتحل الاعتزال. وقال خميس الحوزي: كان رافضياً يتظاهر به، ويقول بخلق القرآن ويدعو إليه، توفي سنة ٥٩هـ عفا الله عنا وعنه. (٤) (٢٢) الخطيب البغدادي: (٥) (ت: ٤٦٣هـ):

وهو الإمام الأوحد، محدث الوقت، وخاتة الحفاظ، أحمد بن علي بن ثابت ابن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي أبو بكر، ولد في جمادى الآخرة سنة ١٩٣هم، وقيل ٣٩٦هم، صاحب التآليف المنتشرة حتى قيل: إنها بلغت قريباً من مائة مصنف، قال ابن السمعاني: كان مهيباً وقوراً ثقة متحرياً حجة كثير الضبط فصيحاً ختم به الحفاظ.

⁽١) ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، (١٦/ ٢٨٥).

⁽٢) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (١٨/ ٢٠- ٧٠)، وشذرات الذهب، لعبد الحي العكري، (٣/ ٢٩٢).

⁽٣) ينظر: الوافى بالوفيات، للصدفى، (٧/ ٣٣١).

⁽٤) ينظر: ميزان الاعتدال، (٥/ ١٨٨ - ١٨٩)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي، (١٨/ ٢١٢ - ٢١٣).

⁽o) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، (١/ ٣٧١)، ومختصر طبقات الفقهاء، للنووي، ص ٣٤٥، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (٢/ ٣٩١).

قال الذهبي: جمع وصنف وصحح وعلل وجرح وعدل وأرخ وأوضح وصار أحفظ أهل عصره على الإطلاق، توفي يوم الاثنين من ذي الحجة سنة ٢٦٤هـ.، وله اثنان وسبعون عاماً، ودفن إلى جانب قبر بشر الحافي. (١)

(١٣) أبو إسحاق الشيرازي: (٢) (ت: ٢٧٤):

هو شيخ الإسلام الإمام القدوة المجتهد، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي الشافعي أبو إسحاق جمال الدين، نزيل بغداد، وشيخ السشافعية، انتهت إليه رئاسة المذهب في الدنيا، ولد سنة ٣٩٣هـ، قال عنه السمعاني: هو إمام الشافعية، ومدرس النظامية ببغداد، وشيخ العصر، رحل الناس إليه من البلاد وقصدوه، تفرد بالعلم الوافر، مع السيرة الجميلة، والطريقة المرضية، جاءته الدنيا صاغرة، فأباها واقتصر على خشونة العيش أيام حياته، صنف في الأصول والفروع والخلاف والمذهب، وكان زاهداً ورعاً متواضعاً ظريفاً كريماً جواداً طلق الوجه دائم البشر مليح المجاورة.

توفي رحمه الله ليلة الأحد في الحادي والعشرين من جمادى الآخرة سنة ٤٧٦هـ.(٣)

⁽۱) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (۱۸/ ۲۷۰)، والبداية والنهاية، لابن كثير، (۱۲/٥٦٥- ٥٦٨)، وشذرات الذهب، لعبد الحي العكري، (٣/

^{.(&}quot; 1 7 - " 1 1

⁽٢) ينظر: مختصر طبقات الفقهاء، للنووي، ص ٣٤٥، وطبقات الشافعية، للأسنوي، (١/ ١٦٧)، والعقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابــن الملقن، ص ١٠٣، وطبقات الفقهاء الشافعية، لابن قاضي شهبة، (١/ ٢٤٥).

⁽٣) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (١٨/ ٥١/ ٥٤٠)، والعبر في خبر من غبر، للـذهبي، (٣/ ٢٨٥)، والبدايــة والنهايــة، لابــن كثيــر، (٣/ ١٨٥).

الفرع الثاني: تلاميذ المؤلف:

لا شك أن الإمام الجرجاني قد بلغ مترلة عالية في العلم حتى أصبح كما ذكرنا سابقاً مدرس مدرسة البصرة وقاضيها، وشيخ الشافعية فيها، ورجل هذه مترلته عند أهل العلم لابد أن يكثر قاصدوه، ولكن كتب التراجم اختصرت ذكرهم، كما اختصرت ذكر شيوخه، ومن تلامذة الإمام الذين ذكرهم كتب التراجم – مرتبين على حسب الوفاة – ما يلى:

(١) أبو طاهر الكرجي: (١) (ت: ٤٨٩ هـ):

وهو الشيخ المحدث الحجة أحمد بن الحسن بن أحمد بن الحسن بن خداداد الكرجى الباقلاني ثم البغدادي أبو طاهر.

ولد سنة 17 كل هـ، قال السمعاني: كان شيخاً عفيفاً زاهداً منقطعاً إلى الله ثقـة فهماً، وكان زاهداً حسن الطريقة. أ.هـ، تفرد بسنن سعيد من منصور عـن أبي على بن شاذان، توفي رحمه الله في ربيع الآخر سنة ٤٨٩هـ. (٢)

(٢) أبو على بن سكره: (٣) (ت: ١٤٥ هـ):

وهو الإمام العلامة الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن فيرة بن حيون بن سكرة الصدفي الأندلسي السرقسطي، أكره على القضاء فوليه، ثم اختفى حيى أعفي، برع في الحديث متناً وإسناداً مع حسن الخط والضبط، وحسن التاليف، والفقه والأدب مع الدين والخير والتواضع، قال ابن ناصر الدين: هو حافظ متقن كبير ثقة مأمون. أ. هـ، استشهد الإمام في ملحمة قتندة في ربيع الأول سنة ١٤٥هـ، وله ستون سنة. (٤)

⁽١) ينظر: طبقات الشافية الكبرى، للسبكي، (٢/ ٣٩١).

⁽٢) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (١٩/ ١٤٤)، والعبر في خبر من غبر، للذهبي، (٣/ ٣٢٦)، وشذرات الذهب، لعبد الحي العكري، (٣/ ٣٢٦).

⁽٣) ينظر: طبقات الشافية الكبرى، للسبكى، (٢/ ٣٩١).

⁽٤) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (١٩/ ٣٧٦)، والعبر في خبر من غبر، للذهبي، (٤/ ٣٣)، وشذرات الذهب، لعبد الحي العكري، (٤/٤).

(٣) أبو عبد الله الخلال الضرير: (١) (ت: ٣٥هـ):

هو الشيخ الإمام الصدوق مسند أصبهان وشيخ العربية، بقية السلف، الحسين بن عبد الملك بن الحسين بن محمد بن علي الأصبهاني الخلال الأثري الأديب أبو عبد الله، ولد في صفر سنة ٤٤٣ هـ، قال عنه السمعاني: رأيته بعد أن كبر وأضر، وكان حسن المعاشرة والمحاورة بساماً كثير المحفوظ، وكان عزيز النفس قانعاً لا يقبل من أحد شيئاً مع فقره، توفي في الحادي عشر من جمادى الأولى سنة ٥٣٢ هـ. (٢)

(٤) إسماعيل بن السمرقندي: (٣) (ت: ٣٦٥ هـ):

وهو الشيخ الإمام المحدث المسند الحافظ، أبو القاسم، إسماعيل بن أحمد بن عمر بن أبي الأشعث بن السمرقندي الدمشقي المولد البغدادي الوطن، ولد في رمضان سنة ٤٥٤ هـ صاحب المجالس الكثيرة.

قال أبو العلاء الهمداني: ما أعدل بأبي القاسم السمرقندي أحد من شيوخ خراسان والعراق، وقال ابن عساكر: كان ثقة مكثراً صاحب أصول، وعاش إلى إن خلت بغداد، وصار محدثها كثرة وإسناداً.

وهو من شيوخ ابن الجوزي، توفي رحمه الله في السادس والعشرين من ذي القعدة سنة هو من شيوخ ابن الجوزي، توفي رحمه الله في السادس والعشرين من ذي القعدة سنة هو من شيوخ ابن الجوزي، توفي رحمه الله في السادس والعشرين من ذي القعدة سنة هو من شيوخ ابن الجوزي، توفي رحمه الله في السادس والعشرين من ذي القعدة سنة الله في الله في الله في القعدة سنة الله في الله

⁽۱) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، (۱/ ۳۷۱)، ومختصر طبقات الفقهاء، للنووي، ص ۳٤٦، وتنظر ترجمته في هامش (٤) مـن ص ۲۳ من القسم الأول وهو الدراسة.

⁽٢) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبى، (١٩/ ٦٢٠ - ٢٢١).

⁽٣) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكى، (٢/ ٣٩١).

⁽٤) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (٢٠/ ٢٠- ٣٠)، والعبر في خبر من غبر، للذهبي، (٤/ ٩٩)، وشذرات الذهب، نعبد الحسي العكري، (٤/ ١٩).

المطلب الخامس مكانته العملية

لقد بلغ الإمام الجرجاني مترلة عالية ودرجة رفيعة في العلم حتى عين قاضي البصرة ومدرس مدرستها، وشيخ الشافعية بها بلا منازع، (١) ومن الواضح أن رجلاً وكلت اليه هذه المناصب وهذه الأعمال لهو دليل على علو مترلته بين العلماء حتى كشر قاصدوه وانتشر علمه بين طلاب العلم والعلماء، ومن أكبر الأدلة على مكانته العلمية أيضاً كتبه ومؤلفاته التي ألفها في الفقه والأدب وغيرها، والتي أشرى بها الساحة العلمية، واستفاد منها العلماء من بعده – وسنفرد الحديث عنها وعن استفادة العلماء منها في المبحث القادم بإذن الله – وقد أثنى على إمامنا العلماء، ووصفوه بالأوصاف الدالة على علو قدره بينهم.

ومما ذكروه عنه ما يلي:

قال ابن السمعاني فيه: "قاضي البصرة رجل من الرجال دخَّال في الأمور خرَّاج، أحد أجلاء الزمان". (٢)

وقال الإمام ابن الجوزي: "كان رجلاً جَلداً ذكياً". (٣)

وقال عنه الإمام الذهبي: "أبو العباس الجرجاني الفقيه قاضي البصرة وشيخ الـشافعية بها، وهو مذكور في أعيان الأدباء وكان من أجلاد العالم". (٤)

وقال الصدفي: "كان فقيهاً فاضلاً أديباً له النظم المليح والنثر". (٥)

وقال عنه ابن الملقن: " قاضي البصرة، تفقه على الشيخ أبي إســحاق، وكــان مــن الأعيان". رى

⁽١) ينظر هامش (٥) ص (١٤) من القسم الأول وهو الدراسة.

⁽٢) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكى، (٢/ ٣٧١).

⁽٣) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، (١٦/ ٢٨٥).

⁽٤) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، (١٠/ ٥٠١)، ولعل كلمة (أجلاد) فيها تحريف والصواب: أجلاء.

⁽٥) الوافي بالوفيات، للصدفي، (٧/ ٣٣١).

⁽٦) ينظر: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن، ص ١٠٣.

وقال السبكي: "كان إماماً في الفقه،....، ولم يذكره واحد منهم بالفقه، وقد كان فيه إماماً ماهراً، وفارساً مقداماً، وتصانيفه فيه تنبئ عن ذلك". (١) وذكر ابن هداية الله الحسيني قريباً من قول الإمام الذهبي. (٢)

⁽١) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (٢/ ٣٩١).

⁽٢) ينظر: طبقات الشافعية، لابن هداية الله الحسيني، ص ١٧٨.

المطلب السادس آثاره العلمية

ألف الإمام الجرجاني كتباً مفيدة، خلدت ذكره، وبينت مترلته عند أهل العلم، وتركت أثراً على من بعده من العلماء وطلبة العلم فنقلوا منها وعوَّلوا عليها، ومعظم كتبه التي ألفها كانت في الفقه، لأنه كان إماماً فيه، (١) وأصبحت هذه الكتب من مصادر كتب الشافعية التي ينقل منها المحققون لتحرير المذهب.

كما ألف كتاباً في الأدب بين المكانة الأدبية التي يمتاز بها فهو معدود من أعيان الأدباء، (٢) وسنأتى الآن إلى إفراد مؤلفاته بشيء من التفصيل.

أولاً: مؤلفاته في الفقه:

ألف الإمام الجرجاني أربعة كتب في الفقه وهي كما يلي:

(١) البلغة (١):

قال ابن قاضي شهبة: " ومن تصانيفه،.....،كتاب البلغة وهو مختصر"، وهو من الكتب التي نقل منها من أتى بعد الإمام الجرجاني من أئمة المذهب الشافعي كالإمام النووي والأسنوي والسيوطى وغيرهم، (٤) وهو مخطوط في ٢٢٠ ورقة.

⁽١) ينظر: هامش (٥) ص (١٤)، من القسم الأول وهو الدراسة.

⁽٢) ينظر: هامش (٤ و ٥) ص (٣٣) من القسم الأول وهو الدراسة.

⁽٣) ينظر في نسبة الكتاب إليه: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، (١/ ٣٧١)، وطبقات الشافعية، للأسنوي، (١/ ١٦٧)، وطبقات الـشافعية، لابن هدية الله الحسيني، ص ١٧٩، وكشف الظنون، لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني، (١/ ٢٥٣).

⁽٤) ينظر على سبيل المثال: المجموع، للنووي، (١/ ٢٨٤ و ٣١٩)، والأشباه والنظائر،للسيوطي، (٣٣١/٢).

(٢) الشافي (١):

وهذا الكتاب هو أكبر كتب الجرجاني وأوسعها، يقع في أربعة مجلدات،

ذكر الأسنوي وابن قاضي شهبة أنه قليل الوجود، (٢) وهو السبب في عدم شهرته، والكتاب يعتبر أصلاً، فهو ليس شرحاً ولا اختصاراً، رتبه المؤلف على أبواب الفقه، يفتتح الكتاب بذكر الدليل والتعريف، ثم يتحدث عن مسائل الكتاب كل مسألة على حدة، مع الاستقصاء لجميع فروعها، دون التطرق إلى الدليل في الغالب – كما هو الحال في معظم كتبه كالتحرير والمعاياة – والكتاب يوجد منه ربع البيوع – الجزء الثانى – مخطوط في المكتبة الأزهرية بمصر.

(٣) المعاياة _(٣):

قال ابن قاضي شهبة: " ومن تصانيفه،....، كتاب المعاياة، يشتمل على أنواع من الامتحانات كالألغاز والفروق والاستثناءات من الضوابط".

وهذا الكتاب صنفه المؤلف في الفقه الشافعي، وقد شمل من موضوعات الفقه:

*الفروق الفقهية.

* والقواعد والضوابط الفقهية.

* و الألغاز الفقهية.

وغالب موضوع الكتاب هو من النوع الأول، ويليه الثاني.

⁽۱) ينظر في نسبة الكتاب إلى المؤلف: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، (۱/ ٣٧١)، ومختصر طبقات الفقهاء، للنووي، ص ٣٤٥، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (٢/ ٣٩١)، والعقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن، ص ١٠٣.

⁽٢) ينظر: طبقات الشافعية، للأسنوي، (١/ ١٦٧)، وطبقات الفقهاء الشافعية، لابن قاضى شهبة، (١/ ٢٤٥).

⁽٣) ينظر في نسبة الكتاب إلى المؤلف: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، (١/ ٣٧١)، ومختصر طبقات الفقهاء، للنووي، ص ٥٤٥، وطبقات الشافعية، لابن هدايسة الله وطبقات الشافعية، لابن هدايسة الله الله المسافعية، لابن هدايسة المسافعية، لابن هدايسة المسافعية، لابن هدايسة الله المسافعية، لابن هدايسة المسافعية، لابن المسافعة، لابن الم

وقد قام الباحث د/ إبراهيم بن ناصر البشر – حفظه الله – بتحقيق هذا الكتاب لنيل درجة الدكتوراه في الفقه والأصول بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة أم القرى، وقام – حفظه الله – بدراسة وافية وشافية عن الكتاب والمؤلف فمن أراد الاستزادة عن الكتاب فليرجع إلى الرسالة فسيجد مراده. (١)

(٤) التحرير:

وهو موضوع البحث، وقد أفردت له مبحثاً خاصاً في الدراسة، وهـو المبحـث الثانى، وسيأتى عرضه إن شاء الله.

وهذه الكتب التي ألفها الإمام الجرجاني قد استفاد منها من بعده العلماء المعتبرون والأئمة المحققون كما قلنا، فنقلوا منها وعولوا عليها، فهذا الإمام النووي نقل منه كثيراً في كتابه المجموع – من القسم الذي ألفه وهو العبادات – أكثر من مائة وثلاثين موضعاً، ما بين ذكر خلاف في مسألة أو ترجيح أو جزم بمسألة ونحو ذلك وهذه بعض المواضع: ((1/ ١٨٥، ١١٣، ٢٠٩)، (7/ ٩، ٢٠)، (7/ ٢)، (7/ ٢)، (7/ ٢)، (7/ ٢).

بل إني قد أحصيت له في روضة الطالبين – على قلة نقله فيه عن الجرجاني – أكثر من أربعة وأربعين موضعاً وهـذه بعـض المواضع: ((1/ ١٥٦، ٢٣٧، ٢١٠، ٢١١، ١١٦، ٢٢١)، (٢/ ١٧٥، ١٨٠، ١٧٥)).

كما نقل عنه الإمام الرافعي في كتابه العزيز شرح الوجيز، وهذه بعض المواضع: (١/ ٢٥١، ٢٢٦، ٦/ ٢٥١).

و ممن نقل عنه من فقهاء الشافعية وعولوا على كتبه أيضاً، الإمام تقي الدين السبكي فقد ذكر بأنه عد كتب الجرجاني من الكتب التي أخذ عنها في تكملته لشرح المذهب وهذه بعض المواضع: (٩/ ٢٠٥، ٢٠٥).

⁽١) ينظر: "المعاياة في الفقه على مذهب الإمام الشافعي" للإمام أحمد بن محمد الجرجاني، تحقيق ودراسة، إعداد: إبراهيم بن ناصر البشر.

ونقل عنه أيضاً الإمام السيوطي في كتابه "الأشباه والنظائر"، (١) والخطيب الشربيني في كتابه "مغني المحتاج"، (٣) وغيرهم من العلماء كتابه "مغني المحتاج"، (٣) وغيرهم من العلماء الذين كانت مؤلفات الجرجاني مراجع لهم في مؤلفاته، ثم إن كثرة الناقلين عن العالم لهو دليل على علو مكانته، وارتفاع قدره، وتميزه بينهم.

ثانياً: مؤلفاته في الأدب:

ألف الإمام الجرجاني كتاباً واحداً في الأدب سماه:

((المنتخب من كنايات الأدباء وإشارات البلغاء)) (٤)

قال ابن النجار: "جمع فيه محاسن النظم والنثر". (٥)

وقال الصدفي: "له كتاب (الأدباء) أورد فيه نفائس النظم والنثر، وكتاب (الكنايات) رأيته من أنفع الكتب، يدل على مادة عظيمة، واطلاع كثير، وذكاء، ولطف ذوق، وكنت قد عزمت على وضع كتاب مثله قبل رؤيته، فلما رأيته أعرضت عما كنت عزمت عليه". (٦)

⁽١) ينظر على سبيل المثال: (٢/ ٣٢١).

⁽٢) ينظر على سبيل المثال: (١/ ٣٧٦ و ٥٨٠، ٢/ ١٨).

⁽٣) ينظر: على سبيل المثال: (١/ ١٥، ٢/ ٣٧٠ - ٣٧١).

⁽٤) ينظر في نسبة الكتاب إلى المؤلف سواء بهذا الاسم أو باسم قريب من هذا: طبقات القفهاء الشافعية، لابن المصلاح، (١/ ٣٧١)، ومختصر طبقات الفقهاء، للنووي، ص ٣٤٦، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (٢/ ٣٩١)، وكشف الظنون، لمصطفى بسن عبد الله القسطنطيني، (٢/ ١٥١).

⁽٥) ينظر: تاريخ الإسلام، للذهبي، (١٠/ ٥٠١)، والوافي بالوفيات، (٧/ ٣٣١)، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (٢/ ٣٩١)، وكشف الظنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني، (٢/ ١٥١١).

⁽٦) ينظر: الوافى بالوفيات، للصدفى، (٧/ ٣٣١ - ٣٣٢).

قال المؤلف في مقدمته للكتاب مبيناً موضوع الكتاب وطريقته فيه وأنه لم يسبق إليها: "لم أزل مشغوفاً بكنايات الأدباء، مفتوناً بإشارات البلغاء، أعقل ضوالها، وأضم شواردها، وأقيد أوابدها، وأنظم فرائدها،.....، إنه من التصانيف مبتكر، ومخترع، وطريقة لم أسبق إليها، ولم أزاحم من قبلي عليها، وهي عذراء بكر لم يفترعها فكر".(١) وقد طبع الكتاب مرتين: مرة في مصر عام ١٩٠٨م، ثم طبع مرة أحرى في الهند بمطبعة دار المعارف العثمانية بتحقيق: محمد شمس الحق شمسي.

⁽١) مقدمة المؤلف، ص ٢.

المطلب السابع وفاته (رحمه الله)

توفي الإمام الجرجاني وهو في طريق رجوعه من أصبهان إلى البصرة، (١) وكان ذلك عام ٤٨٢هـ. (٢)

وقد مات الإمام الجرجاني لكن ذكره لم يمت، بل هو حي في الثروة العلمية التي خلفها واستفاد منها من بعده.

أسأل الله أن يتغمده برحمته، ويرفع مترلته، ويجمعنا به في عليين، جزاء ما قدم للأمة من علم وخير، إنه على كل شيء قدير.

⁽۱) ينظر: المنتظم، لابن الجوزي، (۱٦/ ٢٨٥)، وطبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح، (١/ ٣٧١)، ومختصر طبقات الفقهاء، للنــووي، ص ٢٤، وطبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، (١/ ٣٤٥).

⁽٢) جميع كتب التراجم التي ترجمت للمؤلف متفقة على هذا التاريخ.

المبحث الثاني

التعريف بالكتاب

المطلب الأول

التحقق من اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف

لقد اتفقت الأقوال وتضافرت الأدلة على صحة نسبة هذا الكتاب (التحرير) إلى مؤلفه الإمام (أحمد بن محمد الجرجاني)، وأنه هو الكتاب الذي بين أيدينا، وبيان الأدلة على ذلك هو كما يلى:

- ١- اتفاق جميع النسخ المخطوطة على نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه، وهذا واضح وصريح على صفحة العنوان الأولى لتلك النسخ.
- ٢- أن جل من ترجم للإمام الجرجاني قد نسب الكتاب إليه، وسماه بهذا الاسم،
 بل لم أجد أحداً ممن ترجم للجرجاني، وذكر أنه ألف كتباً إلا ويذكر مـع
 هذه الكتب كتاب (التحرير). (١)
- ٣- أن كثرة النصوص والأقوال الناقلة عن الكتاب من جماعات من العلماء
 الذين كانوا بعد الإمام الجرجاني تقطع كل شك في صحة نسبة الكتاب إلى
 مؤلفه وأنه هو الذي بين أيدينا.

وقد ذكرت من نقل عنه واستفاد من كتبه في المطلب الخامس من المبحث الأول وهو: (آثاره العلمية). (٢)

⁽۱) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الـصلاح، (۱/ ٣٧١)، ومختـصر طبقـات الفقهـاء، للنـووي، ص ٣٤٥، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، (٢/ ٣٩١)، والعقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن، ص ١٠٣.

⁽٢) ينظر: ص ٣٣- ٥٥ من القسم الأول وهو الدراسة.

المطلب الثابي

ذكر موضوع الكتاب وإحصاء أبوابه وفصوله

هذا الكتاب الذي ألفه ايممام الجرجاني هو عبارة عن متن من متون الفقه الشافعي، بين المبسوط والمختصر، كما ذكر المؤلف حيث بين في مقدمته أنه ألف الكتاب لحصر المذهب الشافعي، ونظم شوارده، وإيراد ما يحتاج إليه من الفروع.

والسبب في تأليف هذا الكتاب قد ذكره المؤلف أيضاً في مقدمته، وهو أن أحد طلاب ايم مام الجرجاني طلب منه أن يحرر له في فقه ايم مام الشافعي كتاباً يمهد فيه أصوله ويعقد فيه أبوابه وفصوله، ليعول على درسه، ويقتصر في المذهب على حفظه، فأجابه ايم مام على مسألته وألف هذا الكتاب. (١)

وسآتي الآن على ذكر أبواب الكتاب وفصوله المتعلقة بالعبادات موضوع البهـث، وهي كما يلي:

أولاً: كتاب الطهارة، وفيه ثلاثة عشر باباً:

الباب الأول: المياه، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: في الماء الطاهر المطهر.

الفصل الثانى: في الماء الطاهر غير المطهر.

الفصل الثالث: في الماء النجس.

الفصل الرابع: فيما عدا الماء من المائعات.

الباب الثاني: بيان النجاسات، وفيه فصلان:

الفصل الأول: في تطهير النجس الذي يمكن إزالته.

الفصل الثانى: في النجاسة التي على البدن والثوب.

الباب الثالث: تطهير الجلود بالدباغ.

⁽١) ينظر: مقدمة المؤلف، ص ٢.

الباب الرابع: الاستنجاء، وفيه فصلان:

الفصل الأول: في سنة الاستنجاء.

الفصل الثانى: في آداب الاستنجاء.

الباب الخامس: تطهير الثوب وايمناء.

الباب السادس: ما يُعفى عنه من النجاسات.

الباب السابع: الأواني والملابس، وفيه فصل: في اشتباه الأواني والتدري بينها.

الباب الثامن: الوضوء، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في فروض الوضوء.

الفصل الثانى: في سنن الوضوء.

الفصل الثالث: في آداب الوضوء.

الباب التاسع: ما ينقض الوضوء، وفيه فصل واحد:

فيما يمنع منه المحدث.

الباب العاشر: الاغتسال، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في صفة الاغتسال.

الفصل الثانى: فيما يحرم على الجنب.

الفصل الثالث: في الاغتسال المسنون.

الباب الحادي عشر: المسح على الخفين، وفيه فصلان:

الفصل الأول: في الفرق بين المسح والغسل.

الفصل الثاني: في مبطلات المسح.

الباب الثابي عشر: التيمم والمسح على الجبيرة، وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول: في شروط التيمم.

الفصل الثاني: في فروض التيمم.

الفصل الثالث: في سنن التيمم.

الفصل الرابع: في الفرق بين التيمم والوضوء.

الفصل الخامس: فيمن صلى بالتيمم لعذر معتاد بلا تفريط.

الفصل السادس: في حكم المتيمم إذا أحرم بالصلاة ثم وجد الماء.

الفصل السابع: في الجبيرة.

الباب الثالث عشر: الحيض والنفاس، وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول: في المبتدأة.

الفصل الثانى: في المميزة.

الفصل الثالث: في المعتادة.

الفصل الرابع: في الناسية.

الفصل الخامس: في التلفيق.

الفصل السادس: في الاستاماضة.

الفصل السابع: في النفاس.

ثانياً: كتاب الصلاة، وفيه اثنا عشر باباً:

الباب الأول: الأذان وايمقامة.

الباب الثاني: شرائط الصلاة.

الباب الثالث: صفة الصلاة، وفيه فصلان:

الفصل الأول: في فروض الصلاة.

الفصل الثاني: في مبطلات الصلاة.

الباب الرابع: سجود السهو، وسجود التلاوة والشكر، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: في سجود المأموم لسهو وجد من ايممام.

الفصل الثاني: في حكم من سها في صلاته مراراً.

الفصل الثالث: في سجود التلاوة.

الفصل الرابع: في سجود الشكر.

الباب الخامس: الجماعة وحكم ايممامة، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: فيمن يصلح للإمامة ومن لا يصلح لها.

الفصل الثاني: في موقع ايممام والمأموم.

الفصل الثالث: فيما يدركه المسبوق مع ايممام.

الباب السادس: الجمعة، وفيه فصلان:

الفصل الأول: في الزحام في الجمعة.

الفصل الثاني: في سنن الجمعة وهيئاها.

الباب السابع: صلاة السفر، وفيه فصلان:

الفصل الأول: في جواز الجمع بين الصلوات في السفر لمن جاز له القصر فيه.

الفصل الثاني: في جواز الجمع بين الصلاتين في الحضر لكل صلاتين جاز الجمع بينهما في السفر.

الباب الثامن: صلاة الخوف، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: فيما إذا صلى ايممام في السفر صلاة الخوف والعدو في غير جهة القبلة.

الفصل الثاني: فيما إذا صلى ايم مام في الحضر أو السفر والعدو في القبلة. الفصل الثالث: فيما إذا اشتد الخوف والتهم بينهم الحرب.

الباب التاسع: صلاة النفل، وفيه فصل واحد: في أوقات النهي لصلاة النفل المبتدأ من غير سبب.

الباب العاشر: صلاة العيدين، وفيه فصل واحد: في سنية الغسل للعيدين.

الباب الحادي عشر: صلاة الخسوفين.

الباب الثاني عشر: صلاة الاستسقاء.

الباب الثالث عشر: صلاة الجنائز، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في الكفن.

الفصل الثاني: في الصلاة على الميت.

الفصل الثالث: في حمل الجنازة والدفن.

ثالثاً: كتاب الزكاة، وفيه سبعة أبواب:

الباب الأول: صدقة النعم، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: في صدقة ايمبل.

الفصل الثانى: في صدقة البقر.

الفصل الثالث: في صدقة الغنم.

الفصل الرابع: في الخُلطة.

الباب الثاني: زكاة الذهب والفضة، وفيه فصل واحد: في وجوب الزكاة في أواني الذهب والفضة إذا كانت للاستعمال.

الباب الثالث: زكاة التجارة.

الباب الرابع: زكاة الزرع والثمرة.

الباب الخامس: صدقة المعدن والركاز، وفيه فصل واحد: في الركاز.

الباب السادس: صدقة الفطر، وفيه فصل واحد: أن كل من لزمه فطرته لزمــه فطرة من تلزمه نفقته بالقرابة.

الباب السابع: قسم الصدقات، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في الصدقات الواجبة.

الفصل الثانى: في الأصناف الثمانية التي أمر الله بصرف الزكاة لها.

الفصل الثالث: في اسة مباب أن يبعث ايم مام الساعي إلى أرباب المواشي في المحرم.

رابعاً: كتاب الصوم والاعتكاف، وفيه خمسة أبواب:

الباب الأول: صوم النذر.

الباب الثانى: صوم شهر رمضان، وفيه فصلان:

الفصل الأول: في ثبوت صوم رمضان.

الفصل الثانى: في قضاء صوم رمضان.

الباب الثالث: ما يبطل الصوم وما يكره فيه ولا يبطله، وفيه ثلاثة فصول: الفصل الأول: في حكم من أفطر عامداً مع التفريط.

الفصل الثانى: فيمن تجب عليه الكفارة.

الفصل الثالث: في مكروهات الصوم.

الباب الرابع: صوم النفل.

الباب الخامس: الاعتكاف، وفيه فصل واحد:فيما يُبطل الاعتكاف وفيما لا يُبطله.

خامساً: كتاب الحج، وفيه أحد عشر باباً:

الباب الأول: مواقيت الحج والعمرة.

الباب الثانى: أفعال الحج والعمرة.

الباب الثالث: صفة ايمحرام بالحج والعمرة.

الباب الرابع: محظورات ايمحرام والحرم وكفارهما، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في أن المرأة كالرجل في محظورات ايمحرام.

الفصل الثانى: في حكم تكرر فعل المحظورات من المحرم.

الفصل الثالث: في محظورات الحرم.

الباب الخامس: صفة الحج.

الباب السادس: حج الصبي، وفيه فصل واحد: في صهة إحرام الصبي.

الباب السابع: الفوات وايم حصار، وفيه فصل واحد: في المحرم إذا حصره عدو من بعض الجهات.

الباب الثامن: الاستنابة في الحج.

الباب التاسع: الهدى، وفيه فصلان:

الفصل الأول: في الهدي المنذور.

الفصل الثانى: في الهدي المتطوع به.

الباب العاشر: الأضافية.

الباب الحادي عشر: الوليمة والعقيقة.

المطلب الثالث

منهج المؤلف في كتابه

سأتحدث عن منهج المؤلف في كتابه من ناحيتين:

الأولى: الناحية الشكلية:

وسوف يكون الحديث فيها عن موضوع الكتاب وترتيبه وتقسيمه ونحو ذلك، وسأجعله في النقاط التالية:

- (١) جعل الكتاب أصلا، فليس شرحاً ولا مختصراً ولا تعليقاً، بل هو كما قال مؤلفه: "بين المبسوط والمختصر". (١)
- (٢) الكتاب وضعه مؤلفه لحصر المذهب الشافعي ونظم شوارده، كما ذكرت في المطلب الثاني (ذكر موضوع الكتاب وإحصاء أبوابه وفصوله)، وقد جعله على ترتيب أبواب الفقه، ولم يتطرق للمذاهب الفقهية الأخرى البتة.
- (٣) قسم الكتاب إلى ستة كتب، ذكرها في المطلب الثاني كما أنه قسم الكتب إلى عدد من الأبواب، وقسم الأبواب إلى فصول، وأحيانا لا يذكر للباب فصولاً لعدم الحاجة إليه، وذلك لقصر الباب.
- إذا افتتح المؤلف الباب في الغالب تحدث عما يتعلق به مباشرة، ثم يفرد فصلاً إذا أراد الحديث عن موضوع له علاقة بالباب ولكن بطريق غير مباشر، ومن الأمثلة على ذلك وهي كثيرة –: (باب ما ينقض الوضوء) فإنه تحدث عن نواقض الوضوء وهي ذات علاقة مباشرة بموضوع الباب، ثم بعد ذلك أفرد فصلاً وهو: (ما يمنع منه المحدث) وهذا الفصل له علاقة ولكن غير مباشرة بموضوع الباب. (٢)

⁽١) ينظر: مقدمة المؤلف، صل٥.

⁽۲) ينظر: ص ۱۰۸

(٥) قسم كتابه التحرير إلى أربعة أقسام، وكان إذا انتهى من قسم بين ذلك، كما في ربع العبادات عندما انتهى منه قال: (تم ربع العبادات بحمد الله وعونه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله). (١)

الثانية: الناحية الموضوعية:

وسوف يكون الحديث فيها عن منهج المؤلف في إيراد المسائل، وعن منهجه في الاستدلال، و مصادره في كتابه، وعن ذكر الأقوال والخلاف في المسذهب، ونحو ذلك، وسوف يكون ذلك في النقاط التالية:

- (١) يورد جل المسائل المتعلقة بالباب باختصار، مع عدم ذكره لأدلة تلك المسائل في الغالب، ولذلك كثرت عند المؤلف الفروع الفقهية.
- (٢) يفتتح الكتاب في الغالب، وأحياناً بعض الأبواب بذكر آية تدل عليه، كما في (كتاب الطهارة: باب المياه)، حيث صدَّره بقوله تعالى: {وأنزلنا من السماء ماء طهوراً}. (٢)
- (٣) لم يتطرق إلى ذكر المصادر التي أخذ منها، ولكن بالتتبع لمسائل الكتـــاب، يمكن القول بأن كتاب المهذب للشيرازي من أهم الكتب التي استفاد منها الإمام الجرجاني في كتابه، والدليل على ذلك أمران:

الأول: أن كتب التراجم لم تذكر للإمام الجرجاني إلا شيخاً واحداً في الفقه وهو الإمام الشيرازي، فالذي يغلب على الظن أن يكون قد استفاد من شيخه ونقل من كتابه.

الثاني: كثرة التشابه في المسائل بين كتابي التحرير للجرجاني، والمهذب للشيرازي، مما يدل على أن الإمام الجرجاني قد استفاد من كتاب شيخه ونقل منه.

⁽١) ينظر: آخر صفحة من كتاب الحج.

⁽٢) ينظر: ص ٥٩ من أول كتاب الجهارة.

- (٤) عند تصحيحه للأقوال، أو ذكره للأوجه أو تصحيحها، فإنه لا يذكر من قال هما أو صححها، وإنما يكتفي بقوله: "في أصح القولين" أو "في أصح الوجهين" ونحو ذلك.
- (٥) جرى على اعتبار الأقوال للإمام الشافعي والأوجه للأصحاب، وهذا مصطلح معروف، انتهى إليه المحققون للمذهب، فأقره النووي ووافقه عليه شرَّاح المنهاج. (١)
- (٦) أطلق لفظ "الأصح" لما صح عنده من الأقوال أو الأوجه، ولم يلتزم بمصطلح الأظهر والأشهر في الأقوال، عند قوة مقابلها أو ضعفه، ولا مصطلح الأصح والصحيح في الأوجه، عند قوة مقابلها أو ضعفه، (٢) بل إنه إذا أراد ترجيح قول أو وجه قال: "في أصح القولين أو الأقوال"، أو "في أصح الوجهين أو الأوجه"، وإذا ذكر الأظهر فإنه يريد من الأقوال في الغالب.
- (V) يطلق القولين أو الوجهين في بعض الأحيان بدون ترجيح فيقول: "على أحد القولين أو الأقوال"، أو "على أحد الوجهين أو الأوجه". (٣)
- (A) أحياناً يذكر الطرق وذلك بقوله: وقيل كذا، وقد يصحح أحد الطرق فيقول عند ذكره للطريق الذي يريد تصحيحه: وهو الأصح، ولكنه في أحيان كثيرة لا يهتم بذكر جميع الطرق، بل يكتفي بالطريق الأصح عنده فيذكره.
- (٩) أحياناً يذكر الأقوال أوجهاً، والأوجه أقوالاً على خلاف المشهور من كتب محققي المذهب كالرافعي والنووي وغيرهم، وقد بينت ذلك في مواضعه من الكتاب، ومن الأمثلة على ذلك وهي ليست بالقليلة: مسألة تحلل المحرم إذا حصره العدو من الجهات الأربع، فالمؤلف يقول: إن في المسألة قولين،

⁽١) ينظر: المجموق، للنووي، (١/ ١٠٧ وما بعدها)، وتحقة المحتاج، لابن حجر، (١/ ٢٢- ٢٦).

⁽٢) ينظر: مقدمات كتب النووي مثل: المجموع، والمنهاج، وروضة الطالبين.

⁽٣) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: ص ٢٠، من باب المياه، الفصل الأول، و ص ١٠٨ من باب ما ينقض الوضوء.

وبعد الرجوع إلى كتب محققي المذهب – كأمثال الرافعي والنووي – والاطلاع على المشهور من المذهب، تبين أن في المسألة وجهين وليس قولان.(١)

(١٠) أحياناً وهي ليست قليلة يقطع المؤلف بحكم في المسألة، وبعد الرجوع إلى كتب محققي المذهب والاطلاع على المشهور من المذهب تبين أن في المسألة خلافاً وليس مقطوعاً بها،

وقد بينت ذلك في موضعه من البحث، ومن الأمثلة على ذلك: مسألة الاجتهاد في القبلة إذا كان بينه وبين الكعبة حائل طارئ، فقد قطع المؤلف بعدم جواز الاجتهاد، والأصح في المذهب أن في المسألة وجهان: أصحهما خلاف ما قطع به المؤلف. (٢)

(١١) يذكر في بعض المسائل – وهي قليلة جداً بل نادرة، وقد بينتها – أن في المسألة خلافاً وبعد الرجوع إلى كتب محققي المذهب تبين عدم وجود الخلاف بل المسألة متفق عليها، والعكس كذلك، ومن الأمثلة على ذلك: مسألة من نذر صوم الدهر هل يدخل فيه أيام التشريق أم لا؟ ذكر المؤلف أن في المسألة قولين، وبعد الرجوع إلى كتب المحققين من المذهب تبين عدم وجود الخلاف وأن في المسألة قولاً واحداً وهو: عدم دخول أيام التشريق في صوم الدهر. (٣)

⁽١) ينظر: هامش (٢) ص ٣٨٠ من كتاب الحج، الباب السابع، باب الفوات والإحصار.

⁽٢) ينظر: هامش (٧) ص ٥٦، من كتاب الصلاة، الباب الثاني، باب شرائط الصلاة.

⁽٣) ينظر: هامش: (١٠)، ص ٢٩٠، من كتاب الصوم، الباب الأول، باب صوم النذر.

المطلب الرابع تقويم كتاب (التحرير)

يمكن أن نقسم هذا المطلب إلى قسمين هما:

أولاً: مزايا الكتاب ومحاسنه:

بعد دراسة الكتاب والاطلاع عليه تبين لي عدد من المزايا التي يمتاز بما وهي كما يلي:

- (۱) شمول الكتاب لجميع أبواب الفقه، فقد ألفه الإمام لحصر المذهب، ونظم شوارده كما ذكرت في المطلب السابق (موضوع الكتاب وذكر أبوابه وفصوله).
- (٢) كثرة الفروع الفقهية في الكتاب؛ حيث أكثر المؤلف من المسائل والتفريعات الفقهية حتى يظن القارئ لهذا الكتاب أنه شرح وليس أصلاً من كثرة هذه الفروع.
- (٣) بروز شخصية المؤلف في كتابه وذلك من خلال ترجيحه لبعض الأقوال أو الأوجه التي يخالف فيها أحياناً المشهور من المذهب، وهذا إن دلَّ فإنه يدل على غزارة علم هذا الإمام وأنه بلغ مرتبة عالية في العلم حتى وصل إلى درجة الترجيح والتصعيف للأقوال والأوجه في المذهب.

ثانياً: المآخذ والملحوظات على الكتاب:

إن الأعمال البشرية مهما بلغت من العناية والدقة لا تخلو من جوانب نقص، فكل يؤخذ من قوله ويرد إلا المصطفى صلى الله عليه وسلم. إلا أني لم أكن لأملك الجراة على نقد كتاب الإمام الجرجاني لولا أن ذلك من مستلزمات البحث، مع العلم أن هذه الملحوظات التي سوف أذكرها لا تقلل من شأن الكتاب ولا مؤلفه ولا تنقص من قدره، بل هي مما تزيد فضله (كفى بالمرء نبلاً أن تعد معايبه).

وإذا كان الأمر كذلك فهذه بعض المآخذ والملحوظات - بحسب نظري:

(١) شذوذ الإمام الجرجاني عن أئمة المذهب في بعض المسائل، وقد ذكر الإمام النووي شيئاً من ذلك في كتابه المجموع، وهذه بعض الأمثلة:

(أ) قول الإمام النووي في مسألة انتقاض الوضوء بلمس العجوز التي لا تشتهي: " فالجمهور صححوا الانتقاض، وقطع به جماعة؛ لأنها مظنة السهوة، ومحل قابل في الجملة، وشذ الجرجاني فصحح عدم الانتقاض". (١)

(ب) وقول الإمام النووي أيضاً في مسألة سن التبيع والمسنة المفروضين لصدقة البقر: " التبيع ما استكمل سنة و دخل في الثانية، والمسنة ما استكملت سنتين و دخلت في الثالثة، هذا هو الصواب المعروف للشافعي والأصحاب، وشذ الجرجاني فقال في كتابه التحرير: التبيع ما له دون السنة. وقيل: ما له سنة، والمسنة ما لها سنة، وقيل سنتان".

(٢) يأتي بآراء غريبة في المذهب، بل أحياناً تكون مخالفة للأحاديث الصحيحة، ومن الأمثلة على ذلك ما قاله النووي في مسألة غسل الميت ثلاثاً: " وأما قول المصنف – المقصود به الإمام الشيرازي صاحب المهذب –: ويجعل في الغسلة الأخيرة شيئاً من الكافور، وتخصيصه بالأخيرة فغريب في المذهب، وأغرب منه ما ذكره الجرجاني في التحرير، قال: يستحب غسله ثلاثاً وأن يكون في الأولى شيء من سدر،

⁽١) المجمول، للنووي، (٢/ ٣٠).

وفي الثانية شيء من كافور، وفي الثالثة بالماء القراح، وهذا الذي قاله غلط منابذ للحديث الصحيح ولنصوص الشافعي والأصحاب". (١)

والحديث الصحيح الذي عناه الإمام النووي هو ما روته أم عطية رضي الله عنها حيث قالت " دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل ابنته فقال: اغسسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك، إن رأيتن ذلك، بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور.. " (٢)

فهذا الحديث يدل على استحباب غسل الميت بالماء والسدر في جميع الغسلات وفي الغسلة الأخيرة بشيء من الكافور بينما ذكر الجرجاني بأنه يستحب غسسله في المرة الأولى بالسدر وفي المرة الثانية بالكافور وهذه هو الغلط المنابذ للحديث الذي عناه الإمام النووي في كلامه السابق.

(٣) أحياناً يذكر أن في المسألة قولين أو أقوالاً، والأصح في المسذهب أن فيها وجهين أو أوجهاً، والعكس، ومن ذلك ما ذكره النووي في المجموع، في مسألة السلام من الصلاة حيث قال: " وإن قال: سلام عليكم بالتنوين فوجهان مشهوران في الطريقتين، وحكاهما الجرجاني قولين وهو غريب". (٣)

⁽١) المجموع، للنووي، (٥/ ١٣٥).

⁽٢) أخرجه البخاري في صحيحه، (١/ ٣٧٥) في كتاب الجنائز، باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر، برقم: (١٢٥٣)، ومسلم في صــحيحه، ص ٣٧٦ - ٢٧٧، في كتاب الجنائز، باب في غسل الميت، برقم: (٩٣٩).

⁽٣) المجموع، للنووي، (٣/ ٣٩٤).

القسم الثاني

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر برحمتك، (١) الحمد لله حمداً يتصل مدده ولا ينقضي أمده، وصلى الله على خير خلقه محمد النبي وآله (٢) • • • أما بعد:

فإنك لما سألتني أن أحرر لك في فقه الشافعي [رحمة الله عليه] (٣) كتاباً بين المبسوط والمختصر، وأمهد (٤) فيه أصوله وأعقد (فيه) (٥) أبوابه وفصوله؛ لتُعَوِّل على درسه وتقتصر في المذهب على حفظه، أجبتك إلى مسألتك، وأسعفتك ببغيتك، وبنيت كتابي هذا على عقد المذهب وحصره، ونظم شوارده، وإيراد ما يحتاج إليه من فروعه، واختيار أصح الأقوال والوجوه في جميعه، والعدول به عن الإكثار والتكرار، والميل فيه إلى التلخيص والاختصار، وأستعين (٦) عليه بحول الله وقوته وهو المعين (٧) على ما أبغيه وأنويه بمنه ورحمته. (٨)

(١) في نسخة (ب): وبه أستعين وعليه أتوكل.

(٢) في نسخة (ج): وعلى آله.

(٣) في نسخة (أ) ونسخة (ب): رضي الله عنه، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

(٤) في نسخة (ج): أمهد.

(٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

(٦) في نسخة (ج): واستعنت.

(٧) في نسخة (ج): المعول.

(٨) في نسخة (ج): وسعة رحمته.

أولاً

کتاب

الطهارة

الباب الأول

باب المياه

قال الله تعالى: { وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً } (١) والمياه ثلاثة: طاهر (٢) مطهـر، وطاهر غير مطهر، ونجس.

١ – فصل

فالطاهر (٣) المطهر هو: الماء المطلق، (٤) وذلك (٥) كل ما نزل من السماء أو نبع من الأرض على اختلاف ألوانه، وصفاته، وطعومه، فإن وردت عليه نجاسة خرج عن الإطلاق (٦) إلا أن يكون الماء كثيراً،

(١) [سورة الفرقان ٢٥/ ٤٨]

(٢) في نسخة (ب): ماء طاهر.

(٣) في نسخة (ج): والطاهر.

(٤) قال النووي: والصحيح في حده أنه العاري عن الإضافة اللازمة وإن شئت قلت: هو ما كفى في تعريفه اسم ماء، وذكر الرافعي قريباً من حد النووي، وهذا الحد نص عليه الشافعي ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ٦)، والمجموع، للنووي، (١/ ٢٥).

(٥) في نسخة (ج): وهو.

(٦) المراد بالماء هنا: الراكد القليل – والمراد بالقليل هو ما دون القلتين – فيخرج عن تسميته بالماء المطلق حيث يصبح نجساً. ينظر:العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٢)، والمجموع، للنووي، (١/ ١٦٢).

وهو قلتان (١) فصاعداً، ولم (٢) يتغير (به) (٣) لونه ولا طعمه ولا ريحه، أو يكون قليلاً وهو ما دون القلتين وحصلت فيه نجاسة لا يدركها الطَرْف، (٤) فإنه لا يسلبه التطهير في (٥) أحد القولين، (٦) وإن مات فيه حيوان خرج عن الإطلاق إلا أن يموت فيه سمك أو جراد ولم يتغير به،

- (٢) في نسخة (ج): فلم.
- (٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج)، وفي نسخة (ب): بها.
- (٤) أي أنها لا تشاهد بالعين لقلتها بحيث لو كانت مخالفة للون ثوب ونحوه ووقعت عليه لم تر لقلتها وذلك كذبابة تقع على نجاسة ثم تقع في الماء، قال المتولي وغيره: وكالبول يترشش إليه ونحو ذلك، المجموع، للنووي، (١٧٧/١)، وينظر: العزيز، للرافعي، (٨/١)، والنظم المستعذب، للركبي، (١٣/١).
 - (٥) في نسخة (ج): على.
- (٦) الأصح في المذهب أنه لا ينجس الماء إذا حصلت فيه نجاسة لا يدركها الطرف، لتعذر الاحتراز وحصول الحرج. ينظر: الحاوي الكبير، للماوردي، (١/ ٢٩٣ ٢٩٥)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٤٨ ٤٩)، والمجموع، للنووي، (١/ ١٧٧ ١٧٨).

أو يموت فيه حيوان ليس له نفس سائلة (١) كالذباب والنمل والزَّنْبور (٢) والعقرب فإنه لا يسلبه التطهير في (٣) أصح القولين. (٤)

[وإن تغير بغيره] (٥) خرج عن الإطلاق إلا أن يتغير بالطين والطُّحْلب (٦) وورق الشجر أو بملح كان ماء في الأصل أو بجريانه على أرض الكحل والزَّرْنِيخ (٧) وغيرهما، أو يتغير (٨) بالعود والعنبر (٩)

- (۱) النَّفْس هنا: الدم، يقال: نفست المرأة، أي: سال دمها فهي نافس. وسائلة، أي: جارية، من سال الماء: إذا جرى. والمراد هنا: الحيوان الذي ليس له دم يسيل أي يجري، وسمي الدم نفْساً لأن النَّفْس التي هي اسم لجملة الحيوان قوامها بالدم. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (۱۳/۱)، وتهذيب الأسماء واللغات، للنووي، (۱۳/۳)، وكفاية الأخيار، للحصيني، (۱/م۱۱).
- (۲) الزنبور هو: ضرب من الذباب لساع، وقيل هو:الدبر، والجمع: زنابير. ينظر: مادة زنبر من مختار الصحاح، للرازي،
 ص۱۳۸، ولسان العرب، لابن منظور، (۸۹/٦)، والمعجم الوسيط، (۲/۱).
 - (٣) في نسخة (ج): على.
- (٤) ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٠- ٣١)، والمجموع، للنووي، (١/ ١٨٠)، وروضة الطالبين، للنـووي، (١/ ١٢٣). (1/ 37)
 - (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) وقد أثبته من نسخة (ب) ونسخة (ج).
- (٦) الطَحلب هو: خضرة تعلق الماء المزمن. وقيل: هو الذي يكون على الماء كأنه نسيج العنكبوت. ينظر: مادة طُحلُب من العين، للفراهيدي، ص٥٦٢، ولسان العرب، لابن منظور، (١٣٠/٨).
- (٧) الزَرْنِيخ بفتح الزاي المشددة وسكون الراء هو: حجر معروف كثير الألوان، منه أبيض وأحمر وأصفر، وقيل: هو عنصر شبيه بالفلزات له بريق الصلب ولونه، ومركباته سامة، يستخدم في الطب وفي قتل الحشرات. ينظر: مادة زَرْنَخ من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص٢٥٢، والمعجم الوسيط، (٣٩٣/١).
 - (٨) في نسخة (ج): تغير.
- (٩) العنبر هو: نوع من الطيب معروف، وقيل هو: الزعفران، وإنما سمي بذلك لأنه يتخذ من جلد سمكة بحرية يقال لها العنبر. ينظر: مادة عَنْبر من لسان العرب، لابن منظور، (٩/٤١٤)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادى، ص٤٤٠.

والكافور (١) الصلب، والدهن والقطران؛ (٢) لأن التغير بالمجاورة كما لو تروح برائحة ميتة على الشط، وإن استعمل في الحدث (٣) والنجس (٤) خرج عن الإطلاق إلا أن يستعمل في نفل الطهارة، أو يستعمله الكافر في حدثه أو جنابته؛ لأنه لم (٥) يرفع حدثاً ولا نجساً، (٦) أو يرفع به الحدث ويجمع إلى أن يبلغ قلتين،

(۱) الكافور هو: نبت طيب نَوْره كنور الأقحوان – والأقحوان: نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر – وقيل أي الكافور: هو طيب معروف، يكون من شجر بجبال بحر الهند والصين، وخشبه أبيض هش، والجمع منه: كوافير، ينظر: مادة كَفَر من لسان العرب، لابن منظور، ۲ / ۲ ۲ ۱ والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ۲۷۱، وذكر الرافعي والنووي أن الكافور نوعان، أحدهما:يذوب في الماء ويختلط به. والثاني: لا يذوب – والمراد به هنا النوع الثاني، لـسياق الكـلام بعده – ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۱/ ۱۸)، وروضة الطالبين، للنووي، (۱/ ۱۸).

- (٢) القَطرِان هو: عصارة الأبهل والأبهل هو: حمل شجر كبير، ورقه كالطرفاء وثمره كالنبق والأرز ونحوهما يطبخ فيتحلب منه ثم تهنأ أي تطلى به الإبل، ينظر: مادة قَطر من لسان العرب، لابن منظور، (١١٤/١١)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٤٦٣، والمعجم الوسيط، (٧٤٤/٢).
- (٣) المقصود بالمستعمل في الحدث هنا: الماء الذي لم يبلغ قلتين واستعمل في الوضوء والغُسل، واجباً كان أو مندوباً، ولكن أراد المؤلف هنا الواجب وهو الذي يرفع به الحدث لأنه ذكر المندوب بعده بقليل حيث قال: (إلا أن يستعمل في نفل الطهارة). ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ١١- ١٣)، والمجموع، للنووي، (١/ ٢٠٣ و ٢١٣ و ٢١٣).
- (٤) المراد بالمستعمل في النجس أي في إزالة النجاسة وهو ما يسمى بغسالة النجاسة، فإن كانت دون القاتين ففيها ثلاثة أقوال أصحها وهو الجديد: أن حكمها حكم المحل بعد الغسل فإن كان نجساً فهي نجسة وإلا فطاهرة غير مطهرة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٧١)، والمجموع، للنووي، (١/ ٢١٢)، وروضة الطالبين، للنووي، (١/ ٢١٤).
 - (٥) في نسخة (ج): لا.
- (٦) هذه المسألة يعبر عنها بعض الفقهاء كالرافعي والنووي وغيرهما، بحكم الماء الذي اغتسلت به الذمية عن الحيض لتحل لزوجها المسلم، والأصح في المذهب: أنه غير مطهر، لأنه ماء استعمل في فرض الطهارة أي ما لابد منه وهو الطهارة من الحيض لتحل للزوج كما قلنا في علة الماء المستعمل فيكون مستعملاً. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، الطهارة من الحيض لتحل للزووي، ص ٣٧، وكنز الراغبين، لجلال الدين المحلي، ص ١١، ومغني المحتاج، للخطيب الشربيني، (١/ ١٢)، ونهاية المحتاج، للرملي، (١/ ٧٣).

أو يستعمل في النجس ويبلغ قلتين غير متغير، فيعود إلى التطهير، ويختص رفع الحدث وإزالة النجس بالماء المطلق دون غيره من المياه، ودون سائر المائعات (١) الطاهرة كالدمع والعرق وماء الورد وماء الشجر.

٢ – فصل

والطاهر غير المطهر ما استعمل في الحدث ولم يبلغ قلتين، أو استعمل في النجس وانفصل غير متغير بعد الحكم بطهارة المحل ولم يبلغ قلتين، أو ما اختلط به خلال من دقيق (٢) أو ملح معدن أو خل، (٣) وما [أشبهها] (٤) وتغير به أحد أوصافه، أو غلب على أجزائه إن كان ما يخالطه بلا لون ولا طعم ولا ريح كالماء المستعمل والدمع والعرق، (٥) فلا يجوز استعمال شيء من هذه المياه في حدث ولا نجس، ولكنه يحل شربه والانتفاع به فيما عداهما.

(۱) المائعات هي: كل شيء ذائب، والمفرد: مائع، من ماع الشيء إذا سال وجرى على وجه الأرض جرياً منبسطاً في هينة – أي في سكينة ورفق وتؤدة. ينظر: مادة مَيَعَ من معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ص ٩٣٥، ولسان العرب، لابن منظور، ٢٣٤/١٣، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٧٦٥.

- (٢) الدقيق هو: الطحين. ينظر: مادة دَقَقَ من العين، للفراهيدي، ص ٢٩٨، ولسان العرب، لابن منظور، (٣٧٩/٤).
- (٣) الخل هو: ما حمض من عصير العنب وغيره، وهو مركب من جوهرين حار وبارد، نافع للمعدة واللثة والقروح الخبيثة والحكة وأوجاع الأسنان. مادة خَلَلَ من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٩٩٤، وينظر: مادة خَلَلَ من العين، للفراهيدى، ص ٢٥٨، ولسان العرب، لابن منظور، (١٩٨/٤).
 - (٤) في نسخة (أ): أشبههما والصواب ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
- (٥) الأصح في المذهب خلا ف ما قطع به المؤلف وهو: أن ذلك المخالط لو كان قدراً مخالفاً للماء في صفاته من طعم أو لون أو ريح ولم يغيره، فهو طاهر مطهر لا يمنع استعماله في الحدث والنجس، وإن كان ذلك المخالط قدراً لو كان مخالفاً له في صفاته غيره، فهو طاهر غير مطهر يمنع استعماله في الحدث والنجس، لأن الماء لما لم يغير بنفسه اعتبر بما يغيره. ينظر: بحر المذهب، للروياني، (١/ ٥٨)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٦)، والمجموع، للنووي، و(١/ ٢١).

۳- فصل

والنجس هو الماء القليل الذي (١) حصلت فيه نجاسة يدركها الطَرْف، (٢) أو لا يدركها (الطَرْف) (٣) على اختلاف القولين، (٤) والماء الكثير إذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة، والماء المستعمل في النجس إذا انفصل متغيراً، أو غير متغير، ولم يحكم [بعد] (٥) بطهارة المحل، (٦) فلا يجوز الانتفاع بشيء من هذه المياه إلا [ببيعه] (٧) فقد قيل: يجوز لإمكان تطهيره كالثوب النجس، (٨) وتطهيره إن كان قليلاً غير متغير فببلوغ (٩) القلتين، وإن كان متغيراً فببلوغ (٠) القلتين وزوال التغير، وإن كان كثيراً فتطهيره بزوال التغير بالاستقاء منه (١) أو بزيادة ماء آخر عليه أو بطول المكث أو بالتراب في أصح القولين، (١٢)

- (١) في نسخة (ج): إذا.
- (٢) نهاية الورقة: (٢/ ج).
- (٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٤) ينظر: هامش (٦)، ص ٦٠، من الفصل الأول، الباب الأول، في كتاب الطهارة.
- (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) وقد أثبته من نسخة (ب) ونسخة (ج).
- (٦) ينظر: هامش (٦) من ص ٦٦، من الفصل الأول، الباب الأول، في كتاب الطهارة.
- (٧) في نسخة (أ) ونسخة (ج): بيعه، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).
- (٨) في المسألة وجهان، أصحهما: لا يجوز بيعه، لأنه نجس لا يطهر بالغسل فلم يجز بيعه كالخمر. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٢٥/٤)، والمجموع، للنووي، (٩/ ٢٨٢)، ونهاية المحتاج، للرملي، (٣/ ٢٩٤).
 - (٩) في نسخة (ب) ونسخة (ج): ببلوغ.
 - (١٠) في نسخة (ب) ونسخة (ج): ببلوغ.
- (١١) يشترط في طهارة الماء الكثير النجس بالاستقاء منه، أن يكون الباقي قلتين فإن بقي دونهما لم يطهر بــلا خــلاف، ينظر: المجموع، للنووي، (١/ ١٨٤)، وفتح المعين، للمليباري، ص ٤٤.
- (١٢) الأصح المختار من المذهب خلاف ما صححه المؤلف وهو: أن تطهير الماء الكثير النجس بزوال التغير عن طريق التراب لا يطهر به، لأنه وقع الشك في زوال التغير، وإذا وقع الشك في سبب الإباحة لم تثبت الإباحة، ولأنه يكدر الماء

وإذا وقعت نجاسة مائعة في الماء الكثير ولم تغيره جاز استعمال جميعه، وكذلك إن (١) كانت جامدة وأخرجت منه، وإن لم تخرج منه جاز استعماله إلى أن ينقص عن القلتين، وإذا كانت (٢) قلتان من الماء [نجستين] (٣) على الانفراد فجمعتا ولا تغير (٤) طهرتا. ولا ينجسا (٥) بالاستعمال ولا بالتفريق إلا أن تكون النجاسة جامدة فيحصل جزء منها في كل قسم أو يحصل جميعها في أحد القسمين فيختص بالنجاسة دون القسسم الآخر.

٤ - فصل

وما عدا الماء من المائعات ينجس بحصول النجاسة فيه، قل المائع أو كثر، قلّت النجاسة أو كثرت، إلا أن يموت فيه حيوان ليس له نفس سائلة فإنه لا ينجس على أحد القولين كما ذكرناه (٦) في الماء القليل، (٧) إلا أن يموت (٨) دود الخل في خله، فإنه لا ينجس قولاً واحداً، وإن (٩) نقل إلى خل آخر، أو أخرج منه ثم رد إليه فعلى القولين،

والكُدورة من أسباب الستر، فلا يدري معها أن التغير زائل أو مغلوب، ثم إن هذين القولين في هذه المسألة مختصان بحالة الكدورة وعدم التغير، فإن صفا لم يبق خلاف، بل يُقطع بالطهارة إن لم يبق تغير، وبالنجاسة إن بقي. ينظر: الوسيط، للغزالي، (١/ ١٨٤)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٤٤)، والمجموع، للنووي، (١/ ١٨٤- ١٨٥).

- (١) في نسخة (ب): إذا.
- (٢) في نسخة (ب): كان.
- (٣) في نسخة (أ) ونسخة (ج): نجستان، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).
 - (٤) في نسخة (ب): ولم تتغير، وفي نسخة (ج): ولا تتغير.
 - (٥) في نسخة (ب): ولا تنجسان، وفي نسخة (ج): ولم تنجسا.
 - (٦) في نسخة (ب): ذكرنا.
- (٧) الأصح من القولين في المذهب: أن المائع الذي يموت فيه حيوان ليس له نفس سائلة لا ينجس بل يبقى على الطهارة، ينظر: المجموع، للنووي، (١/ ١٨٢)، وكفاية الأخيار، للحصيني، (١/ ١١٦).
 - (٨) نهاية الورقة: (٢/ أ).
 - (٩) في نسخة (ب): فإن.

وإذا نجس المائع فلا سبيل إلى تطهيره بحال، وقيل إذا نجس الدهن فكُوثِرَ بالماء ثم صُفِّى(١) طهر. (٢)

(١) في نسخة (ج): وصفّي.

(٢) الأصح من القولين في المذهب هو: أن الدهن النجس لا يطهر بالغسل ولا بغيره لقوله صلى الله عليه وسلم عندما سنل عن الفأرة تقع في السمن: ((إن كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان ماتعاً فلا تقربوه)) وفي رواية ((فأريقوه))، [الحديث أخرجه بهذا اللفظ أبو داود (ص ١٨٥، كتاب الأطعمة، باب في الفأرة تقع في السمن، برقم: ٣٨٤) وقال: هذا خطأ، المنازمذي (ص ٤٠، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن، برقم: ١٨٠٣) وقال: هذا خطأ، أخطأ فيه مَعْمَر، قال: والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة وسأذكر لفظه بعد تخريج هذا اللفظ وأخرجه كذلك النسائي ((١٩/١٠)، كتاب الفرع والعتيرة، باب الفأرة تقع في السمن، برقم: ٢٧١)، وقد ضعف هذا اللفظ الترمذي كما بيناه وكذلك الألباني في كتابه ضعيف سنن أبي داود، ص ٨٠٨، واللفظ الصحيح هو لفظ ابن عباس عن ميمونة: ((أن فأرة وقعت في سمن فماتت فسئل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ألقوها وما حولها وكلوه))، حيث صححه الترمذي كما ذكرت، وكذلك الألباني، في صحيح سنن أبي داود، (٢/ ٢٥١)] فلو أمكن تطهيره شرعاً لم يقل فيه النبي صلى الله عليه وسلم فقال: القوها وما حولها وكاهمة الموتاح، لاباني صلى الله عليه وسلم ناؤوي، (٢/ ٢٠١)، وتحفة المحتاح، لابان

فأما (١) الخمر فلا تطهر بالتخليل (٢) والمعالجة، (٣) (٤) وإنما تطهر بالانقلاب (٥) والاستحالة. (٦)

- (١) في نسخة (ج): وأما.
- (٢) التخليل: مأخوذ من تخلّل الخمرُ إذا فسد وحمض وصار خلاً، ينظر: مادة خَلَلَ من لـسان العـرب، لابـن منظـور، (٢) التخليل: مأخوذ من تخلّل الخمرُ إذا فسد وحمض وصار خلاً، ينظر: مادة خَلَلَ من لـسان العـرب، لابـن منظـور (٤/١٩)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٩٩٤، والمعجم الوسيط، (٢٥٣/١)، والمراد به هنا: أن يطـرح فـي الخمر عصير أو خل أو ملح أو غيرها بقصد إفسادها وتحويلها خلاً فلا تطهر بهذا التخليل، ينظر: العزيز شـرح الـوجيز، للرافعي، (٤/١/٤)، والمجموع، للنووي، (٢/٤)، ومعجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعه جي، ص ١٠٥.
 - (٣) في نسخة (ب): والمعا، وهو تحريف.
- (٤) المعالجة: هي: المداواة والمزاولة، ينظر: مادة علج من لسان العرب، لابن منظور، (٩/ ٣٥٠)، والمعجم الوسيط، (٢/ ٢٠)، والمراد بالمعالجة هنا: تحويل الخمر إلى خل، وهي بمعنى التخليل. ينظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للخطيب الشربيني، (٢٢٧/١).
- (٥) الامقلاب هو: تحول الشيء عن وجهه، ينظر: مادة قلب من العين، للفراهيدي، ص ٨١١، ولسان العرب، لابن منظور، (١١/ ٢٦٩)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١٢٧.
- (٢) الاستحالة: مأخوذة من حال الشيء إذا تغير عن طبعه ووصفه، واستحالت الخمر أي: تغيرت وانقلبت عن حالتها التي كانت عليها إلى حالة أخرى وهي الخل، ينظر: مادة حول من الصحاح، للجوهري، (٤/ ٤٨٤)، ولسان العرب، لابن منظور، (٣/ ٠٠٠)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٤٨، والانقلاب والاستحالة هنا بمعنى واحد وهو: أن الخمر إذا تغيرت وانقلبت وتحولت إلى خل بنفسها من غير افتعال فإنها تطهر. ينظر: حلية العلماء، لأبي بكر محمد الشاشي، (١/ ١٣٥)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٤/ ٢٨٤)، والمجموع، للنووي (٢/ ٥٩٢)، وما بعدها.

الباب الثابي

باب بيان النجاسات

وهي البول والغائط (١) وسائر الأرواث (٢) ورمادها، ودخانها، والقيء، (٣) والقُلْس، (٤) والله فرج (٧) المرأة، (٨)

- (۱) الغائط أصله هو: المطمئن من الأرض الواسع، وجمعه أغواط، ومنه قيل لموضع قضاء الحاجة: غائط، لأن العادة أن يقضي في المنخفض من الأرض حيث هو أستر له، ثم اتسع فيه حتى صار يطلق على العذرة نفسها غائط، وهذا المعنسى هو المقصود في قوله تعالى: {أو جاء أحد منكم من الغائط}[سورة المائدة ٥/ ٦]، ينظر: التنبيه للـشيرازي، وبهامـشه تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي، ص ٧٧، ومادة غَوَطَ من لسان العرب، لابن منظور، (١٤٤/١٠ ١٤٥)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٧٣٠.
- (۲) الأرواث جمع روث وهو: رجيع ذي الحافر. ينظر: مادة روث من لسان العرب، لابن منظور، (٥/٥٥)، والمعجم الوسيط، (٣٥٩/١).
- (٣) القيء هو: ما قذفته المعدة مما فيها عن طريق الفم، ينظر: مادة قيأ من المصباح المنير، للفيومي، ص ٢٦٩، والمعجم الفيومي، ص ٣٤٠.
- (٤) القَلْس هو: ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء فإذا غلب فهو قيء، ينظر: مادة قلس من مختار الصحاح، للرازي، ص ٢٦٠، ولسان العرب، لابن منظور، (١١/ ٢٧٨)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٢٦٥.
- (٥) المذي هو: ماء رقيق يخرج عند الملاعبة والتقبيل، ويضرب إلى البياض، وهو أرق ما يكون من النطفة، ينظر: مادة مذي من الصحاح، للجوهري، (٦/ ٥٠٨)، ومعجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ص ٩٤٣، ولسان العرب، لابن منظور، (٦/ ٢٠).
- (٦) الودي هو: الماء الأبيض الرقيق الذي يخرج في إثر البول من الإنسان، ينظر: مادة ودي من العين، للفراهيدي،
 ص٤٤٠١، ومختار الصحاح، للرازي، ص ٣٤٨، ولسان العرب، لابن منظور، (٢٥٩/١٥).
- (٧) الفرّج من الإنسان يطلق على: القبُل والدُّبُر لأن كل واحد منفرج أي: منفتح، وأكثرُ استعماله في العرف يكون في: القُبُل. مادة فرج من المصباح المنير، للفيومي، ص ٢٤١، وينظر: مادة فرج من السان العرب، لابن منظور، (١٠/ ٢٠٩).
- (٨) الأصح من القولين في المذهب هو: أن رطوبة فرج المرأة طاهرة كسائر رطوبات البدن، من العرق والدمع وغيرها. ينظر: البيان، للعمراني، (١/ ٢٦٤)، والمحرر، للرافعي، (١/ ٦٦)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٥٨٨ – ٥٨٩).

ومني (١) (٢) البهائم. (٣) فأما مني الآدمي (والآدمية) (٤) فهو طاهر؛ ولكنه يــستحب غسله رطباً وفركه يابساً، ومنها دم سائر الحيوانات؛ سواء فيه دم البق (٥) والبراغيث، (٦) (٧) ودم السمك وغيرها، والقيح (٨)

(۱) المني هو: ماء الرجل والمرأة يخرج من الشهوة، وقيل هو: النطقة - وهي سائل أبيض غليظ تسبح فيه الحيوانات المنوية، يخرج من القضيب إثر جماع أو نحوه. ينظر: مادة مني من لسان العرب، لابن منظور، (۱۳/ ۲۰۳)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ۱۳۳٦، والمعجم الوسيط، (۲/ ۸۸۹).

- (٢) نهاية الورقة: (٢/ ب).
- (٣) في هذه المسألة تقصيل، وهو: أن مني غير الآدمي إن كان ذلك الغير نجساً كالكلب والخنزير وما تولد منهما أو مسن أحدهما فهو نجس بلا خلاف، وإن كان طاهراً ففي المسألة ثلاثة أوجه، أصحها وهو الراجح من المذهب والذي صححه النووي: طهارة ذلك المني، لأنه خارج من حيوان طاهر يخلق منه مثل أصله فكان طاهراً، والثاني ما قطع به المؤلف وهو الذي رجحه الرافعي: نجاسته، لأنه من فضول الطعام المستحيل، أي: المتحول، وإنما حكمنا بطهارته من الآدمي لكرامته، وهذا لا يوجد في غيره، والثالث: ما أكل لحمه فمنيه طاهر كلبنه، وما لا يؤكل لحمه فمنيه نجس كلبنه، وهذه من المسائل التي خالف فيها الإمام النووي الإمام الرافعي. ينظر: البيان، للعمراني، (١/ ٢٠٤ ٢١)، والعزير شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٠ ٢١)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٤٧٠).
 - (٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٥) البَقَ هو: البعوض، وقيل هو: عظام البعوض، وهو جمع والواحدة منه: بقة، ينظر: مادة بقق من لسان العرب، لابن منظور، (١/ ٤٦٣)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادى، ص ٨٦٨.
- (٦) البراغيث هي: نوع من صغار الهوام أو هي نوع من الحشرات عضوض شديد الوثب، وهو جمع، والواحدة منه: برغوث، ينظر: مادة برغث من العين، للفراهيدي، ص ٦٧، ومختار الصحاح، للرازي، ص٣٢، والمعجم الوسيط، (٥٠/١).
- (٧) لكن يعفى عن دم البق والبراغيث والقمل ونحوها إذا وقع على الثوب والبدن للحاجة. ينظر: البيان، للعمراني، (١/ ٢١)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٥٥، ٥٧١).
- (٨) القيح هو: الصديد الذي كأنه الماء وفيه شُكلَة دم. مادة قيح من لسان العرب، لابن منظور، (١١/ ٣٦٨)، وقيل هو: الأبيض الخائر الذي لا يخالطه دم. مادة قيح من المصباح المنير، للفيومي، ص ٢٦٩.

وماء القروح (١) إن كان له ريح، والعلقة (٢) في أحد الوجهين، (٣) والخمر والنبيذ،(٤) (٥) والكلب والخترير وما تولد [منهما أو من أحدهما] (٦) وحيوان (٧) طاهر، وكل ميتة إلا السمك والجراد والآدمي في أصح القولين، (٨) وشعر الميتة إلا شعر الآدمي في أصح القولين، وصوف الميتة وعظمها وقرنها، (٩)

- (۱) القروح جمع قرح وهو: ألم الجراح أو هو: الجراح بأعياتها، ومنه قوله تعالى: {إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله} [سورة آل عمران ٣/ ١٤٠] ومعنى قرح في الآية ألم الجراح أو الجراح بأعياتها، والمراد هنا: الماء الذي يسيل من الجرح. ينظر: مادة قرح من مختار الصحاح، للرازي، ص ٢٦١، ولسان العرب، لابن منظور، (٨٩/١١)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٢٥٦.
- (٢) العلقة مأخوذة من العلق وهو: الدم الجامد الغليظ قبل أن ييبس، وهو شديد الحمرة، وهذا الدم يكون في المرحلة التي تلي النطفة من مراحل تكون الجنين في رحم الأنثى، ينظر: مادة علق من العين، للفراهيدي، ص ٦٧٣، ولسان العرب، لابن منظور، (٩/ ٣٦١)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٢٢٠.
- (٣) الأصح من الوجهين في المذهب: طهارة العلقة، لأنها دم غير مسفوح فهو كالكبد والطحال. ينظر: المحرر، للرافعي،
 (١/ ٢٦)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٧٧٥ ٥٧٨).
- (٤) النبيذ هو: شراب يتخذ من عصير العنب أو التمر أو غيرهما وذلك بأن يوضع في إناء ثم يصب فوقه الماء ويترك حتى يختمر، فهذا هو النبيذ سواء أسكر أو لم يسكر، والجمع أتبذة. ينظر: مادة نبذ من لسان العرب، لابن منظور، (١٤/ ١٧)، والمعجم الوسيط، (٢/ ٨٩٧).
- (٥) النبيذ النجس هنا المسكر دون غيره. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٨)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٥٨).
 ٥٨٥).
 - (٦) في نسخة (أ) ونسخة (ج): بينهما أو بين أحدهما، والأولى ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).
 - (٧) في نسخة (ج): وبين حيوان.
- (٨) ينظر: البيان، للعمراني، (١/ ٢٢٤- ٢٦٤)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٨- ٣٠)، والمجموع، للنووي،
 (٢/ ٨٧٥- ٨٥٥).
- (٩) ينظر: حلية العلماء، لأبي بكر محمد الشاشي، (١/ ٢٤- ٦٥)، والمجمـوع، للنـووي، (١/ ٨٥- ٨٦)، والإقتـاع، للخطيب الشربيني، (١/ ١٠٣).

وشعر مالا يؤكل لحمه إذا أخذ منه في سائر أحواله، (١) ولحم ما لا يؤكل (٢) في سائر أحواله، وبيض ما لا يؤكل، (٣) ولبنه إلا لبن الآدميات فإنه طاهر يحل شربه وبيعه، ولا يجوز الانتفاع بشيء من هذه النجاسات إلا بالكلب للصيد، والنزرع، والماشية، وكذلك للحراسة (٤) على الأصح، (٥) ويجوز إعارته وإجارته على الأصح، (٦) ولا يجوز اقتناؤه استحساناً له ولكن يجوز اقتناء الجرو (٧) للمنفعة المنتظرة على أحد الوجهين، (٨)

- (١) في نسخة (ج): الأحوال.
- (٢) في نسخة (ج): يؤكل لحمه، وهو تحريف.
- (٣) الأصح من الوجهين في المذهب خلاف ما قطع به المؤلف وهو: طهارة بيض ما لا يؤكل لحمه، وهذه المسألة مبنية على مسألة نجاسة مني غير الآدمي، والاختلاف الذي وقع بين النووي والرافعي وقع هنا أيضاً. ينظر: البيان، للعمراني، (١/ ٢١٤)، العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٤١)، والمجموع، للنووي، (١/ ٤٧٤).
- (٤) في نسخة (ج): لحراسة الدروب والدروب هي بيوت مجتمعة يجمعها طريق واحد، وهي كبيوت أهل صنعاء ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (٢/ ٢٩).
- (٥) الأصح في المذهب ما صححه المؤلف وهو: جواز الانتفاع بالكلب للحراسة. ينظر: البيان، للعمراني، (٥/ ٥٣- ٥٠)،
 المجموع، للنووي، (٩/ ٢٧٩).
- (٦) الإعارة جائزة، أما الإجارة فقد صحح المؤلف جوازها، والأصح من الوجهين بطلانها. ينظر: المنهاج، للنووي، (7/7)، ومغني المحتاج، للخطيب الشربيني، (7/7)، والمجموع، للنووي، (7/7)، ومغني المحتاج، للخطيب الشربيني، (7/7)، والمجموع، للنووي، (عمل المحتاج).
- (٧) الجرو هو: الصغير من ولد الكلب ثم يحمل عليه غيره تشبيهاً، ينظر: مادة جرو من الصحاح، للجوهري، (٣٠٠/٦)، ومعجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ص ١٩٤، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٥٥.
- (Λ) أطلق المؤلف في مسألة اقتناء الجرو للمنفعة المنتظرة الوجهين ولم يبين الراجح، والراجح منهما هو: الجواز، لأنه الأباد المؤلف في مسألة اقتناؤه لتعليم ذلك. ينظر: المهذب، للشيرازي، (π / π / π)، والبيان، للعمرانيي، (π / π)، المجموع، للنووي، (π / π).

وكذلك يجوز الانتفاع بالسماد، والسر جين؛ (١) للزرع، والغراس، ولا يجوز بيعه، (٢) وكذلك يجوز إيقاد عظام الميتة للخبز والطبخ، كما يجوز إشعال الزيت النجس، (٣) ولا يخبز به (٤) حتى يمسح الدخان من التَّنُور، (٥) ويعفى عن القليل الباقي منه، فإن (٦) ألزق به الخبز قبل المسح نجس منه الجانب الذي يلي التَّنُور.

١ – فصل

وكل نَجَس يمكن إزالته فتطهيره بالغسل إلا شيئين أحدهما: بول الصبي قبل الطَّعْم، فإنه يطهر برش الماء عليه حتى يغمره، ولا يجزئ في بول الصبية إلا الغَسْل. والثاني: جلد الميتة (٧) فإنه يطهر بالدِّباغ (٨) من غير غسل وله باب يجيء فيما (٩) بعد،

(۱) السرِ جين لفظ فارسي معرب وهو: ما تخرجه ذوات الحافر، ويقال: سرقين أيضاً، النظم المستعذب، للركبي، (۱/۱)، وينظر: مادة سرجن من لسان العرب، لابن منظور، (۲۲۹/۲)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ۱۲۰۵، والمعجم الوسيط، (۲/۵۱).

(٢) قطع المؤلف بجواز الانتفاع بالسماد والسرجين والصواب كراهته كراهة تنزيه، وأما بيعه فلا يجوز كما ذكره المؤلف. ينظر: البيان، للعمراني، (٥/ ٥٣)، والمجموع، للنووي، (٩/ ٢٧٥ و ٢٧٩).

- (٣) في نسخة (ج): بياض.
- (٤) تكررت في نسخة (أ) مرتين وقد حذفت التكرار، وفي نسخة (ب): عليه.
- (٥) التنور هو: الذي يخبز فيه، وهذه الكلمة عمت بكل نسان، والمعنى أنها في جميع اللغات، والجمع تناتير، ينظر: مادة تنر من العين، للفراهيدي، ص١٠٧، ولسان العرب، لابن منظور، (٧/٢)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٤٤.
 - (٦) نهاية الورقة: (٣/ ج).
- (٧) الميتة هي: الحيوان الذي مات حتف أنفه أو الذي لم تلحقه الذكاة أي الذبح والجمع مينات، ينظر: مادة موت من المحياح، للجوهري، ص ٣٩٧، ولسان العرب، لابن منظور، ٣١٨/١٣، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١٦١.
- (٨) الدباغ من دبغ الجلد أي: معالجته بمادة ليلين ويزول ما به من رطوبة ونتن، ينظر: مادة دبغ من المعجم الوسيط، (٨) الدباغ من دبغ الفقهاء، لمحمد قلعه جي، ص ١٨٣.
 - (٩) في نسخة (ج): من.

ولا يجزئ المسح عن الغسل في شيء من ذلك إلا (في) (١) النجاسة (التي) (٢) (في) (٣) أسفل الخف، فإذا زالت (٤) عينها بالدَّلْك (٥) أجزأ في أصح القولين، (٦) (٧) ويعفى عن أثر النجاسة على (٨) محل النَّجو، (٩) (فإنه) (١٠) يجزئ (١١) فيه المسح بالجامد على ما نبينه فيما (١٢) بعد.

- (١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٤) في نسخة (ب): أزال، وفي نسخة (ج): زال.
- (٥) الدلك هو: من دلك الشيء أي مرسك وعركه، ودلكت النعل بالأرض أي مسحتها بها. ينظر: مادة دلك من لسمان العرب، لابن منظور، (٣٩١/٤)، والمصباح المنير، الفيومي، ص ١٨٥، ومعجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعه جي، ص ١٨٧.
 - (٦) في نسخة (ج): أصح القولين وعفى عن أثرها.
- (۷) الأصح من القولين في المذهب خلاف ما صححه المؤلف وهو: أنه لا يجزئ الدلك عن الغسل لطهارة الخف وجواز الصلاة فيه مطلقاً، بل لابد من غسله. ينظر: بحر المذهب، للروياني، (۱/ ۹۹)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (7 7)، والمجموع، للنووي، (7 7 7).
 - (٨) في نسخة (ب): في.
- (٩) النجو هو: ما يخرج من البطن من ريح وغائط ونحوها، وقيل: هو الغائط أو العذرة، ومحل النجو هو: الموضع الذي يخرج منه الغائط ونحوه، ينظر: مادة نجو من العين، للفراهيدي، ص ٩٤٤، والزاهر، لأبي منصور الأزهري، ص ١٣٠، ولسان العرب، لابن منظور، (١٣/١٤).
 - (١٠) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (۱۱) في نسخة (ب): ويجزئ.
 - (١٢) في نسخة (ج): من.

فأما أثر النجاسة (١) على (٢) السيف الصقيل، (٣) والمرآة المَجْلوة، (٤) وباطن العينين، فإنما يزول (٥) بالغسل دون المسح، وكل نَجَس وجب غسله بالماء يجوز الاقتصار فيه على الغسل، ولا يراعى فيه غيره إلا نجاسة الكلب والخترير، فإنه (٦) يعتبر فيهما (٧) التراب والعدد، وله باب يجيء فيما (٨) بعد.(٩)

٢ – فصل

ولا تخلو النجاسة (التي) (١٠) على البدن والثوب، إما أن تكون عيناً مستجــسدة، أو عيناً غير مرئية من ماء نجس، أو بول قد جف عليه،

(١) في نسخة (ب): فأما إزالة أثر النجاسة، وفي نسخة (ج): فأما النجاسة.

(٢) في نسخة (ب): عن.

(٣) الصقيل، من صقل السيف أي: جلّاه حتى أصبح أملساً ، ينظر: مادة صقل من لسان العرب، لابن منظور، ٧٧٧/٧، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١٧٩.

(٤) يقال جلى السيف والمرآة ونحوها جنْياً وجلاءً أي: كشف صدأها وصقلها. ينظر: مادة جلو من المصباح المنير للفيومي، ص ٥٩، والمعجم الوسيط، (١/ ١٣٢).

- (٥) في نسخة (ب): فإنه يزول، وفي نسخة (ج): فإنما تزال.
 - (٦) في نسخة (ج): فإنها.
 - (٧) في نسخة (ج): فيها.
 - (٨) في نسخة (ب) ونسخة (ج): من.
- (٩) الأصح في المذهب القطع بما قطع به المؤلف وهو: اعتبار العدد والتراب في نجاسة الخنزير، كالكلب لأنه أسوأ حالاً منه، ولأنه لا يجوز اقتناؤه بحال بخلاف الكلب، وبهذا القول ذهب الجمهور، قال النووي: واعلم أن الراجح من حيث الدليل أنه يكفي غسلة واحدة بلا تراب، وبه قال أكثر العلماء، وهو المختار لأن الأصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع بذلك، وقد رجح الإمام النووي خلاف المشهور من المذهب في هذه المسألة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٦- ٢٧)، وروضة الطالبين، للنووي، (١/ ١٤١- ١٤٢).
 - (١٠) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب) ونسخة (ج).

فإن كانت غير مرئية طهرت بغسلة واحدة، ويستحب (١) غسلها ثلاثاً، وإن كانت اعيناً (٢) مستجسدة، [وزالت عينها] (٣) بالغسل طهرت، ولم يضره (٤) بقاء أثرها، (٥) ولا رائحتها، ولكنه (٦) يستحب إزالتهما، (٧) والنجاسة (إذا كانت) (٨) على الأرض إذا لم تكن مستجسدة كالخمر، والبول طهرت (٩) بالمكاثرة بالماء، ولا حد لها، ولكنه يستحب أن تغمر بالماء بسبعة (١٠) أمثالها، وإن كانت مستجسدة أزيلت، وكوثر موضعها بالماء، ولا تطهر الأرض النجسة بالنار، ولا بتقادم العهد، ولا بطلوع الشمس عليها، وتناوب الرياح، ولكنها تطهر بالأمطار، وجريان السيول عليها.

- (٤) في نسخة (ج): يضر.
- (٥) في نسخة (ج): لونها.
- (٦) في نسخة (ج): ولكن.
- (٧) النجاسة إذا كانت عيناً مستجسدة وقد زالت بالغسل هل يطهر المحل أم لا ؟ الجواب فيه تفصيل، وهو أنه: إذا بقي طعمها لم يطهر بلا خلاف لأنه يدل على بقاء جزء منها، وإن بقي لونها وهو سهل الإزالة، لم يطهر أيضاً، وإن كان عسر الإزالة كدم الحيض، طهر، وإن بقيت الرائحة وهي عسرة الإزالة كرائحة الخمر، ففيه قولان، وهو الأصح، وقيل: وجهان، أظهرهما: أنه يطهر، وإن بقي اللون والرائحة معاً لم يطهر المحل على الصحيح. ينظر: الوسيط، للغزالي، (١/ ١٩١- ١٩١)، والمجموع، للنووي، (١/ ٢١١).
 - (٨) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٩) في نسخة (ج): تطهر.
 - (١٠) في نسخة (ج): من الماء سبعة.

⁽١) في نسخة (ج): واستحب.

⁽٢) ما بين معقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ج)، وقد أثبته من نسخة (ب).

⁽٣) في نسخة (أ): وزال عيناً، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).

الباب الثالث

باب تطهير الجلود بالدباغ

كل هيمة طاهرة في حياها وهي ما عدا الكلب والخترير وما فيه عرق منهما إذا دُبِع جلده (١) بالشَتُّ (٢) والقَرَظ، (٣) أو بالعَفْص (٤) وقشور الرمان وما أشبههما، (٥) أو بالتراب على الأصح (٦) طهر، ولا يطهر بالشمس، ولا يطهر بالدباغ جلد الحيوان النَّجِس في الحياة؛ لنجاسته في الأصل، فأكثر ما في الدباغ أن يرده إليه، (٧) ويطهر بالدباغ ظاهر الجلد وباطنه،

(١) في نسخة (ج): جده بعد موته.

(۲) الشث هو: نبت طيب الريح مر الطعم، يشبه شجر التفاح القصار في القدر وورقه يشبه ورق الخلاف ينبت في جبال الغور ونجد، يدبغ به، ينظر: مادة شثث من العين، للفراهيدي، ص ٤٦٣، ولسمان العرب، لابن منظور، (٣٠/٧)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١٥٩.

- (٣) القرظ هو: ورق السلم يدبغ به الأدم وهو أجود ما تدبغ به الأهب في أرض العرب وتدبغ بورقه وتمره، ويقول صاحب المصباح المنير: هذا تسامح لأن الورق لا يدبغ به وإنما يدبغ بالحب، وهو ينبت في القيعان. ينظر: مادة قرظ من الصحاح، للجوهري، (٣/٣١)، ولسان العرب، لابن منظور، (١١٧/١١)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٢٥٨.
- (٤) العَفْص هو: حمل شجرة البلوط حيث تحمل سنة بلوطاً وسنة عفصاً، وهو مُولَّد ليس من كلام أهل البادية، قال ابسن بري: العفص ليس من نبات أرض العرب. وهو يستخدم للدبغ. مادة عفص من لسان العرب، لابسن منظور، (٩/٩/٩)، وينظر: مادة عفص منالمصباح المنير، للفيومي، ص ٢١٦، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٦٢٣.
 - (٥) في نسخة (ج): أشبهها.
- (٦) الأصح في المذهب هو: عدم حصول الطهارة عند الدبغ بالتراب، وقد نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور. ينظر:
 العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٤٤)، والمجموع للنووي، (١/ ٢٧٨).
- (٧) بالنسبة لمسألة الدباغ بالتراب والشمس، المذهب الصحيح أنه لا يحصل الدباغ بهما، وقد نص على ذلك الـشافعي وقطع به الجمهور. ينظر: الأم، للشافعي، (١/ ٨١- ٥٠)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٨١- ٨٠)، والمجموع، للنووي، (١/ ٢٦- ٢٦٨ و ٢٧٨- ٢٧٨).

ويجوز (١) الصلاة فيه وعليه، (٢) ويجوز الانتفاع به رطباً ويابساً، ويجوز بيعه ماكولاً كان الحيوان أو غير مأكول، ويجوز أكله إن كان مأكولاً، ولا يجوز إن كان غير مأكول، (٣) وإنما يطهر بالدِّباغ الإهاب دون اللحم، ودون الشعر إلا أن الشعر القليل إذا بقي على الجلد بعد الدباغ حكم بطهارته تبعاً للجلد، وإذا ذبح الحيوان الماكول بقي جلده على الطهارة، وإنما يدبغ للاستصلاح لا للتطهير، وإذا (٤) ذبح غير المأكول كان ذبحه كموته في نجاسة جلده قبل الدباغ، وإن طرح في جلد ميتة قبل الدباغ شيء يابس لم يضر، وإن طرح فيه ماء قليل، أو مائع غير الماء قليلاً كان، أو كشيراً نجس بكل(٥) حال، وإن طرح فيه ماء كثير، ولم يتغير فهو طاهر، وإن تغير فهو نجس.

(١) في نسخة (ج): فيجوز.

(٢) في نسخة (ج): الصلاة عليه وفيه.

(٣) الأصح من القولين في المذهب خلاف ما قطع به المؤلف، وهو: أنه لا يجوز أكل جلد الحيوان المأكول بعد الدباغ، لقوله صلى الله عليه وسلم: ((إنما حرم من الميتة أكلها)) [ينظر: (صحيح البخاري، ج٢، ص٤٥٢، كتاب البيع، باب جلود الميتة قبل أن تدبغ، الحديث رقم: ٢٢٢١) و (صحيح مسلم، ص١٥٩ - ١٦٠، كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، برقم: ٣٦٣)] وهذا الأصح هو القول القديم. ينظر: بحر المذهب، للروياني، (١/ ٢٧)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٧)، والمجموع، للنووى، (١/ ٢٨٧ - ٢٨٤).

(٤) في نسخة (ج): وإن.

(٥) نهاية الورقة: (٣/ أ).

الباب الرابع باب الاستنجاء (١)

وهو واجب من البول، والغائط، ومكروه من الصوت، والسريح، وفي وجوبه مسن الحصاة اليابسة، (والدودة اليابسة) (٢) قولان، (٣) وإنما يجب بالمساء، أو الجامسد، (٤) والماء أفضل، والجمع بينهما أولى، ولا يعتبر العدد في الماء بل يغسل إلى أن يقع بقلبه أنه أنقى، ويعتبر في الجامد (٥) الإنقاء، وثلاث مسحات بثلاثة أحجار، أو بحجر له ثلاثة أحرف، فإن أنقى بدون الثلاث أتم الثلاث، وإن لم ينق بالثلاث زاد حتى ينقي، وإنمسا يصح الاستنجاء بغير الماء بشرط أن تكون النجاسة على نفس المخرج، أو حوله ممسا [ينتشر] (٦) إليه في العادة، وأن يكون الخارج معتاداً كالبول، والغائط، وألا يكون قد جف النجو على المحل،

⁽۱) أصل الاستنجاء: من النجوة، وهو: ما ارتفع من الأرض، وكانوا يستترون بها عند قضاء الحاجة، ثم قالوا: استنجى: إذا مسح موضع النجو – وهو الغائط – بالحجر أو غسله بالماء. ينظر: الزاهر، لأبي منصور الأزهري، ص ۱۰۸، والنظم المستعذب، للركبي، ۱/۱، ومادة نجو من لسان العرب، لابن منظور، ١٣/١٤.

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٣) الأصح من القولين في المذهب هو: عدم وجوب الاستنجاء من الحصاة اليابسة والدودة اليابسة، لعدم البلل فأشبه الريح والصوت، ولأن المقصود من الاستنجاء إزالة النجاسة أو تخفيفها عن المحل، فإذا لم يتلوث المحل، ولم يتنجس فلا معنى للإزالة، ولا للتخفيف. ينظر: الحاوي الكبير، للماوردي، (١/ ١٦٠)، والعزيز شرح الموجيز، للرافعي، (١/ ١٤١)، والمجموع، للنووي، (١/ ٢١٠).

⁽٤) في نسخة (ج): بالجامد.

⁽٥) نهاية الورقة: (٤/ ج).

⁽٦) في نسخة (أ): ينشر، وهو تحريف والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).

ولا يجزئ في النجو الخارج عن الصفحتين، (١) (٢) وفي البول إذا تجاوز موضع قطع الجتان، (٣) (٤) وفي الدم، والقيح، والمذي، (٥) وفي النجو إذا جف على المحل غير الماء،

(۱) الصفحتان هما: جانبا المخرج أو مجرى الغائط، وصفحة كل شيء جانبه، ينظر: النظم المستعذب، للركبي، ١/٣٨، ومادة صفح من لسان العرب، لابن منظور، ٧/٤٠، ومعجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعه جي، ص ٢٤٥.

(٢) قطع المؤلف بأنه لا يجزئ إلا الماء في النجو الخارج عن الصفحتين، ولكن في المسألة تفصيل، وهو أنه: إذا خرج الغائط فله أربعة أحوال، أحدها: ألا يجاوز نفس المخرج، فيجزئه الأحجار بلا خلاف. الثاني: أن يجاوزه ولا يجاوز القدر المعتاد من أكثر الناس، فيجزئه الحجر أيضاً قولاً واحداً. الحال الثالث: أن ينتشر ويخرج عن المعتاد، ولا يجاوز باطن الإلية، فهل يتعين الماء أم يجزئه الحجر؟ فيه قولان، أصحهما: يجزئه الحجر، لأن المهاجرين لما قدموا المدينة أكلوا التمر وكانت أقواتهم قبل قدومهم المدينة الحنطة والشعير – والتمر يُرقُ بطن من لا يعتاد أكله، ومع ذلك أذن لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالاستنجاء بالأحجار، ولأن ما يزيد عن المعتاد لا يمكن ضبطه، فجعل الباطن كله حداً. الحال الرابع: أن ينتشر إلى ظاهر الإلييتن، فإن كان متصلاً تعين الماء في جميعه كسائر النجاسات لندرته، وإن انفصل بعضه عن بعض تعين الماء في الذي على ظاهر الإلية، وأما الذي لم يظهر ولم يتصل، فهو على الخلاف والتفصيل الذي ذكرته في الحال الثالث. ينظر: العزيز شرح الوجيز، المرافعي، (١/ ٢٤٢)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٢٤٠ – ٤٢).

- (٣) الختان هو: موضع القطع من الذكر، ينظر: مادة ختن من العين، للفراهيدي، ص ٢٣١، ومختار الصحاح، للرازي،
 ص ٩١، ولسان العرب، لابن منظور، ٢٦/٤.
- (٤) قطع المؤلف بأنه لا يجزئ إلا الماء في البول إذا جاوز موضع قطع الختان أي الحشفة وهذا صحيح، أما إذا لـم يجاوزه ففيه التفصيل والخلاف الذي ذكرناه في الغائط إذا لم يخرج عن باطن الإلييتن. ينظر: العزير شرح الـوجيز، للرافعي، (١/ ١٤٣)، والمجموع، للنووي، (١/ ١٤٣)..
- (٥) الأصح من القولين في المذهب خلاف ما صححه المؤلف وهو: أنه يجزئ استعمال الحجر في الاستنجاء من المسذي، لأن الحاجة تدعو إليه، ولأنه نجس خرج من السبيلين فأشبه البول والغائط. ينظر: البيان، للعمراني، (١/ ٣٣٠-٣٣١)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٤٤٢).

ويجب أن يكون المستنجى به جامداً، طاهراً، منقياً، غير مطعوم كالحجر، والمَـــدَر، (١) والخَرَق، والخشب، (٣) ولا يجوز بسائر (٤) المائعات الطاهرة ماعدا الماء، ولا بجامد نجس من روث، أو عَذرة، (٥) أو عظم ميتة، أو حجر قد استنجي به مــرة ولم يغسل، ولا بما لا ينقي من (٦) فَحْم رَخو [أو قُطْن] (٧) ناعم، ولا بمأكول من خبز أو فاكهة، ولا بعظم طاهر؛ لأنه طعام الجن. (٨)

(۱) المدر هو: قطع الطين اليابس أو الطين العلك الذي لا رمل فيه، واحدته مدرة. ينظر: مادة مدر من لسان العرب، لابن منظور، ۵۳/۱۳، والمصباح المنير، للفيومي، ص ۲۹۲، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ۷۳۳.

(٢) الخزف هو: الطين إذا عمل آنية قبل أن يطبخ وهو الصلصال فإذا شوي فهو الفخار. مادة خزف من المصباح المنير، للفيومي، ص ٩٠، وينظر: مادة خزف من لسان العرب، لابن منظور، ٨٣/٤، والمعجم الوسيط، ٢٣٢/١.

- (٣) في نسخة (ج): والخشب والخرق.
- (٤) في نسخة (ب) ونسخة (ج): سائر.
- (٥) أصل العذرة: فناء الدار، وأعذر الرجل إذا أحدث من الغائط، وإياها أراد علي رضي الله عنه بقوله: قال أبو عبيد: وإنما سميت عذرات الناس بهذا لأنها كانت تلقى بالأفنية فكني عنها باسم الفناء كما كني بالغائط وهي: الأرض المطمئنة عنها. ينظر: مادة عذر من العين، للفراهيدي، ص ٢١٤، ولسان العرب، لابن منظور، ١٠٨/٩.
 - (٦) نهاية الورقة: (٣/ ب).
 - (V) في نسخة (h) و نسخة (h): وقطن، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (h).
- (٨) الحديث الذي أشار إليه المؤلف ولم يذكره هو حديث ابن مسعود رضي الله عنه، حيث افتقد الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم: الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله! فقدناك فطلبناك فلم نجدك فبتنا بشر ليلة بات بها قوم، فقال صلى الله عليه وسلم: "أتاتي داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن". قال: فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم، وسألوه الزاد فقال: " لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحماً وكل بعرة علف لدوابكم" فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " فلا تستنجوا بهما فإنهما طعام إخوانكم". أخرجه [مسلم في صحيحه، ص ١٩١، كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن، الحديث رقم: (٥٠٠)].

١ - فصل

وسنة الاستنجاء أن يستنجي قبل الوضوء، فإن (١) استنجى بعده، ولم تمس يده فرجه أجزأه، ويبدأ بالاستنجاء بالذكر (٢) قبل الدبر، (٣) ويستنجي بيساره، ولا يأخذ بيمينه الذكر، ولا الحجر، بل يأخذ ذكره بيساره ويُمرُّه على الحجر، (٤) وإن استنجى مسن الغائط أخذ حجراً، وبدأ به من مقدم صفحته اليمنى وأمرَّه من ورائه إلى آخرها، ثم أداره إلى الصفحة اليسرى (حتى ينتهي إلى آخرها، ثم يأخذ حجراً آخر، [ويبدأ] (٥) به من مقدم صفحته اليسرى) (٦) [ويُمرُّه] (٧) من ورائه إلى آخرها، ثم أداره إلى الصفحة اليمنى حتى ينتهي إلى آخرها، ثم يأخذ حجراً ثالثاً، فيمرُّه على الصفحتين، والمُسْرَبة. (٨)

- (٣) الدُبُر هو: مخرج الغائط من الإنسان والحيوان. ينظر: مادة دير من لسان العرب، لابن منظور، (٢٨٠/٤)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٣٨٩.
- (٤) ما ذكره المؤلف ينطبق على الحجر الكبير وذلك بأن يأخذ ذكره بيساره ويمره على الحجر أما إذا كان الحجر صيغيراً فإنه يمسكه بين إبهامي الرجلين أو بين العقبين ويأخذ ذكره بيساره ويمسحه عليه فإن احتاج إلى الاستعانة باليمين فالأظهر أنه يأخذ الحجر باليمين والذكر باليسار ويحرك اليسار دون اليمين فلو حركها جميعاً أو خص اليمين بالحركة كان مستنجياً باليمين. ينظر: الوسيط، للغزالي، (١/ ٣١٠)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٩١٩ ١٥٠)، والمجموع، النووي، (١/ ٩١٩ ١٥٠).
 - (٥) في نسخة (أ): وبدأ، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).
 - (٦) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٧) في نسخة (أ) ونسخة (ج): وأمره، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).
- (٨) المسربة: بفتح الراء لا غير هي: مجرى الغائط ومخرجه سميت بذلك لاسراب وسيلان الغائط منها فهي اسم للموضع. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، ٣٨/١، ولسان العرب، لابن منظور، ٢٢٦/٦.

⁽١) تكررت في نسخة (ج) مرتين.

⁽٢) في نسخة (ج): باستنجاء الذكر.

۲ - فصل في [آداب] (۱) الخلاء (۲)

إذا (٣) أراد قضاء الحاجة في الصحراء أبعد عن العيون، وارتاد (٤) موضعاً ليناً من رمل، أو تراب، واستتر بحائط، أو شجرة [غير مثمرة]، (٥) ولم يبل قائماً، (٦) ولا في [ثقب]، (٧) ولا على جادة، ولا تحت شجرة مثمرة، ولا في ماء راكد، (٨)

- (١) في نسخة (أ): أدب، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
- (٢) الخلاء بالمد هو: المكان الذي لا شيء فيه، وهو أيضاً: المتوضأ أو المكان الذي تقضى فيه الحاجة سمي بذلك لأسه يتخلى فيه أي ينفرد، وهو المراد هنا. ينظر: مادة خلا من الصحاح، للجوهري، ٢٧٤/٦، والمطلع على أبواب المقنع، لابن أبي الفتح الحنبلي، (١/ ١١)، وأنيس الفقهاء، للقونوي، (١/ ٢٢).
 - (٣) في نسخة (ج): وإذا.
- (٤) الارتياد هو: الطلب والاختيار، أي: يطلب موضعاً ليناً رخواً لئلا يرتد عليه البول فيترشش. ينظر: مادة رود من العين، للقراهيدي، ص ٣٦/١، والصحاح، للجوهري، ٢٤/٢، والنظم المستعذب، للركبي، ٣٦/١.
 - (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).
- (٦) المسألة فيها تفصيل وهو: أنه يكره البول قائماً بلا عذر كراهة تنزيه ولا يكره للعذر هذا هو المنه. ينظر: بحر المذهب، للروياتي، (١/ ١٠٠-)، والمجموع، للنووي، (٢/ ١٠٠). المذهب، للروياتي، (١/ ١٠٠).
 - (٧) في نسخة (أ) ونسخة (ب): ثقبه، وهو تحريف والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).
- (٨) النهي هنا للكراهة سواء كان الماء قليلاً أو كثيراً هذا هو المذهب لأن القليل يمكن تطهيره بالمكاثرة قال النووي: وفيه نظر، بل ينبغي أن يحرم البول في الماء القليل مطلقاً لأنه ينجسه ويتلفه على نفسه وعلى غيره. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ١٣٨)، والمجموع، للنووي، (١/ ١٠٨)، وتحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، (١/ ٢١)، ونهاية المحتاج، للرملي، (١/ ١٣٨).

ولا (١) يستقبل الشمس، والقمر، (٢) ولا مهب الرياح، (٣) ولا (٤) يستقبل القبلة، ولا (٥) يستدبرها، ويجوز ذلك في البنيان، (٦) فإذا (٧) دخل الخلاء في البنيان قدم رجله اليسرى (٨)

- (١) في نسخة (ج): ولم.
- (٢) ذكر المؤلف في كتابه الشافي والإمام الصيرمي أنه يكره أيضاً استدبار الشمس والقمر بالبول والغائط ولكن ذهب كثير من الأصحاب، وهو الذي قال به جمهور الشافعية وما قطع به المؤلف هنا: أنه يكره استقبالهما فقط، أما الإمام النووي فقد ذهب إلى أن هذا الحكم يحتاج إلى دليل صحيح والدليل الذي احتج به الأصحاب ضعيف بل باطل ولذلك اختار الإباحة وعدم الكراهة. ينظر: الوسيط وبهامشه التنقيح في شرح الوسيط، للنووي، (١/ ٢٩٤)، والمجموع، للنووي، (١/ ١١٠).
 - (٣) في نسخة (ج): الريح.
 - (٤) في نسخة (ج): ولم.
 - (٥) في نسخة (ج): ولم.
- (٣) النهي عن استقبال القبلة مخالف للنهي عن استقبال الشمس والقمر في أربعة أشياء وهي: أولاً: أن دليل القبلة صحيح مشهور ودليل الشمس والقمر ضعيف بل باطل، وثانياً: أن النهي في القبلة للتحريم وفي الشمس والقمر للتنزيه، وثالثاً: أنه يفرق في القبلة بين البناء والصحراء فيجوز استقبالها في البناء ويحرم في الصحراء ولا يفرق في الشمس والقمر بين البناء والصحراء، والرابع: أنه في القبلة يستوي النهي في الاستقبال والاستدبار بينما في الشمس والقمر يكره الاستقبال دون الاستدبار وهو الصحيح المشهور، وذكرت أن الصيرمي والمؤلف في كتابه الشافي كرها الاستدبار أيضاً. ينظر: الوسيط وبهامشه التنقيح في شرح الوسيط، للنووي، (١/ ٢٩٤)، والمجموع، للنووي، (١/ ١٠).
 - (٧) في نسخة (ب) ونسخة (ج): وإذا.
- (٨) توحي عبارة المؤلف بالقطع في اختصاص هذا الأدب وهو الدخول للخلاء بالرجل اليسسرى والخسروج باليمنى بالبنيان، والأصح في المذهب: أنه لا يختص بالبنيان بل يستحب له أن يقدم في الصحراء رجله اليسرى إذا بلغ موضع جلوسه وإذا فرغ قدم اليمنى عند انصرافه. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ١٤٠)، والمجموع، للنووي، (١/ ١٤٠).

وقال عند دخوله: ((اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث (١)))، (٢) وينحي خاتمه إن كان عليه اسم الله تعالى، أو يضم (٣) كفه عليه، ولم (٤) يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض، [وينصب] (٥) رجله اليمنى في القعود، [ويعتمد] (٦) على اليسرى، [ويقدم] (٧) رجله اليمنى في الخروج، ويقول: (((غفرانك) (٨) (٩))). (١٠)

(۱) الخبث والخبائث هي بضم الباء والإسكان جائز على لغة تميم، قال أبو الهيثم: الخبث بضم الباء: جمع خبيث وهو الذكر من الشياطين، والخبائث: جمع خبيثة وهي الأنثى من الشياطين. قال أبو منصور الأزهري: هذا عندي أشبه بالصواب. ينظر: غريب الحديث، لأبي عبيد، ١٩٢/٢، وغريب الحديث، لابن الجوزي، ١٩٢/١-٢٦١، والنظم المستعنب، للركبي، ٢٦/١.

- (٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٧٣/١، كتاب الوضوء، باب ما يقول عند الخلاء، برقم: ١٤٢)، ومسلم في صحيحه (ص ١٦٤، كتاب الحيض، باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء، برقم: ٣٧٥).
 - (٣) في نسخة (ج): ضم.
 - (٤) في نسخة (ب): ولا.
 - (٥) في نسخة (أ): ونصب، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
 - (٦) في نسخة (أ): واعتمد، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
 - (٧) في نسخة (أ): وقدم، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
 - (٨) ما بين القوسين تكرر مرتين في نسخة (أ) ونسخة (ب)، وقد حذفت التكرار.
- (٩) أصل الغفر: الستر والتغطية، والمغفرة: ستر الله على عباده وتغطيتهم. والمعنى هاهنا طلب الغفران، والسبب في تخصيصه بذلك قولان، أحدهما: التوبة من تقصيره في شكر النعم التي أنعم بها عليه بإطعامه وهضمه وتسمهيل مخرجه فلجأ إلى الاستغفار من التقصير. والآخر: ترك ذكر الله عامداً، وفيما سواه يتركه ناسياً، فإنه كان لا يترك ذكر الله بلسانه وقلبه إلا عند قضاء الحاجة فكأنه رأى ذلك تقصيراً فتداركه بالاستغفار، ينظر: النظم المستعنب، للركبي، ٣٦/١، ومادة غفر من لسان العرب، لابن منظور، ١/١/١، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٣٣٣.
- (١٠) الحديث أخرجه أبو داود في سننه (ص ١٣، كتاب الطهارة، باب ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء، بـرقم: ٣٠) والترمذي في سننه، (ص ٢١، كتاب الطهارة، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، برقم: ٧)، وقال حديث حـسن غريب، وابن ماجة في سننه (١٠/١، كتاب الطهارة وسننها، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، برقم: ٣٠٠)، وأحمد في مسنده،

الباب الخامس

باب تطهير الثوب والإناء من نجاسة الكلب والخترير

إذا ولغ (١) أحدهما في إناء، أو أدخل يده فيه، (٢) أو رجله، أو حصل من بوله، أو لعابه شيء في إناء، أو على ثوب وجب غسله سبعاً إحداهن بالتراب؛ لورود الخبر به، (٣) ويستحب استعمال التراب في أول الغسلات، ويجوز في أيتها (٤) شاء، ويجوز استعمال النّخالة، (٥) والأشنان (٦) بدل التراب في (٧) أصح القولين، (٨)

(١٥٥/٦)، برقم: ٢٥٢٦١، والحديث صححه الألباتي. ينظر: إرواء الغليل، (١/١٩)، برقم: (٥٢)، وصحيح سنن أبي داود: (١٩/١).

(١) الولْغ: شرب السباع بألسنتها، وولغ الكلب في الإناء، يلغ ولوغاً أي: شرب فيه بأطراف لسانه. مادة ولغ من لسان العرب، لابن منظور، (٣٩٧/١٥)، وينظر: مادة ولغ من مختار الصحاح، للرازى، ص ٣٥٨.

(٢) في نسخة (ج): فيه يده.

(٣) الحديث الذي أشار إليه المؤلف ولم يذكره عن أبي هريرة رضى الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب، أن يغسله سبع مرات، أولاهن بالتراب" وفي رواية: "وعفًروه الثامنة بالتراب". أخرجه [مسلم في صحيحه ، ص ١٣٦- ١٣٧، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، الحديث رقم: (٢٧٩) و (٢٨٠)].

(٤) في نسخة (ج): أيها.

(٥) النخالة، من نخل الشيء ينخله أي: صفاه واختاره، والنخالة أيضاً: ما نُخِل من الدقيق، ونخْل الدقيق: غربلته. مادة نخل من لسان العرب، لابن منظور، (١١٧/٥)، وينظر: مادة نخل من الصحاح، للجوهري، (٥/ ١١٧).

(٦) الأشنان: بضم الألف وكسرها والضم أعلى، وهو شجر من الفصيلة الرَّمراميَّة ينبت في الأرض الرملية يستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي، نافع للجرب، منقً، مُدرِّ للطمث مُسقط للأجنَّة. ينظر: مادة أشن من لسان العرب، لابن منظور، (١/ ١٥١)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١١٧٦، والمعجم الوسيط، (١/ ١٩).

(٧) في نسخة (ج): على.

(٨) الأصح في المذهب خلاف ما صححه المؤلف وهو: أنه لا يقوم غير التراب مقامه، نظاهر الخبر، ولأنها طهارة متعلقة بالتراب، كالتيمم. ينظر: البيان، للعمراني، (١/ ٤٣٦ - ٤٣٣)، والعزيز شرح الوجيز، للغزالي، (١/ ٦٧)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٢٠١).

وإن طرح في همر فجرى عليه الماء جريات كثيرة أجزأ؛ (١) لوجود المكاثرة، (٢) وإن ولغ كلبان، أو أكلُب (٣) في إناء، (أو ولغ كلب في إناء مرات) (٤) أجزأ عن الجميع سبع غسلات، وإذا غسل الإناء مرة، وأصاب ثوباً (٥) من غسالته، وجب غسله مرة واحدة؛ لأنه أصابه سبع النجاسة، وكذلك إذا أصابه من كل غسلة [منها]، (٦) وإذا (٧) أصابه من غسلتين، وجب غسله (مرتين، وإن أصابه من الغسلة السابعة، لم يجب غسله)؛ (٨) لأنها طاهرة، (٩) وقيل: يغسل من غسلة واحدة ست مرات، ومن غسلتين شمرات اعتباراً بما بقي، والأول أصح، (١٠) وإذا اجتمعت (١١) الغسلات السبع فهي نجسة؛ لأن الست منها نجسة، والواحدة طاهرة، فالغلبة للنجس.

(١) في نسخة (ج): أجزأه.

(۲) هذه المسألة يعبر عنها الفقهاء بغمس الإناء أو الثوب الذي ولغ فيه الكلب في ماء كثير ويعلقون مسألة غسل الإساء أو الثوب الذي ولغ فيه الكلب بالماء وحده ثمان مرات بها، وقد قطع المؤلف هنا بإجزاء ذلك، والأصح في المذهب: عدم الإجزاء لأنه أمر بالتراب، ليكون معونة للماء لتغليظ النجاسة وهذا لا يحصل بالماء وحده. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۱/ ۲۷)، والمجموع، للنووي، (۲/ ۲۰۱)، والمنهج القويم، لابن حجر الهيتمي، (۱/ ۲۷۲).

- (٣) في نسخة (ب) ونسخة (ج): كلب، وهو تحريف.
- (٤) ما بين القوسين تكرر في نسخة (أ) مرتين، وقد حذفت التكرار.
 - (٥) في نسخة (ج): الثوب، وهو تحريف.
- (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).
 - (٧) في نسخة (ج): وإن.
 - (٨) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٩) نهاية الورقة: (٥/ ج).
- (١٠) الأصح في المذهب خلاف ما صححه المؤلف وهو: أنه إذا غسل الإناء مرة من ونوغ الكلب وأصاب ثوباً من غسالته وجب غسله ست مرات ومن غسلتين خمس مرات اعتباراً بما بقي، بمعنى أن له حكم ذلك المحل بعد هذه الغسلة فيجب غسله بعدد ما بقي من الغسلات. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٧٢)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٢٠٣).
 - (۱۱) في نسخة (ج): جمعت.

الباب السادس

باب ما يعفى عنه من النجاسات

يعفى عن أثر الاستنجاء بعد استعمال الجامد فيه، وعن أثر النجاسة في أسفل الخف بعد الدلك كما تقدم ذكره، (١) ويعفى عن دم البراغيث، والبق ما لم يتفاحش، ولا يعفى عنه إن تفاحش في (٢) أصح الوجهين، (٣) ويعفى عن الدم القليل على الشوب والبدن؛ لعموم البلوى (به) (٤) دون سائر النجاسات، وقيل: إنما يعفى عنه في الشوب وحده؛ لأن تكرر الغسل يبليه، (٥) وإذا حكمنا بنجاسة شعر الآدمي، وحصل في الماء القليل منه شعرتان، أو ثلاث عفي عنها؛ للحاجة، (٦) وإذا أكلت الهرة فأرة، ثم ولغت في ماء قليل عفى عنه؛ لوقوع الابتلاء به، وقيل: إنما يعفى عنه إذا غابت ثم عادت،

(١) ينظر: هامش (٧) ص (٧٣) الفصل الأول من الباب الثاني وهو باب بيان النجاسات.

(٣) الأصح من الوجهين في المذهب خلاف ما صححه المؤلف وهو: العفو عن دم البراغيث والبق ونحوها إذا تفاحش وكثر، لأنه يشق الاحتراز منه في الغالب فألحق نادره بغالبه. ينظر: الأم، للشافعي، (١/ ١٨٦)، والحاوي الكبير، للماوردي، (١/ ٢٩٥)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٢٤- ٢٦)، والتحقيق، للنووي، ص ١٧٧.

- (٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٥) الأصح في المذهب أنه يعفى عن الدم القليل في الثوب والبدن جميعاً لعموم البلوى به، ولأنه يشق الاحتراز منه، فعفي عنه نفياً للحرج. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٢٤- ٢٥)، والتحقيق، للنسووي، ص ١٧٧، والمجمسوع، للنووي، (٣/ ١٤٣).
- (٦) اتفق الأصحاب في هذه المسألة على العفو عن يسير الشعر إذا حصل في الماء القليل أو الثوب، ولكنهم اختلفوا في تخصيص ذلك بشعر الآدمي والأصح التعميم في شعر الآدمي وغيره، لأن جميع الشعور سواء في عموم البلوي وعسر الاحتراز، وأما قول المؤلف ((شعرتين أو ثلاث)) فليس تحديداً لما يعفى عنه بل كالمثال لليسير الذي يعفى عنه. ينظر: بحر المذهب، للروياني، (١/ ٢٥- ٧٠)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٨٨- ٥٩)، والمجموع، للنووي، (١/ ٢٨٧).

⁽٢) في نسخة (ج): على.

وقيل: لا يعفى (١) عنه وإن غابت؛ لأن الأصل نجاسة فمها، (٢) ومن شرب خمراً، أو نبيذاً، استحب له أن يقذفها، (٣) ولا (٤) يجب؛ لحصول النجاسة في معددها، (٥) (٦) وكذلك إن وصل عظمه بعظم نجس، والتحم (فمات) (٧) لم يقلع.(٨)

- (١) نهاية الورقة: (٤/ أ).
- (۲) الأصح من الأوجه في المذهب: أنها إن غابت وأمكن ورودها في ماء كثير بحيث إذا ولغت فيه طهر فمها ثم رجعت فولغت لم ينجس ما ولغت فيه، وإن ولغت قبل أن تغيب أو بعد أن غابت ولم يمكن ورودها على ذلك الماء الموصوف نجسته، لأنها إذا غابت ثم ولغت فقد تيقنا طهارة الماء وشككنا في نجاسة فمها، فلا ينجس الماء المتيقن بالشك، وإذا لـم تغب وولغت فهي نجاسة متيقنة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٢٣)، والمجموع، للنووي، (١/ ٢٢٢)، وروضة الطالبين، للنووي، (١/ ٢٢٣).
- (٣) معنى يقذفها هنا أي يتقياً، وقَذَفَ الرجل أي: قاء. ينظر: مادة قذف من الصحاح، للجوهري، (١٣٧)، والمجموع، للنووي، (٣/ ١٤٦)، ولمان العرب، لابن منظور، (١١/ ٧٥).
 - (٤) في نسخة (ج): ولم.
- (٥) المعدن هو: مكان كل شيء يكون فيه أصله ومبدؤه نحو معدن الذهب والفضة. ينظر: مادة عدن من لـسان العـرب، لابن منظور، (٩/ ٨٩)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٢٠٦.
- (٦) الأصح من الوجهين في المذهب خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أنه يجب عليه أن يتقيأ إذا قدر على ذلك، لأنه لما كان شربه محرماً كانت استدامته كذلك. ينظر: الأم، للشافعي، (٢/ ٣١)، والتحقيق، للنووي، ص ١٨١، والمجموع، للنووي، (٣/ ٤٦).
 - (٧) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٨) في نسخة (ج): لا يقطع.

الباب السابع باب الأواني والملابس

والأواني على ضربين: ثمين، [وغير] (١) ثمين، فاستعمال (٢) غير الثمين جائز، وكذلك الثمين للصنعة، كالزجاج المحكم، والمخروط، وأما الثمين لجوهره، كآنية السنهب، والفضة، والمغشي بأحدهما، فاستعماله حرام بكل حال، وكذلك آنية الفيروزج (٣) والبَلُور، (٤) والياقوت (٥) (٦) على أحد القولين، (٧)

- (١) في نسخة (أ): أو غير، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
 - (٢) في نسخة (ج): واستعمال.
- (٣) الفيروزج هو: حجر كريم غير شفّاف معروف بلونه الأزرق كلون السماء أو أميل إلى الخضرة، وهـو جـنس مـن الجواهر نفيس يتحلى به. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ١٩)، والمعجم الوسيط، (٢/ ٧٠٨).
- (٤) البلور: فيه لغتان، كسر الباء مع فتح اللام المشددة على وزن سنور وفتح الباء مع ضم اللام المستددة على وزن تنور، وهو: حجر معروف من الجواهر النفيسة، أبيض اللون شفاف. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ١٩)، ومادة بلر من المصباح المنير، للفيومي، ص ٣٦، والمعجم الوسيط، (١/ ٢٩).
- (ه) الياقوت: حجر من الأحجار الكريمة، يتركب من أكسيد الألمنيوم، ولمونه في الغالب شفاف مشرب بالحمرة أو الزرقـة أو الصفرة، ويستعمل للزينة، الواحدة منه ياقوتة والجمع يواقيت. مادة يقت من المعجم الوسسيط، (٢/ ١٠٦٥)، وينظر: مادة يقت من الصحاح، للجوهري، (١/ ٤٠٤).
 - (٦) في نسخة (ج): البلور والياقوت والفيروزج.
- (٧) الأصح من القولين في المذهب في مسألة استعمال الآنية الثمينة لجوهرها غير الذهب والفضة، كالفيروزج، والبلور، والبلور، والبلوت هو جواز استعمالها؛ لأن العلة في التحريم هي السرف، وهو غير ظاهر فيها، حيث لا يعرفها إلا الخواص مسن الناس. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٩٠- ٩٢)، والتحقيق، للنووي، ص ٤٩، والمجموع، للنووي، (١/ ٣٠٠).

ويحرم استعمال المُصَبَّب (١) بالذهب، قليلاً كان الذهب أو كثيراً، (٢) [وكذلك] (٣) المُصَبَّب بالفضة على موضع الشرب، وإن كان على غير موضع الشرب، وكان كثيراً للزينة حرم، وإن كان قليلاً للحاجة حل، وإن كان كثيراً للحاجة، (أو قليلاً لغير الحاجة)، (٤) كَرُه ولم يحرم، وكل موضع حكمنا بتحريمه فإنما يحرم منه فعله دون المأكول، والمشروب، كما لو صلى في الدار المغصوبة، وكل ثوب طاهر يجوز استعماله إلا ما كان جميعه، أو غالبه الإبْريُسم، (٥) فإنه يحرم على الرجل لبسه، والجلوس عليه، والاستناد إليه، والصلاة فيه، وعليه، فإن غلب الغزل (٦) حل، وكذلك إن تساويا على الأصح، (٧) ويجوز لبس الثوب المطرز بالإبْريُسمَ إذا لم يكن عريضاً مسرفاً،

- (۱) التضييب: عمل الضبة، وهي: قطعة من حديد أو صُفْر أو نحوه يُشعب ويُصلح بها الإناء وتسمَّر فيه، والجمع منها ضبَّات، مثل جنَّة وجنَّات، ينظر: التنبيه للشيرازي، وبهامشه تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي، ص ١٤، ومادة ضبب من المصباح المنير، للفيومي، ص ١٨٥.
 - (٢) في نسخة (ج): كان الذهب قليلاً أو كثيراً.
 - (٣) في نسخة (أ): فكذلك، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
 - (٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٥) الإبريسم: معرب، وفيه ثلاث لغات: كسر الهمز والراء والسين، وهذه اللغة منعها ابن السكيت، ويقول ليس في الكلام إفعيل بكسر اللام، والثانية: فتح الثلاثة، والثالثة: كسر الهمزة وفتح الراء والسين، ومعناه: أحسن الحرير. ينظر: مادة برسام من المصباح المنير، للفيومي، ص ٢٧، والمعجم الوسيط، (٢/١).
- (٦) غَزَلَ الصوف أو القطن ونحوهما غزُلاً أي: فتله خيوطاً بالمغزل. مادة غزل من المعجم الوسيط، (٢/٢٥٦)، وينظر: مادة غزل من لسان العرب، لابن منظور، (١٠/ ٥٥)، والمراد هنا: إذا غلب المغزول سواء كان بالقطن أو غيره على الثوب وكان أكثر من الحرير حل لبسه وكذلك إن تساويا، ينظر: المهذب، للشيرازي، (١/ ٣٥٣).
- (٧) الأصح في المذهب ما صححه المؤلف وهو: إن غلب الغزل على الأبريسم حل وكذلك إن تساويا. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٥٥٥ ٣٥٦)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٣٢٣).

[وكذلك] (١) [يجوز] (٢) لبس الجُبَّة (٣) [المكفوف] (٤) (٥) جَيْبها، (٦) وذَيْلها (٧) بالحرير، (٨) (٩) ويحل لبس الحرير لمن به حكَّة؛ (١٠) للحاجـة. وثيـاب المـشركين وأوانيهم على الطهارة، وإن تَدَيَّنوا باستعمال النجاسة، (١١)

- (١) في نسخة (أ): فكذلك، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
 - (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).
- (٣) الجُبَّة: ثوب سابغ، واسع الكمين، مشقوق المقدَّم، يلبس فوق الثياب، والجمع منها جُبُب، وجباب. مادة جبب من المعجم الوسيط، (١/ ١٠١)، وينظر: مادة جبب من لسان العرب، لابن منظور، (١/ ١٦١).
 - (٤) في نسخة (أ): المكفف، وهو تحريف والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
- (٥) كُفة القميص ما استدار حول الذيل، وكل ما استطال فهو: كُفة بالضم، نحو كُفة الثوب، أي: حاشيته، ينظر: المصباح المنير، للفيومي، ص ٢٧٦، والنظم المستعذب، للركبي، (١/ ١٠٨).
- (٦) جيب القميص ونحوه هو: ما يدخل منه الرأس عند لبسه، والجمع جيوب وأجياب، ومنه قولــه تعــالى: {وليــضرين بخمرهن على جيوبهن}، [سورة النور ٢٤/ ٣١]، ينظر: مادة جيب من المصباح المنيــر، للفيــومي، ص ٦٤، والمعجــم الوسيط، (٩/١).
 - (٧) في نسخة (ب): ذيلها وجيبها.
- (٨) المراد هنا: أن الحرير المستدير حول جيب الجبة وذيلها يجوز لبسه لقلته، ولأن السرف يظهر بالأكثر دون الأقل ،
 ينظر: المهذب، للشيرازي، (١/ ٣٥٤).
- (٩) يشترط في جواز الثوب المطرز بالإبريسم ألا يتجاوز الطراز أربع أصابع وإلا حرم. ينظر: العزيــز شــرح الــوجيز، للرافعي، (٢/ ٣٥٦)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٣٢٣)، وكفاية الأخيار، للحصيني، (١/ ٢١٩).
 - (١٠) في نسخة (ج): الحكة.
- (١١) قال النووي في المجموع، قال أصحابنا: المتدينون باستعمال النجاسة هم الذين يعتقدون ذلك ديناً وفضيلة، وهم طائفة من المجوس يرون استعمال أبوال البقر وأحشائها قرية وطاعة. وذكر الماوردي أيضاً أن ممن يرى ذلك البراهمة من الهند، ينظر: الحاوي الكبير، للماوردي، (١/ ٨١)، والمجموع، للنووي، (١/ ٣٢٠).

إلا أنه يكره استعمال (ما أعدوه للطبخ قبل الغسل [حتى يغــسل]، (١) ولا يكـره استعمال) (٢) ما أعدوه للماء قبل الغسل، وتجوز الصلاة في ثوب الحائض، و(في) (٣) الثوب الذي يجامع فيه الرجل (أهله)، (٤) وإن عرقا فيه.(٥)

فصل (٦)

في اشتباه الأواني والتحري بينها (٧)

إذا كان معه إناءان من الماء فصاعداً، ونجس بعضها، واشتبه عليه عينه، تحرى بينهما، وتوضأ بما غلب على ظنه طهارته، (٨) سواء كان معه ماء متيقن (٩) الطهارة، أو لم يكن (معه)، (١٠) تساوى عدد (١١) المحظور، والمباح، (١٢) أو تفاضلا،

- (١) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).
 - (٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب) ونسخة (ج).
- (ه) يشترط في ذلك ألا يتحقق وجود النجاسة فيهما. ينظر: البيان للعمراني، (٢/ ١٠٠- ١٠١)، والمجموع، للنووي، (٣/ ١٠٠).
 - (٦) في نسخة (ب): باب.
 - (٧) في نسخة (ج): فيها.
- (٨) الأصح من الأوجه في المذهب خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أنه يتحرى ويتوضأ بما غلب على ظنه طهارته بعلامة تظهر، فإن ظنه بغير علامة لم تجز الطهارة به. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٧٣)، والتحقيق، للنووي، ص ٢٤، والمجموع، للنووي، (١/ ٣٣٣ ٢٣٤).
 - (٩) في نسخة (ج): مستيقن.
 - (١٠) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (١١) في نسخة (ج): العدد.
 - (۱۲) نهاية الورقة: (٦/ ج).

وإنما يتحرى بشرط أن يكون بصيراً، ولا يتحرى الأعمى فيها، (١) كما لا يتحرى في القبلة، (٢) وإنما يتحرى البصير إذا لم يجد (٣) من يخبره بعين النجس، أو يجد من لا يوثق (٤) بخبره، أو يجد من يوثق (٥) به، ولكنه (٦) لا يبين وجه نجاسته، وإن وجد ثقة يخبره بالنجس، ويبين وجهه عمل بقوله، وإنما يتحرى بين مائين مطلقين نجس أحدهما، أو استعمل، (٧) ولا يتحرى بين ماء وبول، ولا بين ماء وماء ورد؛ لأنه محظور من أصله، كما لا يتحرى بين الأخت، والأجنبية للنكاح، (٨) ولكنه يريق الماء، والبول ويتيمم، (٩) ويستعمل كل واحد من الماء [وماء الورد] (١٠) على الانفراد، وإذا وجدت شرائط التحري فانقلب أحد الإناءين تحرى بين الباقي والمنقلب،

(١) في نسخة (ب): فيه.

(۲) الأصح من القولين في المذهب خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أنه يجوز للأعمى أن يتحرى ويجتهد في الأواني كما يجوز له ذلك في وقت الصلاة لأن له طريقاً إلى إدراكه بالسمع والشم فيتحرى فيه. قال النووي: وقد شذ عن الأصحاب أبو العباس الجرجاني فقطع في كتابيه التحرير والبلغة بأنه لا يتحرى، وهذا شاذ متروك نبهت عليه لئلا يغتر به. أ.ه... . ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ١٦)، والتحقيق، للنووي، ص ٢٤، والمجموع، للنووي، (١/ ٢٤٨).

- (٣) نهاية الورقة: (٤/ ب).
 - (٤) في نسخة (ج): يثق.
 - (٥) في نسخة (ج): يثق.
- (٦) في نسخة (ج): لكنه.
- (٧) في نسخة (ج): واستعمل.
- (٨) في نسخة (ج): في النكاح.
- (٩) التيمم في اللغة: القصد، قال تعالى: {فتيمموا صعيداً طيباً} [سورة النساء ٣/ ٤٣] أي اقصدوا لصعيد طيب، شم كثر استعمالهم لهذه الكلمة حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب، وكذلك معناه في اصطلاح الفقهاء فقد كان معناه: القصد إلى الصعيد، ثم كثر استعماله حتى سمي المسح بالتراب تيمماً، ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ٤٣)، ومسادة يمم من لسان العرب، لابن منظور، (١/ ٢١٢)، والمصباح المنير، للقيومي، ص ١٧.
 - (١٠) في نسخة (أ) ونسخة (ب): والماء ورد، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

وقيل لا يتحرى بينهما؛ لأن أحدهما معدوم، ولكنه يستعمل الباقي بناءً على أصل الطهارة، كما لو كان معه إناء واحد فشك في نجاسته، وإن تحرى بين إناءين فلم يغلب على ظنّه طهارة أحدهما أراقهما، أو أراق أحدهما على الآخر؛ للإشكال وتيمم، وقيل: يريق أحدهما فيبقى (١) معه ماء مشكوك في نجاسته؛ فيستعمله بناءً على أصل الطهارة، (٢) وإن غلب على ظنه طهارة أحدهما استعمله وأراق الآخر استحباباً، فإن خالف وأبقاه، وبقيت من الأول بقية، ودخلت عليه صلاة أخرى، ولم يتغير اجتهاده، استعمل البقية، وإن تغير اجتهاده، وبان له نجاسة الأول، وطهارة الثاني ينظر: (٣) فإن كان عن يقين توضأ بالثاني، وغسل ما أصابه الماء الأول من الثوب والبدن، وأعاد ما أدى به من الصلاة، وإن كان عن اجتهاد لم يتوضأ بالثاني، ولكنه يتيمم ويعيد، وكذلك إذا علم طهارة الثاني بالاجتهاد ولم يكن بقي من الأول بقية تيمم ولم يتوضأ به، وهل يعيد على وجهين. (٤)

و يجوز التحري بين الثياب للصلاة كما يجوز التحري بين (٥) الأواني للطهارة، وإن أصاب مكاناً من ثوبه نجاسة، ولم يعرفه، أو أصاب أحد كميه نجاسة، ولم يعرفه بعينه، غسل الثوب كله، أو الكمين (٦) ولم يتحر،

(۱) في نسخة (ب): ويبقى.

⁽۲) الحاصل أن في المسألة ثلاثة أوجه، ذكر المؤلف منها وجهين، والثالث وهو الأصح في المذهب: لا يجوز له الاجتهاد ولا التحري؛ لأن الاجتهاد يكون بين أمرين، بل عليه أن يتيمم ويصلي ولا إعادة عليه. ينظر: الوسيط وبهامشه التنقيح في شرح الوسيط، للنووي، (۱/ ٢٣٨).

⁽٣) في نسخة (ب) ونسخة (ج): نظر.

 ⁽٤) الأصح من الوجهين في المذهب: عدم الإعادة، لأنه ليس معه ماء طاهر بيقين. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي،
 (١/ ٧٩ - ٨٠)، والمجموع، للنووي، (١/ ٣٣٩ - ٣٤٣).

⁽٥) في نسخة (ج): في.

⁽٦) في نسخة (ب) ونسخة (ج): والكمين.

وإذا تحرى اثنان في إنائين طاهر، ونجس، أو ثلاثة أنفس في ثلاثة أواني نجسين، وطاهر، فأدى اجتهاد كل واحد منهم إلى طهارة إناء غير إناء صاحبه، صلوا منفردين، ولم يكن لأحدهم أن يصلي خلف صاحبه، كما لو اجتهدوا في القبلة فأدى اجتهاد كل واحد منهم إلى جهة، فإن صلى أحدهم خلف صاحبه بطلت صلاته دون صلاة الإمام، وإن (١) تحرى ثلاثة في (٢) ثلاثة أواني طاهرين ونجس فأدى اجتهاد كل واحد منهم إلى طهارة إناء منها (٣) وصلى أحدهم الصبح بالآخرين صحت صلاة الجميع، وإن صلى الظهر آخر بالآخرين صحت حلاة الإمام وصلاة من كان إماماً في الصبح، وبطلت صلاة الثالث، وإن صلى الثالث العصر بالآخرين صحت صلاته وبطلت صلاة وبطلت صلاة الإمام وصلاة من كان إماماً وبطلت صلاة وبطلت صلاة الإمام وسلاة الأمرين صحت صلاته وبطلت صلاة الإمام والنجس.

(١) في نسخة (ب): فإن.

(٢) في نسخة (ج): بين.

(٣) في نسخة (ب): منهما.

(٤) نهاية الورقة: (٥/ أ).

الباب الثامن باب الوضوء

وللوضوء شرط واحد وهو: الماء المطلق، وقد تقدم (ذكره)، (١) وصفته، (٢) وإذا أراد الوضوء سمّى الله تعالى، فإن ترك التسمية عامداً، أو ناسياً، أتى بها في أثناء طهارته، ثم غسل كفيه ثلاثاً سواء قام من النوم، أو لم يقم، إلا أنَّ من قام من النوم يفرغ الماء على يده، ومن لم يقم من النوم، فهو بالخيار: إن شاء أدخل يده في الإناء، وإن شاء أفرغ عليها منه، ثم يتمضمض (٣) ثلاثاً بغرفة، ويستنشق (٤) ثلاثاً بغرفة، وقيل: يتمضمض ويستنشق بثلاث غرفات، (٥) يجمع بينهما، ويبالغ فيهما، إلا أن يكون صائماً فيرفق، (٦) ثم ينوي رفع الحدث، أو استباحة الصلاة، أو فعلاً لا يستباح إلا بالطهارة، كالطواف، ومس المصحف، وغيرهما، ولو نوى عند غسل الكفين كان أولى؛ لأنه أول الوضوء،

⁽١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج)، وينظر: هامش (٤)، ص ٥٩.

⁽٢) في نسخة (ج): وصفه.

 ⁽٣) المضمضة هي: تحريك الماء في الفم. مادة مضمض من لسان العرب، لابن منظور، (١٣/ ١٣٨)، والقاموس
 المحيط، للفيروز آبادي، ص ٢٥٤.

⁽٤) الاستنشاق هو: إدخال الماء في الأنف حتى يبلغ الخياشيم. مادة نشق من لسان العرب، لابن منظور، (١٤/ ١٥٠)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٩٢٦.

 ⁽٥) نهاية الورقة: (٧/ ج).

⁽٦) الأصح من القولين في المذهب في هذه المسألة هو: أن تكون المضمضة والاستنشاق بثلاث غرفات يجمع بينهما في كل غرفة للأحاديث المتظاهرة في ذلك وليس لها معارض، هذا ما رجحه الإمام النووي، وأما الإمام الرافعي فقد رجح الفصل بينهما كما رجحه المؤلف هنا. ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ٤٨ - ٤٩)، والتحقيق، للنووي، ص ٥٧.

إلا أنه إن نوى (١) عنده لزمه استصحاب (ذكر) (٢) النية إلى (٣) أن يبدأ بغسل الوجه، وإن (٤) نوى عند غسل الوجه لم يلزمه استصحاب ذكرها، (٥) وإنما يلزمه ألا يقطعها، فإن قطعها جدد النية، وبنى، قرب الفصل أم طال.

ومحل النية القلب، ولا يكفي مجرد اللفظ، والجمع بينهما أولى، ولا تصح طهارة الكافر؛ لأنه ليس من أهل النية، وتصح طهارة الصبي؛ لأنه من أهلها، (٦) ثم يغسل وجهه [ثلاثاً] (٧) وهو: من دون منابت شعر الأقرع (٨) دون الأغم، (٩) والأصلع(١٠)

- (١) في نسخة (ج): لا إن نوى، وهو تحريف.
 - (٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٣) في نسخة (ب): إلا.
 - (٤) في نسخة (ج): فإن.
 - (٥) في نسخة (ب): نية ذكرها.
- (٦) يشترط في صحة طهارة الصبي أن يكون مميزاً فإن لم يكن كذلك لم تصح منه الطهارة. ينظر: التحقيق، للنووي، ص٥٥، والمجموع، للنووي، (١/ ٣٧٦ و ٣٧٦).
 - (٧) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب)، وقد أثبته من نسخة (ج).
- (٨) قرَعُ الرأس هو: أن يصلَع فلا يبقى على رأسه شعر، وقيل: ذهاب الشعر من داء، ينظر: مادة قرع من لسان العرب، لابن منظور، (١١/ ١١٨)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٢٥٨.
- (٩) الغَمَم هو: سيلان الشعر حتى تضيق الجبة والقفا، يقال: هو أغم الوجه والقفا. مادة غمم من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١١٤٣، وينظر: مادة غمم من لسان العرب، لابن منظور، (١١/ ١٢٨).
- (١٠) الصلّع هو: الحسار شعر مقدم الرأس لنقصان مادة الشعر في تلك البقعة وقصورها عنها، واستيلاء الجفاف عليها، والجمع: صلّع وصلْعان، بالضم. مادة صلع من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٧٣٨، وينظر: مادة صلع من السان العرب، لابن منظور، (٧/ ٣٨٧)، ويبدو أن أهل اللغة لا يفرقون بين الأقرع والأصلع، ولكن المؤلف يفرق بينهما، فيجعل الأقرع من تبقى فيه أصول الشعر واضحة والأصلع من انحسر شعره حتى اختلطت معالمه بمعالم جبهته فلا يُفرق بينهما، والله أعلم.

إلى الذقن (١) طولاً، ومن الأذن إلى الأذن عرضاً، ويدخل فيه البياض الذي بين الأذن والعَذار، (٢) ويغسل الأمرد، (٣) ومن كان خفيف شعر اللحية جميع بشرة وجهه، وإن كان شعرها كثيفاً أفاض الماء على ظاهره، وإن كان [بعضها] (٤) خفيفاً، وأبعضها] (٥) كثيفاً غسل باطن الخفيف، وأفاض الماء على ظاهر الكثيف، وإن كان مسترسلاً طولاً، وعرضاً، غسل ما قابل العارضين (٦) والذقن دون ما ذهب عرضاً، ونزل طولاً على أصح القولين، (٧)

(١) الذقن بفتح الذال والقاف، وبكسر الذال وسكون القاف هو: مجمع اللحيين من أسفلهما. مادة ذقن من لسان العسرب،
 لابن منظور، (٥/ ٤٧)، وينظر: مادة ذقن من المصباح المنير، للفيومي، ص ١١٠.

(٢) العِذَار بكسر العين هو: جانبا اللحية، وعذار اللحية هو: الشعر النازل على اللحيين، والعذار هنا: الشعر النابت على العظم الناتئ بقرب الأذن. ينظر: مادة عذر من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص٣٧٧، والمصباح المنير، للفيومي، ص٣٧٧. وينظر في توضيح المراد هنا: المجموع، للنووي، (١/ ٢١٤) ومعجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعه جي، ص٣٧٧.

(٣) الأمرد هو: الشاب الذي بلغ خروج لحيته وطر شاربه ولم تبد لحيته. مادة مرد من لـسان العـرب، لابـن منظـور، (٣) الأمرد هو: الشاب الذي بلغ خروج لحيته وطر شاربه ولم تبد لحيته. مادة مرد من المصباح المنير، للفيومي، ص ٢٩٣.

- (٤) في نسخة (أ) ونسخة (ج): بعضه، وهو تحريف والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).
- (٥) في نسخة (أ) ونسخة (ج): وبعضه، وهو تحريف والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).
- (٦) العارضان للإسان هما: صفحتا خديه. وقول الناس: خفيف العارضين فيه حذف، والأصل: خفيف شعر العارضين، والعارض من اللحية هو: ما ينبت على عرض اللَّحْي فوق الذقن وتحت العذار. ينظر: مادة عرض من لسان العرب، لابسن منظور، (٩/ ١٤٨)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٢٠٩، والمجموع، للنووي، (١/ ٤١٢).
- (۷) الأصح من القولين في المذهب في هذه المسألة خلاف ما صححه المؤلف وهو: وجوب إفاضة الماء على ظاهر اللحية المسترسلة طولاً وعرضاً والتي خرجت عن حد الوجه، لأنه من الوجه بحكم التبعية ولأنه شعر ظاهر ثابت على بسشرة الوجه فأشبه شعر الخد. ينظر: الحاوي الكبير، للماوردي، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۱/ ۱۰۹ ۱۱۰)، والمجموع، للنووي، (1/ 10).

وإن كان بوجهه سلّعة، (١) وخرجت عن حده، فقد قيل: [فيها] (٢) قولان، كاللحية المسترسلة، وقيل: يجب غسل جميعها قولاً واحداً، وهو الأصح، ويقول عند غسسل الوجه: ((اللهم بيض وجهي يوم تبيض الوجوه (٣)))، (٤) ثم يغسل يديه من أطراف الأصابع إلى المرفقين، (ويدخل المرفقين) (٥) [في الغسل]، (٦) ويبدأ بيمناه ثم بيسراه، ولا فرض على الأقطع من فوق الذراع، ويغسل الأقطع من بعض الذراع ما بقي منها، والأقطع من المرفق يغسل الشق الباقي منه، وإذا طالت الأظفار، وخرجت عن حدد الأصابع [ففيها] (٧) طريقان، كالسلّعة بالوجه،

(۱) السلّغة بكسر السين هي: غدة تظهر بين الجلد واللحم إذا غمزت باليد تحركت، وحجمها يكون قدر الحمِّصنة أو أكبسر، قال الأطباء هي: ورم غليظ غير ملتزق باللحم يتحرك عند تحريكه وله غلاف وتقبل التزيد لأنها خارجة عن اللحم. ينظسر: مادة سلع من لسان العرب، لابن منظور، (٣٢٩/٦)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١٤٩.

- (٢) في نسخة (أ) ونسخة (ب): فيه، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).
 - (٣) في نسخة (ب): تبيض وجوه وتسود وجوه، وفي نسخة (ج): تبيض وجوه.

(٤) دعاء أعضاء الوضوء الذي ذكره المؤلف قال عنه ابن حجر: روي فيه عن علي رضي الله عنه من طرق ضعيفة جداً، أوردها المستغفري في الدعوات وابن عساكر في أماليه، ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس رضي الله عنه نحو هذا، ورواه المستغفري من حديث البراء بن عازب وإسناده واه. وقال عنه الرافعي: ورد بها – أي أدعية أعضاء الوضوء – الأثر عن السلف الصالحين. وقال عنه النووي في الروضة: هذا الدعاء لا أصل له ولم يذكره الشافعي ولا الجمهور، وقال في المجموع: لا أصل له وذكره كثير من الأصحاب ولم يذكره المتقدمون، وقال في الأذكار: وأما الدعاء على أعضاء الوضوء فلم يجيء فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقال أبو عمرو ابن الصلاح: أما الأدعية على الأعضاء فلا يصح فيها حديث. ينظر: الوسيط وبهامشه شرح مشكل الوسيط، لأبي عمر ابن الصلاح، (١/ ٢٩٢)، والتلخيص الحبير، لابن حجر، (١/ ٢٩٢)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ١٣٥)، والمجموع، للنووي، (١/ ٢٩٢)، والأذكار، للنووي،

- (٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٦) في نسخة (أ) ونسخة (ب): فيه، والأصح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).
- (٧) في نسخة (أ) ونسخة (ب): ففيها، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

ويقول عند غسل الذراعيين: (١) ((اللهم أعطني كتابي بيميني))، (٢) ثم يمسح برأسه، ويتعلق الفرض بالشعر فيمن عم الشعر رأسه، وبالبشرة فيمن لا شعر على رأسه، ويتخير بينهما من كان الشعر على بعض رأسه، (٣) [ويمسح من الشعر ما هو على أعلى رأسه أو على جوانبه] (٤) دون ما نزل عنه من ذؤابة، (٥) أو صدغ، (٦) (٧) ويستوعب جميعه [بالمسح] (٨) يبدأ بيديه من مقدم رأسه، ويمرّها إلى قفاه، ثم يردهما إلى مقدمه، ولو غسل بدل المسح كره (٩) وأجزأه،

(۱) في نسخة (ج): البدين، والأقطع من فوق الذراع لا فرض عليه كما ذكر المؤلف لكن يستحب له غسل الباقي لتطويل الغرة أي التحجيل، وأما الأقطع من المرفق فالأصح في المذهب هو: وجوب غسل الشق الباقي، كما قطع به المؤلف هنا. ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ٤٣- ٤٤)، والتحقيق، للنووي، ص ٥٩- ٣٠.

(۲) تقدم تخریجه فی ص ۹۹.

(٣) الأصح من الوجهين في المذهب خلاف ما قطع به المؤلف وهو: التخيير بين مسح الشعر والبشرة فيمن عم السشعر رأسه. ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ٤٤)، والمجموع، للنووي، (١/ ٤٣٦).

(٤) في نسخة (أ): ويمسح من الشعر جوانبه، وفي نسخة (ب): ويمسح ما على جوانبه، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

(°) الذؤابة بالضم مهموز هي: الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة، فإن كانت ملْويَّة فهي عقيصة. مادة ذوب من المصباح المنير، للفيومي، ص ١١١، وينظر: لسان العرب، لابن منظور، (٥/ ١٥).

(٦) الصدغ بضم الصاد هو: ما انحدر من الرأس إلى مَركب اللحيين، وقيل: هو ما بين العين والأذن، وقيل: هو ما بين لحظ العين إلى أصل الأذن، ويسمى أيضاً الشعر المتدلي على هذا الموضع صدغاً، والجمع أصداغ وأصدُغ. مادة صدغ من لسان العرب، لابن منظور، (٧/ ٢٠٤-٣٠٥)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١٧٥.

(٧) لعل المؤلف أراد بالشعر الذي نزل من الصدغ العذار - لأنه ملاصق للصدغ - وهو داخل في الوجه فلا يستوعبه بالمسح بخلاف الصدغ فإنه من الرأس ويستحب استيعاب جميع الرأس بالمسح. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ١١٣)، والتحقيق، للنووي، ص ٢١، والمجموع، للنووي، (١/ ٢٩ ٤ - ٣٠ و ٤٣٧).

(٨) في نسخة (أ): المسح، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة(ج).

(٩) نهاية الورقة: (٥/ ب).

ولو حلق الشعر بعد المسح لم يبطل مسحه، كما لو انكشطت (١) (٢) جلدة وجهه بعد الغسل، ويستحب لمن كان على رأسه عمامة، أو قلنسوة (٣) أن يمسح عليها مع جزء من الرأس، ولا يجوز أن يقتصر على مسحها، ويقول عند مسح الرأس: ((اللهم أغشني (٤) رحمتك (٥) يوم لا ظل إلا ظلك))، (٦) ويمسح الأذنين ظاهرهما، وباطنهما بماء جديد، (٧) ويقول: ((اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه))، (٨) ثم يغسل رجليه إلى الكعبين، ويدخل الكعبين فيه، ويخلل أصابع رجليه الملتفة (٩) وجوباً، والمتفرقة استحباباً، يبدأ فيه بيمناه، ثم بيسراه، (١٠)

(١) في نسخة (ج): تكشت.

- (۲) كشط الغطاء عن الشيء، والجلد عن الجزور، والجُل عن ظهر الفرس، يكشطه كشطاً: قلعه، ونزعه، وكشفه عنه،
 والقشط لغة فيه، مادة كشط من لسان العرب، لابن منظور، (۱۲/ ۱۰۱)، وينظر: مادة كشط من المعجم الوسيط، (۲/ ۸۸۷).
- (٣) القَلَنْسوة بفتح القاف وضم السين، والقُلنْسية بضم القاف وكسر السين هي:لباس للرأس مختلف الأشكال والأنواع، والجمع قلانس وقلايس. ينظر: مادة قلس من لسان العرب، لابن منظور، (١١/ ٢٧٩)، والمعجم الوسيط، (٢/ ٢٥٤).
 - (٤) في نسخة (ج): غشني.
 - (٥) في نسخة (ب): برحمتك.
 - (٦) تقدم تخریجه في ص ٩٩.
- (٧) مسح الأذنين مستحب كما ذكر ذلك المؤلف في الفصل الثاني من هذا الباب، ولكن يشترط لمسح الأذنين ماء غير الذي مسح به الأذنين لأديّت به هذه السنة. ينظر: مسح به الأذنين لأديّت به هذه السنة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ١٢٩)، والمجموع، للنووي، (١/ ٤٤١ ٤٤٣).
 - (۸) تقدم تخریجه فی ص ۹۹.
 - (٩) في نسخة (ب): الملتزقة.
- (١٠) إن وجوب تخليل أصابع الرجلين الملتفة، ليس لذات التخليل، وإنما لإيصال الماء إليها، وذلك لأداء فرض غسل الرجلين، فإن وصل الماء إليها بغير التخليل لم يجب، بل هو مستحب. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ١٣٠- ١٣٠)، والمجموع، للنووى، (١/ ٤٤٧ ٥٥٥).

ويقول: ((اللهم ثبت قدمي على الصراط (١) يوم تزل فيه الأقدام))، (٢) ويكرر الوضوء في الأعضاء الأربعة ثلاثاً، ويكره الزيادة عليها، (٣) ثم يستقبل القبلة، ويقول: ((سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك)).(٤)

1 - فصل

والفرض من جميع ما ذكرناه ستة وهي: النية عند ابتداء غسل الوجه، أو قبله، وغسل الوجه، وغسل الوجه، وغسل الوجه، وترتيب الوجه، وغسل الذراعين، ومسح جزء من الرأس، وإن قل، وغسل الرجلين، وترتيب الأعضاء كما ذكرناه، فإن نكس الوضوء حصل له غسل الوجه دون غيره، وكذلك إن وضأه أربعة أنفس في حالة واحدة لم يحصل (٥) له غير غسل (الوجه)، (٦) وإن (٧) غاص في الماء غوصة، ونوى به رفع الحدث أجزأه، وسقط الترتيب فيه، (٨)

(١) في نسخة (ج): الصراط المستقيم.

(۲) تقدم تخریجه فی ص ۹۹.

(7) نهاية الورقة: (4/5).

- (٤) أخرجه النسائي في السنن الكبرى بنحوه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، مرفوعاً وموقوفاً، ((٩/ ٣٦)، كتاب الطهارة، باب ما يقول إذا فرغ من وضوئه، برقم: (٩٨٢٩ ٩٨٣٩))، وقال: هذا خطأ والـصواب موقـوف، أي موقوف على أبي سعيد رضي الله عنه، وصحح الحاكم الرواية المرفوعة، ينظر: المستدرك على الصحيحين، للحاكم، (١/ ٧٥٧)، قال النووي: رواه النسائي بإسناد غريب ضعيف، ورواه مرفوعاً وموقوفاً عن أبي سعيد وكلاهما ضعيف الإسـناد. ينظر: المجموع، للنووي، (١/ ٢٨٤)، قال ابن حجر متعقباً قول النووي: فأما المرفـوع فـيمكن أن يـضعف للاخـتلاف والشذوذ، وأما الموقوف فلا شك ولا ريب في صحته، ينظر: التلخيص الحبير، لابن حجر، (١/ ١٠٢).
 - (٥) في نسخة (ب): يتحصل.
 - (٦) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٧) في نسخة (ج): وإذا.
- (٨) في هذه المسألة ثلاثة أحوال، أحدها: أن يغسل بدنه منكساً لا على ترتيب الوضوء، ففيه وجهان، أصحهما: عدم الإجزاء، والحال الثاني: أن ينغمس في الماء ويمكث زماناً يتأتى فيه الترتيب فالمذهب الصحيح أنه يجزئه ذلك، والحال الثالث: أن ينغمس ويخرج على الفور ففيه وجهان مشهوران أحدهما: عدم الإجزاء، وهو ما صححه الإمام الرافعي،

ومن يذكر بعد الوضوء أنه ترك موضعاً من المفروض، (١) وعرفه بعينه، غسله وأعداد ما بعده؛ للترتيب، فإن (٢) اشتبه عليه، أعاد (٣) الوضوء.

٢ – فصل

والسنن (٤) ثما ذكرناه [ثنتي عشرة] (٥) وهي: التسمية، وغسل اليدين قبل إدخالهما الإناء، (٦) والمضمضة، والاستنشاق، والمبالغة فيهما، وتخليل اللحية الكثيفة، (٧) واستيعاب جميع الرأس بالمسح، ومسح الأذنين، وتخليل أصابع الرجلين، والابتداء بالميامن (٨) في اليدين والرجلين، والتكرار ثلاثاً، وذكر الله جل اسمه عند كل عصو. ويستحب أن يستاك عند كل صلاة، وفي كل حالة يتغير فيها الفم بجوع، أو سكوت، أو غيرهما، ولا يكره السواك إلا في حق الصائم بعد الزوال دون غيره. (٩)

والثاني وهو الأصح الذي صححه الإمام النووي ورجحه المستأخرين: أنه يجزئه، ويقدر الترتيب في لحظات لطيفة، والخلاف في الأحوال الثلاثة فيما سوى الوجه، فأما الوجه فيجزئه في جميعها بلا خلاف إذا قارنته النية. ينظر: العزير شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ١١٧ - ١١٨)، والتحقيق، للنووي، ص ٢٢، والمجموع، للنووي، (١/ ٤٧٥).

- (١) في نسخة (ج): الفروض.
 - (٢) في نسخة (ج): وإن.
 - (٣) نهاية الورقة: (٦/ أ).
 - (٤) في نسخة (ب): السنن.
- (٥) في نسخة (أ): اثني عشر، وفي نسخة (ج): اثني عشر سنة، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).
 - (٦) في نسخة (ج): في الإناء.
 - (٧) في نسخة (ب) ونسخة (ج): الكثة.
 - (٨) في نسخة (ب) ونسخة (ج): بالميامين.
- (٩) بالنسبة لمسألة كراهة السواك في حق الصائم بعد الزوال، هذا هو المشهور من المذهب، لكن الإمام النووي رجح في كتابه المجموع النقل الذي يقول: بعدم الكراهة، وقال: هذا النقل غريب وإن كان قوياً من حيث الدليل، وهو المختار. ولكنه

٣- فصلفي آداب الوضوء

وهو أن يقعد في مكان (١) لا يعود عليه الماء، ولا يترشش من الأرض عليه، وأن يجعل الإناء الضيق عن يساره، والواسع عن يمينه، ويبتدئ (٢) في الوجه بأعلاه، وفي غسل اليدين بالكفين، وفي مسح الرأس بمقدمه، وفي غسل الرجلين بالأصابع، وفي تخليل أصابع الرجل اليسرى بالإبحام، ولا يسنفض أصابع الرجل اليمنى بالخنصر، وفي تخليل أصابع الرجل اليسرى بالإبحام، ولا يسنفض [يديه]، (٣) (٤) ولا ينشف البلل من أعضائه، (٥) ولا يستعين بغيره في وضوئه إلا عن زمانة، (٦) وإذا استعان بغيره جعله عن يساره.

وافق المشهور من المذهب في كتابيه الروضة والمنهاج. ينظر: المجموع، للنووي، (١/ ٣٢٧– ٣٣٠)، ومنهاج الطالبين، للنووي، (١/ ١٦٧). (1/ 1.0 - 1.

- (١) في نسخة (ب): موضع.
- (٢) في نسخة (ج): ويبدأ.
- (٣) في نسخة (أ) ونسخة (ب): يده، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).
- (٤) في مسألة نفض اليدين بعد الوضوء ثلاثة أوجه، أصحها في المذهب خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أنه مباح يستوي فعله وتركه وهذا ما اختاره النووي دون الرافعي. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ١٣٤)، والمجموع، للنووي، (١/ ٤٨٤ ٤٨٤).
 - (٥) في نسخة (ج): أعضائه من البلل.
- (٦) الزمانة هي: العاهة، وقيل: هي المرض الذي يدوم زمناً طويلاً. ينظر: مادة زمن من لسمان العسرب، لابسن منظسر، (٦/ ١٠١).

الباب التاسع

باب ما ينقض الوضوء

وهو أربعة، أحدها: الخارج من السبيلين معتاداً، أو نادراً، (١) عامداً كان، أو ناسياً، أو مغلوباً، فإن (٢) انفتح (له) (٣) مخرج والأصلي باق، فلا حكم له، سواء كان فوق المعدة، أو دونها، وإن كان الأصلي منسداً، والمنفتح (٤) دون المعدة، انتقضت الطهارة بالخارج [منه] (٥) كالأصلي، وإن كان فوق المعدة لم تنتقض على الأصح. (٦) والثاني: الغلبة على العقل بجنون، أو إغماء، أو سكر، أو نوم، إلا نوم القاعد المستمكن من الأرض، والنعاس، (٧) (٨) وأوائل النوم. والثالث: التقاء بشرة الرجل، والمرأة من غير حائل (٩) إذا (١٠) لم تكن المرأة مَحْرماً، أو عجوزاً فانية، أو صغيرة لا يُستهى (مثلها)، (١١) ولا تنتقض بلمس المحارم، والعجائز، والصغار في أصح القولين، (١٢)

- (١) في نسخة (ج): نادراً، أصلياً أو غائراً.
 - (٢) في نسخة (ج): وإن.
- (٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٤) في نسخة (ب): وانفتح.
- (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).
- (7) الأصح في المذهب ما صححه المؤلف. ينظر: العزيز شرح الوجيز،الرافعي،(1/701)، والمجموع،النووي،(7/9).
 - (٧) في نسخة (ج): وإلا النعاس، وهو تحريف.
- (٨) النّعاس هو: النوم، وقيل: مقاربته، وقيل: أول النوم. ينظر: مادة نعس من لسان العرب، لابن منظـور، (٢٠١/١٤)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٣١٥.
 - (٩) في نسخة (ب): حاجز.
 - (١٠) في نسخة (ب): بل إذا.
 - (١١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (١٢) في مسألة لمس المحارم تفصيل، وهو أن المحرم إذا كانت ذات رحم كالأم والبنت ونحوهما ففيها قولان أصحهما: ما صححه المؤلف، وأماالمحرمة برضاع أو مصاهرة كأم الزوجة ونحوها ففيها طريقان، أحدهما وهو المذهب: أنهما على

وتنتقض به طهارة اللامس، وكذلك (طهارة) (١) الملموس في أصح القولين، (٢) عمداً كان، أو سهواً، (٣) بشهوة، (٤) وبغير (٥) شهوة، ولا ينتقض الوضوء بلمس السشعر، والظفر، والسن، ولا بلمس البشرة بحائل صفيق، (٦) أو رقيق. والرابع: مسس ذكر الآدمي، أو حلقة دبره، أو مس فرج الآدمية بباطن الكف، أو بباطن الأصابع عمداً، أو سهواً، بشهوة، وبغير (٧) شهوة، من نفسه، ومن غيره، سواءً فيه الذكر الصحيح، والأشل، والمقطوع، (٨) وذكر الحي، والميت، وسواءً (٩) مسَّه بيده الصحيحة، أو الشلاء، وإنما تنتقض به طهارة الماس دون الممسوس، بخلاف اللمس (في النساء)، (١٠)

القولين، الصحيح منهما عدم الانتقاض. وأما لمس العجوز التي لا تشتهى والصغيرة التي لا تشتهى فوجهان، واتفقوا على أن الصحيح في الصغيرة عدم الانتقاض، وأما العجوز فالجمهور صححوا الانتقاض لأنها مظنة الشهوة ومحل قابل في الجملة، قال النووي في مسألة العجوز: وشذ الجرجاني فصحح عدم الانتقاض، والصحيح الانتقاض. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ١٦١– 177)، والتحقيق، للنووي، ص 170- 177)، والمجموع، للنووي، (1/ 171- 177).

- (١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (۲) الأصح من القولين في المذهب وهو الذي قال به الأكثرون ما صححه المؤلف. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي،
 (۱/ ۱۲۲)، والمجموع، للنووي، (۲/ ۲۹ ۳۰).
 - (٣) في نسخة (ج): عامداً كان أو ساهياً.
 - (٤) في نسخة (ج): شهوة.
 - (٥) في نسخة (ب) ونسخة (ج): أو بغير.
- (٦) يقال ثوب صفيق أي: متين بين الصفاقة، وقد صفق صفاقة أي: كثف نسجه، وهو خلاف سخيف. مادة صفق من لسبان العرب، لابن منظور، (٧/ ٣٦٧)، وينظر: مادة صفق من المصباح المنير، للفيومي، ص ١٧٩.
 - (٧) في نسخة (ج): أو بغير.
 - (٨) نهاية الورقة: (٩/ ج).
 - (٩) في نسخة (ج): سواء.
 - (١٠) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب) ونسخة (ج).

ولا ينتقض الوضوء بمس العَجُز (١) (٢) والأنثيين ولا بمس ذكر البهيمة ولا بمس الخنثى ذكر نفسه لأنه ليس بمتيقن، (٣) فإن مس فرجه معه انتقض الوضوء لوجود السيقين وقال الشافعي [رحمه الله] (٤) في قول: إن (٥) الماسح على الخفين يعيد الوضوء بعد انقضاء المدة أو ظهور القدم – فعلى هذا تصير نواقض الوضوء (٦) خمسة، (٧) ولا ينتقض الوضوء بنية إبطاله في أثنائه ولا بعد الفراغ منه ولا بالردة ولا بخروج دم مسن غير السبيلين ولا بالقهقهة خارج الصلاة وداخلها ولا بأكل ما مسته النار وإنما يختص انتقاضه بما ذكرناه، (٨) ومن تيقن الوضوء وشك في الحدث فهو على وضوئه ومسن تيقن الوضوء وشك أبي الجدث فهو على وضوئه ومسن تيقن الوضوء وشك أبي الجدث فهو على وضوئه ومسن تيقن الوضوء اعتباراً باليقين.

- (١) في نسخة (ب): الحجز، وهو تحريف.
- (۲) العَجُز: ما بعد الظهر منه، والعَجُز من الرجل والمرأة: ما بين الوركين، والجمع أعجاز، ينظر: مادة عجز من لـسان
 العرب، لابن منظور، (۹/ ۸۰)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ۲۰٤.
 - (٣) في نسخة (ج): بيقين.
 - (٤) في نسخة (أ) ونسخة (ب): رضي الله عنه، والأصح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).
 - (٥) في نسخة (ب): إنما، وهو تحريف.
 - (٦) في نسخة (ج): الطهارة.
- (٧) الأصح من القولين في المذهب خلاف ما ذكره المؤلف هنا وهو: أنه يقتصر على غسل الرجلين ولا يجب عليه إعادة الوضوء. ينظر: الفصل الثاني من باب المسح على الخفين من هذا المؤلّف، والمحرر، للرافعي، (١/ ٥٨)، والمجموع، للنووي، (١/ ٥٥٣ ٥٥٥).
- (Λ) في مسألة الوضوء من أكل ما مسته النار قولان، أحدهما وهو الجديد المشهور من المذهب: ما قطع به المؤلف، والثاني وهو ما اختاره ورجحه النووي وجماعة من محققي المذهب المحدثين كالإمام البيهقي: أنه يجب الوضوء من أكل لحم الإبل، لموافقة هذا القول للدليل الصحيح ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (1/70-00)، والتحقيق، للنووي، ص 2/9-0.00.
 - (٩) في نسخة (ج): الوضوء.

فصل

ويمنع المحدث من الصلاة، وكذلك الخطبة (١) في أحد القولين، (٢) ويمنع من الطواف، ومن سجود التلاوة، وسجود الشكر، ومن مس المصحف، ومس كل جزء منه، ومن همله قاصداً إليه لغير حاجة، ولا يمنع من حمله في جملة المتاع، ولا من حمل تفسير القرآن، ولا يمنع الصبي من مس المصحف، وحمله في الكتاب مع الحدث؛ للحاجة.

⁽١) في نسخة (ب): من الخطبة.

⁽٢) الأصح من القولين في مسألة منع المحدث من الخطبة هو: أنه يمنع منها، ويشترط الطهارة فيها، ينظر: البيان، للنصح من القولين في مسألة منع المحدث من الخطبة هو: أنه يمنع منها، ويشترط الطهارة فيها، ينظر: البيان، للنصر الكرادي، (١/ ٢٧٣).

الباب العاشر باب الاغتسال

يجب الغسل [من ستة] (١) أشياء يشترك الرجال والنساء في ثلاثة منها، أحدها: الموت وموضعه كتاب الصلاة، (٢) والثاني: إيلاج (٣) حَشَفة (٤) الذكر في فرج كل حيوان أو دبره من آدمي، أو بهيمة، (٥) حي (٦) وميت، إلا إيلاجه في فرج الخنثى المسشكل؛ لأنه لا يتيقن كونه (٧) فرجاً فهو كإيلاج الذكر بين الفخذين، وكذلك إيلاج الخنشى ذكره في فرج أو دبر؛ لأنه لا يتيقن كونه ذكراً فهو كإيلاج الإصبع، والثالث: خروج المني من الرجل والمرأة بدفق، وبغير دفق في حالتي (٨) الصحة والمرض، والنوم واليقظة، قبل الاغتسال وبعده. (٩) ومني الرجل في حال الصحة أبيض ثخين لِرَطِبه رائحة البيض، وفي حال المرض أصفر رقيق،

(١) في نسخة (أ) ونسخة (ب): بستة، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

(٢) نهاية الورقة: (٦/ ب).

(٣) الولوج: الدخول، يقال: ولَجَ الشيء في غيره يلِجُ ولوجاً، وأولجته إيلاجاً: أدخلته. ينظر: مادة ولج من لسان العرب، لابن منظور، (١٥/ ٣٩١)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٣٤٦.

(٤) الحَشَفَة هي: ما فوق الختان، وقيل: رأس الذكر. مادة حشف من لسان العرب، لابن منظور، (٣/ ١٩٠)، وينظر: مادة حشف من المصباح المنير، للفيومي، ص ٧٥.

- (٥) في نسخة (ج): وبهيمة.
- (٦) في نسخة (ج): وحي.
- (٧) في نسخة (ج): أنه.
- (٨) في نسخة (ب): حال.
- (٩) في نسخة (ب): أو بعده.
- (١٠) الطَّلْع بالفتح هو: ما يطلع من النخلة ثم يصير ثمراً إن كانت أنثى، وإن كانت النخلة ذكراً لم يصر ثمراً بل يؤكل طرياً ويترك على النخلة أياماً معلومة حتى يصير فيه شيء أبيض مثل الدقيق وله رائحة ذكية فيُلقح به الأتثى، وقيل: هو

ومني المرأة أصفر في الحالتين (١) ومن رأى الاحتلام ولم ير بعد الانتباه منياً فلا غــسل عليه، وإن لم يذكر الاحتلام ورأى المني اغتسل، وإن رأى على ثوبه منياً وكان لا يلبسه (٢) غيره اغتسل، وإن كان يلبسه غيره فلا غسل على كـل واحــد منهما، والمستحب أن يغتسلا، ومن شك في الخارج أنه مني أو مــذي فعليه الوضوء دون الغسل. (٣) ويختص النساء بثلاثة منها، وهي: خروج دم الحَــيْض، (٤) وخـروج دم النفاس، (٥) وخروج الولد مع وجود البلل وعدمه.

غلاف يشبه الكوز ينفتح عن حب منضود فيه مادة إخصاب النخلة. ينظر: مادة طلع من المصباح المنير، للفيومي، ص ١٩٥، والمعجم الوسيط، (٢/ ٥٦٢).

- (١) في نسخة (ب): الحالين.
 - (٢) نهاية الورقة: (٧/ أ).
- (٣) الأصح في المذهب خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أنه مخير بين أن يلتزم حكم المني وهو الاغتسال، أو أن يلتزم حكم المذي وهو الوضوء وغسل الثوب الذي وقع فيه المذي، ورجح الإمام النووي الوجه الذي يقول: يلزمه حكم المني والمذي جميعاً وهو الوضوء مرتباً، وغسل سائر البدن، وغسل الثوب منه. ينظر: بحر المذهب، للروياني، (١/ ١٩٥- ١٩٦)، والمجموع، للنووي، (١/ ١٦٥- ١٦٦).
- (٤) الحيض هو: دم يرخيه رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معلومة كلَّ شهر. ينظر: التنبيه للشيرازي، ويهامشه تحريس الفاظ التنبيه، للنووي، ص ٢٥، ومادة حيض من المعجم الوسيط، (١/ ٢١٢)، وقد شرحه المؤلف في أول باب الحيض ص ١٢٩.
- (٥) النّفاس هو: ولادة المرأة، فإذا وضعت فهي نُفَساء ونَفُساء، ودم النّفاس هو: الدم الذي يعقب الولادة حتى انقطاعه، وتمتد مدة النفاس حتى انقطاع الدم أو يمضي على ولادتها أربعون يوماً عند البعض وستون يوماً عند البعض الآخر. ينظر: مادة نفس من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٥٧٨، ومعجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعه جي، ص ٤٥٤.

١ فصلفي صفة الاغتسال

إذا أراد الاغتسال نوى رفع الحدث أو رفع الجنابة أو فعل مالا يستباح مع الجنابة، كفعل الصلاة، وقراءة القرآن، واللّبث في المسجد، وسمّى (١) الله تعالى، وغسل (٢) كفيه ثلاثاً، وأزال (٣) الأذى عن بدنه، وتوضأ (٤) وضوءه للصلاة، ثم أدخل (٥) أصابعه العشر (٦) في الماء فخلل (٧) بها أصول الشعر، (٨) ثم حَثا (٩) (١٠) على رأسه ثلاث حَثَيات من الماء، ثم أفاض (١١) الماء على شقه الأيمن، ثم على (١٢) شقه الأيسر، ثم على سائر بدنه، (١٣) وذلك منه ما تناله يده، وإن كان على رأسه شعر أوصل الماء إلى أصوله،

- (١) في نسخة (ج): ويسمي.
- (٢) في نسخة (ج): ويغسل.
- (٣) في نسخة (ج): ويزيل.
- (٤) في نسخة (ج): ويتوضأ.
- (٥) في نسخة (ج): يدخل.
- (٦) في نسخة (ب) العشرة.
- (٧) في نسخة (ج): فيخلل.
- (٨) في نسخة (ج): شعره.
- (٩) في نسخة (ج): يحثو.
- (١٠) حثا الرجل التراب يحثوه حثواً إذا هاله بيده وبعضهم يقول: قبضه بيده ثم رماه، وقولهم في الماء: يكفيه أن يحثو ثلاث حثوات المراد: ثلاث غرفات. مادة حثا من المصباح المنير، للفيومي، ص ٢٧، وينظر: مادة حثا من لسان العرب، لابن منظور، (٣/ ٤٩-٥٠).
 - (۱۱) في نسخة (ج): يفيض.
 - (۱۲) نهاية الورقة: (۱۰/ ج).
 - (١٣) في نسخة (ج): جسده، ثم استدركها الناسخ فكتب فوق كلمة (جسده) كلمة (بدنه).

وإن كان [مضفوراً] (١) (٢) [يمنع] (٣) وصول الماء إليه نقضه، وإن كانت لحيته كثيفة أوصل الماء إلى باطنها بخلاف الوضوء، وإذا فرغ قال: ((أشهد ألا إلىه إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله)). (٤)

والواجب مما ذكرناه: النية، وإزالة النجاسة إن كانت، وإيصال الماء إلى جميع البـــشرة، والمغابن، (٥) والغضون، (٦) وأصول الشعر، ولا يجب فيه المضمــضة والاستنـــشاق ولكنه يستحب، (٧)

- (١) في نسخة (أ): مظفوراً، وهو تحريف والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
- (٢) الضَفَّر: نسج الشعر وغيره عريضاً، وقد ضَفَر الشعر ونحوه، فهو مضفور أي: نسج بعضه على بعض. مادة ضفر من لسان العرب، لابن منظور، (٨/ ٧٠)، وينظر: مادة ضفر من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٤٢٩.
 - (٣) في نسخة (أ) ونسخة (ب): يمتنع، وهو تصحيف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).
 - (٤) أخرجه مسلم في صحيحه بنحوه، (ص ١٢٢، كتاب الطهارة، باب الذكر المستحب عقب الوضوء، برقم: (٢٣٤)).
- (٥) المغابن: الأَرْفاغ والآباط، والأرفاغ هي: بواطن الأفخاذ عند الحوالب، واحدها مَغْبِن من غَبَنَ الثوب إذا ثناه وعطفه، وهي معاطف الجلد أيضاً. مادة غبن من لسان العرب، لابن منظور، (١٠/ ١٥)، وينظر: مادة غبن من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١٢١٩.
- (٦) الغُضُون: جمع غُضْن وغُضَن بسكون الضاد وفتحها وهو: الكسر في الجلد والثوب والدرع وغيرها، وغضون الأذن: مثانيها، وكل تثنّ في ثوب أو جلد فهو غضْن وغضن. مادة غضن من لسان العرب، لابن منظور، (١٠/ ٥٥)، وينظر: مادة غضن من المصباح المنير، للفيومي، ص ٢٣٢.
- (٧) بالنسبة لمسألة إزالة النجاسة هل هي شرط لصحة الغسل أم واجب وركن فيه؟ على وجهين، الأكثرون على أنها شرط لصحة الغسل وليست واجب فيه، والمؤلف وجماعة من الأصحاب قالوا بأنها: واجب من واجبات الغسل، قال النووي: وكلام المؤلف ومن وافقه صحيح، ومرادهم: لا يصح الغسل ولا تباح الصلاة به إلا بهذه السشروط التي منها إزالة النجاسة . ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ٢١)، والتحقيق، للنووي، ص ٩٢، والمجموع، للنووي، (٢/ ٢١٢).

(ويستحب) (١) ألا ينقص في الغسل عن صاع (٢) (من الماء)، (٣) [ولا في] (٤) الوضوء عن مُد (٥) فإن أسبغ بما دونه أجزأه، وإذا اجتمعت الجنابة والحدث في شخص أجزأ عنهما الاغتسال، وإذا أصبح [يوم الجمعة جنباً] (٦) جاز أن ينوي الجنابة والجمعة بغسل واحد.

٧ فصل

ويحرم على الجنب جميع ما يحرم على المحدث، وقد تقدم ذكره، (٧) ويختص بالمنع من قراءة القرآن قليلاً كان أو كثيراً، (٨) ومن اللبث في المسجد، والعبور فيه لغير حاجة دون العبور لحاجة، والحائض مثله إذا أمنت تلويث (٩) المسجد،

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

(۲) الصاع هو: مكيال لأهل المدينة يأخذ أربعة أمداد – وأصل المد مُقدَّر بأن يمد الرجل يديه فيملأ كفيه طعاماً، وهو مكيال يساوي رطلاً وثلثاً تقريباً على رأي الجمهور (غير الحنفية)، ويساوي بالمقادير الحديثة كما قال صاحب معجم لغة الفقهاء: ۲۸۷، لتراً = ۳۶ عراماً، بينما ذكر الدكتور محمد ضياء الدين الريس بأن المد يسساوي: ۸۸۸، التراً ه ۱۸۸۰ غراماً، ونلاحظ تقارب النتيجتين بينهما وأن الفرق بينهما يسير لا يكاد يذكر، إذاً فالصاع يساوي: خمسة أرطال وثلثاً، ويساوي بالمقادير الحديثة كما قال صاحب معجم لغة الفقهاء: ۲۷۷، لتراً = ۲۱۷۲ غراماً، بينما ذكر الدكتور الريس بأنه يساوي: ۵٬۷۰ لتراً = ۲۱۷۲ غراماً، بينما ذكر الدكتور الريس بأنه يساوي: ۵٬۷۰ لتراً = ۲۷۷۱ غراماً، بينما و ۱۳۱ و ۱۳ و ۱۳۱ و ۱۳ و ۱۳۱ و ۱۳۱ و ۱۳۱ و ۱۳۱ و ۱۳ و ۱۳ و ۱۳۱ و ۱۳ و ۱۳ و ۱۳۱ و ۱۳ و

- (٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٤) في نسخة (أ) ونسخة (ب): وفي، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).
- (٥) ينظر في بيان معناها: شرح كلمة (صاع)، هامش (٢)، ص ١١٣، الباب العاشر، فصل صفة الاغتسال.
 - (٦) في نسخة (أ) و نسخة (ب): الجنب يوم الجمعة، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).
 - (٧) ينظر: الباب التاسع من هذا الكتاب، فصل: ويمنع المحدث من الصلاة، ص ١٠٨.
 - (٨) في نسخة (ج): قليله وكثيره.
 - (٩) في نسخة (ب): تلوث.

وقيل: تمنع الحائض من العبور بكل حال ويكره للجنب أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع [ثانية] (١) حتى يتوضأ.(٢) (٣)

٣- فصل

في الاغتسال المسنون

ويسن الاغتسال لصلاة الجمعة والعيدين ولصلاة الاستسقاء ولصلاة الخسوفين ومن غسل الميت والكافر إذا أسلم والمجنون إذا أفاق ولمن أراد الإحرام بالحج أو العمرة(٤) ولمن أراد دخول مكة والوقوف بعرفة ولرمي الجمار وفي كل محفل يجتمع له الناس.(٥)

⁽١) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ج) وقد أثبته من نسخة (ب).

⁽٢) في نسخة (ب): يغتسل.

⁽٣) بالنسبة لمسألة عبور الجنب في المسجد لغير حاجة، الصحيح جواز العبور مطلقاً سواء كان لحاجة أو لغير حاجة، ولكن العبور لغير حاجة خلاف الأولى. وأما بالنسبة لكراهة الأكل والشرب والنوم والجماع ثانية فإن الصحيح جواز ذلك، لكن يستحب الوضوء لهذه الأمور كلها. ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ٦٠)، والمجموع، للنووي، (٢/ ١٧٨)، ونهاية المحتاج، لشمس الدين الرملي، (١/ ٢١٧).

⁽٤) في نسخة (ج): والعمرة.

⁽ه) آكد هذه الأغسال هو غسل الجمعة ثم غسل الميت على الصحيح وهو القول القديم قال النووي: لأن أحاديث غسل الجمعة صحيحة وليس في الغسل من غسل الميت شيء يصح. ينظر في هذا الفصل: التنبيه، للشيرازي، ص ٢٢، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، للخطيب الشربيني، (١/ ١٨٨- ١٩١).

الباب الحادي عشر باب المسح على الخفين

إذا توضأ بالماء وضوءاً كاملاً ولم يكن حدثه متصلاً من سلس بول، (١) أو استحاضة، (٢) (٣) ثم لبس خفاً صحيحاً ساتراً لمحل الفرض، أو كان فيه خرق يسير لا يمنع متابعة المشي عليه، (٤)

(۱) سلس البول هو: دوام سيلانه وعدم استمساكه، ينظر: مادة سلس من لسان العرب، لابن منظور، (٦/ ٣٢٥)، ومعجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعه جي، ص ٢٢٢.

- (۲) الاستحاضة هي: سيلان الدم من فرج المرأة في غير حيض ولا نفاس ، والمرأة المستحاضة: هي التي استمر بها الدم بعد أيام حيضها المعتاد، يقال: استُحيضت المرأة فهي مستحاضة. ينظر: مادة حيض من لسان العرب، لابن منظور، (٣/ ١٩٤)، ومعجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعه جي، ص ٣٩، والفرق بينه وبين الحيض: أن دم الحيض يأتي لأوقات معتادة، ودم الاستحاضة يسيل من العادل وهو: عرق فمُه الذي يسيل منه في أدنى الرَّحم دون قعره. السنظم المستعذب، للركبي، (١/٥٤).
- (٣) الأصح من الأوجه في المذهب خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أن المستحاضة إذا أرادت الوضوء بعد أن أحدثت حدثاً غير الاستحاضة لكي تصلي الفريضة فيجوز لها أن تمسح على الخفين في حق تلك الفريضة وما شاءت من النوافل، فان في المدثت مرة أخرى فلها المسح لاستباحة النوافل ولا يجوز لفريضة أخرى، وحكم سلسل البول والمذي ومن به حدث دائم وجرح سائل حكم المستحاضة على ما سبق. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٧١ ٢٧٢)، والتحقيق، للنووي، ص ٧٧، والمجموع، للنووي، (١/ ٣٤٥ ٤٤٥).
- (٤) الخف المخرق له أربع صور، إحداها: أن يكون الخرق فوق الكعب فلا يضر ويجوز المسح عليه بــلا خــلاف وهــو المنصوص وقد اتفق عليه الأصحاب، الثانية: أن يكون الخرق في محل الفرض وهو فاحش لا يمكن متابعة المشي عليه، فلا يجوز المسح عليه بلا خلاف أيضاً، والثالثة: أن يكون الخرق في محل الفرض ولكنه يسير جداً بحيث لا يظهــر منــه شيء من محل الفرض، قال الأصحاب: وذلك كمواضع الخرز، فيجوز المسح عليه بلا خلاف، والرابعة: أن يكون الخرق في محل الفرض ولكن يظهر منه شيء من الرجل ويمكن متابعة المشي عليه، فالأصح من القولين في المذهب خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أنه لا يجوز المسح عليه وهو نصه في الجديد، لأن ما بدا من الرجل فحكمه الغسل، وما اســتتر حكمــه

أو لبس جورباً صفيقاً مُنعًل القدمين يمكن متابعة المشي عليه، (١) ثم أحدث الحدث الأصغر، جاز له أن يمسح على الخف بدل غسل الرجلين يوماً وليلة إن كان مقيماً، وثلاثة أيام [ولياليها] (٢) إن كان مسافراً، ابتداؤها من وقت الحدث لا من وقت اللبس، ولا من وقت المسح، ولا من وقت فعل الصلاة، ولا يمسح على الخف من لبسه بعد التيمم، (٣) ولا من كان حدثه متصلاً، (٤) ولا في جنابة، ولا (في) (٥) حيض، بل يخلع الخف ويغسل الرجلين، وكذلك لا يمسح على خف لا يمكن متابعة المشي عليه إما لرقته، وإما (٦) لثقله، (١) أو لسعة خرقه، (٢)

المسح والجمع بينهما لا يجوز، فغلب حكم الغسل. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ 7٧٣)، والمجموع، للنووي، (1/ 7٧٣).

- (۱) ذكر الإمام النووي أن هذه المسألة مشهورة وفيها كلام مضطرب للأصحاب، ونص الشافعي في الأم: أنه يجوز المسح على الجورب بشرط أن يكون صفيقاً مُنَعلاً، ثم ذكر النووي كلام الأصحاب، وقال بعد ذلك: والصحيح بل الصواب ما ذكـره القاضي أبو الطيب والقفال وجماعات من المحققين: أنه إن أمكن متابعة المشي عليه جاز المسح وذلك بأن يكون صفيقاً سواء كان مجلد القدمين أو لا، وسواء كان منعل القدم أو لا، وإن لم يمكن متابعة المشي عليه لم يجز المسح. ينظر: الأم، للشافعي، (١/ ١٢٢)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٧٤)، والمجموع، للنووي، (١/ ٢٦٥).
 - (٢) في نسخة (أ): ولياليهن، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
- (٣) في هذه المسألة تفصيل وهو: إن كان التيمم لا بإعواز أي بفقد الماء بل لسبب آخر فحكمه حكم المستحاضة على ما بينته في أول الباب، هامش رقم (٣)، ص ١١٠، وإن كان التيمم لفقد الماء فقال الجمهور وهو الأصح في المذهب: لا يجوز المسح بل إذا وجد الماء بطل التيمم ووجب الوضوء وغسل الرجلين؛ لأن طهارة المتيمم لا تستمر عند رؤية المساء كالمستحاضة إذا انقطع دمها وجب عليها الغسل. ينظر: الحاوي الكبير، للمساوردي، (١/ ٣٦٨)، والبيسان، للعمرانسي، كالمستحاضة إذا انقطع دمها وجب عليها (١/ ٢٧٢ ٢٧٣)، والمجموع، للنووي، (١/ ٥٤٥).
 - (٤) تقدم بيانه في أول الباب، هامش رقم (٣)، ص١١٥.
 - (٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٦) في نسخة (ج): أو.

ولا على جورب غير مُنعًل القدمين، ولا على مُنعًل القدمين إذا كان أعالاه غير صفيق، (٣) ولا يمسح على خف ويغسل قدماً، إلا أن يكون مقطوع إحدى القدمين فيمسح على خف واحد، ولا يجوز أن يمسح على الخف المغصوب، وإذا فعل سقط به الفرض كما لو توضأ بالماء المغصوب، وإذا اجتمع (الحضر والسفر) (٤) في مدة المسح نظر: فإن كان أحدث في الحضر ولم يمسح بعده حتى سافر استوفى مدة المسافر؛ لأنه لم يترخص به إلا في السفر، وإن كان (٥) سافر بعد ما مسح استوفى مدة المقيم، ولو شك في انقضاء مدة المسح قطع المسح؛ تغليباً لما يوجب غسل الرجلين، وكذلك لو شك هل أدى (٦) به صلاة أو صلاتين أو ثلاثاً (٧) أخذنا بالأكثر في المسح؛ تغليباً لما يوجب الغسل وأعاد الصلاة (٨) الثالثة؛ لأن الأصل بقاؤها عليه.

١ - فصل

والفرق بين المسح والغَسْل: أن الرِّجل يجب استيعابها بالغَسل ويجزئ في (٩) المسح ما يقع عليه الاسم إذا مسح من أعلاه دون أسفله، والأولى أن يجمع بينهما؛ فيضع يده

- (٥) نهاية الورقة: (١١/ج).
- (٦) في نسخة (ج): صلى.
- (٧) في نسخة (ب): ثلاث، وهو تحريف.
 - (٨) في نسخة (ب): للصلاة.
 - (٩) في نسخة (ج): من.

⁽١) كما لو لبس خفاً من خشب أو حديد وتعذر المشي عليه. ينظر: الوسيط، للغزالي، (١/ ٠٠٠)، والمجموع، للنووي،

^{.(0 7 1 /1)}

⁽٢) سبق بيانه في أول الباب، هامش رقم (٤)، ص ١١٥.

⁽٣) سبق بيانه في أول الباب، هامش رقم (١)، ص١١٦.

⁽٤) ما بين القوسين غير واضح في نسخة (ج).

اليمنى فوق أصابع رجله (١) اليمنى واليسرى تحت عقبه ويمر اليمنى إلى ساقه واليسرى إلى موضع أصابعه،

وأن المسح على الخف لا يرفع الحدث على أصح الوجهين وإنما يبيح الصلاة، (٢) وأنه يتوقت ويفترق بالحضر والسفر، (٣) والغسل يخالفه (٤) في ذلك كله.

٢ – فصل

ويبطل المسح بكل ما يبطل به الوضوء وقد تقدم ذكره، (ه) ويختص بطلانه (٦) بشيئين وهما: انقضاء المدة، وظهور القدم خارج الصلاة وداخلها، وإذا (٧) بطل المسح بأحد هذين اقتصر على غسل الرجلين في أصح القولين، (٨) واستأنف الوضوء في القول الآخر. (٩)

(١) نهاية الورقة: (٧/ ب).

(٢) في المسألة قولان وقيل وجهان، أصحهما خلاف ما صححه المؤلف وهو: أن المسح على الخف يرفع الحدث. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٨٨)، والتحقيق، للنووي، ص ٧٤، والمجموع، للنووي، (١/ ٢١٥).

- (٣) ينظر: أول الباب الحادي عشر، باب المسح على الخفين ص (١١٦).
 - (٤) في نسخة (ب): يفارقه.
 - (٥) ينظر: الباب التاسع، ص ١٠٥ وما بعدها من هذا الكتاب.
 - (٦) نهاية الورقة: (٨/ أ).
 - (٧) في نسخة (ب): فإذا.
- (٨) وهناك أمران آخران يبطل بهما المسح، أحدهما: إذا لزم الماسح غسل جنابة أو حيض أو نفاس فهنا يبطل المستح ويجب استئناف اللبس بعده، والثاني: إذا نجست رجل الماسح في الخف ولم يتمكن من غسلها فيه، فهنا يبطل المستح ويجب نزع الخف لغسلها. ينظر: روضة الطالبين، للنووي، (١/ ٢٤٦)، وتحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، (١/ ٨٩- ٩٠)، ونهاية المحتاج، للرملي، (١/ ٢٠٨ ٢٠٩).
- (٩) ما صححه المؤلف هو المذهب، ولكن الإمام النووي رجح ما حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري وهو: أنه لا شيء عليه لا غسل القدمين ولا غيره، بل طهارته صحيحة يصلي بها ما لم يحدث كما لو لم يخلع ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٨٧ ٢٨٨)، والتحقيق، للنووي، ص ٧٤، والمجموع، للنووي، (١/ ٣٥٥ ٥٥٧).

الباب الثاني عشر

باب التيمم والمسح على الجبيرة (١)

يجوز التيمم للجنب، والمحدث، (٢) والحائض إذا انقطع دمها، وله أربع شرائط، وأربع فرائض، وسُنَّتان.

١ - فصل

وأحد (٣) شرائطه: دخول الوقت، ولا (٤) يجوز أن يتيمم قبله. والثاني: (٥) وجود العُذْر [من] (٦) سفر مباح، أو محظور على الأصح، (٧) طويل، أو قصير، أو بَرْد، أو مرض يخاف من استعمال الماء معه التلف، وكذلك زيادة المرض، أو إبطاء (٨) البرء في

(١) في نسخة (ج): الخفين، وهو تحريف، والجبيرة هي: ما يُشد به العضو المكسور من عيدان وعصائب ونحوها لتجبره

ر) هي روي ينظر: مادة جبر من لسان العرب، لابن منظور، (٢/ ١٦٧)، ومعجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعه جي، ص ١٣٩.

- (٢) في نسخة (ج): للمحدث والجنب.
 - (٣) في نسخة (ب): إحدى.
 - (٤) في نسخة (ب): فلا.
 - (٥) في نسخة (ب): والثانية.
- (٦) في نسخة (أ) ونسخة (ب): في، وهو تحريف،والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).
- (٧) الأصح في المذهب ما صححه المؤلف وهو أنه: يلزمه الصلاة بالتيمم ويلزمه الإعادة أيضاً. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٦١)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٣٥١).
 - (٨) في نسخة (ب): وإبطاء.

أصح القولين، دون الحمى الخفيفة والصداع اليسير. (١) والثالث: (٢) عدم الماء بعد الطلب، وكيفيته أن يفتش أولاً رحله؛ فإن لم يجد طلب من رفقته؛

فإن لم يكن معهم، أو كان ومنعوه، استدلهم عليه وتوجه ما لم يخف الفوت، و(لا) (٣) الانقطاع عن الرفقة، ولا ضرراً في النفس والمال، وإن لم يدلوه عليه وكانت الأرض فضاء نظر في (٤) الجهات الأربع؛ فإن لم ير ماءً تيمم، وإن كان هناك حائل ولم يخف ضرراً مما ذكرناه مضى إليه وتأمل؛ فإن (٥) خاف تيمم، وإن وجد الماء بشمن مثله وكان فاضلاً عن نفقته أو لم يفضل ولكنه أُجِّل بثمنه لزمه شراؤه، (٦) وإن كان معه ماء وخاف العطش إن استعمله تيمم، وإن قدر على بعض ما يكفيه من الماء استعمله على أحد القولين في الوجه واليدين إن كان محدثاً، وفي أي أعضائه شاء إن كان جنباً، ثم تيمم للباقي تيمماً كاملاً، واقتصر (٧) على التيمم في القول الآخر، (٨) ومن تسيقن وجود الماء في آخر الوقت جاز له فعل الصلاة بالتيمم في أول الوقت، والأولى

⁽۱) الأصح من القولين ما صححه المؤلف. ينظر في هذا الشرط وهو وجود العذر: المحرر، للرافعي، (۱/ ۸۳- ۸۶)، والتحقيق، للنووي، ص ۱۰۸- ۱۱، والمجموع، للنووي، (۲/ ۳۲۹- ۳۳۱ و ۳۵۰- ۳۵۲ و ۳۳۲- ۳۲۷)

⁽٢) في نسخة (ج): والثالثة.

⁽٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٤) في نسخة (ج): من.

⁽٥) في نسخة (ج): وإن.

⁽۲) في مسألة من وجد الماء ولكن بثمن مؤجل تفصيل، فإن لم يكن للواجد مال غائب لم يلزمه شراؤه بلا خلاف، وإن كان فوجهان، الصحيح منهما: ما قطع به المؤلف، وهو كذلك قول الجمهور. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۱/ ۲۰۹– ۲۰۹). والتحقيق، للنووي، ص ۲۰۲، والمجموع، للنووي، (۲/ ۲۹۲– ۲۹۲).

⁽٧) في نسخة (ب): ويقتصر.

⁽٨) الأصح من القولين في المذهب هو: وجوب استعمال الماء في بعض الأعضاء ثم التيمم الكامل لباقي الأعضاء. ينظر: الوجيز، للغزالي، (١/ ١٠٣)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٣٠٩). والمجموع، للنووي، (٢/ ٣٠٩).

تأخيرها، وإن تيقن عدمه في آخر الوقت، فالأولى تقديمها؛ وكذلك إن شك في وجوده؛ فالأولى تقديمها في أصح القولين، (١)

وإذا اجتمع جنب ومحدث على ماء يكفي أحدهما، فإن كان (٢) ملك أحدهما فهو أحق به ولم يؤثر صاحبه به، وإن كان مباحاً وكان يكفي المحدث ولا يكفي الجنب فالحدث أولى (به)، (٣) وإن كان يكفي الجنب ولا يفضل (٤) ويكفي المحدث ويفضل فقد قيل: الجنب أولى [به]، (٥) وقيل: المحدث أولى، وقيل: هما سواء، (٦) وإذا اجتمع حائض وجنب (٧) على ماء مباح يكفي أحدهما فالجنب أولى على أحد الوجهين والحائض أولى على الوجه الآخر، (٨) وإذا اجتمع جنب وحائض وميت على ماء مباح يكفي أحدهم

(۱) في مسألة عدم التيقن من وجود الماء في آخر الوقت أو عدمه تفصيل وهو: أنه إن كان راجياً وجود الماء في آخـر الوقت وهو ما أراده المؤلف ففيه قولان أصحهما ما صححه المؤلف، وإن كان شاكاً بحيث لم يترجح له الوجود على العدم ولا العكس فالأصح هو: الجزم بأن التقديم أفضل. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۱/ ۲۰۲ – ۲۰۴)، والمجمـوع، للنووي، (۲/ ۳۰۱ – ۳۰۲).

- (٢) في نسخة (ج): كان على.
- (٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٤) نهاية الورقة: (١٢/ ج).
- (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).
- (۲) بالنسبة للماء إذا كان يكفي الجنب ولا يفضل ويكفي المحدث ويفضل فإن أوجبنا استعمال الناقص فقد أطلق المؤلف هنا الأقوال ولم يبين، والراجح منها وهو الأصح: أن الجنب أحق، وإن لم نوجب استعمال الناقص فالجنب أحق بلا خلاف. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۱/ ۲۱۲ ۲۱۵)، والتحقيق، للنووي، ص ۱۰۵ ۲۰۱، والمجموع، للنووي، (۲/ ۳۱۰ ۳۱۰).
 - (٧) في نسخة (ج): جنب وحائض.
 - (٨) الأصح من الأوجه هو: أن الحائض أولى من الجنب لغلظ حدثها. ينظر: المراجع السابقة.

فإن لم يكن على أحد الحيين نجاسة فالميت أولى (به) (١) وإن كان على أحدهما نجاسـة فهو أولى، وقيل: الميت أولى، (٢)

وإن كان الماء ملك الميت فهو أولى (٣) به بكل حال إلا أن يخاف الحي العطش؛ فإنه أحق به بثمن يؤديه إلى الوارث وييمم الميت. والشرط الرابع: (٤) وجود تراب مُطْلق طاهر (٥) ذي غبار، ولا يجوز بالجص، (٦) والكحل، والرمل الخالص، ولا بسدُقاق (٧) الآجُرِّ، (٨) وسائر ما لا يطلق عليه اسم التراب، ولا بتراب خالطه نجاسة قلَّت، أو كثرت، أو خالطه خلال [كالدقيق والملح] (٩) قلَّ أو كثر، ولا بالتراب المستعمل كما لا يجوز الوضوء بالماء المستعمل. ويجوز بتراب السبخة كما يجوز الوضوء بالماء المسالح، (١٠) ويجوز برمل فيه تراب كما يجوز أن يضرب يده على أداة طاهرة فيها غبار

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

(٢) أطلق المؤلف القولين في مسألة اجتماع الميت ومن عليه نجاسة على ماء مباح يكفي أحدهم، والأصح منهما هو: أن الميت أحق به. ينظر: المراجع السابقة.

- (٣) في نسخة (ج): أحق.
- (٤) في نسخة (ب): الشريطة الرابعة.
 - (٥) في نسخة (ج): طاهر مطلق.
- (٦) الجِصُّ: بكسر الجيم وفتحها هو: حجارة بيض تُحرَق بالنار ويُصَب عليها الماء فيصير طيناً يُطلى به البناء كالنورة وهو معرَّب. النظم المستعذب، للركبي، (١/ ١٥)، وينظر: مادة جصص من لسان العرب، لابن منظور، (٢/ ٢٩١).
- (٧) الدُقاف هو: فتات كل شيء. ينظر: مادة دقق من لـسان العـرب، لابـن منظـور، (٤/ ٣٧٩)، والمعجـم الوسـيط، (١/ ٢٩١).
- (٨) الآجُرة: بضم الجيم وتشديد الراء هو: طبيخ الطين الذي يُبنى به، فارسي معرب، والواحدة، أُجُرة وآجُرة. ينظر: مادة أجر من لسان العرب، لابن منظور، (١/ ٧٨)، وينظر: مختار الصحاح، للرازي، ص ١١.
 - (٩) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).
 - (١٠) في نسخة (ب): بالماء الملح، وفي نسخة (ج): بماء الملح.

لحصول؛ المقصود به، فإذا (١) لم يجد ماء ولا تراباً طاهراً بأن كان (٢) محبوساً في حِشِّ، (٣) أو مربوطاً على خشبة صلى على حسب حاله وأعاد، وهذه الشرائط الأربع التي ذكرناها ترجع إلى ثلاثة في حق الصحيح إذا عدم الماء في (المصر) (٤) فإنه يتيمم من غير عذر.

۲ – فصل

وأحد (٥) فرائضه الأربع: النية، وينوي استباحة الصلاة دون رفع الحدث، ويعين الفرض الذي يريده بالنية؛ فإن أطلق، أو نوى النفل استباح النفل دون الفرض، (٦) فإن (٧) عين الفرض بالنية استباحه وما شاء بعده من النوافل، وكذلك قبله (٨) على الأصح. (٩) والثاني: (١٠) مسح (١١) جميع الوجه بالغبار بضربة، أو أكثر، والمستحب

(١) في نسخة (ب) ونسخة (ج): وإذا.

(٢) في نسخة (ج): يكون.

(٣) الحش بفتح الحاء وكسرها هو: جماعة النخل، والحش أيضاً هو: البستان، والجمع حُشَّان وحِشَّان. ينظر: مادة حشش من لسان العرب، لاين منظور، (٣/ ١٨٩)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٧٤.

- (٤) ما بين القوسين غير واضح في نسخة (ج).
 - (٥) في نسخة (ب): وإحدى.
- (٦) في مسألة النية لاستباحة الفرض مطلقاً بدون تعيين، وجهان مشهوران أصحهما خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أنسه يجزئه ويستبيح أي فريضة أراد. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٣٩)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٢٥٦).
 - (٧) في نسخة (ج): وإن.
 - (٨) في نسخة (ج): ما قبله.
- (٩) الأصح في المذهب ما صححه المؤلف. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٣٨)، والتحقيق، للنووي، ص ٩٦، والمجموع، للنووي، (٢/ ٢٥٨ ٢٥٩).
 - (١٠) في نسخة (ب): والثانية.
 - (۱۱) في نسخة (ج): مس.

بضربة. والثالث: (١) مسح اليدين من أطراف الأصابع إلى المرفقين بالغبار وإدخال المرفقين فيه بضربة، أو أكثر، والمستحب بضربة، (٢)

وصفة استعماله أن يضرب كفيه على الأرض مبسوطة الأصابع، ثم يضع بطون أصابع كفه اليسرى على ظهور أصابع كفه اليمنى، ويمرها إلى مرفقه، ثم يديرها فيمر بطن كفه اليسنى على (٣) باطن ذراعه اليمنى، ويمسك إبمامه اليسرى، ثم يمرها على ظاهر إلمامه اليمنى، ويفعل مثله بيده اليسرى، ويضرب إحدى راحتيه بالأخرى. (٤) والفرض الرابع: (٥) الترتيب فيقدم الوجه على اليدين كالوضوء.

۳- فصل

وأما السنتان فهما التسمية وتقديم اليمين على اليسار. (٦)

(١) في نسخة (ب): والثانية، وهو تحريف.

(۲) في مسألة مسح الوجه واليدين هل الواجب مسحهما بالغبار بضربة أو ضربتين؟ وقع الخلاف عند محققا المذهب في ذلك فقال الإمام الرافعي: والأصح ما قاله آخرون وهو: أن الواجب إيصال التراب سواء حصل بضربة أو أكثر لكن يستحب ألا يزيد عن ضربتين و لا ينقص عنها، وقال الإمام النووي: الأصح وجوب الضربتين وهو المنصوص. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٤٠ - ٢٤٢)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٢٦٦ - ٢٦٩).

- (٣) في نسخة (ب): إلى.
- (٤) في نسخة (ج): الراحتين على الأخرى.
 - (٥) في نسخة (ب): والفريضة الرابعة.
- (٦) في نسخة (ج): اليمنى على اليسرى.

٤ - فصل

ويفارق التيمم الوضوء (١) في رفع الحدث، وفي تعيين النية، (٢) وفي أنه لا يجب فيه إيصال الغبار (٣) إلى باطن الشعور الخمسة التي في الوجه، وهي: الأهداب،(٤) والحاجب، (٥) والعذار، والشارب، (٦) والعَنْفَقة، (٧) وفي الوضوء بخلافه، وفي أنه لا يتيمم لمكتوبة قبل الوقت، (٨) ولا يجمع بين مكتوبتين بتيمم واحد في وقت واحد، ولا في وقتين، (٩) ولا بين مكتوبة ومنذورة، ولا بينهما (١٠) وبين طواف الزيارة،

- (١) نهاية الورقة: (٩/ أ).
- (٢) ينظر: أول الفصل الثاني من هذا الباب، هامش (٣) ص ١٢٣.
 - (٣) في نسخة (ج): التراب.
- (٤) الهُدْبة والهُدُبة هي: الشعرة النابتة على شُفْر العين، والجمع هُدْب وهُدُب، وجمع الهُدْب والهُدُب: أهداب.مادة هدب من لسان العرب، لابن منظور، (١٥/ ٤٦)، وينظر: مادة هدب من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١٤٣.
- (٥) الحاجبان هما: العظمان اللذان فوق العينين بلحمهما وشعرهما، والجمع حواجب، وقيل: الحاجب الشعر النابت على العظم، سمي بذلك لأنه يحجب عن العين شعاع الشمس. مادة حجب من لسان العرب، لابن منظور، (٣/ ٥١)، وينظر: مادة حجب من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٧٢.
- (٦) الشارب هو: الشعر الذي يسيل على الفم، والجمع شوارب. مادة شرب من المصباح المنير، للفيومي، ص ١٦١، وينظر: مادة حجب من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١٠٠.
- (٧) العَنْفَق: خفة الشيء وقلته، والعنفقة هي: ما بين الشفة السفلى والذقن لخفّة شعرها، وقيل: العنفقة ما بين الذقن وطرف الشفة السفلى، كان عليها شعر أو لم يكن. مادة عنفق من لسان العرب، لابن منظور، (٩/ ٣٠٠)، وينظر: مادة عنفق من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٩١٢.
 - (٨) في نسخة (ج): قبل دخول الوقت.
 - (٩) نهاية الورقة: (٨/ ب).
 - (۱۰) في نسخة (ب): بينها.
 - (١١) نهاية الورقة: (١٣/ ج).

وإن (١) نسي صلاة من صلاتين لا يعرف عينها جاز أن [يقضيهما] (٢) بتيمم واحد على الأصح؛ (٣) لأن الفرض منهما واحدة، (٤) ويجوز أن يجمع بين مكتوبة وصلاة جنازة لم تتعين عليه، وكذلك إن تعينت عليه في (٥) أصح الوجهين. (٦)

ه – فصل

ومن صلى بالتيمم لعذر معتاد بلا تفريط كالمسافر (يتيمم) (٧) لعدم الماء، أو لـشدة البرد، (٨) أو لخوف العطش، (٩) وكالمريض (١٠) إذا تيمم لخوف التلف، أو زيادة المرض فإنه لا يعيد، ومن تيمم لعذر معتاد مع التفريط، كمن نـسي الماء في رحله وتيمم، أو قلب الماء بعد دخول الوقت أعاد، (١١)

(١) في نسخة (ب): فإن.

(٢) في نسخة (أ): يقضيها، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).

(٣) الأصح في المذهب ما صححه المؤلف. ينظر: العزيز شرح الوجيز ،المرافعي، (١/ ٥٥٧)، والمجموع،النووي، (٢/ ٢٤٣).

(٤) في نسخة (ج): واحد.

(٥) في نسخة (ج): على.

(٦) الأصح في المذهب في مسألة الجمع بين المكتوبة وصلاة الجنازة بتيمم واحد ما صححه المؤلف. ينظر: العزيز شرح الوجيز، (١/ ٢٥٤)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٣٤٦- ٣٤٧).

(٧) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

(٨) الأصح من القولين في المذهب في مسألة تيمم المسافر لشدة البرد خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أنه يجب عليه الإصلاق. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٦٥)، والتحقيق، للنووي، ص ١١٦، والمجموع، للنووي، (٢/ ٣٦٦).

(٩) في نسخة (ج): الخوف من العطش.

(١٠) في نسخة (ب): أو كالمريض.

(۱۱) في هذه المسألة وجهان مشهوران أصحهما خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أنه لا إعدة عليه. ينظر: البيان، للعمراني، (۱/ ۳۲۶)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۱/ ۲۰۷ – ۲۰۸)، والمجموع، للنووي، (۲/ ۵۰۵).

وكذلك إن تيمم العاصي بسفره أعاد في (١) أحد الوجهين، (٢) ومن تيمم لعذر نادر كالمتيمم في المصر لعدم الماء، أو لشدة البرد، أو لجرح (٣) يخاف من غسله التلف، أعاد.(٤)

٦- فصل

وإذا أحرم المتيمم بالصلاة ثم وجد الماء فإن كان على بدنه نجاسة قطع الصلاة لإزالتها، وبطل تيممه بالخروج، وإن لم تكن عليه نجاسة لم يبطل تيممه في تلك الصلاة، وبطل فيما سواها، والأولى أن يقطعها ويستعمل الماء على الأصح، (٥) فإن (٦) وجد الماء قبل الإحرام بالصلاة، أو طلع عليه ركب قبل الإحرام بطل تيممه، ويبطل التيمم أيضاً بزوال العذر الذي تيمم له من المرض وغيره، ويبطل أيضاً بكل ما يبطل به الوضوء من الأحداث إلا أن بطلانه يختص بما تقدم ذكره.

⁽١) في نسخة (ج): على.

 ⁽۲) الأصح من الوجهين في المذهب هو: وجوب الإعادة بعد التيمم. ينظر: العزيز شرح الــوجيز، للرافعــي، (۱/ ۲٦۱)،
 والتحقيق، للنووي، ص ۱۱٤.

⁽٣) في نسخة (ج): والجرح.

⁽٤) المسألة فيها تفصيل، وهو: أنه إن تيمم لوجود جرح في بعض الأعضاء، فإن لم يكن على العضو ساتر من لصوق أو جبيرة فلا إعادة عليه بلا خلاف، ولعله مراد المؤلف هنا لأنه تكلم عن وضع الجبائر في فصل مستقل، وإن كان عليها ساتر من جبيرة أو نحوها ففيه أقوال سوف يأتي تفصيل ذلك في الفصل السابع من هذا الباب. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٢٤ - ٢٦٥)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٣٧٢).

⁽٥) في المسألة ثلاثة أوجه، أصحها: ما صححه المؤلف. ينظر: الوسيط، للغزالي، (١/ ٣٨٣)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٤٩ - ٢٤٩) والمجموع، للنووي، (٢/ ٣٥٩).

⁽٦) في نسخة (ج): وإن.

٧- فصلفي الجبيرة

إذا وضع الجبائر (١) على بعض أعضاء طهارته بعد الطهر ولم يجاوز بها موضع الكسر ولا ما لابد له من الصحيح وخاف من نزعها التلف أو الألم (٢) الشديد مسح بالماء على جزء منها كالخف، وغسل الباقي، وصلى ولم يعد على أصح القولين، (٣) ولم يجب أن يتيمم معه على الأصح، (٤) كما لا يتيمم مع المسح على الخف، وإن تيمم كان أولى، (٥) وإن وضعها على غير طهر، أو على طهر ولكنه تجاوز بها موضع الكسر بأكثر من قدر الحاجة وخاف من نزعها مسح، وصلى، وأعاد؛ للتفريط.

- (١) في نسخة (ج): الجبيرة.
- (٢) في نسخة (ب): والألم، وهو تحريف.
- (٣) في نسخة (ب) ونسخة (ج): على الأصح.
- (٤) في نسخة (ب) ونسخة (ج):على أصح القولين.
- (ه) هناك عدة مسائل في حق من وضع الجبائر بعد الطهارة ولم يجاوز بها موضع الكسر وما لابد من الصحيح وخاف من نزعها الضرر وهي: أولاً: مقدار المسح عليها: فيه وجهان مشهوران أصحهما خلاف ما قطع به المؤلف وهـو: وجـوب استيعابها بالمسح. ثانياً: حكم إعادة الصلاة: فيه قولان أصحهما ما صححه المؤلف. رابعاً: حكم التيمم في هذه الحالة: فيه طريقان أصحهما وأشهرهما: أن فيه قولان، أصحهما عند الجمهور خلاف ما صحح المؤلف وهو وجوب التـيمم. ينظـر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢١٩ ٢٧٢)، وروضـة الطالبين، للنووي، (١/ ٢١٩ ٢٧٢)، وروضـة الطالبين، للنووي، (١/ ٢١٨ ٢٧٠).

الباب الثالث عشر باب الحيض والنفاس

قال الله تعالى: {ويسألونك عن المحيض قل هو أذى} (١) [والحيض] (٢) دم عدادة يرخيه الرحم، وهو أسود محتدم في الغالب، (٣) يجب به الغسل، ويتأخر إلى وقت انقطاعه، ويحصل به البلوغ، ويقع به الاعتداد، ويسقط به فرض الصلاة، ويحرم [به] (٤) فعلها، ويحرم به فعل الصوم، ولا يسقط، ويحرم (به) (٥) ما يحرم بالجنابة وقد تقدم ذكره، (٦) ويزيد عليها بأن يحرِّم الطلاق، ويحرِّم وطأها في الفرج، والاستمتاع بها فيما بين السرة والركبة دون ما سواهما، وكل ما يحرم بالحيض يبقى تحريمه بعد انقطاعه حتى تغتسل أو تتيمم عند عدم الماء إلا الطلاق والصوم، (٧) (١)

(۱) [سورة البقرة ۲/ ۲۲۲]

- (٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٦) ينظر الباب العاشر، الفصل الثاني، ص ١١٣.
 - (٧) في نسخة (ج): وإلا الصوم.

⁽٢) في نسخة (أ) ونسخة (ب): والمحيض، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

⁽٣) ينظر: مقدمة الباب العاشر، باب الاغتسال، هامش (٤)، ص ١٠٦.

⁽٤) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب)، وقد أثبته من نسخة (ج).

وأقل زمان تحيض المرأة فيه (٢) (تسع سنين (٣) فإن رأت الدم قبلها فهو استحاضة، ويُقبل فيه قول المرأة) (٤) إذا ادعته لهذا الوقت كما يقبل في الاحتلام قول الغلام إذا احتلم، وأقل الحيض يوم وليلة، وغالبه ست، أو سبع، وأكثره خمسة عشر يوماً، وأقل طهر بين حيضتين (٥) خمسة عشر يوماً ولا حد لأكثره، والدم الذي تراه الحامل إن بلغ يوماً وليلة فهو حيض في أصح القولين يتعلق به جميع أحكام الحيض إلا تحريم الطلاق، وإن نقص عنه فهو استحاضة، (٦) والنساء في الحيض أربع: مبتدئة، ومميدة، (٧) ومعتادة، وناسية.

(۱) هذه الأحكام التي ذكرها المؤلف معظمها مجمع عليها سوى ما سأذكره الآن من الخلاف في بعض هذه الأحكام وهي كما يلي: أولاً: حكم الاستمتاع بالحائض فيما بين السرة والركبة دون ما سواهما، في المسألة ثلاثة أوجه، أصحها عند الجمهور: ما قطع به المؤلف، والثاني: أنه ليس بحرام، قال النووي في المجموع: وهو الأقوى من حيث الدليل. ثانياً: ذكر المؤلف أمرين مما ينتهي تحريمه بعد انقطاعه ولا يشترط فيه الغسل وهناك أمران آخران هما الظهار بلا خلاف والعبور في المسجد على الصواب إذا قلنا بتحريمه في زمن الحيض. ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ٧٧ – ٨٨)، والتحقيق، للنووي، ص ١١٨ – ١١، والمجموع، للنووي، (٢/ ٣٨٣ – ٤٠).

- (٢) في نسخة (ب) ونسخة (ج): فيه المرأة.
- (٣) في مسألة أقل زمان تحيض فيه المرأة ثلاثة أوجه أصحها وهو المذهب: هو استكمال تسمع سنين، والثاني: هو الشروع في السنة التاسعة، والثالث: بمضي نصف التاسعة، والمؤلف هنا لم يحدد بل قال تسع سنين وأطلق، فهل هو باستكمالها أو بالشروع فيها أو بانتصافها. ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ٨٦)، والتحقيق، للنووي، ص ١٣٠، والمجموع، للنووي، (١/ ٤٠١).
 - (٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٥) في نسخة (ج): الحيضتين.
- (٦) ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٥٧)، والتحقيق، للنووي، ص ١٢١، والمجموع، للنووي، (٢/ ٢١٤ ٢٠).
 - (٧) نهاية الورقة: (١٤/ ج).

(١) (فصل) - ١

والمبتدئة: من لا تمييز لها ولا عادة، (٢) فإن انقطع دمها للخمسة (٣) عشر [يوماً] (٤) فالكل حيض، وإن زاد عليها ردت إلى يوم وليلة في (٥) أحد القولين، (٦) ويكون (٧) لها ثلاثة أحوال: حيض بيقين في اليوم الأول، وطهر مشكوك [فيه] (٨) فيما بعده إلى الخمسة عشر (يوماً)، (٩) وحكمه حكم الطهر بيقين، وطهر بيقين بعد الخمسة عسشر

- (١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٢) في نسخة (ج): عادة لها.
 - (٣) في نسخة (ج): لخمسة.
- (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).
 - (٥) في نسخة (ج): على.
- (٦) الأصح من القولين في المذهب هو: أنها ترد إلى أقل الحيض وهو يوم وليلة. ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ٩١)،
 والتحقيق، للنووي، ص ١٢٤، والمجموع، للنووي، (٢/ ٢٣٤).
 - (٧) في نسخة (ج): فيكون.
 - (٨) مابين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ)، وقد أثبته من نسخة (ب) ونسخة (ج).
 - (٩) ما القوسين ساقط من نسخة (ج).

(يوماً)، (١) وترد إلى غالب العادات في القول الآخر [ستاً أو سبعاً] (٢) تتخير بينهما في أحد الوجهين، وتجتهد (بينهما) (٣) في الوجه الآخر، (٤)

فيكون لها أربعة أحوال: حيض بيقين في اليوم الأول، وحيض مشكوك (فيه) (ه) فيما بعده (٦) إلى السبع، وحكمه حكم الحيض بيقين، وطهر مشكوك [فيه] (٧) فيما [بعده] (٨) إلى الخمسة عشر (يوماً)، (٩) وطهر بيقين فيما بعد الخمسة عشر.

والمميزة: من تميز [بين] (١١) الحيض والاستحاضة باللون، (١٢) فترد إلى التمييز كانت لها عادة أو لم تكن، وتقضي ما زاد عليه، (١) وإنما نحكم بالتمييز بشرط؛ أن يتغير الدم فيما فوق اليوم والليلة إلى الخمسة عشر ثم يستمر،

- (١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٢) في نسخة (أ) ونسخة (ج): ست أو سبع، وهو تصحيف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).
 - (٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٤) أطلق الوجهين هنا المؤلف في هذه المسألة ولم يبين الراجح، ولكنه رجح في كتابه البلغة أنه على سبيل التخيير بين الست والسبع، والأصح عند المحققين ما قطع به الجمهور: أنه ليس للتخيير بل تجتهد وذلك بالرجوع إلى عادات نسساء قرابتها من جهة الأب والأم جميعاً. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣١١- ٣١٣)، والتحقيق، للنووي، ص ١٢٤، والمجموع، للنووي، (٢/ ٢٤٤- ٢٥٤).
 - (٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٦) في نسخة (ج): بعدها.
 - (٧) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ)، وقد أثبته من نسخة (ب) ونسخة (ج).
 - (Λ) في نسخة (أ) ونسخة (ج): بعدها، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).
 - (٩) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (١٠) نهاية الورقة: (١٠/ أ).
 - (١١) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب)، وقد أثبته من نسخة (ج).
 - (١٢) في نسخة (ب): واللون، وهو تحريف.

وذلك بأن ترى خمسة أيام دماً أسوداً، ثم يخمر ويعبر الخمسة عشر، فيكون الأسود حيضاً، وما بعده استحاضة، وإن (٢) تغير فيما دولها، بأن (٣) رأت نصف يوم دماً أسوداً ثم احْمَرَّ وعبر الخمسة عشر ((يوماً) (٤) فلا حكم له، وكذلك إذا بدأ بجا الأسود وبقي على حالته إلى أن عبر الخمسة عشر)، (٥) ثم تغير فلا حكم له؛ لوجود التغير بعد زمان الحيض، وكذلك إن (٦) رأت بعضه أسود وبعضه أحمر وانقطع للخمسة عشر فلا حكم له، ويكون الكل حيضاً؛ لوجوده في زمان الحيض، (٧) ولو رأت خمسة أيام دماً أحمراً، ثم اسود وعبر الخمسة عشر ففيه وجهان، أحدها: (٨) لا

(۱) الأصح من الوجهين في مسألة التمييز بين الحيض والاستحاضة خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أن الاعتبار يحصل بإحدى ثلاث خصال وهي، أولاً: اللون، فالأسود قوي بالنسبة إلى الأحمر، والأحمر قوي بالنسبة إلى الأشقر وهكذا، ثانياً: الرائحة الكريهة، فالذي له رائحة كريهة أقوى في الاعتبار مما لا رائحة له، ثالثاً: الثخانة، فالثغين أقوى في الاعتبار مسن الرائحة الكريهة، فإذا كان بعض الدم بإحدى هذه الصفات والبعض الآخر خالياً من جميعها فالقوي هو الموصوف بها فيكون حيضاً والآخر استحاضة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٠٥- ٣٠٦)، والتحقيق، للنووي، ص ١٢٢، والمجموع، للنووي، (١/ ١٩٤).

- (٢) في نسخة (ب) ونسخة (ج): فإن.
 - (٣) في نسخة (ب): فإن.
- (٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٦) في نسخة (ج): إذا.
- (٧) ذكر المؤلف للحكم بالتمييز على الدم بأنه حيض أو استحاضة شرطين وهناك شرط ثالث لابد منه أغفله المؤلف وأكثر العراقيين، وذكره المحققون وهو: ألا ينقص الدم الضعيف الذي مثل له المؤلف بالأحمر عن خمسة عشر يوماً ليمكن جعل الدم القوي حيضاً والضعيف طهراً. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٠٥)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٤٣٠).
 - (٨) تكررت في نسخة (ج) مرتين.

حكم للتمييز؛ لتقدم الأحمر، ويكون حكمها حكم المبتدئة فتُحَيِّض من أول الأحمر يوماً وليلة أو ستاً أو سبعاً على اختلاف القولين،

والثاني: تحُيّض من أول الأسود وكم تُحيض منه، على قولين، أحدهما: [يوماً وليلةً]، (١) والثاني: [ستاً أو سبعاً]، (٢) ويكون ما قبل الأسود استحاضة. (٣) - فصل - فصل

والمعتادة: من لها عادة من الحيض تَشْبُت بكَرَّتين (٤) في (٥) أحد الوجهين، (٦) وبكَــرَّة في (٧) الوجه الآخر (وهو الأصح)، (١) (٢) فإذا (٣) استمر بما الدم في بعض الــشهور ولا تمييز لها رُدت (إلى عادهًا)، (٤)

- (٥) في نسخة (ج): على.
- (٦) نهاية الورقة: (٩/ ب).
- (٧) في نسخة (ج): على.

⁽١) في نسخة (أ) ونسخة (ج): يوم وليلة، وهو تصحيف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽٢) في نسخة (أ) ونسخة (ج): ست أو سبع، وهو تصحيف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽٣) الأصح من الأوجه في المذهب في مسألة من رأت خمسة أيام دماً أحمر ثم أسود وعبر الخمسة عشر يوماً هو: أنه لا حكم للتمييز فتحيض من أول الأحمر يوماً وليلة أو ستاً أو سبعاً على اختلاف القولين كما ذكرته في المبتدئة. ينظر: البيان، للعمراني، (١/ ٣٦١)، والعزيز شرح الوجيز، (١/ ٣٠٨)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٣٣٤).

⁽٤) الكرُّ: الرجوع، والكرُّ مصدر كرَّ عليه يكرُّ كراً وتكراراً، وكرَّ عنه: رجع، والكرَّة هي: المَرَّة، وهذا المعنى هو المسراد هنا حيث إن العادة تثبت بمرتين في أحد الوجهين وبمرة واحدة في الوجه الآخر وهو الأصح، ينظر: مادة كرر من لسان العرب، لابن منظور، (١٢/ ٤٢)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٢٦٤، وينظر في توضيح المسراد: المهذب، للشيرازي، (١/ ١٥٠).

فإن (٥) اختلفت عادها اختلافاً مُرَتَّباً فكانت في شهر خمسة، وفي شهر أربعة، وفي شهر ثلاثة، واستمر بها الدم في شهر، رُدت إلى عادها في ذلك السهر، ثم إلى عادها في الشهر الثاني، ثم إلى عادها في الشهر الثالث، (فإن قالت: لا أعلم كم كان حيضي في هذا الشهر ففيه قولان أحدهما: يكون حكمها حكم المبتدئة. والثاني: تُرد إلى أقل ماكانت عادها وهو الثلاث، (٦) وإن اختلفت عادها اختلافاً غير مُرتَّب، واستمر بها الدم في بعض الشهور، وعلمت قدر حيضها قبله، وقلنا: تثبت العادة بكرّة ردت إليها، وإن قلنا: لا تثبت بكرَّة أو قلنا: تثبت بكرّة ولكنها لم تعلم قدر حيضها قبله، ويضت (أقلّ عادها (٧) ثم اغتسلت كل يوم إلى أن ينقضي أكثر الزمان الذي كانت تحيضه)، (٨) (٩)

(۱) الأصح من الأوجه في المذهب هو: ما صححه المؤلف. ينظر: العزيز شرح السوجيز، للرافعي، (۱/ ٣١٦)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٤٤٣).

- (٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٣) في نسخة (ج): وإذا.
- (٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٥) في نسخة (ب) ونسخة (ج): وإن.
- (٢) في هذه المسألة طريقان، أحدهما: أن فيها قولين كما حكاه المؤلف هنا، والطريق الثاني وهـو المـذهب وبـه قطـع الأصحاب في جميع الطرق: أنها تحتاط فتحيض من كل شهر ثلاثة أيام لأنها أقل الأقدار التي عهدتها وهي حيض بيقـين، فتغتسل في آخر الثلاثة وتصوم وتصلي وتتوضأ لكل صلاة، ثم تغتسل في آخر الخامس وفي آخر السابع وتتوضأ فيما بين ذلك لكل فريضة كسائر المستحاضات، ثم تكون طاهراً إلى آخر الشهر. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعـي، (١/ ٣٣٧- ٢٣٧)، والتحقيق، للنووى، ص ١٢٧، والمجموع، للنووى، (٢/ ٤٥٤).
 - (٧) في نسخة (ب): عاداتها.
 - (٨) ما بين القوسين تكرر في نسخة (ب) مرتين.
- (٩) في مسألة اختلاف العادة الغير مرتبة حالتان، الأولى: أن تعلم قدر حيضها قبله، ففيه ثلاثة أوجه، أصحها: أنها تسرد إلى القدر المتقدم على الاستحاضة وذلك بناء على قولنا أن الصحيح في ثبوت العادة أنها تثبت بمرة، والحال الثانية: ألا

وإذا انتقلت عادها في الوقت بأن كان حيضها خمسة من (١) أول الشهر فرأت بدلها خمسة قبلها، أو (خمسة) (٢) بعدها، (أو انتقلت (في العادة) (٣) بالزيادة في العدد، (٤) أو النقصان، (٥) بأن كانت عادها خمسة من (أول) (٦) الشهر فرأت معها خمسة أخرى قبلها، أو بعدها)، (٧) أو نقصت من الخمسة المعتادة يوماً، أو يومين، كان الحكم (٨) للثاني، وبطل حكم العادة الأولة. (٩)

٤ – فصل

تعلم قدر الحيض المتقدم على الاسحاضة، ففيه وجهان، أصحهما: أنها ترد إلى أقل العادات ينظر: العزيز شسرح السوجيز، للرافعي، (١/ ٣٣٩– ٣٣٤١)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٤٥٤– ٤٥٥).

- (١) في نسخة (ج): في.
- (٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٤) في نسخة (ج):في العدد بالزيادة.
 - (٥) في نسخة (ج): بالنقصان.
- (٦) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٧) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٨) نهاية الورقة: (١٥/ ج).
- (٩) يكون الحكم للعادة الثانية في كل هذه المسائل وتبطل العادة الأولى وذلك إذا تكررت العادة الثانية بلا خلاف، أما إذا لم تتكرر فالمشهور من المذهب ما قطع به المؤلف وفيها الخلاف السابق في ثبوت العادة بمرة وهو الأصح أو بمرتين. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣١٧)، والتحقيق، للنووي، ص ١٢٥-١٢٦، والمجموع، للنووي، (١/ ٤٤).

والناسية إما أن تنسى الوقت دون العدد، أو [تنسى] (١) العدد دون الوقت، أو الوقت والعدد معاً، والناسية للوقت دون العدد أن تقول: كان حيضي عشرة أيام من [كل] (٢) الشهر، (٣) ولا أعرف وقتها، فليس لها حيض بيقين، ولا طهر بيقين وجميع زمالها طهر مشكوك فيه، فتتوضأ لكل صلاة إلى آخر العشر، ثم تغتسل لكل صلاة إلى آخر الشهر، ولو قالت: كنت أحيض إما العشر الأولة، أو الثانية، أو الثالثة، توضأت لكل صلاة واغتسلت (في آخر كل عشر، ولو قالت: أتيقن الطهر في العشر الأخير اغتسلت) (٤) في آخر العشر الأول، وفي آخر العشر الثاني لا غير، (٥) ولو قالت: كنت أحيض ثلاثة أيام من العشر الأول من الشهر فما بعد العشر طهر بيقين، وكل يوم من العشر الأول طهر مشكوك فيه، فتتوضأ لكل صلاة إلى آخر الثالث، (٦) العشر الأول، أو قالت: كنت أحيض أربعة أيام من العشر الأول، أو قالت: كنت أحيض أربعة أيام من العشر الأول، أو قالت: كنت أحيض شمنة أيام منها توضأت (٧) لكل صلاة إلى آخر العشر، ولو قالت: كنت أحيض (٨)

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).

⁽٢) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).

⁽٣) في نسخة (ج): من كل الشهر.

⁽٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٥) لو قالت كنت أحيض إما العشر الأولة أو الثانية أو الثالثة ولا أعلم عينها ولكني أتيقن الطهر في العشر الأخير فالصواب خلاف ما قطع به المؤلف وهو أنها في العشر الأولى تتوضأ لكل فريضة وفي الثانية تغتسل لكل فريضة إلا أن تعلم الانقطاع في وقت فتقتصر على الغسل فيه كل يوم إلى آخر العشر الثانية وأما العشر الأخيرة فهي طهر بيقين. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٣٦)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٥٠٥ - ٥٠١).

⁽٦) في نسخة (ج): الثلاث.

⁽٧) في نسخة (ب): توضأت منها.

⁽٨) في نسخة (ب): كان حيضي.

ستة أيام من العشر الأُول توضأت لكل صلاة إلى آخر الرابع، وقعدت الخامس والسادس عن الصلاة؛ لأهما حيض بيقين، ثم اغتسلت لكل صلاة إلى آخر العشر وقس (١) عليه. وأما الناسية للعدد دون الوقت فإن ذكرت ابتداء حيضها، وقالت: كان [حيضي] (٢) من أول الشهر حُيِّضت من أوله يوماً وليلة؛ لأنه اليقين،

واغتسلت بعده لكل صلاة إلى آخر الخمسة عشر، ثم توضأت لكل صلاة إلى آخر الشهر؛ لأنه طهر بيقين، وإن ذكرت وقت انقطاعه، وقالت: كان ينقطع في آخر الشهر قبل الغروب حُيّضت يوماً وليلة من آخر الشهر؛ لأنه اليقين، وكان من أول الشهر إلى النصف طهراً بيقين، ومن النصف إلى آخر التاسع والعشرين طهراً مشكوكاً فيه، ولا تغتسل إلا في آخر الشهر؛ لعلمها بانقطاع (٣) الدم فيه، وأما الناسية للوقت والعدد معاً فهي المُتحيِّرة؛ إذ لا تعرف قَدْر حيضها، ولا وقت ابتدائه، ولا وقت انقطاعه؛ فليس لها حيض بيقين، ولا طهر بيقين في أصح القولين، فتغتسل لكل صلاة، ولا يأتيها زوجها بكل حال، وتصوم شهر رمضان وشهراً آخر؛ ليكمل لها صوم شهر في الطهر، و قي الطهر، و في الطهر، و أول كل شهر يوماً وليلة و تُجعل في الباقي مستحاضة. (٤)

⁽١) في نسخة (ب) ونسخة (ج): فقس.

⁽٢) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).

⁽٣) نهاية الورقة: (١١/ أ).

⁽٤) في مسألة المتحيرة ثلاث طرق، أصحها وأشهرها: ما ذكره المؤلف من وجود قولين أصحهما ما صححه المؤلف وهو: أنها تؤمر بالاحتياط لأنه ليس لها حيض بيقين ولا ظهر بيقين، فإن قلنا بالمذهب فإلى ماذا يرد حيضها؟ فيه طريقان، أشهرهما أنهما على قولين، أصحمهما ما قطع به المؤلف وهو أنها: ترد إلى يوم وليلة، والثاني: ترد إلى ست أو سبع كما قلنا في المبتدئة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٣٤ - ٣٣٤)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٤٥٨ - ٤٦١).

٥- فصل

في التلفيق (١)

إذا رأت يوماً دماً ويوماً طهراً، ولم تعبر الخمسة عشر، فالثمانية التي رأت فيها الدم حيض بيقين، وفي السبعة (٢) التي رأت فيها (٣) النقاء قولان، أحدهما: حيض كالثمانية. والثاني: تُلَفَق، (٤) وتكون طهراً، وهو الأصح، (٥) وإن (٦) عبر الخمسة عشر دخل في الاستحاضة، وإن (٧) كانت مميزة ردت إلى التمييز، وصفتها أن ترى

(١) التلفيق: من لفَقْتُ الثوب أَلْفِقه لفْقاً وهو: أن تضم شُفَّة إلى أخرى فتخيطهما، ولَفَق الشُّفَّتين يلفقهما لفْقاً وتلفيقاً: ضمَّ إحداهما إلى الأخرى فخاطهما. مادة لفق من لسان العرب، لابن منظور، (١٢/ ٣٠٦ – ٣٠٣)، وينظر: مادة لفق من السان العرب، لابن منظور، (١٢/ ٣٠٠ – ٣٠٣)، وينظر: مادة لفق من المحيط، للفيروز آبادي، ص ٩٢٢.

- (٢) في نسخة (ب): الستة، وهو تحريف.
 - (٣) في نسخة (ج): منها.
 - (٤) في نسخة (ج): تلفيق.
- (٥) الأصح من القولين في المذهب خلاف ما صححه المؤلف وهو: أن أيام النقاء السبعة حيض كالثمانية. ينظر: العزيــز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٤١)، والتحقيق، للنووي، ص ١٣٦، والمجموع، للنووي، (١١٥ ١١٥).
 - (٦) في نسخة (ج): فإن.
 - (٧) في نسخة (ج): فإن.

يوماً دماً أسوداً، ويوماً نقاء إلى التسعة، ثم ترى في (اليوم) (١) العاشر (٢) نقاء، وفي الحادي عشر دماً أحمر واستمر إلى أن عبر الخمسة عشر، فأيام (٣) الدم من التسع حيض، وأيام النقاء منها طهر بالتلفيق، واليوم العاشر طهر قولاً واحداً؛ لأنه تعقب الاستحاضة دون الحيض،

وإنما يُجعل النقاء حيضاً على أحد القولين إذا كان بين دمي حيض، (٤) وإن كانت معتادة ردت إلى عادها، فإن كانت خمسة أيام من الشهر، ففي كيفية التلفيق قولان، أحدهما: تُلَفِق من وقت العادة (فقط، فيكون حيضها ثلاثة أيام من خمسة، وقد نقصت العادة). (٥) والثاني: (٦) تُلَفِق من وقت العادة، ومما (٧) بعدها إلى الخمسة عشر، فيكون حيضها خمسة أيام من تسعة، وكذلك إذا كانت عادها ستة (أيام)، (٨) أو سبعة (أيام)، (٩) أو ثمانية، فحكمها كذلك، وإن كانت عادها تسعة (١٠) فهي كمن عادها ثمانية؛ لأن التلفيق غير ممكن فيما بعد الخمسة عشر، (١١)

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

(٢) نهاية الورقة: (١٦/ ج).

(٣) في نسخة (ب): وأيام.

(٤) الراجح في أيام النقاء التي بين أيام الحيض أنها حيض كما بينت ذلك في المسألة قبلها. ينظر: البيان، للعمراني، (١/ ٣٩٦)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٥٣– ٣٥٤)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٣٢٣– ٣٢٤).

(٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

(٦) في نسخة (ج): والثانية.

(٧) في نسخة (ج): وفيما.

(٨) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

(٩) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

(١٠) في نسخة (ب): ستة أيام أو سبعة أيام، وهو تحريف.

(١١) حكى المؤلف والشيخ أبو حامد والماوردي في المسألة قولين وحكى الجمهور وجهين، ولم يبين المؤلف السراجح منهما، والأصح في المذهب هو: أنها تلفق من وقت العادة ومما بعدها إلى الخمسة عشر فيكون حيضها خمسة أيام مسن وإن كانت مبتدئة رُدَّت إلى أقل الحيض في (١) أحد القولين، ويُجعل الباقي استحاضة، ورُدَّت إلى الغالب (٢) في (٣) القول الآخر، وكان حكمها حكم من عادها ستة أو سبعة. (٤)

٦- فصلف الاستحاضة

وحكم الاستحاضة حكم الطاهرات، وطهارها كالتيمم في ألها تتوضأ لكل فرض، ولا تجمع بها بين فرضين، ولا تتوضأ إلا بعد دخول الوقت، وإن تطهرت (٥) في الوقت وأخَّرت الصلاة؛ لمصلحة الصلاة، كستر العورة، وانتظار الجماعة جاز، وإن أُخَّرها لغير مصلحة الصلاة، بطلت على الأصح. (٦) وحكم سلس البول، والنجو، والمذي،

تسعة، وكذلك ينسحب الحكم على من كانت عادتها ستة أيام أو سبعة أو ثمانية، ومن كانت عادتها تسعة تلحق بالثمانية؛ لأن التلفيق غير ممكن كما ذكر ذلك المؤلف. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٤٧ – ٣٤٨)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٣٤٢ – ٥٢٥).

- (١) في نسخة (ج): على.
- (٢) نهاية الورقة: (١٠/ ب).
- (٣) في نسخة (ج): غالب العادات على.
- (٤) إذا رددنا المبتدئة إلى غالب العادات وهي الستة أو السبعة فإن حكمها في التلفيق هو حكم من كانت عادتها ستة أيام أو سبعة كما بينت ذلك في المسألة قبلها. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٥١– ٣٥١)، والتحقيق، للنووي، ص ١٣٩، والمجموع، للنووي، (٢/ ٢٦٥).
 - (٥) في نسخة (ب): توضأت.
- (٦) الأصح من الأوجه في المذهب في مسألة تأخير الصلاة عن وقت الطهارة لغير مصلحة الصلاة ما صححه المؤلف. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٩٩- ٣٠٠)، والتحقيق، للنووي، ص ١٤٤، والمجموع، للنووي، (٢/ ٢٥٥- ٥٥).

حكم المستحاضة فيما ذكرناه، وكذلك من به جرح سائل إلا أنه لا يلزمــه الوضــوء لكل صلاة وإنما يقتصر على غسل الدم،

وإذا صلت المستحاضة استوثقت بالشد وتَلَجَّمت، (١) وإن (٢) غلبها الدم في الصلاة لتفريطها في الشد، استأنفت الوضوء والصلاة، وإن غلبها [بغير] (٣) تفريط مضت في صلاتها من غير إعادة، وإذا انقطع دمها قبل السشروع في السصلاة ولا عدة لها بالانقطاع، لم تشرع [بهذه] (٤) [الطهارة] (٥) في الصلاة قل زمان الانقطاع، أو كثر، وإن كانت لها عادة بالانقطاع زماناً يسيراً لا يتسع للطهارة والصلاة، صَلَّت، ولم يؤثر (ذلك) (٦) الانقطاع، وإن (٧) كانت عادها أن ينقطع زماناً يتسمع (٨) للطهارة والصلاة استأنفت، وكذلك إذا انقطع دمها في الصلاة، وكانت عادها أن ينقطع زماناً يسيراً ثم يعود، فلا حكم له، وإن كان انقطاع زوال بطلت طهارها وصلاها.

(۱) تلجّمت المرأة إذا استثفرت لمحيضها، واللجام: ما تشده الحائض تشبيهاً بوضع اللّجام في فم الدابة، وصفة الستلجّم للمرأة هو: أن تشد على وسطها خرقة أو خيطاً أو نحو ذلك على صورة التّكة، وتأخذ خرقة أخسرى مستقوقة الطرفين فتدخلها بين فخذيها وإليتها وتشد الطرفين في الخرقة التي في وسطها أحدهما قدامها عند سرتها والآخر خلفها، وتحكم ذلك الشد وتلصق هذه الخرقة المشدودة بين الفخذين بالقطنة التي على الفرج إلصاقاً جيداً، وهذا الفعل يسمى تلجماً،

واستثفاراً لمشابهته لجام الدابة، ينظر: مادة لجم من لسان العرب، لابن منظور، (١٢/ ٢٤٢)، وينظر في توضيح الصفة:

المجموع، للنووي، (٢/ ٥٥١)، والنظم المستعذب، للركبي، (١/ ٤٧).

- (٢) في نسخة (ب) ونسخة (ج): فإن.
- (٣) في نسخة (أ) ونسخة (ب): لغير، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته من نسخة (ج).
- (٤) في نسخة (أ) ونسخة (ج): بها، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).
 - (٥) مابين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ج)، وقد أثبته من نسخة (ب).
 - (٦) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٧) في نسخة (ج): فإن.
 - (٨) في نسخة (ب) ونسخة (ج): يتسع فيه.

٧- فصلفي النّفاس

وهو الدم الذي تراه المرأة بعد الولادة، والدم الذي تراه (المرأة) (١) قبلها استحاضة، (٢) وقد تخلو الولادة (٣) من (٤) النّفاس، وأقله لحظة، وغالبه أربعون يوماً، وأكثره ستون يوماً، (٥) وحكم النفساء حكم الحائض (٦) في جميع ما ذكرناه، (٧) وإذا زاد دمها على ستين يوماً ردت المبتدئة إلى أقل النفاس في (٨) أحد القولين،

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب) ونسخة (ج).

(٢) أطلق جمهور الأصحاب في الطرق كلها أن حكم الدم الذي تراه المرأة قبل الولادة ليس بنفاس بل له حكم دم الحامل. ينظر: الحاوي الكبير، للماوردي، (١/ ٤٣٦ و ٤٣٨)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٥٨)، والمجموع، للنووي، (١/ ٧٥٠ - ٥٣٨).

- (٣) في نسخة (ج): الأولاد، وهو تحريف.
 - (٤) في نسخة (ب): عن.
- (٥) أقل النفاس ذكر المؤلف أنه لحظة وبعضهم ذكر أن أقله ساعة والأصح من الوجهين أنه ليس على سبيل التحديد وإنما على سبيل التقليل، ولا حد لأقله، حيث أقله مجة دم. العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٥٦)، والتحقيق، للنووي، ص ١٤١، والمجموع، للنووي، (٢/ ٥٣٩ ٥٤٠).
 - (٦) في نسخة (ج): وحكم النفاس وحكم الحيض، وهو تحريف.
- (٧) النفساء لها حكم الحائض في كل شيء إلا في أربعة أشياء، أحدها: أن النفاس لا يكون بلوغاً، والثاني: أنه لا يكون النفساء لها حكم الحائض في كل شيء إلا في أربعة أشياء، أحدها: أن النفاس لا يكون بلوغاً، والثاني: أنه لا يحسب من مدة الإيلاء على أحد الوجهين، والرابع: لا ينقطع تتابع صوم الكفارة بالحيض وفي انقطاعه بالنفاس وجهان، وما سوى هذه الأربعة يستوي فيها الحائض والنفساء. ينظر: الحاوي الكبير، للماوردي، (٢/ ٤٣٦)، والبيان، للعمراني، (١/ ٤٠٠)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٥٣١).
 - (٨) في نسخة (ج): على.

وإلى غالبه في (١) القول الآخر، (٢) وردت المميزة إلى التمييز، والمعتادة إلى العادة، وإذا رأت يوماً دماً ويوماً نقاء، ولم تعبر الستين؛ لَفَقَت أيام النَّقاء على أصح القولين كالحيض، (٣) وإن تخلل بين الدمين طهر كامل قبل استيفاء المدة، لم يُضم الدم الثاني إلى الأول، فإن بلغ الثاني قدر أقل الحيض كان حيضاً، وإن نقص عنه كان استحاضة.

⁽١) في نسخة (ج): على.

⁽٢) أطلق المؤلف القولين في المسألة ولم يبين الراجح، والأصح في المذهب هو: أنها ترد إلى أقل النفاس، وهو لحظة لطيفة نحو مجّة. ينظر:العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٦٢)، والمجموع، للنووي، (٢/ ٤٨).

⁽٣) ذكرت في الحيض أن الأصح في المذهب عدم التلفيق وأن تحسب أيام النقاء من الحيض، وينسحب الحكم هنا في النفاس أيضاً فيكون الأصح أن تدخل أيام النقاء في مدة النفاس. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٦٤)، والتحقيق، للنووي، ص ١٤٣، والمجموع، للنووي، (٢/ ٤١٥- ٥٤٥).

ثانیاً

كتاب

الصلاة

قال الله تعالى {وأقيموا الصلاة و آتوا الزكاة...} (١) وتجب الصلاة على كل (٢) طاهر مكلف ملتزم لها، ولا تجب على الحائض ولا التُفساء، (٣) ولا على من زال عقله بجنون، أو إغماء بسبب مباح، وإن كان بسبب محظور وجب، وأعاد إذا أفاق، ولا تجب على الصبي، ولكنه (٤) يصح منه فعلها إذا (٥) كان يعقل ويقرأ، ويكون الفرض نفلاً في حقه، ويؤمر بها لسبع، ويضرب عليها لعشر، ولا تجب على الكافر الأصلي، وتجب على المرتد لالتزامه لها، ويقضيها في الإسلام، والواجب منها شمس صلوات في اليوم والليلة، أولها الظهر، وآخرها الصبح، وجميعها [سبع عشرة] (٦) ركعة، وأول وقت الظهر إذا زالت الشمس، وآخره إذا صار ظل كل شيء مثله، (٧) [ثم يدخل وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله، (٩) ويبقى وقت الاختيار إلى أن يصير ظل كل شيء مثله من عند الزيادة، (٨)] (٩) ويبقى وقت الاختيار إلى أن يصير ظل كل شيء مثله ووقت الجواز إلى غروب السشمس، (١٠)

⁽١) [سورة البقرة ٢/ ٣٤]

⁽٢) نهاية الورقة: (١٧/ ج).

⁽٣) في نسخة (ب): ولا على النفساء، وفي نسخة (ج): والنفساء.

⁽٤) في نسخة (ب): ولكن.

⁽٥) نهاية الورقة: (١٢/ أ).

⁽٦) في نسخة (أ): سبع عشر، وفي نسخة (ج): سبعة عشر، وكلاهما تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽٧) آخر وقت الظهر هو كما ذكر المؤلف: إذا صار ظل كل شيء مثله، ويضاف على ذلك أن الظل الذي يكون عند الزوال إن وجد لا يحتسب في آخر وقت الظهر بل يضاف عليه، فلو كان طول الشيء سبعة أذرع وظله عند الزوال ذراع فيجب أن يكون الظل ثمانية أذرع حتى يخرج وقت الظهر. ينظر: بحر المذهب، للروياني، (١/ ١٧)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٦٧ - ٣٦٨)، والمجموع، للنووي، (٣/ ٢٤).

⁽٨) الأصح من الأوجه في المذهب في هذه الزيادة هو: أنها لبيان انتهاء الظل إلى المثل وإلا فالوقت قد دخل قبل حصول الزيادة بمجرد حصول المثل، فعلى هذا تكون الزيادة من وقت العصر. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٦٩)، والتحقيق، للنووي، ط ١٦١، المجموع، للنووي، (٣/ ٣٠- ٣١).

⁽٩) في نسخة (أ) ونسخة (ج): من عند الزيادة ثم يدخل وقت العصر، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽١٠) في نسخة (ج): الغروب.

⁽١١) للعصر خمسة أوقات وهي: وقت فضيلة ويكون من أوله إلى أن يصير ظل كل شيء مثله ونصف مثله، ووقت اختيار إلى أن يصير ظل الما المعرد خمسة أوقات وقت اختيار إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه، ووقت جواز مع الكراهة ويكون في حال اصفرار الشمس حتى تغرب، ووقت عندر

ثم يدخل وقت المغرب وهو [وقت] (١) واحد؛ وذلك بقدر ما يتوضأ بعد الغروب ويؤذن ويقيم ويصلي ثلاث ركعات، فإذا زاد عليها (٢) دخلت في القضاء، (٣) وإن(٤) افتتحها في الوقت جاز أن يستديمها إلى غروب الشفق الأهمر على الأصح، ثم يدخل وقت العشاء الآخرة، ويبقى وقت الاختيار إلى نصف الليل، ووقت الجواز إلى طلوع الفجر الثاني، (٥) ثم يدخل وقت الصبح، ويبقى وقت الاختيار إلى الإسفار (٦) ووقت الجواز إلى طلوع الشمس، (٧) وتجب الصلوات كلها بأول الوقت، ويجوز تأخيرها إلى آخره، والأولى تقديمها إذا لم يؤدّ إلى نقصان العمل،

ويكون في وقت الظهر لمن جمع بسفر أو مطر. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٦٩)، والتحقيق،للنووي، ص ١٦١، والمجمـوع، للنووي، (٣/ ٣١_٣٢).

- (١) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).
 - (٢) في نسخة (ج): عليه.
- (٣) في مسألة وقت المغرب قولان، القديم: أنه يمتد إلى مغيب الشفق الأحمر وهو الذي اختاره النووي، والجديد: أنه وقت واحد وما هو قدره؟ فيه أوجه، أصحها: إذا مضى قدر طهارة وستر عورة وأذان وإقامة وخمس ركعات ركعتان منها للسنة بعد الفرض. والثاني: ما قطع به المؤلف، والصحيح القول بأن وقت المغرب يمتد إلى مغيب الشفق الأحمر منصوص عليه في القديم والجديد، أما القديم فظاهر كما ذكرناه آنفا، وأما الجديد فقد علق الشافعي القول به في الإملاء على ثبوت الحديث وقد ثبت الحديث بل ثبتت أحاديث تدل على أن وقت المغرب إلى مغيب الشفق الأحمر ولا معارض لها، ومعلوم أن كتاب الإملاء من كتب الشافعي الجديدة فيكون منصوصاً عليه في القديم والجديد. ينظر: المحرر، الشفق الأحمر ولا معارض لها، ومعلوم أن كتاب الإملاء من كتب الشافعي الجديدة فيكون منصوصاً عليه في القديم والجديد. ينظر: المحتراج، للرافعي، (١/ ٩٠ ١٤٧)، ونهاية المحتاج، لابن حجر الهيتمي، (١/ ١٤٨ ١٤٩)، ونهاية المحتاج، للرملي، (١/ ٥٠ ٣٧).
 - (٤) في نسخة (ج): فإن.
- (٥) الأصح من القولين في المذهب في مسألة وقت العشاء المختار خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أنه يمتد إلى ثلث الليل، وللعشاء أربعة أوقات، وقت فضيلة أوله، ووقت عذر وهو المغرب لمن جمع بسفر أو مطر. ينظر: العزيز شرح والوجيز، للرافعي، (١/ ٣٧٣ ٣٧٣)، والمجموع، للنووي، (٣/ ١١ ٣٤).
- (٦) السفر: بياض النهار، وسفر الصبح وأسفر: أضاء قبل طلوع الشمس. مادة سفر من لسان العرب، لابن منظور، (٦/ ٢٧٨)، وينظر: مادة سفر من المصباح المنير، للفيومي، ص ١٤٦.
- (٧) للفجر أربعة أوقات كما للعصر وهي: وقت فضيلة أوله، ووقت اختيار بعده إلى الإسفار ووقت جواز بلا كراهة إلى الحمرة، ووقت جواز مع الكراهة بغير عذر ويكون من الحمرة التي قبيل طلوع الشمس إلى طلوعها. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٧٣- ٣٧٤)، والتحقيق، للنووي، ص ١٦٢.

وإن أدى إليه؛ للجوع، أو لمدافعة الأخبثين، (١) فالتأخير أولى، وكذلك الإبراد بالظهر (٣) في بلد الحر لمن يصليها جهاعة أولى، (٣) ولا يجوز إخراج الصلاة من الوقت ولا تقديمها عليه إلا في الجمع، ومن قدمها على الوقت لغير الجمع انعقدت نفلاً، سواء أدرك الوقت فيها أو لم يدركه، وإذا أدرك أول الوقت، وكان من أهل الصلاة، ومضى قدر إمكان الأداء استقرت في ذمته، فلم تسقط بما (٤) يطرأ من جنون، أو إغماء، أو حيض، أو نفاس، وإن طرأ بعض هذه الأعذار قبل إمكان الأداء سقطت، ومن لم يكن من أهل الصلاة لكفر، أو صغر، أو جنون، أو حيض، أو نفاس إذا صار من أهلها، وقد بقي من الوقت قدر ركعة لزمته، وإن بقي دونه لم تلزمه في (٥) أصح القولين، (٢) ومن لزمته (٧) العصر بإدراك ركعة منها لزمته (٨) الظهر معها على أحد القولين، ولم تلزمه على القول الآخر حتى يدرك من الوقت قدر خمس ركعات، ركعة للعصر الوقت قدر خمس ركعات، ركعة للعصر الوقة وأربعاً من المظهر،

⁽١) الأخبثان هما: البول والغائط. مادة خبث من لسان العرب، لابن منظور، (٤/ ١١)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص١٦٨.

⁽٢) الإبراد هو: انكسار الوَهَج والحر، وهو من الإبراد: الدخول في البَرْد، وقيل معناه: صلوها في أول وقتها من برد النهار، وأبرد القوم: دخلوا في آخر النهار، وقيل الإبراد: أن تزيغ الشمس. مادة برد من لسان العرب، لابن منظور، (١/ ٣٦٥)، وينظر: مادة برد من المصباح المنير، للفيومي، ص ٢٨.

⁽٣) الأولى تقديم الصلوات في أول وقتها إلا الظهر فالأقضل الإبراد بها في بلد الحر كما ذكر المؤلف والعشاء فيها قولان، أصحهما في المهذهب ما قطع به المؤلف، والثاني: أن تأخيرها أفضل ما لم يجاوز وقت الاختيار، وهذا القول هو الأقوى دليلاً للأحاديث الصحيحة الدالة على أفسضلية التأخير. ينظر: البيان، للعمراني، (٢/ ٣٦- ٣٤)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٧٦- ٣٨٣)، والمجموع، للنووي، (٣/ ٤٩- ٣٣).

⁽٤) في نسخة (ب): بها، وهو تحريف.

⁽٥) في نسخة (ج): على.

⁽٦) صحح المؤلف عدم لزوم الصلاة في حق من زال عنه العذر وبقي من الوقت أقل من ركعة، والصحيح وهو المذهب باتفاق الأصحاب: أنها تلزمه حتى وإن بقي من الوقت قدر تكبيرة فما فوقها مما لا يبلغ ركعة، لأنه أدرك جزء منها. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٣٨٠- ٣٨٥)، والتحقيق، للنووي، ص ١٦٥، والمجموع، للنووي، (٣/ ٦٨- ٦٩).

⁽٧) في نسخة (ج): لزمه.

⁽٨) في نسخة (ج): لزمه.

⁽٩) في نسخة (أ): وأربعة، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).

وكذلك من لزمه العشاء (بإدراك ركعة منها قبل الفجر، لزمه المغرب معها على أحد القولين، ولا (١) يلزمه على القول الآخر حتى يدرك من وقت العشاء) (٢) قدر أربع ركعات، ركعة للعشاء وثلاث (٣) للمغرب، (٤) ومن بلغ في أثناء الصلاة، أو في أثناء الوقت بعد فعل الصلاة أجزأته من غير إعادة، كما لو بلغ في أثناء الصوم، ومن تسرك صلاة مكتوبة بعذر وبغير عذر قضاها على الفور، وجاز تأخيرها ولكنه يكره، (٥) وإن لم يعرف عينها قضى صلوات يوم وليلة ينوي الفائتة في كل واحدة منها، ومن قصص صلوات فائتة فالمستحب (٦) أن يرتبها ولا يجب.

ومن ترك الصلاة جاحداً لها كفر (وقتل) (٧) ودفن في مقابر المشركين ونقل ماله إلى بيت المال (فيئاً)، (٨) (٩) ومن (١٠) تركها متهاوناً بها استتيب، فإن تاب، وإلا قتل بالسيف، وكان حكمه حكم المسلمين.(١١)

⁽١) في نسخة (ج): ولم.

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٣) في نسخة (ج): وثلاثة، وهو تحريف.

⁽٤) الأصح من القولين في مسألة لزوم الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء هو: أنهما يلزمان بإدراك ركعة من العصر و العشاء في قـول وبإدراك تكبيرة منهما في قول آخر وهو الأظهر كما ذكرناه في المسألة قبلها. ينظر: العزيــز شــرح الــوجيز، للرافعــي، (١/ ٣٨٦- ٣٨٧)، والمجموع، للنووي، (٣/ ٢٩- ٧٠).

⁽٥) لم يفرق المؤلف بين من ترك الصلاة لعذر ولغير عذر، والصواب أن من تركها لغير عذر ففي وجوب القضاء على الفور أو التراخي وجهان، أصحهما عند العراقيين: أنه يجب القضاء على الفور ويجوز التأخير، وأصحهما عند الخراسانيين: أنه يجب القضاء على الفور، وهذا هو الصحيح في المذهب لأنه مفرط بتركها، ولأنه يقتل بترك الصلاة التي فاتت ولو كان القضاء على التراخي لم يقتل. ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ١٠٤) والتحقيق، للنووي، ص ٢٦، والمجموع، للنووي، (٣/ ٤٧).

⁽٦) نهاية الورقة: (١٨/ ج).

⁽٧) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٨) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٩) في نسخة (ب): فيئاً إلى بيت المال.

⁽۱۰) في نسخة (ج): ومتي.

⁽۱۱) استتابة من ترك الصلاة متهاوناً هل هي في الحال أم يستتاب ثلاثة أيام؟ على قولين أصحهما: أنها في الحال. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۲/ ۲۱ء – ۲۱۷). والتحقيق، للنووى، ص ۱۹، والمجموع، للنووى، (۳/ ۱۹ – ۱۷).

الباب الأول باب الأذان و الاقامة

وهما مسنونتان (١) للصلوات الخمس في حالتي الانفراد والجماعة، وأما القصاء (٢) [فيسن له الإقامة]، (٣) وفي الأذان ثلاثة أقوال أحدها: يسسن. والثاني: لا يسسن. والثالث: إن رجا اجتماع (٤) الناس له سن و إلا فلا، (٥) ويُرَتِّب الأذان فإن أخل به عاد وبني، ولا يقطعه بكلام ولا بسكوت، فإن خالف بني طال أم (٦) قصر، (٧) ويسن الترجيع في الأذان، وهو: أن يخفض صوته بكلمة الشهادتين ثم يرجع فيمد (جما) (٨) صوته، فيكون الأذان المُرجَع تسع [عشرة] (٩) كلمة،

(١) في نسخة (ج): مسنونان.

⁽٢) نهاية الورقة: (١١/ ب).

⁽٣) في نسخة (أ): فليس له إلا الإقامة، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).

⁽٤) في نسخة (ج): الاجتماع، وهو تحريف.

⁽٥) أطلق المؤلف الأقوال في هذه المسألة ولم يبين الراجح، والأصح في المذهب عند جمهور الأصحاب كما ذكر النووي وهـو القـول القـديم الذي جائت به الأحاديث الصحيحة: سنية الأذان في الفائتة. قال النووي: "ولا يُغتر بتصحيح الرافعي وغيره من منـع الأذان". ينظـر: العزيــز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٨٠٤)، والمجموع، للنووي، (٣/ ٩١ - ٩٢).

⁽٦) في نسخة (ب): أو.

⁽٧) لم يفرق المؤلف في الحكم عند الحديث عن الكلام والسكوت في الأذان من حيث الطول والقصر، والصواب التقريق، فنقول: إن طال الكلام والسكوت ففي بطلانه قولان، أصحهما في المذهب خلاف ما قطع به المؤلف وهو: إن طال الفصل بطل الأذان ووجب الاستئناف، ومحل هذا الخلاف هو الكلام والسكوت الطويلين ما لم يتفاحشا، فإن تفاحشا بحيث لا يعد مع الأول أذاناً بطل الفصل ووجب الاستئناف. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ١٢١ - ١٤٧)، والمجموع، للنووي، (٣/ ١٢١ - ١٢١).

⁽٨) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٩) في نسخة (أ) ونسخة (ج): عشر، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

ويشرع استقبال القبلة في جميعه، ويلوي عنقه في الحيْعلة (١) (٢) يميناً وشمالاً، (٣) ويجب أن يكون (المؤذن) (٤) مسلماً، ويجوز أذان الصبي للبالغين، ولا يجوز أذان المرأة للرجال، ويجوز للنساء ولكنه يكره، (٥) ويستحب أن يكون المؤذن عدلاً صَيتًا (٦) حسن الصوت، وأن يرفع صوته بالأذان من غير تَغَنِّ (٧) ولا تمطيط، (٨) وأن يُرتِّل (٩) الأذان، ويُدر ج (١٠) الإقامة،

⁽١) في نسخة (ب): الحيعلتين.

 ⁽٢) الحينعلة هي: قول المؤذن: حيّ على الصلاة، حيّ على الفلاح. ينظر: النظم المستعنب، للركبي، (١/ ٩٩)، ومادة حيعل منالمصباح المنير،
 للفيومي، ص ٨٦.

⁽٣) في كيفية الالتفات المستحب في الحيطة ثلاثة أوجه، أصحها: أن يلتفت عن يمينه فيقول حي على الصلاة مرتين ثم يلتفت عن يساره فيقول حي على الصلاة مرتين ثم يلتفت عن يساره فيقول حي على الفلاح مرتين. ينظر: الحاوي الكبير، للماوردي، (٢/ ٤١٤)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ١١٤)، والمجموع، للنووي، (٣/ ١١٥).

⁽٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٥) في مسألة أذان المرأة للنساء ثلاثة أقوال، المشهور المنصوص وبه قطع الجمهور: أنه يسن لها الإقامة دون الأذان، وعلى هذا إذا أذنت ولم ترفع الصوت لم يكره لها ذلك وكان أذانها ذكراً لله، قال النووي: وشذ الإمامان الشيرازي والجرجاني في التحرير فقالا: يكره لها الأذان، والمذهب ما سبق. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٧٠٤ و ٤١٩)، والمجموع، للنووي، (٣/ ١٠٨).

⁽١) الصيَّت هو: شديد الصوت عاليه. لسان العرب، لابن منظور، (٧/ ٣٥٤)، وينظر: مختار الصحاح، للرازي، ص ١٨٧.

⁽٧) التغني هو: تحسين الصوت بما يطرب، والمعنى أنه يستحب له رفع الصوت بدون طرب ولا تلحين لأنه يخرجه عن الإفهام ولأن السلف تجافوه، وإنما أحدث بعدهم. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ١١١)، والمجموع، للنووي، (٣/ ١١٨).

⁽٨) التمطيط من مطَّ الشيء يمطُّه مطَّا: أي مدَّه، وتمطَّط أي: تمدد، والتمطيط هنا: التمديد، والإفراط في مد الحروف في الأذان، ينظر: مادة مطط من لسان العرب، لابن منظور، (٣٣/ ١٣٣)، وفي توضيح المراد: المجموع، للنووي، (٤/ ٣٩٨).

⁽٩) الترتيل هو: الترسَّل والتبيين من غير بغي، وهو ضد العجلة، والترتيل في القراءة يعني: التأتي فيها، والتمهل، وتبيين الحروف والحركات، والترتيل في الأذان يعني: الترسل فيه، والتأتي، وترك العجلة، وتبيين الكلام تبييناً يفهمه كل من سمعه، ينظر: مادة رتل من لسان العرب، لابسن منظور، (٥/ ١٣٠-١٣٣)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١١٥، وفي توضيح المراد: المجموع، للنووي، (٣/ ١١٨).

⁽١٠) أصل الإدراج هو: لف الشيء، يقال دَرَجَ الشيء في الشيء، إذا طواه وأدخله، وإدراج الإقامة هنا: تخفيفها والسرعة فيها، وأن يصل بعضها ببعض، ولا يترسل ترسله في الأذان، ينظر: مادة درج من لسان العرب، لابن منظور، (٤/ ٣٢١)، وفي توضيح المراد: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ٣٢)، والمجموع، للنووي، (١٨/٣).

والإقامة فرادى إلا في لفظ الإقامة فإلها مثنى، وجميعها (١) [إحدى عشرة] (٢) كلمة، ويستحب لمن سمع الأذان ولم يكن في الصلاة أن يقول مثله إلا في الحيْعلة، فإنه يقول: ((لا حول ولا قوة إلا بالله))، (٣) ويقول في كلمة الإقامة: ((أقامها الله وأدامها ما دامت السماوات والأرض))، (٤) وليس للإمام أن يرزق مؤذناً من مال المصالح وهو يجد أميناً متطوعاً، فإن (٥) لم يجد جاز له أن يرزق عليه، وأن يستأجر له، والأذان بعد دخول الوقت إلا (في) (٦) الصبح، فإنه يجوز [أن يؤذن لها] (٧) بعد نصف الليل، ويستحب إعادته بعد الفجر، ويختص أذان الصبح (٨) بالتثويب (٩) كما اختص (بجواز) (١٠) التقديم (١١) (١٢).

⁽١) في نسخة (ج): فجميعها.

⁽٢) في نسخة (أ): أحد عشر، وفي نسخة (ج): إحدى عشر، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽٣) أخرجه البخاري في صحيحه ((١/ ١٩٩)، كتاب الأذان، باب ما يقول إذا سمع المنادي، برقم: ٦١٣) ومسلم في صحيحه (ص ١٦٧، كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه...، برقم: (٣٨٥).

⁽٤) أخرجه أبو داود في سننه (ص ٩١، كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا سمع الإقامة، برقم: ٢٠٥) والبيهقي في السسن الكبرى (١١/١٤، باب ما يقول إذا سمع الإقامة، برقم: ١١/١)، وقد ضعفه ابن حجر والألباني، ينظر: التلخيص الحبير، لابن حجر، (٢١١/١)، وإرواء الغليل، للألباني، ص ٤١.

⁽٥) في نسخة (ج): وإن.

⁽٦) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٧) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).

⁽٨) في نسخة (ج): الفجر.

⁽٩) يقال ثاب الداعي تثويباً إذا عاد مرّة بعد أخرى، ومنه تثويب المؤذن، والتثويب في أذان الفجر هنا: أن يقول المؤذن بعد قولــه حــيّ علــي الفلاح: الصلاة خير من النوم، يقولها مرتين. ينظر: مادة ثوب من لسان العرب، لابن منظور، (٢/ ١٤٧)، والقاموس المحيط، للفيروز آبــادي، ص ٦٤.

⁽١٠) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽١١) في نسخة (ج): بالتقديم.

⁽١٢) نهاية الورقة: (١٣/ أ).

الباب الثابي

باب شرائط (١) الصلاة

وهي شمس، [إحداها]: (٢) الطهارة بالماء المطلق [والتيمم] (٣) عند عدمه. [والثانية]:(٤) ستر العورة بسترة طاهرة لا تحكي (٥) لولها، وعورة الرجل والأمة ومن فيها (٦) جزء من الرق ما بين السرة والركبة، وعورة الحرة جميع بدلها إلا الوجه والكفين، ومن وجد من السترة ما (٧) يستر بعض (٨) العورة خص به السوأتين، (٩) فإن كان يكفي (١٠) [إحداهما] (١١) خص به (١٦) القُبل في (١٣) أحد الوجهين، والدبر في (١٤) الوجه الآخر، (١٥)

⁽۱) الشرائط: جمع شرط بسكون الراء وهو: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه. مادة شرط من لسان العرب، لابن منظور، (٧/ ٨٢)، وينظر: مادة شرط من المعجم الوسيط، (١/ ٤٧٩).

⁽٢) في نسخة (أ) ونسخة (ج): أحدها، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽٣) في نسخة (أ): أو التيمم، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).

⁽٤) في نسخة (أ) ونسخة (ج): والثاني، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽ه) المراد بقوله: لا تحكي لونها، أي: أن هذه السترة لا تصف لون البشرة، وذلك بأن تكون السترة من ثوب متين غير شفاف أو جلد أو نحوه مما لا يصف لون البشرة، ينظر: المهذب، للشيرازي، (١/ ٢٢٠).

⁽٦) في نسخة (ب): فيه.

⁽٧) في نسخة (ج): قدر ما.

⁽٨) في نسخة (ب): به.

 ⁽٩) السوأة: العورة والفاحشة، وهي أيضاً: فرج الرجل والمرأة، والتثنية منها: سوأتان، وهي هنا: القبل والدبر، وسميت بذلك لأن انكشافها
 للناس يسوء صاحبها، ينظر: سوأ من لسان العرب، لابن منظور، (٦/ ٤١٧)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١٥٥.

⁽۱۰) في نسخة (ب): كانت تكفي.

⁽١١) في نسخة (أ): أحديهما، وفي نسخة (ج): أحدهما.

⁽۱۲) في نسخة (ب): بها.

⁽١٣) في نسخة (ج): على.

⁽١٤) في نسخة (ج): على.

⁽۱۰) الأصح من الأوجه في المذهب في مسألة السترة التي تكفي إحدى السوأتين هو: أنه يستر بها القبل. ينظر: الوسيط، للغزالي، (۱۰) الأصح من الأوجه في المذهب في مسألة السترة التي تكفي إحدى السوأتين هو: أنه يستر بها القبل. ينظر: الوسيط، للغزالي، (۲/ ۱۸۲)، والمجموع، للنووي، (۳/ ۱۸۲).

ومن (١) لم يجد سترة طاهرة ولا طيناً طاهراً يطلي (٢) به عورته، صلى عرياناً قائماً من غير إعادة، ومن أعير السترة لزمه قبولها، ومن وهبت له لم يلزمه قبولها، ومن أحرم بالصلاة عرياناً لعدم السترة فوجدها قريبة (منه) (٣) ستر وبنى، (٤) وإن كانت بعيدة بطلت صلاته، وإذا أحرمت الأمة بالصلاة (٥) مكشوفة الرأس فأعْتقت في أثنائها والسترة قريبة منها سترت وبنت، وإن كانت بعيدة استأنفت. [والثالثة]: (٦) طهارة البدن والثوب والبقعة التي يلاقيها ثوبه وبدنه من النجاسة، وتوقي هملها في غير معدلها، ولا يصلي (٧) في المقبرة المنبوشة؛ (٨) لتيقن نجاستها، ويكره ذلك في المقبرة الجديدة، وفيما يشك في نبشها، وتجوز وتكره الصلاة في الحَمَّام، (٩) وإن غُسِّل تجوز، (١٠)(١)

⁽١) في نسخة (ج): فمن.

⁽٢) طلى الشيء بالهناء وغيره طلْياً أي: لَطَخَه به، والطَّلاء: الهناء والقطران، وكل ما طليت به. ينظر: مادة طلي مــن لــسان العــرب، لابــن منظور، (٨/ ١٩٤)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١٣٠٧.

⁽٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٤) في نسخة (ج): يستر ويبني.

⁽٥) نهاية الورقة: (١٩/ ج).

⁽٦) في نسخة (أ) ونسخة (ج): والثالث، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽٧) في نسخة (ج): ولا تجوز الصلاة.

⁽٨) نَبَشَ الشيء ينبشه نبشاً أي: استخرجه بعد الدفن، ونبش الموتى: استخراجهم، والمقبرة المنبوشة هي: التي استخرج منها الموتى. ينظر: مادة نبش من لسان العرب، لابن منظور، (٢٠/ ٢٠)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٣٠٤.

⁽٩) الحمّام: الموضع الذي يغتسل فيه، وقيل: هو مكان الاغتسال بالماء الحار، وقد يكون عاماً يدخله من شاء من الناس، وقد يكون خاصاً، لا يدخله إلا أهل البيت، وعند الإطلاق يراد به الحمام العام، وهو المراد هنا. ينظر: مادة حمم من المعجم الوسيط، (١/ ٢٠٠)، ومعجم لغمة الفقهاء، لمجمد رواس قلعه جي، ص ١٦٤.

⁽۱۰) في نسخة (ج): وتجوز، وهو تحريف.

⁽۱۱) اختلف الأصحاب في سبب المنع من الصلاة في الحمام فمنهم من قال وهو الأصح: إنما منع لأنه مأوى للشياطين لما يكشف فيه من العورات وعلى هذا تكره الصلاة فيه كراهة تنزيه وتصح. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۲/ ۱۸)، والمجموع، للنووي، (۳/ ۱٦٦).

وإذا صلى على بساط تحته، أو في طرفه نجاسة جاز؛ لأنه غير (١) [مصلً (٢) على النجاسة، ولا حامل لها، ولا لما هو متصل بها. [والرابعة]: (٣) العلم بدخول الوقت، ويعرفه البصير في الصحو (٤) بالظل، والطلوع، والغروب، وفي الغيم بالاجتهاد بدرس كان يدرسه، أو عمل كان يعمله في كل يوم، والأعمى والبصير المحبوس (٥) في الظلمة يرجعان إلى خبر بصير ثقة، ويجتهدان إن لم يجدا من يستخبرانه، ومن صلى بالاجتهاد فبان (٦) أنه صلى قبل الوقت أعاد، وإن بان أنه صلى في الوقت أو بعده لم يعد. [والخامسة]: (٧) استقبال القبلة إلا في التحام الحرب، فإنه يصلي كيفما (٨) أمكنه، وإلا في النافلة في السفر الطويل والقصير (للراكب والماشي إذا كان سيرهما إلى غير جهة القبلة، إلا أن) (٩) الماشي يستقبل القبلة للافتتاح، والركوع، والسجود،

⁽١) في نسخة (ج): على، وهو تحريف.

⁽٢) في نسخة (أ) ونسخة (ج): مصلي، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽٣) في نسخة (أ) ونسخة (ج): والرابع، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽٤) الصحو هو: ذهاب الغيم، وأصحت السماء: إذا انقشع عنها الغيم. مادة صحو من لسان العرب، لابن منظور، (٧/ ٢٩٣)، وينظر: مادة صحو من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١٣٠٢.

⁽٥) في نسخة (ب): المحبوسين، وهو تحريف.

⁽٦) في نسخة (ج): وبان.

⁽٧) في نسخة (أ) ونسخة (ج): والخامس، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽٨) في نسخة (ب): كيف.

⁽٩) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

ويتركها في الباقي، (والراكب دابة [ذلولاً] (١) (٢) غير مُقَطَّرة (٣) يستقبلها للافتتاح ويتركها في الباقي)، (٤) وإن كانت مُقَطَّرة أو صعبة غير مُقَطَّرة تركها في الجميع، (٥) وإن كان في عماريَّة (٦) يمكنه أن يدور فيها لم يترك القبلة في شيء منها، ومن كان عكة مشاهداً للكعبة، أو كان بينه وبينها حائل طارئ، ففرضه استقبال عينها، (٧) وإن صلى في الكعبة إلى أي جهة شاء جاز إلا أن يصلي إلى الباب مفتوحاً بغير عتبة شاخصة، ولا يجوز أن يصلي على سطحها إلا أن يكون بين يديه سترة مَبْنية أو مُسمَّرة، ومن دخل بلداً من بلاد المسلمين صلى إلى محاريبهم من غير اجتهاد، (٨)

(١) في نسخة (أ): ذلولة، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

⁽٢) الدابة الذلول هي: الدابة السهلة اللينة المنقادة لصاحبها، وهي ضد الصعبة، ينظر: مادة دوب من لسان العرب، لابن منظور، (٥/ ٥٥)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١١١.

⁽٣) المقطَّرة هي: التي تكون في قطار، وقطار الدواب هو: أن تُشَد بعضها إلى بعض وتُقرَّب على نسق واحد، ويقال قَطَّر الإبال أي: قسرَّب بعضها إلى بعض على نسق واحد. ينظر: مادة قطر من لسان العرب، لابن منظور، (١١/ ٢١٦)، وفي توضيح المارد: المهذب، للشيرازي، (١١/ ٢١٦).

⁽٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٥) في مسألة وجوب استقبال القبلة عند الإحرام بالصلاة للراكب أربعة أوجه، أصحها: إن سهل وجب وإلا فلا، فالسهل كما ذكر المؤلف أن تكون الدابة ذلولاً غير مقطرة، وغير السهلة هي أن تكون مقطرة أو صعبة فحيننذ الأصح أنه لا يجب الاستقبال كما قطع بذلك المؤلف. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٤٣٤- ٤٣٥)، والمجموع، للنووي، (٣/ ٢١٥).

⁽٦) العماريَّة هي: مركب صغير على هيئة مهد الصبي أو قريبة من صورته، ولعلها مأخوذة من العَمارة، بفتح العين وتخفيف الميم، وهي: كل شيء جعلته على رأسك من عمامة أو قلنسوة أو تاج أو غير ذلك. تهذيب الأسماء واللغات، للنصووي، (٣/ ٤٣)، وينظر: مادة عمر من الصحاح، للجوهري، (٢/ ٤٦٦)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٤٤٥.

⁽٧) إذا كان بينه وبين الكعبة حائل طارئ ففيه وجهان مشهوران، أصحهما خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أنه يجوز الاجتهاد فيها. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٤٤٣)، والمجموع، للنووي، (٣/ ١٩٥ و ٢٠٤).

⁽٨) يشترط لاعتماد المحراب وعدم الاجتهاد معه أن يكون في بلد كبير من بلاد المسلمين أو في قرية صغيرة يكشر فيها المارون بحبث لا يقرونه على الخطأ فإن كان في قرية صغيرة لا يكثر فيها المارون لم يجز اعتماده. ينظر: العزير شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٤٤٥)، والمجموع، للنووي، (٣/ ٢٠٠ - ٢٠١).

ومن اشتبهت عليه القبلة في بر أو بحر اجتهد لإصابة الجهة على الأصح دون العين، (١) واستدل عليها بالشمس، والقمر، والنجوم، والرياح، إلا الأعمى والبصير الذي لا يعرف الدليل إذا عُرِّف، فإلهما يقلدان أميناً مجتهداً من رجل، وامرأة، (٢) وحر، وعبد، ولا يُقلِّد إن كان كافراً ولا فاسقاً؛ للتهمة، والبصير المجتهد إذا ضاق وقته عن الاجتهاد أو اتسع ولكنه كان محبوساً في ظلمة ففرضه التقليد في أحد القولين؛ كالأعمى، ويصلي في (٣) القول الآخر تخميناً ويعيد، (٤) ومن تغير اجتهاده قبل افتتاح الصلاة عمل بالثاني، (٥) وإن تغير بعد افتتاحها نظر: فإن كان بالاجتهاد استدار وبنى، وإن كان باليقين استأنف في أصح القولين، (٦) وإن تغير (٧) بعد الفراغ منها، وكان بالاجتهاد صلى إلى الجهة الثانية ولم يعد الأولة، وإن كان باليقين أعدد في أصح القولين، (٨) وكذلك الأعمى إذا افتتح الصلاة بالتقليد وفرغ منها، ثم قال من قلده:

⁽۱) صحح المؤلف وجوب الاجتهاد لإصابة الجهة دون العين والأصح في المذهب هو: وجوب الاجتهاد لإصابة العين ولسيس الجهة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۱/ ٤٤٧)، والتحقيق، للنووي، ص ١٩١، والمجموع، للنووي، (٣/ ٢٠٣ – ٢٠٣).

⁽٢) في نسخة (ج): أو امرأة.

⁽٣) في نسخة (ج): على

 ⁽٤) الأصح من الوجهين وليس القولان في المذهب: أنه يجتهد ويعيد، وأما الوجه الثاني فهو ضعيف. ينظر: العزيز شرح السوجيز، للرافعي،
 (١/ ٤٤٧)، والمجموع، للنووي، (٣/ ٢٠٢ - ٢٠٣).

⁽٥) في هذه المسألة تفصيل وهو أنه إن تيقن الخطأ في اجتهاده الأول أعرض عنه واعتمد اجتهاده الثاني، وإن لم يتيقن، فإن كان دليل الاجتهاد الثاني عنده أوضح من الأول اعتمد الثاني، وإن كان الأول أوضح اعتمده، وإن تساويا فوجهان، أصحهما: أنه يتخير فيهما. ينظر: العزيز شرح، للرافعي، (٥٠ ١ - ١ ٥٠)، والمجموع، للنووي، (٣/ ٢٠٣ - ٢٠٧).

⁽٦) من تغير اجتهاده في أثناء الصلاة وكان تغيره عن يقين استأنف في الأصح كما ذكر ذلك المؤلف. ينظر: العزيز شرح السوجيز، للرافعي، (٦/ ١٠٠). (١/ ٣٠٠ - ٤٥٤)، والمجموع، للنووي، (٣/ ٢٠٧).

⁽٧) في نسخة (ب): وإن لم يتغير، وهو تحريف.

⁽٨) نهاية الورقة: (٢٠/ ج)، والأصح في المذهب في هذه المسألة ما صححه المؤلف وهو: وجوب الإعادة. ينظر: العزير شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٥١٤)، والمجموع، للنووى، (٣/ ٢٠٧).

وهذه الشرائط التي ذكرناها يجب افتتاح الصلاة بها واستصحابها فيها، وفقدها أو فقد بعضها في الابتداء يمنع الانعقاد، وفي أثنائها يبطل الصلاة، إلا أن تكشف الريح عورته فيغطيها في الحال، أو تقع عليه نجاسة يابسة فيرميها في الحال.

الباب الثالث

باب صفة الصلاة (١)

وإذا أراد أن يصلي أحرم بالصلاة ناوياً بقلبه فرض الوقت من الظهر، أو العصر، فينوي الفعل، والتعيين، والفرض، ولو نوى الظهر ولم يذكر (٢) الفرض جاز في (٣) فينوي الفعل، والتعيين، (٤) وإن كان (٥) في الفائتة أضاف إليها القضاء، وإن لم يضف إليها ذلك جاز على الأصح، (٦) وإذا أحرم بنفل راتب (٧) نوى الفعل، والتعيين؛ (للتمييز)، (٨) وينوي في غير الراتب مجرد الفعل، ولا يقطع النية بعد انعقادها كما قلنا في الطهارة، فإن قطعها، أو توقف لقطعها؛ بطلت صلاته، ولا ينقل نية الفرض بعد الانعقاد إلى النفل، ولا إلى فرض آخر، ولا نية النفل إلى الفرض، ولا إلى نفل آخر، فإن فعل (ذلك) (٩) بطلت صلاته ولم ينعقد ما نواه، (١٠) وقيل: يجوز نقل الفرض إلى النفل والأول أصح، (١)

⁽١) نهاية الورقة: (١٢/ ب).

⁽٢) في نسخة (ب): ينو.

⁽٣) في نسخة (ج): على.

⁽٤) الأصح من الوجهين في المذهب في مسألة من نوى الظهر ولم يذكر الفرض خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أنه لا يجزئه بل يشترط ذكــر الفرض. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢١٧ و ٢٢٠ و ٢٠١). الفرض. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٠٧ و ٢٠٠) و ٢٠١).

⁽٥) في نسخة (ج): وإذا كانت.

⁽١) الأصح في المذهب ما صححه المؤلف وهو: جواز الصلاة وإن لم ينو القضاء في الصلاة الفائتة. ينظر: العزيز شرح السوجيز، للرافعي،

^(1/413)، والمجموع، للنووي، (7/313).

⁽٧) نهاية الورقة: (١٤/ أ).

⁽٨) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٩) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽١٠) في نسخة (ج): ما نوى.

⁽١١) الأصح في المذهب ما صححه المؤلف. ينظر: العزيز شرح ا لوجيز، للرافعي، (١/ ٤٧١)، والمجموع، للنووي، (٣/ ٤٩٧).

ويكبر تكبيرة الإحرام مقارنة للنية، ويستصحب (١) ذكرها إلى أن يفرغ من التكبير، فإن نوى قبل الإحرام ثم نسي النية وأحرم أو كبر ثم نوى لم يجز، (٢) ويرفع يديه بالتكبير حتى يحاذي (٣) كَفَّاهُ (٤) منكبيه، (٥) يبتدئ بالرفع عند ابتداء التكبير، ويفرغ منه مع (٦) انتهائه، ويجهر الإمام بالتكبير ويسمع (به) (٧) نفسه المأموم والمنفرد، ثم يأخذ كوعه (٨) الأيسر بكفه الأيمن فيجعلهما تحت صدره، ثم يقرأ: ((وجهت وجهي للذي فطر السماوات الأرض حنيفاً مسلماً... (٩) إلى قوله: وأنا من المسلمين))، (١٠) ثم يتعوذ فإن نسيه أو تعمد (إلى) (١) تركه في الركعة الأولى أتى به في الركعة الثانية،

(١) في زير خ (ح): مرستجدي، مهم تحريف

⁽١) في نسخة (ج): ويستحب، وهو تحريف.

⁽٢) في كيفية مقارنة النية للتكبير وجهان، أصحهما: لا يجب ذلك، وكيف تكون المقارنة على وجهين، أحدهما: يجب أن يقدم النية على أول التكبير بشيء يسير، والثاني وهو الصحيح عند الأكثرين لا يجب ذلك بل الاعتبار بالمقارنة وسواء قدم أم لم يقدم. ينظر: الحاوي الكبير، للماوردي، (١/ ٩٣ - ٩٣)، والعزيز شرح الوجيز، (١/ ٣٣ ٤)، والمجموع، للنووي، (٣/ ٢٤٢).

⁽٣) المحاذاة هي: الموازاة، والحذاء: الإزاء، وداري حذاء داره، وحذوها: أي إزاؤها، ورفع كفيه حذو منكبيه أي: بإزائهما. ينظر: لسسان العرب، لابن منظور، (٣/ ٩٨ - ٩٩)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١٢٧٣.

⁽٤) في نسخة (ب): بهما.

⁽٥) المذهب في محل الرفع أن يرفع يديه بحيث يحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإبهاماه شحمتي أذنيه وراحتاه منكبيه وهذا معنسى قدول الشافعي والأصحاب والمؤلف يرفعهما حذو منكبيه. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٥٧٥- ٢٧٦)، والمجموع، للنووي، (٣/ ٢٦٢- ٢٦٣).

 ⁽٦) في نسخة (أ) ونسخة (ج): قبل، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) لموافقته للمذهب ولأنه لا يوجد قول يقول بما في النسختين (أ) و (ج).

⁽٧) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٨) الكوع والكاع هما: طرف الزند الذي يلي الإبهام، وقيل: هما من أصل الإبهام إلى الزند، وقيل: هما طرفا الزنددين في السنراع، حيث إن الكوع الذي يلي الإبهام، والكاع طرف الزند الذي يلي الخنصر، وهو الكرسوع، وجمعهما أكواع. مادة كوع من لسان العرب، لابن منظور، (١٨/ ١٨٧)، وينظر: مادة كوع من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٧٦٠.

⁽٩) في نسخة (ج): مسلماً وما أنا من المشركين.

⁽١٠) أخرجه مسلم بأطول من هذا في (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، ص ٣١٣، برقم: ٧٧١).

⁽١١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

ثم يقرأ بفاتحة (١) الكتاب مبتدئاً ببسم الله السرحمن السرحيم، يجهسر بها [الإمام والمنفرد] (٢) في صلاة الجهر، وهي: الصبح، والركعتان الأوليان من المغرب، والعشاء، ويسرها في صلاة السر، وهي: ما سوى ذلك، ويؤمِّن عند الفراغ من الفاتحة، سواء فيه المنفرد، (والإمام)، (٣) والمأموم، ويرتب قراءة الفاتحة فإن تسرك الترتيب ناسياً فيه المنفرد، (والإمام)، (٥) والمأموم، ويرتب قراءته. ولا يقطعها بالسكوت، ولا يسدخل عليها ما ليس منها، فإن خالف ناسياً بني، وإن كان عامداً استأنف القراءة، (٥) وإن لم يحسن الفاتحة، والوقت ضيق [عن التعلم] (٦) قرأ (٧) من غيرها من القسرآن بقسدر حروفها أو أكثر، وإن لم يحسن من القرآن إلا آية واحدة كررها إلى أن ياتي بقسدر حروفها (أو أكثر)، (٨) وإن لم يحسن شيئاً منه (٩) قرأ: ((سبحان الله والحمد لله ولا إله الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله))، (١٠) وأضاف إليها كلمستين أخسريتين لتصير سبعاً، وإن لم يحسن شيئاً قام بقدر قراءة الفاتحة وسقطت القراءة عنه، (١١)

(۱) في نسخة (ب): فاتحة.

⁽٢) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب)، وقد أثبته من نسخة (ج).

⁽٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٤) في نسخة (أ) ونسخة (ب): عاد، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

⁽٥) إذا قطع القراءة بالسكوت عامداً وكان السكوت طويلاً بطلت قراءته ووجب استئناف الفاتحة، وإن قصرت مدة السكوت لم يؤثر بلا خلف. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٤٩٧ - ٤٩٨)، والتحقيق، والمجموع، للنووي، (٣/ ٣١٣ - ٣١٥).

⁽٦) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب)، وقد أثبته من نسخة (ج).

⁽٧) في نسخة (ج): قرأ بقدرها.

⁽٨) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٩) نهاية الورقة: (٢١/ ج).

⁽۱۰) أخرجه أبو داود في سننه (ص ۱۳۶، كتاب الصلاة، باب ما يجزئ الأمي والأعجمي من القراءة، برقم: ۸۳۲)، والنسسائي في سسننه (۱۰) (۲۸۱٪، كتاب الافتتاح، باب ما يجزئ من القراءة لمن لا يحسن القرآن، برقم: ۹۲۳) والحديث صححه الحاكم، وابن حبان، وحسنه الألباني، وضعفه النووي والنسائي ينظر: المستدرك على الصحيحين، للحاكم، ۲۷/۱، وصحيح ابن حبان، ٥/ ١١٥، وسنن النسائي الكبرى، ۲۱/۱، وورواء الغليل، للألباني، ۲/ ۲۸.

⁽١١) بالنسبة لمسألة من لا يحسن الفاتحة ولا شيئاً من القرآن فعليه أن يأتي بالذكر، وما هي كيفيته؟ فيه ثلاثة أوجه، أصحها خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أنه لا يتعين عليه شيء من الذكر، بل يجزئه جميع الأذكار من التهليل والتسبيح والتكبير وغيرها فيجب سبعة أذكار، ولكن

ثم يقرأ سورة بعد الفاتحة، ويكون في ذلك كله قائماً (مستقبل القبلة)، (١) فإن عجز عنه انحنى، وإن عجز عن الانحناء ركع، وإن عجز عنه [قعد] (٢) متربعاً في أحد القولين، ومفترشاً في القول الآخر، (٣) وإن عجز عن القعود اضطجع (على شقه الأيمن مستقبل القبلة)، (٤) فإن قدر على القعود عن الاضطجاع قعد وبنى، وإن قدر على القيام قام وبنى، فإن استدام ذلك بطلت صلاته، (٥) ثم يركع مكبراً رافعاً يديه حَنْو منكبيه، يبتدئ بالتكبير حال ما ينحني، ويستديمه إلى أن يطمئن راكعاً، يقبض براحتيه مُفْتَرقة (٦) الأصابع على ركبتيه، ويمُدُّ ظهره وعنقه، (٧) ويجافي (٨) مرفقيه عن جنبيه، ويقول: ((سبحان ربي العظيم))، (٩) ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً، ثم يرفع من الركوع قائلاً: ((سمع الله لمن حمده))، (١) رافعاً يديه حَذْوَ منكبيه، فإذا استوى قائماً قال: ((ربنا لك

هل يشترط ألا ينقص حروف ما أتى به عن حروف الفاتحة؟ فيه وجهان، أصحهما: يشترط ذلك. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي،

 $^{(1/1 \}cdot 0 - \pi \cdot 0)$ ، والمجموع، للنووي، $(\pi/0 \pi - \pi - \pi)$.

⁽١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٢) في نسخة (أ) ونسخ (ب): قعد على شقه الأيمن، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

⁽٣) في هذه المسألة - وهي ما هو الأفضل في هيئة القعود عند العجز عن القيام - قولان ووجهان، ذكر المؤلف القولان ولم يذكر الوجهان، و(٣) في هذه المسألة - وهي ما هو الأفضل في هيئة القعود عند العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٨١ ٤ - ٨٨٤)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٢٠٢).

⁽٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٥) ويستحب في هذه الأحوال إعادة الفاتحة لتقع في حال الكمال. ينظر: الوسيط وبهامشه التنقيح في شرح الوسيط، الكتاب للغزالي والسشرح للنووي، (٢/ ١٠٧)، والتحقيق، للنووي، ص ٢٨٢.

⁽٦) في نسخة (ب) ونسخة (ج): مفرقة.

⁽٧) في نسخة (ج): وعنقه فيه.

⁽٨) يجافي مرفقيه عن جنبيه أي: يباعدهما، وهو من الجفاء أي: البعد عن الشيء، وجفاه إذا بعد عنه، وأجفاه إذا أبعده. مادة جفو من لـسان العرب، لابن منظور، (٢/ ٣١٢)، وينظر: مادة جفو من المعجم الوسيط، (١/ ١٢٨).

 ⁽٩) أخرجه مسلم في صحيحه بأطول من هذا (ص ٣١٣، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تطويل القراءة فـي صـلاة الليـل،
 برقم: ٧٧٧).

⁽١٠) سبق تخريجه، ينظر: الهامش الذي قبله رقم: (٩) من نفس الصفحة.

⁽١١) أخرجه مسلم في صحيحه (ص ٢٠٠، كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، برقم: ٢٧١-٤٧٨-٤٧٨).

ولا يرفع يديه في الصلاة إلا في تكبيرة الافتتاح، (١) وفي الركوع و(في) (٢) الرفع منه، ثم يسجد مكبراً من غير رفع اليدين، وأول ما يَمَسُّ الأرض ركبتاه، ثم يداه ثم جبهته، ويستحب وضع اليدين ولا يجب، وكذلك يستحب وضع اليدين ولا يجب في (٣) أصح القولين، (٤) ويطمئن ساجداً، ويُقلُّ (٥) بطنه عن فخذيه، والمرأة تجمع أطرافها في الركوع والسجود، ثم يقول: ((سبحان ربي الأعلى))، (٦) ثلاثاً أو خساً أو سبعا، وإذا عجز عن الركوع والسجود؛ لمرض أوْماً بهما، ويجعل (٧) السجود أخفض من الركوع،

(١) في نسخة (ج): الإحرام.

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٣) في نسخة (ج): على.

⁽٤) في مسألة وضع البدين والركبتين والقدمين في السجود قولان مشهوران نص الشافعي عليهما في الأم، أحدهما: ما صححه المؤلف، وقد صحح هذا القول الإمام الرافعي، والثاني: أنه يجب وضعها في السجود، قال النووي: وهذا القول هو الأصح وهو الراجح في الدليل، وقد أشار الشافعي في الأم إلى ترجيحه. ينظر: الأم، للشافعي، (١/ ٣٢٣)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٥٣٠- ٢١٥)، والمجموع، للنووي، الشافعي في الأم إلى ترجيحه. ينظر: الأم، للشافعي، (١/ ٣٢٤)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٥٣٠- ٢١٥)، والمجموع، للنووي،

⁽٥) يُقل: بضم الياء، أي: يرفع، وأقل الشيء يقله إذا رفعه وحمله، ومنه سميت القلّة بهذا الاسم لأنها تُقل أي: ترفع إذا ملئت وتحمل، والمسراد هنا: أنه يستحب للمصلي أن يرفع بطنه عن فخذيه، ينظر: التنبيه للشيرازي وبهامشه تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي، ص ٢١، ومادة قلل مسن لسان العرب، لابن منظور، (١١/ ٢٨٨ - ٢٨٩)، وفي توضيح المراد: المجموع، للنووي، (٣/ ٤٠٦).

⁽٦) سبق تخريجه، ينظر: الذكر الذي يقال في الركوع، هامش (٩)، ص١٦٢.

⁽٧) في نسخة (ب) ونسخة (ج): وجعل.

ثم يرفع رأسه مكبراً إلى أن يطمئن جالساً ويقول: ((ربِّ اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت (الأعز) (١) الأكرم))، (٢) (٣) ثم يسجد أخرى مثل الأولة، ثم يرفع قائماً إلى الركعة الثانية مكبراً معتمداً على الأرض بيديه مستديماً للتكبير إلى أن ينتصب، ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولة إلا التعوذ، فإنه يختص بالركعة الأولة؛ لأنه للافتتاح، (٤) وإذا (٥) كان في الصبح قنت بعد الرفع من [ركوع] (٦) الركعة الثانية، (٧) وإن (٨) نزل بالمسلمين نازلة قنت (٩) في سائر الصلوات، ودعاء القنوت: ((اللهم اهدنا فيمن هديت، وعافنا فيمن عافيت، وتولنا فيمن توليت، وبارك لنا فيما أعطيت،

⁽١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/٤/، باب القول في الطواف، برقم: ٩٠٧٠)، وقد روي مرفوعاً و موقوفاً على ابسن عمسر وابسن مسعود بهذا اللفظ (اللهم اغفر وارحم وأنت الأعز الأكرم)، فقد أخرجه مرفوعاً الطبراني في المعجم الأوسط من حديث ابن مسعود، (١٤٧/٣)، برقم: (٢٧٥٧)، وأخرج الروايتين الموقوفتين البيهقي، في السنن الكبرى، في باب الخروج إلى الصفا والمروة والسعي بينهما والذكر عليهما، برقم: (٢٧٥٧)، وأخرج الروايتين الموقوفتين البيهقي، في السنن الكبرى، في باب الخروج إلى الصفا والمروة والسعي بينهما والذكر عليهما، المرفوع. الموقوفة : وهذا أصح الروايات في ذلك، قال ابن حجر معقباً على قول البيهقي: يشير إلى تضعيف المرفوع.

⁽٣) ما ذكره المؤلف من الذكر بين السجدتين لم يذكره الشافعي والأصحاب بل إنه يستحب ذكره في الطواف، والدعاء الذي يقال بين السجدتين وهو مستحب باتفاق الأصحاب سواء ذكره بعضهم كاملاً أو أنقص بعضهم منه هو: ((رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني واهدني وارزقني)) [أخرجه أبو داود في سننه (١٣٧)، باب الدعاء بين السجدتين، برقم (١٥٠)، وابن ماجة في سننه، (١٩٨١)، باب ما يقول بين السجدتين، برقم (١٩٨١))، والحديث حسن الألباتي لفظه الذي عند أبي داود، وصحح لفظه الذي عند ابن ماجه، ينظر: صحيح سنن أبي داود، (١/ ٢١٩) وصحيح سنن ابن ماجة، (١/ ٢٧٠)] والاحتياط والمختار أن يجمع بين الروايات وأن يأتي بالألفاظ السبعة التي ذكرناها آنفاً. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٢٠٥)، والتحقيق، للنووي، ص ٢١٧، والمجموع، للنووي، (٣/ ١٤ ٤ – ١٥).

⁽٤) المشهور من المذهب في مسألة التعوذ خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أنه مشروع في كل ركعة. ينظر: العزيز شرح السوجيز، للرافعسي، (١/ ٩٠٠ - ٤٩١)، والمجموع، للنووي، (٣/ ٢٨٠ - ٢٨١)، ونهاية المحتاج، للرملي، (١/ ٤٧٥).

⁽٥) في نسخة (ب): فإذا.

⁽٦) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).

⁽٧) في نسخة (ب): الركوع في الثانية.

⁽٨) في نسخة (ب): فإن.

⁽٩) في نسخة (ج): قنتوا.

وقنا شر ما قضيت، إنك تقضي ولا يقضى عليك، إنه لا يذل من واليت، (١) تباركت وتعاليت)). (٢) ثم يجلس للتشهد [الأول] (٣) مفترشاً، وينصب (٤) رجله السيمنى ويضع اليسرى فيجلس عليها، ويقرأ التشهد، ويصلي [فيه] (٥) على النبي صلى الله عليه وسلم، ويبسط كفه الأيسر على فخذه الأيسر، (٦) ويضع يمينه على فخذه الأيمن، (٧) مقبوضة الأصابع إلا المُسَبِّحة، (٨) فإنه (٩) يطلقها، ويشير بها عند ذكر (١٠) الشهادتين، (١١) (ولا يحركها ولا يجاوزها ببصره، (١٢)

(١) في نسخة (ج): من واليت ولا يعز من عاديت.

- (٤) في نسخة (ج): ينصب.
- (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).
 - (٦) في نسخة (ج): اليسرى.
 - (٧) في نسخة (ج): اليمنى.

- (٩) نهاية الورقة: (٢٢/ ج).
- (١٠) نهاية الورقة: (١٠) أ).
- (١١) في نسخة (ب): التشهد.
- (۱۲) في نسخة (ج): يجاوز بها بصره.

⁽٧) أخرجه الترمذي في سننه (ص ١٦٥، كتاب الوتر، باب ما جاء في القنوت في الوتر، برقم: ٣٣٤)، وأبو داود في سننه (ص ٢٧٠، كتاب الصلاة، باب القنوت في النور، برقم: ١٢٥)، والنسائي في سننه ((٣/ ٢٧٥)، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الدعاء في السوتر، بسرقم: ١١٧٥)، وابن ماجة في سننه ((٣/ ٥٠)، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في القنوت في السوتر، بسرقم: ١١٧٨)، وأحمد فسي مسنده من حديث الحسن بن علي رضي الله عنه، (٢٠٠١)، برقم: (٢٧٧٧)، وصححه الحاكم، وابن حبان، والألبائي، وحسنه الترمذي، ينظر: المستدرك على الصحيحين، للحاكم، ١٨٨/، وصحيح ابن حبان، ٣/٥٧١، وسحيح ابن عبان، ٢٧٥٧،

⁽٣) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب)، وقد أثبته من نسخة (ج).

⁽٨) المسبَحة، بكسر الباء، هي: الإصبع التي تلي الإبهام سميت بذلك لأنها يشار بها عند ذكر كلمة التوحيد وعند التسبيح، وتسمى أيضاً: سبابة، وسميت بذلك لأنها يشار بها عند المخاصمة والسب، ينظر: التنبيه للشيرازي، وبهامــشه تحريــر ألفــاظ التنبيــه، للنــووي، ص ٤٣، والمجموع، للنووي، (٣/ ٤٣١).

وإذا فرغ من التشهد)، (١) ومن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قام إلى [الثالثة] (٢) من غير أن يشتغل بالدعاء، مكبراً معتمداً على الأرض في قيامه؛ (٣) كما قلنا في الركعة الثانية، ويصليها ويصلي الرابعة كذلك، يقرأ في كل ركعة منها بالفاتحة لا غير، ثم يجلس للتشهد الأخير متوركاً (٤) مخرجاً رجليه من وركيه (ومفضياً) (٥) بعقعده إلى الأرض، (٦) ويصنع بكفيه كما صنع في التشهد الأول، ويتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فيه، والتشهد هو: ((التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، سلام عليك أيها النبي ورحمة (٧) (الله) (٨) وبركاته، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد ألا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله))، (٩) ((اللهم صلّ على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت وباركت على إبراهيم، و(على) (١٠) آل إبراهيم،

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٢) في نسخة (أ) ونسخة (ب): الثانية، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

⁽٣) في نسخة (ج): بقيامه.

⁽٤) التورك مأخوذ من الورك وهو: ما فوق الفخذ كالكتف فوق العضد، والتورك في الصلاة ضربان: أحدهما: سنة، والآخر: مكروه، فأما السنة فأن يُنحي رجليه في التشهد الأخير ويلزق مقعدته بالأرض، وهو المراد به هنا كما بين ذلك المؤلف بعد ذكره للتورك، وأما التورك المكروه: فأن يضع يديه على وركيه في الصلاة وهو قائم وقد نُهي عنه. ينظر: مادة ورك من لسان العرب، لابن منظور، (١٥/ ٢٧٨)، والنظم المستعنب، للركبي، (١/ ٥٥).

⁽٥) في نسخة (ب): مفضياً.

⁽٦) في نسخة (ج): بمقعدته على الأرض.

⁽٧) نهاية الورقة: (١٣/ ب).

⁽٨) مابين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٩) أخرجه مسلم في صحيحه (ص ١٧٤، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، برقم: ٤٠٣).

⁽١٠) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

إنك حميد مجيد (١))). (٢) (٣) ثم يدعو بما شاء من أمر الدين والدنيا، ثم يسلم تسليمة عن يمينه ينوي بما الخروج من الصلاة والسلام على الحفظة، وأخرى عن يساره ينوي بما السلام على الحفظة، ثم يقول: ((أشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، ولا حول ولا قوة إلا [بالله]، (٤) له النعمة وله الفضل وله (الثناء الحسن، لا إله إلا الله لا نعبد إلا إياه مخلصين له) (٥) الدين ولو كره الكافرون)).(٦)

١ – فصل

والفرض مما ذكرناه سبعة عشر وهي: النية، وتكبيرة الإحرام مقارنة للنية، ولا يجزئه إلا أن يقول: الله أكبر، أو الله الأكبر، والقيام، وقراءة الفاتحة، والركوع، وأقل ما يجزئه أن ينحني إلى أن تنال كفه ركبته (٧) وإن كانت تنالها من غير انحناء زاد؛ ليتميز عن انحناء الأصل، والطمأنينة في الركوع، والرفع من الركوع، والطمأنينة فيه،

⁽١) في نسخة (ب): اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم.

⁽٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٩٩٨/٤) كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، بسرقم: ٦٣٥٧)، ومسلم في صحيحه (ص ١٧٦، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد، برقم: ٢٠٥-٤٠١).

⁽٣) الأفضل في صفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عن الشافعي والأصحاب هو قول: ((اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد)) قال النووي والأفضل أن يجمع بين الأحاديث الصحيحة فيقول: ((اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وعلى آل السراهيم في العالمين إنك حميد مجيد)). ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٥٣٤- ٥٣٧)، والتحقيق، للنسووي، ص ٢١٥- ٢١٦، والمجمسوع، للنووي، (٣/ ٣٣٤ و ٤٤٨).

⁽٤) ما بين المعقوفتين في نسخة (أ) ونسخة (ب): بالله العلي العظيم، والصحيح الموافق للحديث ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

⁽٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٢) أخرج مسلم نحوه في صحيحه (ص ٢٤١، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، برقم: ٩٤٥) من حديث عبد الله بن الزبير.

⁽٧) في نسخة (ج): حتى تبلغ كفاه ركبتيه.

والسجود، وأقل ما يجزئ منه أن يمكن جزء من جبهته (من الأرض) (١) بلا حائل، (٢) والطمأنينة في السجود، والجلوس بين السجدتين، والطمأنينة فيه، والجلوس للتسهد الأخير، وقراءة التشهد فيه، وأقل ما يجزئ منه: ((التحيات لله سلام عليك أيها السنبي ورحمة الله وبركاته، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد ألا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله)، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في أصح القولين، (٣) وأقل ما يجزئ منه (٤) أن يقول: ((اللهم صلّ على محمد))، والتسليمة [الأولى] (٥) معرفة بلام التعريف، ولا تجوز نكرة في أصح [القولين] (٦)، ونية الخروج من الصلاة على ظاهر المذهب، (٧) وما عدا ذلك فهو سنن، وهيئات (٨) لا تبطل الصلاة بتركها، وأما الفروض فمن ترك منها فرضاً عامداً بطلت صلاته، ومن تركه ناسياً لم يعتد بما يأتي به (٩) بعده حتى يفعله، ثم يرتب عليه باقي صلاته، ومن تركه ناسياً لم يعتد بما يأتي

⁽١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٢) في نسخة (ج): حائل فيه.

⁽٣) الاصح من القولين في المذهب ما صححه المؤلف بل إن هذا القول الذي صححه المؤلف متفق عليه عند الأصحاب. ينظر: العزيــز شــرح الوجيز، للرافعي، (١/ ٥٣٦ و ٥٣٦). الوجيز، للرافعي، (١/ ٥٣٦ و ٥٣٦).

⁽٤) في نسخة (ج): فيه.

⁽٥) في نسخة (أ) ونسخة (ب): الأولة، والأصح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

⁽٦) في نسخة (أ) ونسخة (ج): الوجهين، وهو تحريف والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽٧) الأصح من الوجهين في المذهب في مسألة نية الخروج من الصلاة خلاف ما صححه المؤلف وهو: أنها لا تجب لأن نية الـصلاة شـملت السلام. ينظر: بحر المذهب، للروياني، (٢/ ١٩٤- ١٩٥)، والعزيز شـرح الـوجيز، للرافعـي، (١/ ٥٤٠- ١٤٥)، والمجمـوع، للنـووي، (٣/ ١٥٤).

⁽٨) الهيئات، جمع هيئة وهي: السنة التي لا تجبر بسجود السهو، بل إنها لو تركت عمداً أو سهواً فلا يُلزم المصلي بسجود السهو، والبعض – الذي يعبر عنه المؤلف بالسنة – هو: السنة التي لابد من جبرها بسجود السهو، وسميت بعضاً لأنها لما تأكدت بالجبر أشبهت البعض الحقيقي وهو الركن – الذي يسميه المؤلف الفرض – والجمع أبعاض. ينظر: النجم الوهاج في شرح المنهاج، للسدِّميري، (٢/ ٤٠)، وتحفق المحتاج بشرح المنهاج، لابن حجر الهيتمي، (١/ ١٧٨)، ومغني المحتاج، للخطيب الشربيني، (١/ ٣٤٠).

⁽٩) في نسخة (ب): فعله، وفي نسخة (ج): يأتي.

⁽١٠) في نسخة (ج): الصلاة.

وإن (١) لم يتذكره (٢) حتى سلَّم بنى إن قرب الفصل، واستأنف إن طال، ومن قدم منها [فرضاً] (٣) على فرض عامداً، أو كرر فرضاً منها بطلت صلاته، إلا قراءة الفاتحة فإن الصلاة لا تبطل بتكرارها.

٢ – فصل

وكما تبطل الصلاة بفقد بعض شرائطها، وفروضها؛ (٤) (فإهما) (٥) تبطل بفعل معظوراتها وهي: الكلام العمد مع العلم بالتحريم، وفي معناه القهقهة، والنفخ الذي يظهر منه (٦) حرفان، ولا تبطل بكلام الناسي وإن كثر، ولا بالكلام (٧) العمد مع الجهل بالتحريم، (٨) (٩) ومن محظوراتها العمل فإن كان من غير جنس الصلاة كالمشي، والضرب، وتكرر ذلك منه ثلاث دفعات على الولاء بطلت صلاته عامداً كان أو ناسياً، وإن (١٠) لم يتكرر لم تبطل عامداً كان أو ناسياً، (١١)

⁽١) في نسخة (ب): فإن.

⁽٢) في نسخة (ب) ونسخة (ج): يتذكر.

⁽٣) في نسخة (أ): فرض، وهو تصحيف والصحيح ما أثبته من نسخة (ب) ونسخة (ج).

⁽٤) في نسخة (ب): وفرائضها.

⁽٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٦) في نسخة (ج): به.

⁽٧) في نسخة (ب) ونسخة (ج): بكلام.

⁽٨) الأصح من الوجهين في المذهب في مسألة كلام الناسي في الصلاة إن كان كثيراً، وكذلك الكلام العمد مع الجهل بالتحريم خلاف ما قطع بـــه المؤلف وهو: بطلان الصلاة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٤٣ - ٤٨)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٩ - ١١).

⁽٩) نهاية الورقة: (٣٣/ ج).

⁽١٠) في نسخة (ج): فإن.

⁽١١) جملة ما قاله الأصحاب في الفعل الذي من غير جنس الصلاة، أنه إن كان كثيراً أبطلها بلا خلاف وإن كان قليلاً لم يبطلها بلا خلاف، شم الختلفوا في ضبط القليل والكثير على أربعة أوجه، الصحيح المشهور: أن الرجوع فيه إلى العادة فلا يضر ما يعده الناس قليلاً كالإشارة بسرد السلام ونحوه، وأما ما عده الناس كثيراً كخطوات متتالية كثيرة، وفعلات متتابعة فتبطل بها الصلاة، قال النووي: قال أصحابنا: وعلى هذا الفعلة الواحدة كالخطوة والضربة قليل بلا خلاف، والثلاث كثير بلا خلاف، وفي الاثنتين وجهان، أصحهما: أنها تدخل في الفعل القليل الذي لا يبطل الصلاة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٥٠ - ٥٠)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٥٠ - ٢٠)، ومنهاج الطالبين، للنووي، (١٩/ ١٠).

وإن كان من جنس الصلاة، كالركوع، والسجود، بطلت (١) بالعمد دون النسسيان تكرر أو لم يتكرر، (٢) ولا تبطل بخطوة، ولا بخطوتين، ولا بسثلاث خطوات في حالتين، (٣) ولا بالالتفات (٤) إلا أن يلتفت بجميع بدنه، ولا تبطل بالتَّبَسُّم، ولا بسرد السلام بالإشارة، ولا بمرور آدمي أو بهيمة بين يديه، ولا بقراءة شيء في نفسه، ولا بالتفكر، وحديث النفس.

⁽١) في نسخة (ب): بطل.

⁽٢) ما قطع به المؤلف متفق عليه عند الأصحاب إلا في ركن واحد وهو الفاتحة فإن تعمد إلى تكرارها ففيه وجهان، الصحيح المنصوص: إن (2) المعدد تكرارها لا يبطل الصلاة؛ لأنه لا يخل بصورة الصلاة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٥١ – ٥١)، والمجموع، للنووي، (3) (3) (4)

⁽٣) ينظر الهامش رقم (١١)، ص (١٦٩)، من الفصل الثاني، الباب الثالث، باب صفة الصلاة.

⁽٤) في نسخة (ج): بالتفات.

الباب الرابع

باب سجود السهو وسجود التلاوة والشكر

يسن للسهو سجدتان في آخر الصلاة قبل السلام، والسهو إما بالزيادة، أو بالنقصان، أو بتوهم الزيادة، أو بتوهم النقصان؛ فأما الزيادة فقد تكون قولاً وفعلاً، والقول على ضربين، أحدهما: ما يبطل عمده الصلاة، كالكلام والسلام قبل وقته، فإذا فعله ناسياً سجد للسهو، والثاني: ما لا يبطل عمده ولا سهوه الصلاة، كقراءة الفاتحة، (١) وقراءة التشهد، (٢) فإن (٣) كرر منه شيئاً (٤) في محله بأن قرأ ثم قرأ أو تسهد ثم تسهد لم يسجد بحال عامداً (كان) (٥) أو ناسياً، وإن كان في غير محله بأن قرأ في الركوع، أو في (٦) التشهد، أو تشهد في القيام عامداً، أو ناسياً جبره بالسجود، والفعل على ثلاثة أضرب، أحدها: فعل غير متحقق كالجلسة الخفيفة لغير الاستراحة عقب (٧) الركعة الأولى أو الثالثة، (٨) وكالقيام إلى (٩) الركعة الثالثة قبل قراءة التشهد والعود إليه قبل الانتصاب فلا يسجد له، والثاني: فعل متحقق لو تعمد (١٠) إليه لم يبطل الصلاة كالحطوة، والخطوتين، والالتفات، فلا يسجد له أيضاً بحال، والثالث: فعل متحقق لو تعمد إليه أبطل صلاته، (١) كزيادة ركن، وزيادة ركعة،

⁽١) ينظر: هامش (٢) من ص ١٧٠، من الفصل الثاني، الباب الثالث، من كتاب الصلاة.

⁽٢) نهاية الورقة: (١٦/ أ).

⁽٣) من هنا يبدأ عدم الوضوح في نسخة (أ)، إلى فصل: في سجود التلاوة.

⁽٤) في نسخة (ج): شيئاً منه.

⁽٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٦) في نسخة (ب): وفي، والصحيح ما أثبته من نسخة (ج).

⁽٧) في نسخة (ج): عقيب.

⁽٨) في نسخة (ب): الثانية، وهو تحريف.

⁽٩) في نسخة (ب): في.

⁽١٠) في نسخة (ب): عمد، والصحيح ما أثبته من نسخة (ج).

⁽١١) في نسخة (ج): الصلاة.

فإذا فعله سهواً سجد (للسهو)، (١) وأما النقصان فترك القنوت، أو ترك القيام له، أو ترك (٢) التشهد الأول، وترك الجلوس فيه، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه على أصح القولين، (٣) فإذا ترك شيئاً منه سهواً أو عمداً جبره بالسجود، ولا يسجد لنقصان غيرها، (٤) وأما توهم الزيادة فهو: أن يشك (٥) هل صلى ثلاثاً أو أربعاً، فإنه يأخذ بالأقل ويتمم الصلاة ويسجد لاحتمال زيادة ركعة، أو يشك (٦) في فرض من الصلاة هل (٧) فعله أم لا فإنه يبني على أنه لم يفعله وياتي به ويسجد لاحتمال زيادة ركن، وأما توهم النقصان فهو: أن يشك هل تشهد التشهد الأول؟ أو يشك (٨) هل قنت أم لا؟ فإنه يسجد (للسهو) (٩) لتوهم النقصان.

⁽١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب)، وقد أثبته من نسخة (ج).

⁽٢) في نسخة (ج): وترك.

⁽٣) ينظر: هامش (٣) من ص (١٦٨)، من الفصل الأول، الباب الثالث، باب صفة الصلاة.

⁽٤) في نسخة (ج): غيرهما.

⁽٥) في نسخة (ج): إن شك.

⁽٦) في نسخة (ج): شك.

⁽٧) في نسخة (ج): أنه.

⁽٨) في نسخة (ج): ويشك.

⁽٩) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب)، وقد أثبته من نسخة (ج).

١ - فصل

ويسجد المأموم لسهو يوجد من الإمام بعد ائتمامه به، (١) وكذلك إن كان سها قبله على الأصح، (٢) ثم يعيد السجود لنفسه في آخر صلاته، فإن (٣) ترك الإمام السجود، أو كان يراه بعد السلام سجد المأموم لنفسه في آخر صلاته، (٤) وإن سها المأموم دون الإمام لم يلزم حكمه واحداً (٥) منهما.

۲ – فصل

ومن سها في صلاته مراراً كفاه للجميع سجدتان، ومن ترك التشهد الأول وانتصب في الركعة الثالثة لم يعد، وسجد للسهو، ومن ترك سجدة من الركعة الأولى فتذكر (٦) في الثانية عاد وجلس، إن لم يكن جلس عُقَيْب السجدة الأولى، ثم سجد [سجدة] (٧) أخرى ورتَّب صلاته، وإن كان جلس عُقَيْبها هـوى إلى (٨) الـسجدة الثانيـة مـن القيام،(٩) وإن تذكرها بعد ما سجد في الثانية [سـجدة] (١٠) تمـت بهـا الركعـة الأولى، إن كان جلس عقيب السجدة الأولى،

⁽۱) يستثنى مما قاله المؤلف وهو سجود المأموم لسهو الإمام صورتان، إحداهما: إذا بان الإمام محدثاً فلا يسجد المأموم لسهوه، والثانية: أن يعلم سبب سهو الإمام ويتيقن غلطه في ظنه، كأن يظن الإمام ترك بعض الأبعاض وعلم المأموم يقيناً أنه لم يتركه فسجد فلا يوافقه الماموم. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۲/ ۹۶ – ۹۰)، والتحقيق، للنووي، ص ۲۰۰، والمجموع، للنووي، (۶/ ۲۶ – ۲۰).

⁽٢) الأصح من الوجهين ما صححه المؤلف وهو: أنه يلحقه حكم سهو الإمام قبل الإقتداء به. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٩٦)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٦٧).

⁽٣) في نسخة (ج): وإن.

⁽٤) نهاية الورقة: (٢٤/ ج).

⁽٥) في نسخة (ج): حكمه كل واحد.

⁽٦) في نسخة (ج): وتذكرها.

⁽٧) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب)، وقد أثبته من نسخة (ج).

⁽٨) نهاية الورقة: (١٤/ ب).

⁽٩) في نسخة (ج): قيام.

⁽١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب)، وقد أثبته من نسخة (ج).

⁽١١) في نسخة (ج): الأولة.

وإن لم يكن جلس عقيبها تمت بالسجدة الثانية من الركعة الثانية، ومن تـرك أربـع سجدات من أربع ركعات من كل ركعة سجدة حصلت له ركعتان، وإن لم يعـرف مواضعها حصلت [له] (١) ركعتان إلا سجدة، وبنى إن تذكر في الـصلاة، أو بعـد السلام (٢) بفصل قريب، وإن طال الفصل استأنف.

٣- فصل

في سجود التلاوة

ويسن (٣) لمن قرأ آية السجدة أن يسجد سجدة واحدة خارج الصلاة وداخلها، وكذلك إذا قرأ غيره وهو (يستمع)، (٤) سجد إلا أن يكون القارئ إماماً ولم يسجد، فإنه لا يسجد المأموم أيضاً، وسجود التلاوة، كصلاة النفل في افتقاره إلى الطهارة، وفي جواز فعله على الراحلة، وإذا تكررت التلاوة أجزأت للجميع سجدة واحدة كما قلنا في تكرر السهو، ومن سجد لها خارج الصلاة كبر للافتتاح رافعاً يديه، ثم كبر أخرى للسجود من غير رفع، (وأخرى للرفع من السجود من غير رفع)، (٥) ثم ماذا يصنع ؟ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: يتشهد ويسلم كالصلاة. والشاني: لا يتشهد ولا يسلم كالطواف. والثالث: يسلم ولا يتشهد وهو القياس؛ لأن السلام في مقابلة الافتتاح وله افتتاح والمدالة في مقابلة القراءة ولا قراءة فيه، (٦) ومن سجد لها في الصلاة كبر

⁽١) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب)، وقد أثبته من نسخة (ج).

⁽٢) في نسخة (ج): الصلاة.

⁽٣) في نسخة (ب) ونسخة (ج): وليس، وهو تحريف.

⁽٤) في نسخة (ب): يسمع.

⁽٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٦) ذكر المؤلف ثلاثة أوجه فيما يفعل بعد الرفع من السجود ولم ويصرح بالراجح، وإن أشار إلى ترجيح القول الثالث حيث قال: "وهو القياس" وهذا الوجه هو الأصح في المذهب. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ١٠٨ - ١١)، والمجموع، للنووى، (٣/ ٥٠٠ - ٢٠٥).

وسجود التلاوة أربع عشرة سجدة، (١) سجدة في آخر الأعراف، وفي الرعد، وفي النحل، وفي النحل، وفي النحل، وفي النحل، وفي بني إسرائيل، وفي مريم، وفي الحج سجدتان، وفي الفرقان، وفي النجم، وفي إذا السماء انشقت، وفي اقرأ باسم ربك.

٤ – فصل

في سجود الشكر

ويستحب إذا تجددت نعمة، أو اندفعت نقمة أن يسجد سجدة للشكر ((فإن النبي صلى الله عليه وسلم رأى نُغاشاً (٢) فسجد شكراً لله تعالى)) (٣) وهو كسجود التلاوة في افتقاره إلى الطهارة وغيرها، ويخالفه في شيء واحد وهو أنه لا يجوز فعله في الصلاة فإن فعله عامداً بطلت صلاته، إلا سجدة (ص) فإنما سجدة شكر وفعلها في الصلاة (٤) لا يبطلها على الأصح.(٥)

⁽١) في نسخة (ج): أربعة عشر سجدة.

⁽٢) النَّغاش: بضم النون وتشديدها هو: القصير، أقصر ما يكون، الضعيف الحركة، الناقض الخَلْق، ينظر: غريب الحديث، للخطابي، (١/ ١٥)، وغريب الحديث لابن الجوزي، (١/ ٢٧)، والنهاية في غريب الأثر، لابن الجزري، (٥/ ٥٥).

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ((٣/٧٥)، باب سجود الرجل شكرا، برقم: ٩٦٠٥)، وأخرجه الدارقطني في سيننه ((١٠/١٤)، بياب السنة في سجود الشكر، الحديث الأول من الباب)، وذكره الحاكم في مستدركه من الشواهد على حديث أبي بكرة (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جاءه أمر يسره خر ساجداً شكراً لله تعالى)، (١/ ٤١١)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ((٣٧١/٢)، باب سيجود السشكر، بيرقم: ٤٥٧)، وقال: وهذا منقطع وله شاهد من وجه آخر.

⁽٤) نهاية الورقة: (١٧/ أ).

⁽٥) الأصح من الوجهين في المذهب خلاف ما صححه المؤلف وهو: أنه يحرم فعلها في الصلاة وتبطل صلاة من فعلها. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ١٠٤ و ١١٤ و ١١٥) ، والمجموع، للنووي، (٣/ ٢٥).

الباب الخامس باب الجماعة وحكم الإمامة

لا (١) تجب الجماعة لغير (٢) الجمعة، وهي مسنونة في الصلوات (٣) الخمس، وفي بعض النوافل، وهي أفضل من صلاة الفذ (٤) بخمس وعشرين درجة، وروي بــسبع وعشرين درجة، (٥) وقيل هي فرض على الكفاية، (٦) وفعلها في المسجد الأعظم أفضل إلا أن يكون إمامه (٧) مبتدعاً، وتفتقر إلى نية المأموم دون نية الإمام، ولا تصح بإمامين في حالة واحدة، ولا بأحد إمامين لا بعينه، ولا بإمام يأتم بإمام، ويستحب لمن صلى منفرداً وأدرك تلك الصلاة جماعة أن يصليها [جماعة]، (٨) وتكون نفلاً في حقه،

⁽١) في نسخة (ب): ولا.

⁽٢) نهاية الورقة: (٢٥/ ج).

⁽٣) في نسخة (ج): الصلاة، وهو تحريف.

⁽٤) القَدُّ هو: الفرد، أي: الواحد، والجمع أقذاذ، وقُذُوذ، يقال: أقذَّتُ الشاة إذا ولدت ولداً واحداً في بطن، فهي مُفذَّ. ينظر: مادة قذذ مسن لسسان العرب، لابن منظور، (١٠/ ٢٠٦)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٢٤١.

⁽٥) الروايتان اخرجهما البخاري في صحيحه [(ج١/ ص٢٠٦) كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، برقم: (٥٤٦)، ورقم: (٢٠٦)]، ومسلم في صحيحه، [ص ٢٦١ - ٢٦١، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة والتشديد في التخلف عنها، بسرقم: (٢٤٩) ورقم: (٥٥٠)].

⁽٦) فرض الكفاية هو: الذي إذا قام به من يكفي سقط الحكم عن الباقين، وإن تركه جميع المكلفين في موضع ما عصوا كلهم، وأما فرض العين فهو: ما أوجبه الله على كل واحد ولا يسقط عنه بفعل غيره له ينظر: التنبيه للشيرازي، وبهامشه تحرير ألفاظ التنبيه، للنسووي، ص ٣١، والمُطلّع على أبواب المقتع، لابن أبي الفتح الحنبلي، (١/ ٤٨)، ومعجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعه جي، ص ٢١٣، والأصبح من الأوجسة فسي المذهب في هذه المسألة، وهو الذي نص عليه الشافعي في كتاب الإمامة: أنها فرض كفاية. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٦/ ١٤٠-٤٤٤)، والتحقيق، للنووي، ص ٢٥٧- ٢٥٨، وتحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، (١/ ٢٧٣- ٢٧٦)..

⁽٧) في نسخة (ج): الإمام.

⁽٨) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).

وكذلك إن كان صلاها جماعة ثم أدرك الجماعة فيها استحب إعادة افي (١) أحد الوجهين، (٢) ويجوز للمنفرد أن يضم صلاته إلى صلاة الإمام قبل الركوع، وكذلك بعده على أحد القولين، فيتبعه ويترك ترتيب صلاته، (٣) ويجوز للماموم أن ينوي الانفراد لعذر ولا يكره، ويجوز ذلك لغير عذر ويكره، ومن عقد الصلاة جماعة جاز له نقلها (٤) إلى جماعة أخرى، ويجوز أن تختلف نية الإمام والماموم؛ (٥) إذا كانا في صلاتين [متفقتي] (٦) الأفعال الظاهرة تصحان جماعة وفرادى، ويكون (٧) أحدهما في الأداء والآخر (٨) في القضاء، أو أحدهما (٥) في الفرض والآخر في النفل، أو في فرض آخر، ولا تجوز الجمعة خلف من يصلي غيرها بحال؛ لأنها لا تصح فرادى، (١٠) ولا المكتوبة خلف صلاة الجنازة؛ لاختلافهما (١٠) في الأفعال الظاهرة،

⁽١) في نسخة (ج): على.

 ⁽۲) الأصح من الأوجه في المذهب هو: أنه يستحب إعادتها. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۲/ ۱٤۸ – ۱۵۰)، والمجمــوع، للنــووي،
 (٤/ ١٢٠ – ١٢٠).

 ⁽٣) الأصح من القولين في المذهب في صحة صلاة من ضم صلاته إلى صلاة الإمام: أن صلاته صحيحة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي،
 (٢) - ٢٠٠ - ٢٠٠)، والتحقيق، للنووي، ص ٢٦٠، والمجموع، للنووي، (٤/ ١٠٤ - ١٠٥).

⁽٤) في نسخة (ج): أن ينقلها.

⁽٥) في نسخة (ج): المأموم والإمام.

⁽٦) في نسخة (أ): متفقتين، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).

⁽٧) في نسخة (ج): فيكون.

⁽٨) في نسخة (ج): والأخرى، وهو تحريف.

⁽٩) في نسخة (ب) ونسخة (ج): وأحدهما، وهو تحريف.

⁽١٠) فيمن صلى الجمعة خلف من يصلي غيرها أحوال، أحدها: أن يصلي خلف متنفل، فإن تم به العدد لــم تــصح، وإن تــم بدونــه فقـولان، أصحهما عند الأكثرين: الصحة، والحال الثاني: أن يصلي خلف من يصلي العصر أو الصبح، ففيه طريقان، أحدهما: أنه كالمتنف ل فــي الحــال الأولى، والثاني: تصح قطعاً لأنه يصلي فرضاً، وإن صلى خلف من يصلي الظهر تامة وهي فرضه فهو كمن صلى خلف مــن يــصلى العــصر، فيكون فيه الطريقان، المذهب الصحة، ومن صلى خلف مسافر صلى الظهر مقصورة، فإن اعتبرنا صلاة الجمعة صــلاة ظهــر مقـصورة صــح فيكون فيه الطريقان، المذهب الصحة، ومن صلى خلف مسافر على المذهب. ينظر: البيان، للعمرانــي، (٢/ ٣٩١- ٣٩٣)، والعزيــز شــرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٣٩١- ٣٩٢)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٥١- ٢١٢).

⁽۱۱) في نسخة (ب): لاختلافها، وهو تحريف.

ويجوز أن يصلي القائم خلف القاعد، وخلف المومئ، والمتوضئ خلف المتيمم، والطاهرة خلف المستحاضة على الأصح، (١) ولا يكبر المأموم حتى يكبر الإمام ثم يتبعه، ويجوز فيما عدا التكبير من الأركان أن يفعله (٢) معه، ويكره أن يسبقه، فإن سبقه بركن وأدركه (٣) فيه جاز، (وكذلك إن سبقه بركنين ووقف في الباقي حتى يدركه (٤) الإمام فيه جاز)؛ (٥) وإن سبقه بركنين بأن ركع قبله ورفع قبله فلما أراد الإمام أن يركع سجد المأموم، فإن كان عالماً بالتحريم بطلت صلاته، وإن كان جاهلاً إلها (٢) لم يعتد (٧) بتلك الركعة.

١ – فصل

فيمن يصلح للإمامة ومن لا يصلح لها

والناس في الإمامة أربعة، أحدهم: لا تصح إمامته بحال، وهو: الكافر، والمجنون، والناس في الإمامة أربعة، أحدهم: لا يعقل. والثاني: (لا) (٨) تصح إمامته في حالة دون حالة، وهو: الجنب، والمحدث، ومن عليه نجاسة تمنع الصلاة؛ فتصح صلاة المأموم إذا لم يعلم بحاله، ولا تصح إذا علم، وإذا (٩) علم به في أثناء الصلاة ولم ينو مفارقته بطلب صلاته.

⁽١) ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ١٥٧ - ١٥٨)، والمجموع، للنووي، (١٤/ ١٦١ - ١٦١).

⁽٢) في نسخة (ب): يفعل.

⁽٣) في نسخة (ب): فأدركه.

⁽٤) في نسخة (ج): أدركه.

⁽٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٦) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).

⁽٧) في نسخة (ج): يعتد له.

⁽٨) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٩) في نسخة (ج): وإن.

والثالث: تصح (إمامته) (١) لقوم دون قوم، وهو: الأُمِّي الذي لا يحسن الفاتحة، أو يحسنها ولكنه يلْحَن (٢) فيها لحْناً يحيل المعنى، والأخرس، والأَرتُ، (٣) والألْشغ، (٤) فكل واحد منهم يَوُم من هو في مثل حاله، فإن أم الأُمِّي القارئ، أو الأخرس (٥) الناطق بطلت صلاة المأموم، ومن لَحَن في الفاتحة، (٦) أو في غيرها من القرآن لحناً لا يحيل المعنى، إن تعمد إليه بطلت صلاته، وإن كان ناسياً أو مغلوباً لم تبطل (صلاته)،(٧) وكذلك المرأة والحُنثي يَوُم النساء دون الرجال ودون الحناثي. والرابع: من تصح إمامته وغيره أولى، وهو: الصبي يَوُم في غير الجمعة، وكذلك في الجمعة إذا فضل عن [الأربعين] (٨) في (٩) أحد القولين والبالغ أولى، (١٠)

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٢) اللحن، بسكون الحاء هو: الخطأ في الكلام، والميل عن جهة الاستقامة، يقال: لحن فلان في كلامه لحناً إذا مال عن صحيح المنطق، وأخطأ في العربية. ينظر: مادة لحن من لسان العرب، لابن منظور، (١٢/ ٥٥٥)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٢٨٤.

⁽٣) الأرت مأخوذ من الرُنَّةُ، بالضم وهي: عَجَلَة في الكلام وقلَّة أناة، وقيل: هو أن يقلب اللام ياء، وقيل هي: العُجْمة في الكـــلام، والأَرتُ هــو: الذي في لسانه عقدة وحُبُسة، ويَعْجل في كلامه، فلا يطاوعه لسانه. ينظر: مادة رتت من لسان العرب، لابن منظــور، (٥/ ١٢٩)، والقـــاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١٥٠، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١١٥.

⁽٤) الأَلثَغَ مأخوذ من اللَّثُغَة وهي: أن تَعْدل الحرف إلى حرف غيره، والأَلثَغ هو: الذي لا يستطيع أن يتكلم بالراء، وقيل: هو الذي يجعل السراء غيناً أو لاماً أو يجعل الراء في طرف لساته أو يجعل الصاد فاء، وقيل: هو الذي يتحول لساته عن السين إلى الثاء، وقيل: هو الذي قصر لساته عن موضع الحرف ولَحِق موضع أقرب الحروف من الحرف الذي يعثر لساته عنه. مادة لثغ من لسان العرب، لابن منظور، (١٢/ ٢٣٥)، وينظر: مادة لثغ من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٧٨٧.

⁽٥) في نسخة (ب) ونسخة (ج): والأخرس.

⁽٦) نهاية الورقة: (٢٦/ ج).

⁽٧) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب) ونسخة (ج).

⁽٨) في نسخة (أ): أربعين، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).

⁽٩) في نسخة (ج): على.

⁽١٠) الأصح من القولين في المذهب في مسألة صحة إمامة الصبي في الجمعة هو: صحة إمامته. ينظر: العزيــز شــرح الــوجيز، للرافعــي، (١٠) الأصح من القولين في المذهب في مسألة صحة إمامة الصبي في الجمعة هو: صحة إمامته. ينظر: العزيــز شــرح الــوجيز، للرافعــي، (٢/ ١٤٥ - ١٤٠).

والعبد يَوُم في غير الجمعة، وكذلك في الجمعة إذا فضل عن الأربعين) (١) قولاً واحداً، والحر أولى، وتصح إمامة ولد الزنا، ومن لا يُعرف أبوه، وغيره أولى، وتصح إمامة الأعمى، والبصير أولى، وقيل: هما سواء، (٢) وتصح إمامة الفَأْفَاء، (٣) والتَمْتَام (٤) وغيرهما أولى، وتصح إمامة الفاسق بتأويل، (٥) وبغير (٦) تأويل، وغيره أولى، وتصح إمامة الفاسق بتأويل، (٥) وبغير (٦) تأويل، وغيره أولى، وتصح إمامة الفاسق بعلم من حاله أنه يترك (٧) ركناً، والموافق أولى، (٨) والصفات التي تستحق (٩) كما الإمامة خمس وهي: الفقه، والقراءة، والشرف، والسن في الإسلام، والهجرة.

/ \ T · · · · + T · · · · T · · · · · / •

⁽١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

 ⁽۲) الأصح من الأوجه في المذهب في مسألة إمامة الأعمى هو: أنهما سواء كما نص على ذلك الشافعي. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي،
 (۲) ۱۹۵ – ۱۹۹)، والتحقيق، للنووي، ص ۲۷٤، والمجموع، للنووي، (٤/ ۱۸۱).

⁽٣) الفأفاء مأخوذ من الفَأْفَاة وهي: حُبِسة في اللسان وغلبة الفاء على الكلام، والفأفاء هو: الذي يكثر ترداد الفاء إذا تكلم. مادة فأفأ من لــسان العرب، لابن منظور، (١٦٧/١٠)، وينظر: مادة فأفأ من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٤٨.

⁽٤) التمتام مأخوذة من التمتمة في الكلام وهي: ألا يبين اللسان حيث يخطئ موضع الحرف فيرجع إلى نفظ كأنه التاء والميم، أو هي: رد الكلام إلى التاء والميم، وقيل هي: أن يعجل بكلامه فلا يكاد يُفْهمك، وقيل: هي أن تسبق كلمته إلى حنكه الأعلى. ينظر: مادة تمتم من العين، للقراهيدي، ص ١٠٦، ولسان العرب، لابن منظور، (٢/ ٥٥).

⁽٥) التأويل: من آل الشيء يؤول إلى كذا أي: رجع وصار إليه، وقيل تأول الشيء أي: دبره وقدره وفسره، والمراد بالتأويل: نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ مادة أول من لسان العرب، لابن منظور، (١/ ٢٦٤)، وينظر: مادة أول من العين، للقراهيدي، ص٨٤.

⁽٦) في نسخة (ب): وغير.

⁽٧) في نسخة (ب): ترك.

⁽٨) الأصح من الأوجه في المذهب في مسألة صحة الاقتداء بالمخالف في الفروع هو: إن تحقق المأموم بأن الإمام ترك شيئاً يعتبر لصحة الصلاة عنده، لم يصح الاقتداء به، وإن تحقق بأنه لم يترك شيئاً أو شك في ذلك صح الاقتداء، وهذا يغلب اعتقاد المأموم. ينظر: العزيسز شسرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ١٥٤ - ١٥٦)، والتحقيق، للنووي، ص ٢٧٤، والمجموع، للنووي، (٤/ ١٨٢).

⁽٩) نهاية الورقة: (٥١/ ب).

والفقه (١) والقراءة مقدمان، فإن استويا فيهما وزاد أحدهما بالهجرة، (٢) أو بالشرف، أو بالسن (٣) قُدِّم؛ للزيادة، (٤) فإن (٥) تساويا في الفقه، وأحدهما أقرأ قُدِّم الأقسرأ، فإن (٦) تساويا في الفراءة، وأحدهما أفقه قُدِّم الأفقه، وإن تَساويا في ذلك كله قُدِّم أورعهما، (٧) والإمام الراتب أولى من غيره، وصاحب المترل أولى من غيره، ومستأجر المترل أولى من المؤجِّر، (٨) والحاضر أولى من المسافر، والإمام أولى من هؤلاء كلهم حاضراً كان الإمام، أو مسافراً.

٢ – فصل

في موقف الإمام والمأموم

يقف المأموم الواحد إذا كان ذكراً عن يمين الإمام، وتقف الأنثى (٩) [والخنشي] (١٠) وراءه، ويقف الذَّكَران [والخُنْثَيان]، (١١) أو المرأتان وراءه، [وإذا] (١٢) أمَّ (١٣) رجلاً وامرأة، أو رجلاً وخُنْثى، وقف الرجل بجنبه، ووقف الآخر وراء الإمام،

⁽١) في نسخة (ب): فالفقه، وهو تحريف.

⁽٢) في نسخة (ب): فالهجرة، وهو تحريف.

⁽٣) في نسخة (ج): بالسن أو بالشرف.

⁽٤) في نسخة (ب): بالزيادة.

⁽٥) في نسخة (ج): وإن.

⁽٦) في نسخة (ج): وإن.

⁽٧) إذا تعارضت الصفات التي تستحق بها الإمامة، فالأصح عند جمهور الأصحاب وهو المنصوص: أن الأفقه مقدم على الأقرأ والأورع وغيرهما، فإن تساويا في الفقه والقراءة ففيه طرق، المختار منها كما ذكر النووي: تقديم الهجرة ثم السن، لموافقة السنة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ١٦٦ - ١٦٩)، والمجموع، للنووي، (٤/ ١٧٦ - ١٧٨).

⁽٨) في نسخة (ب): الآجر، وهو تحريف.

⁽٩) في نسخة (ج): المرأة.

⁽١٠) في نسخة (أ) ونسخة (ب): أو الخنثى، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

⁽١١) في نسخة (أ) ونسخة (ب): أو الخنثيان، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

⁽١٢) في نسخة (أ) ونسخة (ب): إذا، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

⁽١٣) نهاية الورقة: (١٨/ أ).

وإذا أمَّ رجالاً، ونساءً، وصبياناً، (١) وحَناثي، (٢) فالصف الأول للرجال، والشابي للصبيان، والثالث للحَناثي، والرابع للنساء، وكيف ما وقفوا صحت صلاقم إلا أن يتقدم المأموم عليه؛ فتبطل صلاته في أصح القولين، (٣) ويجوز أن يصلي في المسجد بصلاة الإمام فيه إذا (٤) علم بصلاته وإن بعد عنه ولم يشاهده، وأن يصلي على سطح المسجد والإمام أسفله، ويكره أن يصلي أسفل المسجد والإمام في (٥) سطحه ويصح، (ويجوز) (٦) أن يصلي خارج المسجد بصلاة الإمام فيه إذا اتصلت الصفوف، أو انقطعت قدراً لا يزيد على ثلاثمائة ذراع، ولم يكن حائل يمنع الاستطراق (٧) والمشاهدة، وكان عالماً بصلاة الإمام، أو بصلاة من خلفه، وإن (كان بين الصفين خارج المسجد، وبين من في المسجد أكثر من ثلاثمائة ذراع، أو) (٨) كان بين الصفين خارج المسجد أكثر من هذا القدر لم يجز، (٩) كذلك إذا لم يزد على ذلك، وكان بينهما حائل المسجد أكثر من هذا القدر لم يجز، (٩) كذلك إذا لم يزد على ذلك، وكان بينهما حائل المسجد أكثر من المشاهدة، والاستطراق (١٠) لم يصح،

⁽۱) في نسخة (ب): أو صبياناً، وهو تحريف.

⁽٢) في نسخة (ج): وخناثاً.

⁽٣) الأصح من القولين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: بطلان صلاة من تقدم على الإمام من المأمومين. ينظر: العزيــز شــرح الــوجيز، للرافعي، (٢/ ١٧٢)، والتحقيق، للنووي، ص ٢٧٥.

⁽٤) في نسخة (ب): وإذا.

⁽٥) في نسخة (ج): على.

⁽٦) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٧) الإستطراق هو: الاستفعال من الطريق، والطريق: السبيل، تُذكّر وتُؤنث، والجمع أَطْرِقة وطُرُق، يقال: استطرقت إلى الباب أي: سلكت طريقاً إليه، والمراد هنا بمنع الاستطراق: ألا يكون الحائل يمنع المصلي من أن يتخذ له طريقاً إلى موضع الإمام. ينظر: السنظم المستعنب، للركبي، (١/ ١٠٣)، ومادة طرق من لسان العرب، لابن منظور، (٨/ ١٥٤)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١٩٣.

⁽٨) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٩) في نسخة (ج): يجزه.

⁽١٠) في نسخة (ج): الاستطراق والمشاهدة.

وإن منع (الاستطراق دون) (١) المشاهدة، كالشباك، والنهر فهل يجوز؟ على وجهين، (٢) ويجوز أن يصلي في سفينة، والإمام في غيرها؛ بشرط أن تكونا مكشوفتين مربوطة إحداهما (٣) إلى الأخرى، (٤) وتكون سفينة الإمام غير متأخرة، ولا يجوز متأخرة، ولا مغطاة؛ لعدم المشاهدة، ولا غير مربوطة (على أحد الوجهين)؛ (٥) لعدم الاستطراق. (٢)

۳- فصل

وما يدركه المسبوق مع الإمام فهو أول صلاته، وما يأتي به بعد فراغ الإمام فهو آخرها، ويدرك فضيلة الجماعة بإدراك تحريمة معه، فإذا سلم الإمام قام غير مكبر، وأتى بالباقي، ومن أدرك الإمام في الركوع كبر وانعقدت صلاته قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدرك تلك الركعة، ولو أدركه بعد الركوع، أو شك هل أدركه راكعاً لم تحصل له تلك الركعة، وإذا أدرك الركوع كبر تكبيرة الإحرام واجبة، (٧) وأخرى للركوع مسنونة،

⁽١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽۲) الأصح من الوجهين في المذهب في مسألة الحائل الذي يمنع الاستطراق دون المشاهدة كالشباك والنهر: أنه مانع، فلا يصح اقتداء المأموم بالإمام في هذه الحال. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۲/ ۱۸۲ – ۱۸۶)، والتحقيق، للنووي، ص ۲۷۸ – ۲۷۹، والمجموع، للنووي، (۱/ ۱۸۲ – ۱۸۹).

⁽٣) نهاية الورقة: (٢٧/ ج).

⁽٤) في نسخة (ب): للأخرى، وفي نسخة (ج): في الأخرى.

⁽٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٦) الأصح من الوجهين في المذهب في مسألة السفينتين إذا لم تكونا مربوطتين وكان الإمام في إحداهما والمأموم في الأخرى: أنه لا يــشترط أن تكونا مربوطتين، وإنما يشترط ألا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ١٨١- ١٨٢)، والتحقيق، للنووي، ص ٢٧٨، والمجموع، للنووي، (٤/ ١٩٨).

⁽٧) في نسخة (ب): الواجبة.

فإن اقتصر على واحدة، ونوى بها الافتتاح جاز، وإن لم ينو شيئاً، أو نوى بها الركوع، أو نواهما معاً (١) لم تنعقد صلاته، (٢) وإذا أدرك الإمام في السجود كبر للافتتاح، وهوى إلى السجود من غير تكبير، وإن أدركه في القيام اشتغل بالقراءة دون دعاء الاستفتاح، فإن ركع الإمام قبل أن يتم قراءة الفاتحة أتمها على أحد الوجهين، ولحق به، وقطعها على الوجه الآخر (٣) وتبعه، (٤) وإذا أحس الإمام في سجوده، أو في تشهده بداخل (٥) كُرِه له انتظاره، وكذلك في ركوعه على أصح القولين، (٦) (٧) ويجوز للإمام أن يستخلف في الجمعة وفي غير الجمعة (٨) على أصح القولين؛ إلا أنه يستخلف في أول الجمعة من حضر الخطبة دون من لم يحضرها،

⁽١) في نسخة (ج): جميعاً.

⁽Y) لو اقتصر على تكبيرة واحدة فله أربعة أحوال، أحدها: أن ينوي تكبيرة الإحرام فقط فتصح صلاته فريضة، الثاني: أن ينوي تكبيرة الركوع فلا تنعقد صلاته، الثالث: ينويهما جميعاً فلا تنعقد فرضاً بلا خلاف وفي انعقادها نفلاً ثلاثة أوجه، الصحيح باتفاق الأصحاب: أنها لا تنعقد، الحال الرابع: ألا ينوي واحدة منهما، بل يطلق التكبير، فالصحيح المنصوص في الأم وقطع به الجمهور: أنها لا تنعقد. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ١٩٧ – ١٩٨)، والتحقيق، للنووي، ص ٢٦١، والمجموع، للنووي، (٤/ ١١١).

⁽٣) في نسخة (ج): الثاني.

⁽٤) في المسألة ثلاثة أوجه، ذكر المؤلف منها وجهين، والثالث وهو أصحها: أنه إن لم يقل شيئاً من دعاء الاستفتاح والتعوذ ركع وسقط عنه بقية الفاتحة، وإن قال شيئاً من ذلك لزمه أن يقرأ من الفاتحة بقدره لتقصيره بالتشاغل. ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ٢١٠– ٢١١)، والتحقيق، للنووي، ص ٢٦١، والمجموع، للنووي، (٤/ ٢٠٩– ١١٠).

⁽٥) في نسخة (ج): بداخل في سجوده أو في تشهده.

⁽٦) في نسخة (ج): على الأصح.

⁽٧) إذا دخل الإمام في الصلاة ثم طول لانتظار مصل فله أحوال، أحدها: أن يحس الإمام وهو راكع من يريد الإقتداء ففيه خمسة أقوال، أصحها خلاف ما صححه المؤلف وهو: أنه يستحب له الانتظار، بشروط: أن يكون المسبوق داخل المسجد حين الانتظار، وألا يفحش طول الانتظار، وأن يقصد به التقرب إلى الله تعالى لا التودد إلى الداخل وتمييزه، والحال الثاني: أن يحس به وهو في آخر التشهد الأخير، فحكمه حكم الركوع، لأنه يحصل به إدراك الجماعة كما يحصل بالركوع إدراك الركعة، والحال الثالث: أن يحس به في غير الركوع والتشهد كالقيام والسبجود والاعتدال، ففيه طرق، أصحها: لا ينتظره لعدم الحاجة إليه. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٥١٥ - ١٤٨)، والتحقيق، للنووي، ص٣٢٣، والمجموع، للنووي، (٤/ ١٢٥ - ١٢٧).

⁽٨) في نسخة (ج): وفي غيرها.

ويستخلف في أثنائها من أدرك معه الركوع الثاني، (دون من لم يحرم معه أصلاً، ودون من أحرم بصلاته بعد الرفع من الركوع الثاني)، (١) (٢) ويستخلف في غير الجمعة من أحرم معه في الركعة الأولة، أو الثالثة دون من أحرم معه في الثانية، (٣) أو الرابعة؛ (٤) لئلا يختلف ترتيبه مع المأمومين، (٥) وإذا فرغ الإمام من الجمعة لم يستخلف على من بقى عليه البعض، وهل يجوز له ذلك في غير الجمعة (أم لا)؟ (٦) على وجهين. (٧)

- (٣) في نسخة (ج): في الركعة الثانية.
 - (٤) في نسخة (ج): والرابعة.
 - (٥) في نسخة (ج): المأموم.
- (٦) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٧) إن استخلف الإمام في غير الجمعة نظر؛ فإن استخلف مأموماً يصلى تلك الصلاة أو مثلها في عدد الركعات صــح بالاتفاق، لأنــه ملتــزم لترتيب الإمام، وإن استخلف أجنبياً، ففيه ثلاثة أوجه، الصحيح ما قطع به المؤلف، وإذا فرغ الإمام من الجمعة فلا يجوز على مسن بقسي عليه البعض أن يستخلفوا لإتمام صلاتهم، لأنه لا يجوز إنشاء جمعة بعد جمعة، وإن كان في غير الجمعة فالأصح من الوجهين فــي المــذهب هــو: الجواز كما رجح ذلك النووي، وخالفه الرافعي. ينظر: المراجع السابقة.

⁽١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٢) في حكم الاستخلاف في غير الجمعة قولان وكذلك في الجمعة أصحهما ما صححه المؤلف وهو الجسواز، إلا أن الإمسام إذا استخلف فسي الجمعة من لم يحضر الخطبة ففيه وجهان، أصحهما خلاف ما قطع به المؤلف وهو: جواز الاستخلاف حتى وإن لـم يحـضر الخطبـة، وإن استخلف من أدرك معه الركعة الأولى جاز، وتمت لهم الجمعة، وإن استخلف من أدركه في الثانية: ففيه قولان، أصحهما: الجواز، وإن استخلف في ركوع الثانية من أدركه بعد الركوع، ففيه وجهان، الصحيح: جوازه. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٢٦٨ - ٢٧٣)، والتحقيق، للنووي، ص ٢٦٥- ٢٦٧، والمجموع، للنووي، (٤/ ١٣٨- ١٤١ و ٤٤٥- ٩٤٤).

الباب السادس باب الجمعة

وهي أصل في الوجوب على (١) أصح القولين، والظهر بدلها فلا ينتقل إليها من خُوطِب بالجمعة قبل العَجْز عنها، (٢) ولا تجب إلا على مكلف، حر، صحيح، مُقيم، ولا تجب على المرأة، والصبي، والعبد، والمريض، والمسافر، ويصح منهم فعلها، ويُعتبر في الجمعة شرائط الظهر، ويختص انعقادها بخمس شرائط أُخَر، (٣) أحدها: (٤) وجود أربعين رجلاً، أحراراً، بالغين، مُقيمين، لا يظْعَنون (٥) شتاءً ولا صيفاً، ولا تُعتبر الصحة في الانعقاد، وإنما تعتبر في الوجوب، فإن (٦) كان الإمام فاضلاً عن الأربعين لم يُعتبر (فيه من) (٧) هذه الصفات (٨) إلا الذُّكورة، (٩) وإلا البلوغ في (١٠) أحد القولين، (١) ولا تجب على أهل البوادي، وأصحاب الخيام؛ لعدم الاستيطان،

(۱) في نسخة (ج): في.

- (٧) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٨) في نسخة (ب): للصفات، وهو تحريف.
 - (٩) في نسخة (ج): الذكورية.
 - (۱۰) في نسخة (ج): على.
- (١١) ينظر في مسألة البلوغ: هامش (١٠)، ص ١٧٩، باب الجماعة وصفة الأئمة، فصل فيمن يصلح للإمامة ومن لا يصلح.

⁽ Υ) الأصح من القولين ما صحح المؤلف وهو: أن الجمعة أصل في الوجوب والظهر بدلها. ينظر: البيان، للعمراني، (Υ) الأصح من القولين ما صحح المؤلف وهو: أن الجمعة أصل في الوجوب والظهر بدلها. ينظر: البيان، للعمراني، (Υ) (Υ).

⁽٣) في نسخة (ج): أخرى.

⁽٤) في نسخة (ج): إحداها.

⁽٥) الظَّعْن هو: سير البادية لنُجْعة أو حضور ماء أو طلب مَرْبع أو تحوَّل من ماء إلى ماء أو من بلد إلى بلد، وقد يقال لكل شاخص لسفر في حج أو غزو أو مسير من مدينة إلى أخرى ظاعن. مادة ظعن من لسسان العرب، لابن منظور، (٢٥٣/٨)، وينظر: مادة ظعن من المصباح المنير، للفيومي، ص ١٩٩.

⁽٦) في نسخة (ج): فإذا.

ولا على أهل بقعة عددهم أقل من أربعين، إلا أن يبلغهم النداء من مكان فيه أربعون، فيلزمهم السعي إليها، وإذا نقص العدد في أثناء الجمعة أتمّها ظهراً في أصح الأقول، وفيه قول [ثان] (١): أنه يصليها جمعة وإن بقي وحده، وقول ثالث: إن بقي معه [غيره] (٢) صلاها جمعة، وإن بقي وحده صلاها ظهراً. (٣) والشرط الشابي: بقاء الوقت فإن خرج الوقت قبل الفراغ أتمّها ظهراً. (٤) والثالث: اتصال الجامع بالبنيان، فإن كان منفصلاً عنه لم تنعقد (فيه) (٥) الجمعة. والرابع: ألا يكون معها (٦) ولا قبلها جمعة، فإن سبق الإحرام بجمعة أخرى، وليس مع أحديهما إذن الإمام أتمّت (٧) الثانية ظهراً، وإن كان مع الثانية إذن الإمام فالثانية (٨) هي الجمعة في قول، والسابقة هي الجمعة في القول الآخر، (٩) وإن أحرم بهما في حالة واحدة بطلتا.

(١) في نسخة (أ) ونسخة (ج): ثاني، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽۲) في نسخة (أ) ونسخة (ب): عشرة، وهو تحريف، والصواب ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج)؛ لأسي عندما رجعت إلى كتب المذهب، وجدت أقوالاً في هذه المسألة ولم أجد من قال بما في نسخة (أ) و (ب) ووجدت من قال بما في نسخة (ج) ولذلك صوبت هذه النسخة.

⁽٣) الأصح من الأقوال في المذهب ما صححه المؤلف وهو: بطلان الجمعة، لأن العدد شرط لاتعقاد الجمعة، فـشُرِط فـي جميعها. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٢٥٩ - ٢٦٢)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٣٧٤)، ونهايــة المحتــاج، للرملي، (٢/ ٣٠٩ - ٣١٠).

⁽٤) نهاية الورقة: (٢٨/ ج).

⁽٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٦) نهاية الورقة: (١٩/ أ).

⁽٧) في نسخة (ب): تمت.

⁽٨) في نسخة (ب): فالثالثة، وهو تحريف.

⁽٩) الأصح من القولين في المذهب: أن السابقة هي الصحيحة، ولا أثر لإذن السلطان في هذه المسألة. ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ٢٠١ – ٢٤٢)، وروضة الطالبين، للنووي، (١/ ٥٠٩ – ٥١١)، ونهاية المحتاج، للرملي، (١/ ٣٠٣ – ٣٠٣).

والخامس: أن يتقدَّمها خطبتان بينهما جلسة بعد دخول الوقت، بالعدد المشروط، وبالطهارة (۱) على أحد القولين. (۲) وواجباها خمسة، وهي: القيام، والتحميد، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، والوصية بتقوى الله، (۳) وقراءة آية من القرآن، وذلك واجب في كل (٤) خطبة [منهما]، (٥) إلا القراءة؛ فإلها (٢) تجب في إحداهما، (٧) والأفضل [أن تكون] (٨) في أولاهما، وإذا انفضَّ العدد في واجبات الخطبة ثم عادوا، استأنفها، وإذا انفضُوا بعد الفراغ من واجباها ثم عادوا، والفصل لم يتطاول صلى، ولم يستأنفها، وإن تطاول الفصل فهل يستأنف؟ على وجهين. (٩) ولا تدرك الجمعة إلا بإدراك ركعة مع الإمام، فإن أدرك دولها أتمَّها ظهراً، وينوي الظهر حال (١٠) الإحرام في (١١) أحد الوجهين،

(١) في نسخة (ج): أو بالطهارة، وهو تحريف.

⁽٢) الأصح من القولين في المذهب في مسألة اشتراط الطهارة في الخطبتين هو اشتراط ذلك اتباعاً لما جرت الأئمة عليه في الأعصار كلها. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٢٨٨)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٣٨٥)، وتحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، (١/ ٣٤٧).

⁽٣) في نسخة (ج): الله تعالى.

⁽٤) نهاية الورقة: (١٦/ ب).

⁽٥) في نسخة (أ): منها، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).

⁽٦) في نسخة (ج): فإنه.

⁽٧) في نسخة (ب): أحديهما، وفي نسخة (ج): أحدهما، وكلاهما تحريف.

⁽ Λ) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ج) وقد أثبته من نسخة (ب).

⁽٩) الأصح من القولين وليس الوجهان كما ذكر المؤلف في مسألة عودة المنفضين بعد إتمام واجبات الخطبة مع طول الفصل هو استناف الخطبة لأن الموالاة بين الخطبة والصلاة شرط في الصحة، على الأصح. ينظر: المحرر، للرافعي، الفصل هو استناف الخطبة لأن الموالاة بين الخطبة والصلاة شرط في الصحة، على الأصح. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٢٤٧). والمجموع، للنووي، (٤/ ٢٧٤)، ومغني المحتاج، للخطيب الشربيني، (١/ ٤٧).

⁽١٠) في نسخة (ج): وحال، وهو تحريف.

⁽۱۱) في نسخة (ج): على.

والجمعة في (١) الوجه الآخر، ثم يصرفها إلى الظهر، (٢) وتسقط الجمعة بالعذر العام من المطر، والوحل، وبالعذر الخاص من المرض، والتمريض، (٣) وخوف السلطان، والغريم وما [أشبهها].(٤)

١ – فصل

في الزحام في الجمعة

وإذا (٥) زُحم المأموم عن السجود في الركعة الأولة، وأمكنه أن يسجد على عصو غيره، ففيه قولان أحدهما: هو بالخيار بين السجود على عضو غيره، وبين الصبر إلى أن يتخلّص. والثاني: يلزمه أن يسجد على عضو غيره، فإذا لم يمكنه أن يسجد على عضو غيره صبر إلى أن يتخلص، فإن تَخلّص قبل ركوع الإمام في الركعة الثانية سجد، وقام إلى الثانية وأدرك الجمعة معه، وإن تَخلّص والإمام (٦) في الركوع من الركعة الثانية ففيه قولان، أحدهما: يتبعه فيه ويترك قضاء ما عليه من السجود والقيام والقراءة، ويركع مع الإمام ويسجد، وتحصل له الركعة الثانية على أحد الوجهين، وركعة ملفقة مسن الركعتين على الوجه الآخر، ويكون مدركاً للجمعة على الوجهين معاً،

(١) في نسخة (ج): على.

⁽٢) الأصح من الوجهين في المذهب هو: أنه ينوي الجمعة موافقة للإمام. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٢٥٩)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٢٣٢).

⁽٣) في عذر التمريض تفصيل، وهو: إن كان للمريض متعهد يقوم بمصالحه وحاجته نظر، إن كان ذا قرابة كزوجة ونحوها، فإن كان مشرفاً على الموت أو غير مشرف لكن يستأنس بهذا الشخص، حضره وسقطت عنه الجمعة بلا خلاف، وإن لم يكن مشرفاً ولا يستأنس به لم تسقط عنه على المذهب، وإن كان أجنبياً ليس له حق بوجه من الأمور السابقة لم تسقط الجمعة عن المتخلف عنده بلا خلاف. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٢٩٨ - ٣٠٠)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٣٥٨ و ٣٥٠).

⁽٤) في نسخة (أ) ونسخة (ب): أشبهه، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

⁽٥) في نسخة (ب): فإذا.

⁽٦) في نسخة (ب): الإمام.

والقول الثاني: يشتغل بقضاء ما عليه، ولا يتْبَع الإمام؛ وهو الأصح، فإذا قصى السجود مما عليه والإمام لم يُسَلِّم بعد، فقد أدرك الجمعة؛ لإدراكه (١) ركعة كاملة معه، وإن كان قد سَلَّم أتَمَّها ظهراً. (٢)

٧- فصل

في سنن الجمعة وهيئاتها

يستحب لمن أراد [أن يصلي] (٣) الجمعة أن يغتسل لها بعد الفجر الثاني، وهو وقت التوجه إليها أو لاً، (٤) وأن يتَأَهب لها بحلق الشعر، والتقليم، واستعمال ما يقطع الرائحة الكريهة، ويلبس أحسن ثيابه، (٥)

(١) في نسخة (ب): لإدراك.

(٢) الأصبح في المذهب فيمن زُحم عن السجود مع الإمام في الركعة الأولة وأمكنه السجود على عضو غيره القطع بلــزوم السجود وهو الذي قطع به الجمهور، أما إذا عجز عن السجود على الأرض ولا على عضو غيره، فالصحيح ما قطع بــه المؤلف وهو: أنه يصبر حتى يتخلص ويسجد على الأرض، فإذا قلنا بالصحيح وهو أنه يصبر حتى يتمكن من السجود، فله المؤلف وهو: أنه يصبر حتى يتمكن من السجود قبل ركوع الإمام في الثانية فيسجد عند تمكنه، ثم إذا فرغ مــن ســجوده فللإمــام أحوال، أحدها: أن يكون راكعاً، ففيه وجهان، أصحهما عند الجمهور: يترك المأموم القراءة ويركع معه، والحــال الثــاني للإمام: أن يكون رافعاً من الركوع ولم يسلم بعد، فإن قلنا في الحال الثاني بلزوم متابعة الإمام فهنا أولى ولا تحــسب لــه الركعة الثانية بل يلزمه متابعة الإمام فهنا كــذلك، والحــال الرابع للإمام: أن يكون متحللاً من صاحته فلا يكون مدركاً للجمعة لأنه لم تتم له ركعة قبل سلام الإمام، هذا كلــه متعلــق اللاماء الأولى للمأموم وهو أن يتمكن من السجود، أما الحال الثاني للمأموم فهو: ألا يتمكن من السجود حتى يركع الإمــام في الثانية، ففيه قولان مشهوران، أصحهما: أنه يلزمه متابعة الإمام فيركع معه، فإن قلنا بالأصح فيماذا تحصل الركعــة؟ فيه خلاف ذكره المؤلف ولم يبين الراجح، حكاه بعضهم وجهين، أصحهما: تحصل له ركعة ملفقة من ركوع الأولى وسجود فيه إدراك الجمعة بالركعة الملفقة وجهان مشهوران أصحهما: أنها تدرك بها. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢٦٢/٢).

- (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب)، وقد أثبته من نسخة (ج).
 - (٤) في نسخة (ج): وفي وقت التوجه إليها أولى.
 - (٥) في نسخة (ج): ما حسن من ثيابه.

ويَمَسَّ طيباً إِن وَجَد، (١) ويكثر (في) (٢) يوم الجمعة، وليلتها من قراءة سورة الكهف، والصلاة (٣) على النبي صلى الله عليه وسلم، ويبَكِّر إلى الجامع، والبُكور من الفجر الثاني إلى الزوال، وكلما [تَقَدَّم] (٤) كان أولى، ولا يشتري، ولا يبيع بعد الأذان الثاني، فإن فعل حَرُم وصحَّ العقد، وإن اشتغل به بعد الزوال، وقبل الأذان (٥) الثاني كُرِه ولم يحْرُم، ويمشي إلى الجمعة، ولا يركب إلا لعذر، وإذا دخل الجامع قعد حيث ينتهي، ولم يتَحَطَّ رقاب الناس، (٦) وجاز أن يتنفل قبل الزوال وبعده، إلى أن يأخذ الإمام في الخطبة، ثم لا يتنفل إلا (أنَّ) (٧) من يدخل والإمام يخطب؛ فإنه يصلي ركعتين خفيفتين، ثم يجلس، ويُنصت للخطبة قَرُب من الإمام أو بَعُد، ولا يستكلم، ولا يُسلّم في تلك الحالة من دخل، وإن سلَّم لم يُرَد عليه، وإن تكلَّم أشير عليه بالسكوت، يُسلّم في تلك الحالة من دخل، وإن سلَّم لم يُرَد عليه، وإن تكلَّم أشير عليه بالسكوت،

(١) في نسخة (ج): وجده.

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٣) في نسخة (ج): ومن الصلاة.

⁽٤) في جميع النسخ: قدم، والأصح ما أثبته بين المعقوفتين.

⁽٥) نهاية الورقة: (٢٩/ ج).

⁽٦) قال النووي في المجموع: ينهى عن تخطي رقاب الناس وهو مكروه كراهة تنزيه ولا يحرم، واختسار في الروضة حرمة ذلك، قال ابن حجر الهيتمي عند شرحه للمنهاج: ولا يتخطى رقاب الناس للنهي الصحيح عنه فيكره له ذلك كراهية شديدة بل اختار – أي النووي – في الروضة حرمته وعليها كثيرون. وذكر الرملي قريباً من قول الهيتمي. ينظر: المحرر، للرافعي، (٦/ ٨٥٧)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٢٠١)، وروضة الطالبين، للنووي، (٨/ ٢٠١)، وتحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، (١/ ٣٥٧)، ونهاية المحتاج، للرملي، (٦/ ٣٥٨).

⁽٧) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٨) في نسخة (ب): وقيل أنه.

إلا أنه لا يُبْطِل الخطبة (١) بكل حال، (٢) وإذا دخل الإمام الجامع سلَّم على من يَلْقاه، وإذا انتهى إلى المنبر صلى ركعتين، وإذا استقبل الناس بوجهه على المنبر سلَّم عليهم، وجلس للاستراحة، ولاستماع (٣) الأذان، ثم خطب مُعتمداً على سيْف، أو قوْس، أو [عصا]، (٤) مُقبلاً عليهم بوجهه غير مُلتفت يميناً وشمالاً، ويُقصِّر الخطبة، ولا يخصُّ فيها بالدعاء أحداً (٥) بعينه، ويجهر في الجمعة، ويقرأ في الركعة الأولى بالفاتحة، وسورة الجمعة، وفي الثانية بالفاتحة، و[سورة] (٦) إذا جاءك المنافقون، ومهما قرأ بعد الفاتحة (جاز). (٧) (٨)

(١) في نسخة (ب): الجمعة.

- (٥) في نسخة (ب): واحداً بالدعاء.
- (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب)، وقد أثبته من نسخة (ج).
 - (٧) في نسخة (ج): جاز والله أعلم.
- (٨) في مسألة ماذا يقرأ في الجمعة قولان، الجديد ما قطع به المؤلف وهو: أن يقرأ في الأولى بسورة الجمعة وفي الثانية بالمنافقين، والقديم: أن يقرأ في الأولى بسورة الأعلى وفي الثانية بالغاشية، قال النووي: والصواب هاتان سنة وهاتان سنة، وهاتان سنة، وجاء النص بذكرهما، والأشهر عن الشافعي والأصحاب والجمعة المنافقين. ينظر: البيان، للعمراني، (٢/ ٢٥٠- ٥٧٨)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٣٩٨- ٤٠٠).

⁽٢) الأصح من القولين في المذهب في مسألة وجوب الإنصات وتحريم الكلام في الخطبة هو: أنه يستحب الإنسصات ولا يجب ولا يحرم الكلام. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٣٥٣)، والمجموع، للنووي، (١/ ٣٩٣– ٣٩٤)، وروضة الطالبين، للنووي، (١/ ٣٥٣– ٣٠٤).

⁽٣) في نسخة (ب): واستماع.

⁽٤) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ)، وقد أثبته من نسخة (ب) ونسخة (ج).

الباب السابع باب صلاة السفر

قال الله تعالى: {وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة }،(١) ويجوز لمن سافر ستة عشر فرسخاً (٢) فما فوقها براً أو بحراً، في غير معصية أن يقصص صلاة الوقت الرباعية (٣) فيردها إلى ركعتين، ويجوز أن يُتَمّم، إلا أن القصر أفضل، ولا يقصر العاصي بسفره، ولا ما يثبت في الذمة من القضاء، (٤) ولا صلاة الصبح والمغرب، وله أن يبتدئ بالقصر إذا فارق البنيان العامر والخراب وإن لم يفارق البساتين المتصلة بالبلد، ويستديم القصر إلى أن ينتهي سفره، أو ينوي مقام أربعة أيام سوى يوم الدحول ويوم الخروج، فإذا وُجد أحدهما أتم سواء كان قد شرع في صلاة القصر أو لم يشرع، وإن لم يقدر مدة المقام، ولكنه علقها على إنجاز أمره قصر سبعة عشر يوما، وأتم بعده، وفيه قول آخر (أنه): (٥) يقصر أبداً؛ وهو القياس، (٢)

- (٣) نهاية الورقة: (٢٠/ أ).
- (٤) في نسخة (ج): والقضاء.
- (٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٦) إذا أقام في بلد لشغل فله حالان، أحدهما: أن يتوقع انقضاء شغله قبل أربعة أيام، وينوى الارتحال عند فراغه فله القصر إلى أربعة أيام بلا خلاف، وفيما زاد عليها خلاف، الأصح: يجوز القصر ثمانية عشر يوماً فقط، الحال الثاني: أن يعلم أن شغله لا يفرغ قبل أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج، كالمتفقه والمقيم لتجارة كبيرة، فإن كان محارباً، فالأصح: أنه لا يترخص أصلاً وبه قطع الجمهور. =

⁽١) [سورة النساء ٤/ ١٠١]

⁽٢) أصل الفرسخ هو: السكون، وهو مقياس من مقاييس المسافات مقداره ثلاثة أميال، وهذه الثلاثة أميال تسساوي اثنا عشر ألف ذراع، وتساوي بالمقادير الحديثة كما ذكر صاحب معجم لغة الفقهاء: ٥٩٨،٧٥ متراً، بينما ذكر الدكتور الريس أنه يساوي: ٤٤٥٥ متراً، وسمي الفرسخ بهذا الاسم لأن السائر في هذه المسافة وهي ثلاثة أميال إذا انتهى منها قعد واستراح فكأنه سكن، وهذا اللفظ فارسي معرب، والجمع فراسخ. ينظر: مادة فرسخ من لسان العرب، لابن منظور، (١٠/ ٢٢٣)، ومعجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعه جي، ص ٣١١، والخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، للدكتور: محمد ضياء الدين الريس، ص ٣٠١.

وإن لم يُقدر مَبْلغ سفره، ولكنه خرج لطلب ضالة إذا وجدها عاد، أو لنُجْعـة (١) إذا ظُفِر بها أقام، لم يقصر، [ومن قصد القصر نواه] (٢) من أول صلاته إلى آخرها، ولم يغير نيته، فإن نواها مطلقة ثم نوى القصر في أثنائها، أو نوى (القصر) (٣) أولاً ثم نوى الإثمام، أو شك في نية القصر، لم يقصر ومن ائتَمَّ بمقيم، أو بمن شك أنـه مـسافر، أو مقيم، أثمَّ ولم يقصر، وإذا فاتته صلاة في السفر فقضاها (٤) في السفر، أو في الحضر (أُتمَّ) (٥) على أصح القولين. (٢)

١ – فصل

ومن جاز له القصر في السفر جاز له الجمع بين صلاة الظهر والعصر، وبين (صلاة) (٧) المغرب والعشاء لا غير، فإن شاء قَدَّم الثانية إلى الأولة، وإن شاء أَخَّر الأولة إلى الثانية، والأفضل للنَّازل في وقت الأولة أن يُقَدِّم الثانية إليها، وللسائر (فيه) (٨) أن يُؤَخِّرها إلى الثانية،

⁼ ينظر: الحاوي الكبير، للماوردي، (٢/ ٣٧١ - ٣٧٥)، والمحرر، للرافعي، (١/ ٢٢٠ - ٢٢٢)، والمجمـوع، للنـووي، (٤/ ٢٢٠ - ٢٢٢). والمجمـوع، للنـووي، (٤/ ٢٢٠ - ٢٢٠).

⁽١) النَّجْعة، بالضم هي: المَذْهب في طلب الكلإِ ومساقط الغيث في موضعه، والجمع، النَّجَع. ينظر: مادة نجع من لسان العرب، لابن منظور، (١٤/ ٥٥)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٧٦٥.

⁽٢) في نسخة (أ) ونسخة (ب): ومن قصر الصلاة نواها، والأصح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

⁽٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٤) في نسخة (ب):قضاها.

⁽٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٦) الأصح من القولين فيمن فاتته صلاة في السفر فقضاها في الحضر، ما صححه المؤلف وهو: أنه يلزمه الإتمام، أما إذا فاتته في السفر فقوطاها في السفر فقولان، أصحهما خلاف ما صححه المؤلف وهو: أن له القصر. ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ٢١٨)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٤٥).

⁽٧) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٨) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

ويعتبر في تقديم (١) الثانية إلى الأولة أربع شرائط، وهي: وجود السفر، ونية الجمع حال افتتاح الأولة، أو في (٢) أثنائها في أصح القولين، (٣) وتقديم الأولة على الثانية، والموالاة، ولا (٤) يفصل بينهما بغير الإقامة، وإن أذن بينهما، أو تنفل، أو تكلم طويلاً بطل الجمع لطول الفصل، ويعتبر في تأخير الأولة إلى الثانية شرطان وهما: وجود السفر، ونية الجمع قبل خروج وقت الأولة ولا يعتبر فيه الترتيب ولا الموالاة ولكنه يستحب. (٥) (٦)

٢ – فصل

وكل صلاتين يجوز الجمع بينهما في السفر يجوز الجمع بينهما في الحضر للمطر، والثلج الرخو الذي يبل الثوب وإن قل، دون البَرَد الذي لا يبله، (٧) (٨)

(١) نهاية الورقة: (٣٠/ ج).

(٣) نية الجمع شرط لصحة الجمع بين الصلاتين على المذهب، وفي وقت النية خلاف في المذهب، الأصح ما صححه المؤلف وهو: جواز نية الجمع، مع الإحرام بالأولى أو في أثنائها أو مع التحلل منها، ولا تجوز بعد التحلل. ينظر: بحر المذهب، للروياني، (٣/ ٨٣)، والمحرر، للرافعي، (١/ ٢٣٠)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٢٥٤).

(٤) في نسخة (ج): فلا.

(٥) في نسخة (ب): ولا الموالاة، ولا يفصل بينهما بغير الإقامة وإن أذن بينهما، ولكنه يستحب، وقوله (ولا يفصل بينها بغير الإقامة وإن أذن بينها) تكرر ذكرها فيما سبق، فلعلها سبق قلم من الناسخ.

(٦) نهاية الورقة: (١٧/ ب).

(٧) في نسخة (ب): يبلها.

(٨) الجمع في الثلج والبرد إن كانا يذوبان ويبُلاَن الثوب جاز، وإلا فلا، هكذا قطع بــ الجمهـور، قــ ال النــووي: وهــو الصواب. ينظر: البيان، للعمراني، (٢/ ٤٨٩ – ٤٩٠ و ٤٩٠)، والمحرر، للرافعـي، (١/ ٢٣٥)، والمجمــوع، للنــووي، (1/ ٢٩٠).

⁽٢) في نسخة (ج): وفي.

ويعتبر فيه ثلاث شرائط وهي: تقديم الثانية إلى الأولة في (١) أصح القولين، (٢) ووجود المطر حال افتتاح الأولة إلى افتتاح الثانية، وقيل: إن انقطع ما بين افتتاح الأولة (٣) إلى افتتاح الثانية لم يضر، (٤) وفعل الجماعة في مسجد بينه وبين مترله طريق مكشوف، لا في مترله، ولا في مسجد (٥) بينهما سَابًاط (٦) متصل (في أصح القولين، (٧) ونية الجمع فتصير أربع شرائط). (٨)

(١) في نسخة (ج): على.

⁽۱) کي کست (ج). کلی.

⁽٢) معنى هذا الشرط هو أنه يجوز الجمع بين الصلاتين للمطر ونحوه، في وقت الأولى قولاً واحداً وفي جوازه في وقت الأالتية قولان، أصحهما عند الأصحاب، ما صححه المؤلف وهو: أنه لايجوز ذلك. ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ٢٣٤)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٢٦١).

⁽٣) في نسخة (ج): الأولى.

⁽٤) قال النووي: يشترط وجود المطر في أول الصلاتين باتفاق الأصحاب، وفي اشتراط وجود المطر عند التحلل من الأولى خلاف، الأصح في المذهب: يشترط ذلك وجهاً واحداً، وأما انقطاعه فيما سوى هذه الأحوال الثلاث، فلا يضر على الصحيح. ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ٢٣٤)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٢٦٢).

⁽٥) في نسخة (ب): منزل.

⁽٦) السَّاباط هو: سقيفة بين حائطين أو دارين، وزاد بعضهم: من تحتها طريق نافذ، والجمع: سوابيط، وساباطات. مادة سبط من الشاموس المحيط، للفيروز آبادى، ص ٦٦٩.

⁽٧) الأصح في المذهب ما صححه المؤلف. ينظر: العزيز شرح الوجيز،المرافعي،(٢٦٥/٣)، والمجموع،النووي، (٢٦١/٤).

⁽٨) ما بين القوسين ساقط نسخة (ب).

الباب الثامن باب صلاة الخوف

تجوز صلاة الخوف في السفر والحضر إذا لم يكن القتال محظوراً، (وكانوا مع العدو على بسيط من الأرض لا يأمنون كرَّهم، ولا تجوز إذا كان القتال محظوراً)، (١) كقتال قطاع الطريق للرفقة، وقتال أهل الأهواء، والعصبية، ولا إذا كان بينهم وبين العدو سور، أو خندق يأمنونهم به، فإن صلوها أعادوها. (٢)

١ – فصل

وإذا صلى الإمام في السفر صلاة الخوف، والعدو في غير جهة القبلة، فَرَّق أصحابه طائفتين، وجعل (٣) إحداهما في وجه العدو، وأحرم بالطائفة الأخرى، [وأقلَّهـم] (٤) ثلاثة، وصلى بهم ركعة فإذا انتصب قائماً في الركعة الثانية فارقوه حكماً وفعلاً، وأتمُّوا صلاقم، والإمام [قائم] (٥) يقرأ لنفسه في (٦) أحد القولين، ويسْكُت في (٧) القول الآخر، (٨)

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

(٢) في نسخة (ج): صلوا أعادوا.

(٣) في نسخة (ج): فجعل.

(٤) في نسخة (أ) ونسخة (ج): أقلهم، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

(٥) في نسخة (أ) ونسخة (ب): قائماً، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

(٦) في نسخة (ج): على.

(٧) في نسخة (ج): على.

(٨) الأصح من القولين في المذهب باتفاق الأصحاب في هذه المسألة هو: أنه يستحب للإمام القراءة، فيقرأ الفاتحة وسورة طويلة حتى تجيء الطائفة الثانية، فإذا جاءت قرأ من السورة قدر الفاتحة وسورة قصيرة ليحصل لهم قراءة الفاتحة وشيء من زمن السورة، ودليل هذا القول: أن الصلاة مبنية على عدم السكوت فيها، فينبغي أن يقرأ لأن القيام لا يشرع فيه إلا القراءة. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٢٦٨)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٢٩٦).

فإذا (١) سلموا مضوا إلى وجه العدو، وجاءت الطائفة الأخرى فأحرمت (٢) بالصلاة معه، وقرأ بهم الفاتحة، وسورة قصيرة إن (٣) لم يكن قرأ لنفسه، (وقَدْر الفاتحة، وسورة قصيرة، إن كان (قَدْ) (٤) قرأ)، (٥) ثم يركع، فإذا ثبت جالساً للتشهد فارقته الطائفة الثانية فعلاً لا حكماً، (٦) والإمام يقرأ التشهد على أحد القولين، ويسكت على القول الآخر، كما قلنا في القيام، وقيل: يتشهد قولاً واحداً، (٧) فإذا أتمُّوا صلاقم (٨) وجلسوا للتشهد دعا بقدر التشهد وسلم بهم، وإن صلّى (٩) المغرب، صلّى بإحدى الطائفتين ركعتين، وبالأخرى ركعة، والأولى أن يخُصَّ الأولى بالركعتين، (١٠) ثم ينتظر الثانية إما جالساً بعد الفراغ من التشهد الأول، وإما قائماً في الثالثة، وإن حَصَّ الأولة بركعة فارقته، إذا (١١) انتصب قائماً في الثانية،

(١) في نسخة (ج): وإذا.

⁽٢) في نسخة (ب): وأحرمت.

⁽٣) في نسخة (ب) ونسخة (ج): وإن.

⁽٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٦) في نسخة (ج): فعلاً وحكماً، وهو تحريف.

⁽٧) الأصح في المذهب في قراءة الإمام التشهد في حال انتظاره للطائفة الثانية التي قامت لإكمال الركعة الثانية هو: أن يقرأ التشهد ولا يسكت، ودليل ذلك ما ذكرته في القيام وهو: أن الصلاة مبنية على عدم السكوت فيها فينبغي أن يقرأ. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٢٦٨)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٢٩٧).

⁽٨) في نسخة (ج): الصلاة.

⁽٩) في نسخة (ج): صلى بهم.

⁽۱۰) في نسخة (ج): بركعتين.

⁽١١) في نسخة (ب): فإذا.

ثم إذا أتمت الطائفة الثانية صلاتها سلم بهم. (١) وتجوز صلاة الخوف في السفر، والعدو في غير جهة القبلة من وجه آخر، وهو: أن يصلي بالطائفة الأُولى ركعتين ويسلم بهم، ويصلّي بالثانية ركعتين (٢) ويسلم بهم، فيكون مفترضاً في الأولة متنفلاً في الثانية، (٣) وإذا صلى بهم في الحضر والعدو في غير جهة القبلة، والصلاة صبح أو مغرب، (٤) فعل كما ذكرناه في السفر، وإن كانت رباعية صلى بالأولة (٥) ركعتين وانتظر الثانية إما جالساً بعد الفراغ من التشهد الأول،

⁽۱) إذا قلنا بأن الأولى أن يصلي بالطائفة الأولى ركعتين، وبالثانية ركعة، فإنه ينتظر الطائفة الثانية إما جالساً بعد الفراغ من التشهد الأول، وإما قائماً في الركعة الثالثة، وأيهما أفضل؟ على قولين، أصحهما باتفاق الأصحاب: أنه ينتظرهم في قيام الركعة الثالثة. ينظر: المحرر، للرافعي، (۲/ ۲۲۹)، والمجموع، للنووي، (٤/ ۲۹۹ - ۳۰۰).

⁽٢) نهاية الورقة: (٢١/ أ).

⁽٣) هذا النوع من صلاة الخوف يعتبر من الأنواع المستحبة التي صلاها النبي صلى الله عليه وسلم ببطن نخل – وهو موضع من أرض نجد بأرض غطفان – قال النووي: قال الأصحاب: وإنما يستحب هذا النوع من صلاة الخوف بثلاثة شروط وهي: أن يكون العدو في غير جهة القبلة، وأن يكون في المسلمين كثرة والعدو قليل، وأن يخاف هجومهم على المسلمين في الصلاة، وهذه الشروط ليست لصحة الصلاة، وإنما المراد: أنها لا تندب على هذه الهيئة إلا بهذه الشروط الثلاثة. ينظر: البيان، للعمراني، (٢/ ٤٠)، والمحرر، للرافعي، (٢/ ٢٦٧)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٢٩٢).

⁽٤) في نسخة (ج): صبحاً أو مغرباً.

⁽٥) في نسخة (ج): بالأولى.

وإما قائماً (١) [في] (٢) الركعة (٣) الثالثة، (٤) (٥) وإن كانت جمعة صلَّى (هِــم) (٦) كما يصلي المقصورة في السفر، ويعتبر كمال العدد في الطائفتين، ولا يعتبر في كــل طائفة على أصح الوجهين. (٧)

٢ – فصل

وإذا صلى هم في الحضر أو السفر، والعدو في القبلة، أحرم بجماعتهم صفين، أو صفوفاً، فإذا ركع ركعوا معه، وإذا سجد سجد معه الصف الذي يَلِيه، وحرس الصف الثاني، أو بعضه، فإذا فرغوا من السجدتين سجدوا، ولَحقوا الإمام، وإذا أراد الإمام أن يسجد في الركعة الثانية حرس الذين سجدوا في الأولة، أو بعضهم، وسجد النين حرسوا. (٨)

⁽١) في نسخة (ب): قاعداً، وهو تحريف.

⁽٢) في نسخة (أ) ونسخة (ج): من، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽٣) تكررت في نسخة (ج) مرتين

⁽٤) في نسخة (ج): الثانية، وهو تحريف، نهاية الورقة: (٣١/ ج).

⁽٥) إذا كانت الصلاة رباعية صلى بالطائفة الأولى ركعتين وانتظر الثانية إما جالساً بعد الفراغ من التشهد الأول، وإما قائماً في الركعة الثالثة، وإيهما أفضل؟ فيه الخلاف السابق في صلاة المغرب. ينظر: البيان، للعمراني، (٢/ ١٣٥)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٣٠١).

⁽٦) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٧) لجواز أن يصلي الجمعة صلاة الخوف وذلك بأن يصليها كالمقصورة في السفر شرطان، أحدهما: أن يخطب بجم يعهم ثم يفرقهم فرقتين، أو يخطب بفرقة ويجعل منها مع كل واحدة من الفرقتين أربعين فصاعداً، فلو خطب بفرقة وصلى بأخرى لم يجز، والثاني: أن تكون الفرقة الأولى أربعين فصاعداً، فلو نقصت عن أربعين لم تنعقد الجمعة، ولو نقصت الفرقة الثانية عن أربعين فطريقان، أصحهما: لا يضر قطعاً، وتصح الجمعة، للحاجة والمسامحة في صلاة الخوف. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٣٥٤ - ٣٥٥)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٣٠٤).

⁽٨) هذه الصيغة التي ذكرها المؤلف هي نفس صيغة الإمام الشيرازي في المهذب وهي جائزة، ولكنها تختلف عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم التي صلاها بعُسنفان - وهي قرية بين مكة والمدينة، وتبعد عن مكة مرحلتين أي ستة وثلاثين ميلاً تقريباً - في شيء واحد وهو: أنه ترك الحديث عن تقدم الصف الذي حرس في الركعة الأولى وتأخر الصف الذي

٣- فصل

وإذا اشتد الخوف والتحم بينهم الحرب (١) صلوا كيفما (٢) أمكنهم رجالاً وركباناً إلى القبلة وإلى غيرها، يومئون (٣) بالركوع والسجود، ويمسك المصلي فيها عنان فرسه، ويضرب الضربة والضربتين، ويطعن الطعنة والطعنتين، فإذا زاد عليها بطلت صلاته على الأصح، (٤) ولا يحمل فيها سلاحاً نجساً، فإن فعل بطلت صلاته، (٥) وإذا (٦) أمن نزل وبني،

سجد مع الرسول في الركعة الأولى، وهذه الكيفية التي صلاها الرسول صلى الله عليه وسلم بعُسنفان ذكر الأصحاب أن لها شروطاً، وهي: أن يكون العدو في جهة القبلة، وأن يكون على جبل أو على مستو من الأرض لا يسترهم شيء من أبصار المسلمين، وأن يكون المسلمون كثرة تسجد طائفة وتحرس أخرى. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٢٦٦)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٣٠٦).

- (١) في نسخة (ج): والتحم القتال بينهم.
 - (٢) في نسخة (ب): كيف.
- (٣) الإيماء هو: الإشارة يقال: أومأت إليه إيماء أي: أشرت إليه بحاجب أو يد أو عين أو رأس أو غير ذلك، تقول: أومأت إليه، بالهمز ولا تقل: أوميْت، وومأنت إليه. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب، لابن المطرز، (٣/ ٣٧٣)، والنظم المستعذب، للركبي، (١/ ٦٨)، ومادة ومأ من المصباح المنير،المفيومي، ص ٣٤٧.
- (٤) ذكر المؤلف أن من زاد على الضربة والضربتين والطعنة والطعنتين، فإنها تبطل صلاته على الأصح، والصواب: أن من احتاج إلى الزيادة ففيه ثلاثة أوجه، أصحها عند الأكثرين: أنها لا تبطل، لأن مدار القتال على الصرب، ولا يحصل المقصود غالباً بضربة وضربتين، ولا يمكن التفريق بين الضربات. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٣٣٩- ٣٠٠)، والمجموع، للنووى، (٤/ ٣١٣).
- (ه) بالنسبة لمسألة حمل السلاح النجس في صلاة شدة الخوف، فقد أبطل المؤلف صلاة من حمله، والصواب أنه إن دعت الحاجة إلى حمله فله ذلك للضرورة، وهل عليه الإعادة؟ قال النووي: "ظاهر كلام الأصحاب وجوب الإعادة، لندوره، شم أنكر إمام الحرمين ذلك، وبين أن تلطخ السلاح بالدم في القتال من الأعذار العامة في حق المقاتل، ولا سبيل إلى تكليف تتحيته فتلك النجاسة في حقه ضرورية كنجاسة المستحاضة، فيكون الأشهر وجوب الإعادة، والأقيس نفيها". أ.ه.. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٣٤٠)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٣١٣).
 - (٦) في نسخة (ب): فإذا.

وإن كان يصلي صلاة الخوف نازلاً فاشتد الخوف وركب بنى (١) على أحد الوجهين، واستأنف على الوجه الآخر، (٢) ويجوز لمن خاف من لصٍّ، أو سَبُع، (٣) أو سـيْل، أو حريق، أن يصلي (٤) صلاة الخوف، وصلاة شدة الخوف، فيصلي بطائفة، وتـشتغل طائفة برد السيل وإطفاء الحريق، ويصلي المنهزم من ثلاثة من المـشركين (٥) (صلاة الخوف، دون المنهزم من المُشركين)، (٦) ويصليها المُتَحَيِّز (٧) إلى فئـة (٨) والمُتنَحِّبي للفحره) (١٠) الشمس، ولا يصليها الطالب للعدو.

(۲) إذا كان يصلي صلاة الخوف نازلاً فاشتد الخوف وركب، ففيه ثلاثة طرق مشهورة، أصحها: أنه إن اضطر إلى الركوب لم تبطل صلاته فيبني، وإن لم يضطر بل كان قادراً على القتال وإتمام الصلاة راجلاً فركب احتياطاً بطلت صلاته، ولزمله الاستئناف. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۲/ ۳۲۳)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٣١٣).

(٣) السَبُع هو: المفترس من الحيوانات، أو هو: ما له ناب من الحيوانات ويعدو على الناس والدواب فيفترسها، مثل: الأسد والنمر والذئب والفهد وما أشبهها. ينظر: مادة سبع من لسان العرب، لابن منظور، (٦/ ١٥٧)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٧٢٦.

- (٤) في نسخة (ج): يصلوا، وهو تحريف.
 - (٥) في نسخة (ج): ثلاثة مشركين.
- (٦) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٧) التحيزُ هو: التنحّي، وفيه لغتان: التحيزُ والتحوزُ، وانحاز القوم: تركوا مركزهم ومعركة قتالهم، ومالوا إلى موضع آخر، ومنه قوله تعالى { أو متحيزاً إلى فئة } [سورة الأنفال ٨/ ١٦] والمعنى: أو مائلاً إلى جماعة من المسلمين. ينظر: مادة حوز من لسان العرب، لابن منظور، (٣/ ٣٨٨)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٨٤.
- (٨) الفئة هي: الطائفة والجماعة، ولا واحد لها من لفظها، الجمع: فئات وفئون. ينظر: مادة فيء من لسان العرب، لابن (٨) الفئة هي: الطائفة والجماعة، ولا واحد لها من ٢٥١.
 - (٩) في نسخة (ب): من لفح.
- (١٠) اللَّقُح، يقال: لفحته النار والشمس ونحوها تلُّقَحه لقُحاً ولقَحاتاً: أصابت وجهه وأحرقته. ينظر: مادة لفح من لسمان العرب، لابن منظور، (٣٠٣/١٢)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٣٣٩.

⁽١) في نسخة (ب): ركب وبني.

الباب التاسع باب صلاة النفل

وهي (١) ثلاثة أقسام: راتبة متنوعة، كصلاة العيدين، والكسوفين، (٢) والاستسقاء، ولكل واحدة منها باب، وكالتراويح في شهر رمضان، وهي: عشرون ركعة، بعسشر تسليمات، بخمس ترويحات، وكصلاة الضحى، [وأقلُها] (٣) ركعتان، وأدبى الكمال أربع ركعات، وأكثرها اثنتا (٤) عشرة ركعة. (٥) والثاني: راتبة تابعة، وهي: ركعتان قبل الصبح، وأربع ركعات قبل الظهر، وركعتان بعدها، (وركعتان قبل العصر)، (٦) وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء، والوتر ركعة، وقيل: وأربع ركعات قبل العصر، فالجميع [سبع عشرة] (٧) ركعة، (٨) وأدبى الكمال في الوتر ثلاث ركعات، بتسليمتين، يقرأ في الأولى بالفاتحة، وسبح اسم ربك الأعلى،

(١) في نسخة (ج): وهي على.

⁽٢) في نسخة (ب): والكسوف.

⁽٣) في نسخة (أ): أقلها، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).

⁽٤) في نسخة (ب): ثنتي، وفي نسخة (ج): اثنتي، وكلاهما تحريف.

⁽٥) أكثر ركعات صلاة الضحى ثمان ركعات كما قال ذلك الأكثرون، واعتمد هذا القول الإمام النووي في كتابــه التحقيــق، وقال المؤلف والرافعي وغيرهما: أكثرها اثنتا عشرة ركعة. ينظر: المحــرر، للرافعــي، (١/ ١٧٨ - ١٧٩)، والتحقيــق، للنووي، ص ٢٢٤ و ٢٧٨ و ٢٢٨، والمجموع، للنووي، (٣/ ٩٩٤ و ٥٥٥ - ٢٥٩).

⁽٦) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٧) في نسخة (أ) ونسخة (ج): سبعة عشر، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽٨) الأكمل في السنن الرواتب ثمان عشرة ركعة غير الوتر، ذكر المؤلف منها ست عشرة ركعة، وهي: ركعتان قبل الصبح، وأربع قبل الظهر، وكذا بعدها، وأربع أيضاً قبل العصر، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء، واختار النووي في التحقيق، أن يضاف على ذلك: ركعتان قبل المغرب، وركعتان قبل العشاء، وأما أدنى الكمال، فالمشهور أنها عشر ركعات وهي: ركعتان قبل الصبح، وركتان قبل الظهر، وكذا بعدها، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء، وقيل: ثمان ركعات، بإسقاط راتبة العشاء. ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ١٧٤)، والتحقيق، للنووي، ص ٢٢٤ - ٢٢٥،

وفي الثانية بالفاتحة، وقل يا أيها الكافرون، وفي الثالثة (١) بالفاتحة وسورة الإخلاص والمعودة تين، (٢) ومهما قرأ بعد الفاتحة جاز، ويقنت في الركعة الأخيرة منها بعد الرفع (٣) من الركوع في النصف الثاني (٤) من شهر رمضان دون غيره، وأكثر الوتر الوعدى عشرة] (٥) ركعة. والثالث: ما ليس براتب، كتحية المسجد ركعتين إلا أن يجد الإمام في المكتوبة فيشتغل بالمكتوبة دولها، أو يدخل المسجد الحرام فتحيّتُ الطواف، (٦) (٧) وكصلاة التهجد، وهي: مثنى مثنى ليلاً كان أو لهاراً، ويجوز أن يسلم عن (٨) أربع ركعات، بتشهدين، وبتشهد واحد، ويجوز أن يطلق النية، ثم يسلم عن (٨) أربع ركعات، بتشهدين، وبتشهد واحد، ويجوز أن يطلق النية، ثم يسلم عن أي عدد شاء من شفْع أو وثر. (٩)

(١) في نسخة (ب): والثالثة.

⁽٢) نهاية الورقة: (٣٢/ ج).

⁽٣) في نسخة (ب): الفراغ.

⁽٤) في نسخة (ج): الأخير.

⁽ه) في نسخة (أ): أحد عشر، وفي نسخة (ج): إحدى عشر، وكلاهما تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽٦) في نسخة (ب): بالطواف.

⁽٧) المذهب أن تحية المسجد ركعتان، فإن صلى أكثر من ركعتين بتسليمة واحدة جاز، وكانت كلها تحية لاشتمالها على الركعتين، ولو صلى على جنازة، أو سجد لتلاوة، أو شكر، أو صلى ركعة واحدة لم تحصل التحية، هذا هو المذهب. ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ١٧٩)، والتحقيق ، للنووي، ص ٢٣٠ – ٢٣١، والمجموع، للنووي، (٣/ ٤٤٥).

⁽٨) في نسخة (ج): من.

⁽٩) إن تطوع بركعة فلابد من التشهد عقبها، وإن زاد على ركعة فله أن يقصر على تشهد واحد في آخر صلاته، وله أن يتشهد في كل ركعتين كما في الفرائض الرباعية، فإن كان العدد وتراً فلابد من التشهد في الآخرة أيضاً، وهذا إذا كانت صلاته أربعاً، فإن كانت ستاً أو عشراً أو عشرين أو أكثر من ذلك شفعاً كانت أو وتراً ففيها أربعة أوجه، الصحيح الذي قطع به الجمهور: أنه يجوز أن يتشهد في كل ركعتين وإن كثرت التشهدات، ويتشهد في الآخرة، وله أن يقتصر على تشهد في الآخرة، وله أن يقتصر على تشهد في الآخرة، وله أن يتشهد في كل أربع، أو ثلاث، أو ست، وغير ذلك، ولا يجوز أن يتشهد في كل ركعة، لأنه اختراع

١ – فصل

ويكره النفل (١) المبتدأ في خمسة أوقات وهي: بعد (فعل) (٢) الصبح حتى تطلُّع الشمس، وعند (٣) (٤) الطلوع حتى تنْبَسِط، (٥) وعند الاستواء (٦) حتى تزول، (٧) وبعد فعل العصر حتى تغرب الشمس، وعند اصفرارها حتى تغرُب، إلا بمكة فإنه لا يكره النفل (٨) فيها بحال، [وإلا] (٩) يوم الجمعة في حق من حضر الجامع (١٠)

=صورة في الصلاة لا عهد بها. ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ١٨٠)، والتحقيق، للنووي، ص ٢٢٨ - ٢٣٠، والمجموع، للنووي، (٣/ ٥٣٥ و ٥٤١ – ٥٤٣).

- (١) في نسخة (ب): التنفل.
- (٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٣) من هنا يبدأ السقط في نسخة (ب)، إلى قبل باب صلاة الاستسقاء بخمس كلمات وهي تمثل اللوح التاسع عشر كالملاً من النسخة نفسها.
 - (٤) نهاية الورقة: (١٨/ ب).
- (٥) انبساط الشمس هنا: امتدادها وارتفاعها، والبسطُ هو: المدُّ، وفي التنزيل قال تعالى: {لنن بسطْت إلى يدك لتقتلني} [سورة المائدة ٤/ ٢٨] والمعنى: مددنت إلى يدك لتقتلني. ينظر: مادة بسط من لسان العرب، لابن منظور، (١/ ٤٠٩)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٣٠.
- (٦) الاستواء: بالمد هو: العدل والوسط، ومنه قوله تعالى: {فاطلع فرآه في سواء الجحيم} [سورة الصافات ٣٧/ ٥٥]-والمعنى: أنه رآه في وسط وأصل جهنم، واستواء الشمس يعني: توسطها في كبد السماء، ينظر: مادة سوا من لسان العرب، لابن منظور، (٦/ ٤٤٥ - ٤٥٦)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١٢٩٧.
- (۷) زال: أي تحرك، وزال القوم عن مكانهم إذا حاصوا عنه وتنحوا، وزالت الشمس زوالاً، أي: مالت عن كبيد السماء. ينظر: مادة زول من نسان العرب، لابن منظور، (7/71-111)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص 1011.
 - (٨) في نسخة (ج): التنفل.
 - (٩) في نسخة (أ): ولا، وهو تحريف، والصواب ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).
 - (١٠) في نسخة (ج): الجمعة.

فإنه يجوز أن يتنفل وقت الاستواء، (١) ولا يكره في هذه الأوقات القضاء، والنذور، (٢) وصلاة الجنازة، ولا نفل له سبب، كصلاة الكسوفين، وتحية المسجد، (٣) ومن فاتته نافلة راتبة، (وما) (٤) تفعل لعارض، كصلاة الخسوفين، (٥) وكصلاة الاستسقاء لا تقضى بعد زوال العارض، ويقضى ما عداها في (٦) أصح القولين كالفرائض. (٧)

(د) الأصحمت الأحمادة المذهبية : ق ك

⁽۱) الأصح من الأوجه في المذهب في نفي كراهة الصلاة يوم الجمعة في هذه الأوقات خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أنه تباح الصلاة لكل أحد عند استواء الشمس خاصة سواء حضر الجمعة أم لا. ينظر: المحرر، للرافعي، (1/2.1), والمجموع، للنووي، (3/2.1).

⁽٢) في نسخة (ج): والنذر.

⁽٣) بالنسبة لصلاة الاستسقاء وهي من النفل التي لها سبب، ففي كراهية صلاتها في هذه الأوقات وجهان، أصحهما: عدم الكراهة، وأما تحية المسجد، فإن كان دخول المسجد لغرض من الأغراض، فإنه يصلي تحية المسجد بلا كراهة، وإن دخله لا لحاجة بل ليصلي التحية فقط فوجهان، أرجحهما: الكراهة. ينظر: البيان، للعمراني، (٢/ ٣٥٣ - ٣٥٦)، والمحرر، للرافعي، (١/ ٣٠٣)، والمجموع، للنووي، (٤/ ٧٨).

⁽٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٥) في نسخة (ج): الكسوفين.

⁽٦) في نسخة (ج): على.

⁽٧) الصحيح من الأقوال في المذهب ما صححه المؤلف. ينظر: العزيــز شــرح الــوجيز، للرافعــي، (٢/ ١٣٧ - ١٣٨)، والمجموع، للنووى، (٣/ ٥٣٢).

الباب العاشر باب صلاة العيدين

وهي سنة مؤكدة للرجال، والنساء، والعبيد، والأحرار، جماعـة وفـرادي، ووقتـها حين (١) ترتفع الشمس قيد رمح (٢) إلى الزوال، ويستحب تقديمها في الأضحى قليلاً، و تأخيرها في الفطر قليلاً، ٣) و لا يُؤذَّن لها، و لا يُقام، و إنما ينادي (٤) الصلاة جامعة، ويصلى ركعتين يكبر في الأولى سبع تكبيرات سوى تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع، وفي الثانية خمس تكبيرات سوى تكبيرة القيام إليها، والركوع فيها، يقف بين كل تكبيرتين بقدر آية لا طويلة ولا قصيرة، يهلل الله، ويحمده، ويكبره، ويمجده، ويقرأ في التكبيرة التي قبل الركوع من كل ركعة بالفاتحة وسورة، والمستحب أن يقرأ في الأُولى بسورة (ق)، وفي الثانية بسورة (اقتربت)، ولو نسى التكبيرات حتى شرع في القراءة لم يعُد إليها، ولم يسجد لتركها، ولو عاد إليها لم تبطل صلاته، واستحب (٥) أن يعيد القراءة بعدها، (٦) وإن قامت البَيِّنة يوم الثلاثين برؤية الهلال من ليلته نظر: فإن كان قبل الزوال صلوا، أو كان بعده قضوا على أحد القولين، ولكن في غده،

(١) نهاية الورقة: (٢٢/ أ).

⁽٢) قيد رمح: بكسر القاف وسكون الياء، وقاد رمح أي: قدره. ينظر: مادة قيــد مــن لــسان العــرب، لابــن منظــور، (٣٦٩/١١)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٣٦٩.

⁽٣) الأصح من الوجهين في المذهب في أول وقت صلاة العيد خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أنه من أول طلوع الشمس، والأفضل تأخيرها حتى ترتفع قدر رمح. ينظر: بحر المذهب، للرويــاتي، (٣/ ٢١٧ – ٢١٨)، والمحــرر، للرافعــي، (٢/ ۲۷۸)، والمجموع، للنووى، (٥/ ٧).

⁽٤) في نسخة (ج): ينادي لها.

⁽٥) في نسخة (ج): فاستحب.

⁽٦) يسن أن يقرأ بعد تكبيرة الإحرام وقبل تكبيرات الزوائد دعاء الاستفتاح. ينظر: بحر المذهب، للروياتي، (٣/ ٢٢٠)، والمحرر، للرافعي، (٢/ ٢٧٩)، والمجموع، للنووى، (٥/ ٢٢).

ولم يقضوا على القول الآخر، (١) (٢) ويخطب الإمام بعد الصلاة خطبتين، كخطبتي الجمعة يسلّم على الناس إذا استقبلهم بوجهه، ويجلس للاستراحة كما يجلس في خطبة الجمعة (لها)، (٣) واستماع الأذان، (٤) فكل (٥) ما يجب في خطبة الجمعة يجب فيها إلا القيام؛ فإنه لا يجب، ويورد في خطبة الفطُّر ما يليق بالحال من ذكر الفطُّرة، ووجوبها، ووقت إخراجها، والقَدْر المجزئ منها، وفي خطبة الأضحى ما يليــق هِـــا مــن ذكــر الأُضْحية، (٦) وصفتها، وما يجزئ منها، ويحث [الناس] (٧) (فيها) (٨) علي فعل الخير (٩) و المعروف.

واصطلاحاً هي: ما يذبح من النعم تقرباً إلى الله تعالى من يوم العيد إلى آخر أيام التشريق. ينظر: السراج الوهاج على متن المنهاج، للغمراوي، ص ٤١ه، وغاية البيان شرح زبد ابن رسلان، لشمس الدين الرملي، ص ٢٦٠.

⁽١) في نسخة (ج): في الآخر.

⁽٢) قضاء صلاة العيد مبنى على قضاء النوافل، فإن قلنا: لا تقضى لم يقض العيد، وإن قلنا: تقضى وهو المدهب قسضى العيد، فإذا قلنا: بالمذهب وهو قضاؤها فهل يجوز قضاؤها في بقية اليوم أم لا تقضي إلا من الغد؟ فيه وجهان، الـصحيح منهما: جواز قضائها في بقية اليوم. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٢٨٦ – ٢٨٧)، والمجموع، للنووي، (٥/ ٣٣ – ٣٤).

⁽٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٤) في نسخة (ج): ولسماع الأذان.

⁽٥) في نسخة (ج): وكل.

⁽٦) الأضحية لغة هي: شاة تذبح في وقت الضحى يوم النحر، هذا هو الأصل ثم أصبحت تستعمل في باقي أيام التــشريق، وسميت بذلك لفعلها في الضحى. ينظر: مادة ضحى من لسان العرب، لابن منظور، (٨/ ٢٩)، والمصباح المنير، للفيومي،

⁽٧) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ)، وقد أثبته من نسخة (ج).

⁽٨) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٩) نهاية الورقة: (٣٣/ ج).

فصل

ويُسَن الغُسل للعيدين، كما يُسَن للجمعة، إلا أنه يجوز قبل الفجر بخلاف الجمعة، ويُستحب أن يستحسن ثيابه، ويَمَسَّ الطيب، وما يقطع الرائحة، وأن يمشي إلى المصلَّى ولا يركب، ويتوجه في طريق، ويعود في غيره، وأن يأكل في عيد الفطر قبل الخروج إلى المصلَّى، ولا يأكل في الأضحى إلى أن يمضي وقت صلاقما، ولا يكره التنفل قبل صلاة العيد ولا بعدها، (لا) (١) في المسجد ولا في الصحراء، ويستحب (٢) في عيد الفطر التكبير المطلق، وهو: ما يفعل في كل وقت ولا يتحرى له وقت بعينه، يبتدئ بعد غروب الشمس من ليلة الفطر، ويقطعه حين يخرج الإمام إلى الصلاة في أحد القولين، وحين يفتتح الإمام الصلاة في القول الآخر [وهو: الأصح]، (٣) (٤) ويستحب في الأضحى التكبير المطلق كما ذكرناه، ويستحب له التكبير المقيد أيضاً، وهو: ما يفعل أعقاب الصلوات المفروضة، وكذلك أعقاب النوافل الرَّاتبة في (٥) أحد القولين، (٢) يبتدئ به الحاج بعد الظهر من يوم النحر إلى (ما) (٧) بعد الصبح من آخر الموالية، وكذلك غير الحاج في (٨) أصح الأقوال،

⁽١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٢) في نسخة (ج): فصل: ويستحب.

⁽٣) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ)، وقد أثبته من نسخة (ج).

 ⁽٤) الأصح في المذهب في مسألة آخر وقت التكبير المطلق في عيد الفطر ما صححه المؤلف، وهو: أنهم يكبرون إلى أن يحرم الإمام بصلاة العيد. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٢٨٣ - ٢٨٤)، والمجموع، للنووي، (٥/ ٣٨).

⁽٥) في نسخة (ج): على.

⁽٦) الأصح في المذهب في مسألة التكبير خلف النوافل: استحباب ذلك، لأنها صلاة مفعولة في وقت التكبير، فأشبهت الفريضة. ينظر: المحرر، للرافعي، (٦/ ٢٨٥)، والمجموع، للنووي، (٥/ ٤٣ - ٤٤).

⁽٧) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٨) في نسخة (ج): على.

ويكبر في القول الثاني: من مغرب ليلة العيد إلى ما بعد الصبح من آخر أيام التشريق، وفي القول الثالث: [يكبر] (١) من صبح يوم عرفة إلى أن يصلي العصر من آخر أيام التشريق، (٢) والمستحب أن يكبر ثلاثاً نسقاً، (٣) وأن يقول: الله أكبر (٤) كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله (٥) بكرة وأصيلاً.

(۱) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ)، وقد أثبته من نسخة (ج).

⁽۲) الأصح من الأقوال في المذهب ما صححه المؤلف وهو: أن غير الحاج ببدأ بالتكبير من ظهر يوم النحر إلى صبح آخر أيام التشريق. ينظر: البيان، للعمراني، (۲/ ٢٥٤ - ٢٥٦)، والمحرر، للرافعي، (٢/ ٢٨٤ - ٢٨٥)، والمجموع، للنووي، (٥/ ٣٩- ٤١).

⁽٣) نَسَقاً أي: متتابعاً متوالياً، يقال: ناسق بين الأمرين، أي: تابع بينهما، والنّسق: ما جاء من الكلام على نظام واحد، ونسقتُ الكلام إذا عطفت بعضه على بعض. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ١٣٠)، ولسان العرب، لابن منظور، (١/ ١٣٠).

⁽٤) تكررت كلمة (الله أكبر) في نسخة (ج) مرتين، وهو تحريف.

⁽٥) في نسخة (ج): وسبحان الله وبحمده.

الباب الحادي عشر باب صلاة الخسوفين

تستحب صلاة الحسوفين للرجال، والنساء، والعبيد، والأحرار، جماعة وفرادى، والجماعة أفضل، فيأمر الإمام بأن يُنادى الصلاة جامعة، ويَحْشر الناس إلى المسجد الأعظم، ويصلي بهم ركعتين في كل ركعة قيامان وركوعان، ويقرأ في الأولى بالفاتحة وسورة البقرة، أو بقدرها من غيرها، ثم يركع مسبحاً بقدرها من غيرها، ثم إركع مسبحاً بقدرها من غيرها، ثم [يركع] (٢) البقرة، ثم يرفع ويقرأ الفاتحة وسورة آل عمران، أو بقدرها من غيرها، ثم [يركع] (٢) مسبحاً بقدر ثمانين آية من سورة البقرة، ثم يسجد سجدتين كما يسجد في غيرها مسن الصلوات، ثم يقرأ الفاتحة في الركعة الثانية وقدر مائة وخسين آية من سورة البقرة، ثم يركع مسبحاً بقدر سبعين آية (منها)، (٣) ثم يرفع فيقرأ الفاتحة وقدر مائة آية من سورة البقرة، ثم يركع مسبحاً بقدر خسين آية منها، ثم يسجد سجدتين ويتشهد ويسلم، (٤) ولو قرأ الفاتحة وحدها في كل قيام منها جاز، ولو اقتصر فيها على ركعتين كسائر النوافل جاز، (٥) ويُسرُ في صلاة الكسوف ويجهر في صلاة الحسوف،

(١) في نسخة (ج): مائة وخمسين آية، وهو تحريف.

⁽٢) في نسخة (أ): يرفع، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

⁽٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٤) الأصح من القولين في المذهب في قدر المكث في السجود لصلاة الكسوف ما قطع به المؤلف وهـو: أنـه لا يطيـل السجود فيسجد كقدر السجود في سائر الصلوات، والثاني: يستحب تطويله نحواً من الركوع الذي قبله، واختـار النـووي: القول الثاني وهو: استحباب الإطالة، وقال: بل يتجه أن يقال لا قول للشافعي غير القول بتطويل الـسجود لمـا علـم مـن وصيته وهي: إن صح الحديث خلاف قوله فليترك قوله وليعمل بالحديث فإن مذهبه الحديث، وقد ثبت في إطالـة الـسجود أحاديث ثابتة في الصحيحين. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٢٨٩ - ٢٩٠)، والمجموع، للنووي، (٥/ ٥٥ - ٧٥).

⁽٥) في مسألة إنقاص الركوع الثاني والقيام الثاني من كل ركعة وجهان، وهما مبنيان على الوجهين في زيادة ركوع ثالث ورابع، فإن قلنا: لا تجوز الزيادة وهو الأصح، فهنا لا يجوز النقص وهو خلاف ما قطع به المؤلف. ينظر: المحرر، للرافعي، (١/ ٢٨٩)، والمجموع، للنووي، (٥/ ٥٣-٤٥).

ووقتها من حين تكْسِف إلى التَجلِّي، (١) فإن تَجَلَّى (٢) (الجميع) (٣) قبل الإحرام بالصلاة لم يصلوا، وإن كانوا في الصلاة أتمُّوا، (٤) وإن تَجلَّى بعضها صلَّوا، وإذا أرادوا أن يصلُّوا لكُسوف الشمس فغابت، أو يصلُّوا لخُسوف القمر فغاب، أو طلعت (٥) الشمس لم يصلُّوا، (٦) وإذا (٧) اجتمعت صلاة الخسوف مع المكتوبة قدَّم منها ما يخاف فَوْها، وإذا اجتمعت مع صلاة الجنازة قدَّم صلاة الجنازة بكل حال، (٨) فإذا (٩) فرغ من صلاة (١٠) الكسوف خطب خطبتين كخطبتي العيد يأمر الناس فيها بالتوبة من المعاصى، والخروج من المظالم، ويُحتُّهم على الاستغفار وفعْل الخير،

(۱) التجلي هو: الانكشاف والوضوح، وجلوت أي: أوضحت وكشفت، وتجلى الشيء أي: تكثّف، يقال: جلا الخبر للناس جلاءً، بالفتح والمد، إذا وضح وانكشف، وجلوت السيف أي: كشفت صدأه. ينظر: مادة جلو من لسان العرب، لابن منظور، (۲/ ۳٤۳)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٩٥.

⁽٢) في نسخة (ج): تجلت، نهاية الورقة: (٣٤/ ج).

⁽٣) مابين القوسين ساقط من نسخة: (ج).

⁽٤) في نسخة (ج): أتموها.

⁽٥) في نسخة (ج): وطلعت.

⁽٦) إذا غاب القمر قبل الفجر وهو لا يزال خاسفاً صلى صلاة الخسوف بالاتفاق، وإذا غاب بعد الفجر وقبل طلوع الشمس وهو لا يزال خاسفاً، ففيه قولان، الصحيح منهما: أنه يصلي. ينظر: المحرر، للرافعي، (7/77)، والمجموع، للنووي، (0/1000) و (0/1000).

⁽٧) في نسخة (ج): وإن.

⁽٨) إذا اجتمعت صلاة الخسوف مع الصلاة المكتوبة أو الجمعة أو العيد فإن خيف فوت المكتوبة أو الجمعة أو العيد نضيق الوقت قدمت هذه على صلاة الخسوف لأنها أوكد من الخسوف، وإن لم يخف فوتها، فطريقان، أصحهما: القطع بتقديم الخسوف لأنه يخاف فوته. ينظر: البيان، للعمراني، (٢/ ٢٧٦ - ٣٧٣)، والمحرر، للرافعي، (٢/ ٢٩٢ - ٣٩٣)، والمجموع، للنووي، (٥/ ٢١).

⁽٩) في نسخة (ج): وإذا.

⁽١٠) نهاية الورقة: (٢٣/ أ).

ويخطب لكُسوف الشمس، وإن غابت، ولِحُسوف القمر، وإن غاب، أو طلعت الشمس؛ لأن القصد به الوعظ فجاز بعد زوال العارض بخلاف الصلاة.

الباب الثاني عشر باب صلاة الاستسقاء

وإذا انقطع المطرعن وقته، أو غارت (١) العيون، أو نَصَبَت (٢) الآبار وعَظَ الإمام الناس، وأمرهم بالتوبة، وصيام ثلاثة أيام، وإكثار الصدقة فيها، وحَـشَرهم في اليـوم الرابع إلى المصلَّى، وتوجَّهوا بعد الاغتسال في خضوع، وسكينة من غير طيب، ولا زينة، ويخرج الشيوخ، والعجائز، والصبيان، وإن أخرجت البهائم فلا بأس، ولا يخرج أهل الذمة، وإن خرجوا وقفوا ناحية في غير مستَّسْقى المسلمين، وصلَّى هم ركعـتين كركعتي العيد، يقرأ [فيهما] (٣) ما يقرأ في صلاة العيد، ولو قرأ بسورة (٤) نوح كان حسناً، وإذا فرغ خطب هم خطبتين (٥) كخطبتي العيد، يستغفر الله تعالى عند افتتاح ويعظ النَّاس، ويقرأ آية من القرآن، ويستغفر الله عند افتتاح الثانية سبعاً نَسَقاً، ويفعل فيها (٨) كما فعل (٩) في الأولة، ويكثر من الاستغفار،

⁽١) غَوْر كل شيء: قعره، وغار الماء غوراً أي: ذهب في الأرض وسَفَلَ فيها. ينظر: مادة غور من لسان العرب، لابن منظور، (١٠/ ١٤٠)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٢٥٢.

⁽٢) نَضَبَ الشيء: سال، ونَضَبَ الماء ينضب، بالضم، نضُوباً إذا ذهب في الأرض وغار وبعُد، ينظر: مادة نضب من لسان العرب، لابن منظور، (١٤/ ١٧١)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٣١٣.

⁽٣) في نسخة (أ): فيها، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).

⁽٤) في نسخة (ج): سورة.

⁽٥) تكررت في نسخة (ج): مرتين.

⁽٦) في نسخة (أ) ونسخة (ب): الأولة، والأصح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).

⁽٧) في نسخة (ج): الله تعالى.

⁽٨) في نسخة (ج): فيهما.

⁽٩) في نسخة (ب): يفعل.

ويقرأ: {استغفروا ربكم إنه كان غفاراً، يرسل السماء عليكم مدراراً}، (١) ويقول: ((اللهم سقيا رحمة لا (٢) سقيا عذاب ولا محق))، (٣) ((اللهم أسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين))، (٤) ثم يستقبل الإمام القبلة في أثناء الخطبة الثانية، ويحول (٥) طَيْلُسانه، (٦) ويقلبه (٧) إن كان مربعاً، وإن جمع بين القَلْب والتحويل كان أولى، ويدعو الله سراً ويقتدي الناس به في القلب، والتحويل، والدعاء، ثمَّ يستقبلهم بوجهه ويحمه ويحمه على الصدقة والاستغفار، ثم ينصرف ولا يُعَيِّر هَيْنَته ولا يُعَيِّرون إلى أن يعودوا (٨) إلى منازلهم فإن سُقوا وإلا عادوا ثانية، وثالثة،

(۱) [سورة نوح ۷۱/ ۱۰-۱۱]

۱) المعورة هوج ۲۰۱۱ ۱۰۱

⁽٢) في نسخة (ج): ولا.

⁽٣) أخرجه الشافعي مطولاً في مسنده، (١٠/١، كتاب العيدين)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ((٣٥٦/٣)، باب الدعاء في الاستسقاء، برقم: ٦٢٣٦)، وقال: هذا مرسل، وقال عنه الإمام الشوكاني: وهو مرسل كما قال المصنف وأكثر الدعاء في الاستسقاء، برقم: ١٤/١٠)، وقال: هذا مرسل، وقال عنه الإمام الشوكاني: وهو مرسل كما قال المصنف وأكثر الفاظه في الصحيحين، ينظر: نيل الأوطار، للشوكاني، (٤/ ١٤ - ١٥).

⁽٤) أخرجه الشافعي في الأم مطولاً، (٣/ ٩)، كتاب الاستسقاء باب الدعاء في خطبة الاستسقاء برقم: (٥٢٥)، قال ابن حجر: هذا الحديث ذكره الشافعي في الأم تعليقاً، ولم نقف له على إسناد، ولا وصله البيهقي بل رواه في المعرفة من طريق الشافعي، ينظر: التلخيص الحبير، لابن حجر، (٣/ ٩٨- ٩٩) برقم: ٧٢١.

⁽٥) التحويل، يقال حولًت الرداء أي: نقلت كل طرف إلى موضع الآخر، ومنه تحويل الرداء في الاستسقاء وهو: لبسه على قفاه، وبذلك يتحول يمينه يسار. ينظر: مادة حول من المصباح المنير، للفيومي، ص ٨٤، ومعجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعه جي، ص ١٠٤.

⁽٦) الطَيْلَسان فارسي مُعَرَّب وهو: كساء مربع يُلْبس على الكتف أو يحيط بالبدن خالِ من التفصيل والخياطة، أو هـ و مــا يُعرف في العامية المصرية بالشال، والجمع طيالس. ينظر: مادة طلس من المعجم الوسيط، (٢/ ٥٦١ - ٥٦٥)، ومعجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعه جي، ص ٢٦٥.

⁽٧) القلّب: بفتح القاف وسكون اللام، يقال قلبْتُ الرداء أي حولًته، وذلك بأن جعلت أعلاه أسفله. ينظر: مادة قلب من المصباح المنير، للفيومي، ص٢٦٤، ومعجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعه جي، ص ٣٣٦.

⁽٨) في نسخة (ب): يعود، وهو تحريف.

وإن (١) استسقى الإمام بالدعاء أعقاب الصلوات من غير صلاة جاز، ويستحب لأهل الناحية الخصبة أن يستسقوا لأهل الناحية الجدبة، وأن يتصدى الإنسسان لأول مطر؛ ليصيب ثوبه وبدنه، وأن يغتسل في الوادي إذا سال وأن يُسَبِّح (عند) (٢) الرعد والبرق، ويدعو عند اشتداد الريح، ولا يصلى لآية (٣) غير الاستسقاء، والخسوفين.(٤)

⁽١) في نسخة (ج): ولو.

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٣) نهاية الورقة: (٣٥/ ج).

⁽٤) في نسخة (ج): وغير الخسوفين.

الباب الثالث عشر باب الجنائز (١)

إذا أحتُضر (٢) العَلِيل (٣) أستُقبل به القبلة على شقّه الأيمن، ولُقِّن كلمة الـشهادتين، وإذا قضى بدأ أرفق أهله بإغماض عينيه، وإطباق فيه، وشدِّ لحْييه إلى رأسه بعـصابة، ويُليِّن مفاصله، ويخلع ثيابه، ويُترك على سرير، ويُسَجَّى (٤) بثوب، ويُثَقَّل (٥) بطنه بحديدة، (٦) أو طين رطب، ويُؤخَّر غسله إلى أن يتحقق موته، والغسل من فروض الكفايات، (٧) كالتكفين، والدفن، ويفتقر إلى النية في (٨) أحد القولين، (٩) ويُغسسًل كل الموتى (١٠) إلا الشهيد؛ فإنه لا يُغسَّل إذا لم يكن على بدنه نجاسة، ولم تـصبه في الحياة جنابة، ولا يُصلَّى عليه، ويُدفَن بثيابه، وإن كان على بدنه نجاسة أزيلت،

⁽١) في نسخة (ج): باب صلاة الجنائز.

⁽٢) حُضِرَ المريض، واحتُضِر إذا نزل به الموت وأشرف عليه فهو في النّزع، ينظر: مادة حضر من لسان العرب، لابن منظور، (٣/ ٢١٦)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٧٦.

⁽٣) العليل هو: المريض، عَلَّ يَعِلُّ واعْتَلَّ أي: مرض، فهو عليل، والعِلَّة: المرض الشاغل. ينظر: مادة علل من لسان العرب، لابن منظور، (٩/ ٣٦٧)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٢٢٠.

⁽٤) سَجَّى الميت بثوب أي: غَطَّاه به، وسَجِيْتُ الميت تسنجِيةً إذا مددت عليه ثوباً وغطيته به. ينظر: مادة سجا من لـسان العرب، لابن منظور، (٦/ ١٨٤ – ١٨٥)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١٢٩٣.

⁽٥) المراد هنا بتثقيل البطن هو: أن يوضع على بطنه شيء تقيل كسيف أو مرآة أو غيرهما من الحديد فإن عدم فيوضع على بطنه طين رطب. ينظر: المحرر، للرافعي، (٦/ ٣٠٤)، والمجموع، للنووي، (٥/ ١٠٩).

⁽٦) في نسخة (ج): بحديد.

⁽٧) في نسخة (ب): الكفاية.

⁽۸) في نسخة (ج): على.

⁽٩) في المسألة وجهان أصحهما في المذهب هو: عدم اشتراط النية في الغسل. ينظر: الوسسيط، للغزالي، (٢/ ٣٦٣)، والمجموع، للنووي، (٥/ ٢٢١).

⁽۱۰) في نسخة (ج): ميت.

وإن كان جُنباً غُسِّل على أحد الوجهين، ولم يُغسَّل على الوجه الآخر؛ وهو الأصح، (١) والشهيد من مات في مُغتَرك المشركين قبل تَقَضِّي الحرب بسبب من أسباب القتل، كان به جرح أو لم يكن، أو مات بعد تقضي الحرب عن جرح (وُجد) (٢) في المُغترك لا تبقى معه النفس، ومن وجد قتيلاً في غير المُغترك، أو في المُغترك بعد تَقضِّي الحرب عن جرح قد تبقى معه النفس فليس بشهيد، وأما السيِّقْط (٣) إذا مات وكان قد استَهلً؛ (٤) فإنه يُغسَّل ويُصلَّى عليه، وكذلك إذا كان قد نُفخ فيه الروح لم يُغسَّل ولم يُصلَّ عليه، وهلَ يُغسَّل الغريق؟ على يستَهلّ، (٥) وإن لم تنفخ فيه الروح لم يُغسَّل ولم يُصلَّ عليه، وهلَ يُغسَّل الغريق؟ على وجهين، (٦) بناءً على القولين في وجوب النية لغسْله، (٧)

⁽١) الأصح في المذهب في مسألة تغسيل الشهيد إن كان جنباً ما صححه المؤلف وهو: أنه لا يغسل. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٣٣٣)، والمجموع، للنووي، (٥/ ٢٢٣).

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٣) السَقْط: بالفتح والضم والكسر، والكسر أكثر، وهو: الولد ذكراً كان أو أنثى، يَسنقط قبل تمامه وهو مستبين الخلّـق، يُنظر: مادة سقط من لسان العرب، لابن منظور، (٢٩٣/٦)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١٤٦.

⁽٤) استهل المولود أي: رفع صوته صارخاً، وصاح عند الولادة. ينظر: مادة هلل من لسان، العرب، لابن منظور، (١٢٠/١)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٣٢٩.

^(°) الصحيح من المذهب في مسألة السقط إذا نفخت فيه الروح ولم يستهل هو: أنه يجب غسله ولا تجب الصلاة عليه بل لا تجوز. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٣٣١- ٣٣٢)، والمجموع، للنووي، (٥/ ٢١٥).

⁽٦) في نسخة (ج): قولين.

⁽٧) الأصح من الوجهين الذين أطلقهما المؤلف هو: وجوب غسل الغريق لأنا مأمورون بغسل الميت فلا يسقط الفرض عنا إلا بفعلنا. ينظر: المنهاج، للنووي، (١/ ٣٦٣)، وتحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، (١/ ٣٩٦)، ونهاية اللمحتاج، للرملي، (٢/ ٤٤٢).

وأحق الناس بغسل الميت الأب، ثم الجد، ثم الابن، ثم ابن الابن، ثم الأخ؛ على ترتيب العَصبَات (١) الأقرب فالأقرب، فإن لم يكن عَصبَات (٢) فأحقهم الوالي ثم الأجانب، وللزوجة المسلمة أن تُعَسِّل زوجها المسلم، وكذلك الذَّمية إذا قلنا: لا يفتقر الغسل إلى النية، ولأم الولد أن تُعَسِّل مولاها إذا كانت مسلمة، أو ذمية، وقلنا: لا يفتقر الغسل إلى النية، والعَصبَة أولى من الزوجة، ومن أم الولد، ولنساء القرابات غسل الرجل، والزوجة أحق (٣) منهن، وليس للمطلقة غسل مطلقها بحال، وأحق الناس بغسل المرأة المحارم من النساء، كالأم، والأحت، (٤) ثم غير المحارم منهن، كبنت العم وبنت الحال، ثم الأجنبيات، ثم الرجال المحارم، ثم الزوج، وقيل: الزوج أولى من الرجال المحارم، (٥) فإن لم يوجد لغسل الرجل غير امرأة أجنبية أون لم يوجد لغسل الرجل غير امرأة أجنبية وأيمنا (١) على أحد الوجهين، و[غُسِّلاً] (٧) على الوجه الآخر وغَسِّ الغاسل الموره، (٨)

⁽١) العصبات: جمع عَصبَة، وعَصبَة الرجل هم: بنوه وقرابته من جهة الأب، وسُمُوا بذلك لأنهم يعصبونه ويعتصب بهم أي: يحيطون به ويشنت بهم، فالأب طرف والابن طرف والعم جانب والأخ جانب. ينظر: مادة عصب من الصحاح، للجوهري، (١/ ٢٧٥)، ولسان العرب، لابن منظور، (٩/ ٣٣٣).

⁽٢) في نسخة (ج): عصبة.

⁽٣) في نسخة (ج): أولى.

⁽٤) نهاية الورقة: (٢٤/ أ).

⁽٥) الأصح من الوجهين الذين ذكرهما المؤلف هو: تقديم الزوج على الرجال المحارم في تغسيل الزوجة. ينظر: البيان، المعمراني، (٣/ ٢١)، والمحرر، للرافعي، (٢/ ٣١٢)، والمجموع، للنووي، (٥/ ١١٥ – ١١٦).

⁽٦) في نسخة (أ) ونسخة (ج): يُمِّم، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽٧) في نسخة (أ) ونسخة (ج): غُسلٌ، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽٨) أصح الوجهين الذين ذكرهما المؤلف هو: أنه بيمم ولا يُغسَّل. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٣١١)، والمجموع، للنووي، (٥/ ١١٨ - ١١٩).

فإذا (١) أراد الغاسل الغَسْل أفضى بالميِّت إلى مُغْتَسله تحت سَقْف، وعَلَى موضع رأسه على موضع رجليه قليلاً، وألبسه قميصاً سَخيفاً (٢) واسع الأكْمام، أو طرح عليه ما يواري عورته، وأعدَّ إناءً كبيراً بالبُعد من الميت، ويطرح (٣) فيه الماء، وثانياً (٤) صغيراً يغرف به منه، وثالثاً (٥) وسطاً يطرح فيه الماء للاستعمال، ويكون الماء بارداً إلا في شدة البرد، (٦) أو إذا (٧) كان على الميِّت وَسَخ فيكون فاتراً، (٨) ويُعددُ خروقتين قبل(٩) الغَسْل، ثم يُجْلس الميِّت إجْلاساً رفيقاً، ويصبُّ عليه الماء مُعين الغاسل، وهو يُمرُّ يده على بطنه وبدنه من غير أن يَمسَ عورته، ويغُضَّان البصر، ثم يأخذ الغاسل إحدى الخرقتين، ويلُقها على يده، (ويُنجِّي الميِّت بالماء، كما يُنجِّى الحي، ثم يُلقيها، ويأخذ الخاسل ويأخذ الخرقة الأخرى، ويلُقها على يده، (ويُنجِّي الميِّت بالماء، كما يُنجِّى الحي، ثم يُلقيها،

⁽٢) السخيف: الرقيق، وكل ما رق فقد سَخُف، وثوب سخيف أي: رقيق النسج بين السخافة ذلك لقلة غزله، وعقل سخيف أي: رقيق ضعيف فهو ناقص، ينظر: مادة سخف من لسان العرب، لابن منظور، (٦/ ٢٠٤)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١٤١.

⁽٣) في نسخة (ج): يطرح.

⁽٤) في نسخة (ب): وإناءً.

⁽٥) في نسخة (ب): وإناءً.

⁽٦) نهاية الورقة: (٣٦/ ج).

⁽٧) في نسخة (ب) ونسخة (ج): وإذا.

⁽٨) الفاتر مأخوذ من فتر يفتر وفتوراً وقُتاراً: سكن بعد حدة، ولان بعد شدة، يقال فتر الماء أي: سكن حره، فهو فاتر. ينظر: مادة فتر من لسان العرب، لابن منظور، (١٠/ ١٧٤)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٤٥٤.

⁽٩) في نسخة (ب): من قبل.

⁽١٠) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽۱۱) في نسخة (ج): فمه.

ويمسح (١) (هَا) (٢) أسنانه، ثم يُنْشِقه القليل من الماء، ويوضئه وضوءه للصلاة، ثم يغسل رأسه، و(يُسَرِّح) (٣) لحيته بمشط مُفَرَّج الأسنان، ثم يغسسل شقّه الأيمن، ثم (شقّه)(٤) الأيسر، إلى أن يأتي على جميعه، والمستحب أن يغسله (٥) ثلاثاً، وأن يكون في الغسلة الأولة شيء من سدر، (٦) (٧) وفي الثانية شيء من كافور، (٨) والثالثة بالماء القراح، (٩) (١٠) والواجب غسله (١١) مَرَّة بالماء القراح كالجنب،

(١) في نسخة (ب): ثم يمسح.

(٧) السدّر هو: شجر النبق، واحدتها سدرة، وجمعها سدرات وسدرات وسدرات وسدر، وهو نوعان، أحدهما: ينبت في الأرياف، وينتفع بورقه في الغَسَل، وثمرته طيبة، وتسمى الغُبْري، وهذا النوع لا شوك فيه إلا ما لا يضير، والثاني: ينبت في البر، ولا ينتفع بورقه في الغَسَل، وثمرته عَقِصَة، وتسمى ضال، وهو ذو شوك، ينظر: مادة سدر من لسسان العرب، لابن منظور، (٦/ ٢١٣)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١٤٢.

(٨) في نسخة (ج): الكافور.

(٩) بين النووي في المجموع أن ما ذكره المؤلف من هذه الغسلات الثلاث غريب في المذهب، والمشهور من المذهب هو: أن يغسله أولاً بالماء وشيء من سدر ثم يغسله ثلاثاً بالماء القراح وأن يجعل في كل مرة من الغسلات كافوراً. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٣٠٩)، والمجموع، للنووي، (٥/ ١٣٣ - ١٣٦).

(١٠) القراح: بالفتح هو: الماء الخالص الذي لم يخالطه شيء يُطنَب به من تمر أو عسل أو زبيب أو غيرها، وهو الماء الذي يُشرب إثر الطعام، ينظر: مادة قرح من لسان العرب، لابن منظور، (١١/ ٩٢)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٢٣٥.

(۱۱) في نسخة (ب): غسل.

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٥) في نسخة (ب): يُغَسَّل.

⁽٦) في نسخة (ج): السدر.

ويستحب أن يقلم ظفره، (١) ويحلق (٢) عانته، ولا يُختّنه (٣) إن كان غير مَخْتـون، ويُظَفَّر شعر المرأة (٤) ثلاثة (٥) قرون، ويلقى خلفها، ثم يُنشَّف الميت في ثوب، فـإن خرج منه شيء بعد كمال غسله، ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: تغسل النجاسة لا غـير. والثانى: تغسل النجاسة ويوضأ. والثالث: يعاد غسله. (٦)

١ – فصل

في الكَفَن (٧)

وكفن الميت وسائر مؤونته من رأس المال مُقدَّم على السدَيْن، والوصيَّة، والمسيراث، ويُكفَّن الرجل في ثلاثة أثواب بيض جُدُد، (٨) أو غَسيلة، وتكون رباطاً لا عمامة فيها ولا قميص، ويُبْسط أحسنها وأوسعها،

(١) في نسخة (ج): أظفاره.

(٣) أصل الختن: القَطْع، والختان مصدر من ختَنَ، والاسم الختان وهو في حق الرجل: قطع القُلْفة أي: الحشفة التي تعلو رأس الذّكر،ويسمى الإعدار، وفي حق المرأة: قطع بعض جلدة عالية مشرفة على الفرّج من أعلاه، ويسمى الخفّض، وقيل الختان هو: موضع القطع من الذّكر والأنثى. ينظر: مادة ختن من لسان العرب، لابن منظور، (٤/ ٢٦)، المعجم الوسيط، (١٨/١)، ومعجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعه جي، ص ١٧١.

- (٤) في نسخة (ج): شعر رأس المرأة.
 - (٥) في نسخة (ج): ثلاث.
- (٦) أصح هذه الأوجه هو: أن تغسل النجاسة فقط، فلا يجب عليه وضوء ولا يعاد غسله. ينظر: المحرر، للرافعي، (7) أصح هذه الأوجه هو: أن تغسل النجاسة فقط، فلا يجب عليه وضوء ولا يعاد غسله. ينظر: المحرر، للرافعي، (7)
- (٧) الكفن بالتحريك هو: ما يُلف به الميت من لباس، والجمع أكفان. ينظر: مادة كفن من لسان العسرب، لابسن منظسور، (٢ / ١٣٩)، ومعجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعه جي، ص ٣٥١.
 - (٨) في نسخة (ب): جدود، وهو تحريف.

⁽٢) نهاية الورقة: (٢٠/ ب).

ويُذَرُّ (١) عليه الحَنُوط (٢) والكافور، ثم يُبْسط فوقه الذي يليه في الحسس والسعة، ويُدَرُّ عليه الحَنُوط والكافور، ثم [الثالث] (٣) كذلك، ويُترك الميت فوق [الثالث] (٤) على قفاه، ويوضع القُطْن، وفيه الحنوط والكافور على مساجده، (٥) ومنافذه، (٦) ثم يدرج في الأثواب الثلاثة، ويُردُّ فاضلها على وجهه وظهور قدميه، وتُشَدُّ الأكفان إن خيف انتشارها، وتُحَلُّ إذا وضع في اللَّحد، (٧) فإن كان الميِّت مُحْرِماً لم يُقرَّب طيباً، ولم يُلبَّس مخيطاً، ولم تُشدُّ أكفانه، ولم يُؤْخذ شيء من شعره وظفره، ويجوز أن يُكفَّن الرجل في خمسة أثواب لا عمامة فيها ولا قميص،

⁽١) ذَرَ الشيء يذُرُه: أخذه بأطراف أصابعه ثم نثره على الشيء، وذَرَ الشيء يذُرُه إذا بدّدَه، وذَرَرْت الملح والحب أذُرُه ذراً: فرَقَتُه. مادة ذرر من القاموس المحيط، للفيروز آبدي، صلح المعلم المحيط، للفيروز آبدي، صلح ٣٠٠.

⁽٢) الحنوط والحِنَاط هو: طيب يُخْلط للميت خاصة، وكل ما يُطيَّب به الميت من مسك وذَريرة وصنَدْل وعَبْر وغير ذلك مما يُذَرُّ عليه تطبيباً له وتجفيفاً لرطوبته فهو حنوط. مادة حنط من المصباح المنير، للفيومي، ص ٨٣، وينظر: مادة حنط من لسان العرب، لابن منظور، (٣/ ٣٦٠)

⁽٣) في نسخة (أ) ونسخة (ج): الثالثة، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽٤) في نسخة (أ) ونسخة (ج): الثالثة، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

^(°) المساجد هي: مواضع السجود من الإنسان وهي: الجبهة والأنف واليدان والركبتان والرجلان. مادة سجد من لسسان العرب، لابن منظور، (٦/ ١٧٦).

⁽٦) منافذ الإسان هي: كل شيء يُوصَلُ إلى النفس فرحاً أو ترَحاً من العينين والأذنين والمنخرين والفم، ويُدخل الفقهاء في ذلك الجراحات النافذة، وذلك دفعاً للهوام، ولعلً المؤلف هنا يدخل في المنافذ مابين الإلتين، ذلك لأنه لم يفرده بالحديث كما فعل فقهاء المذهب أمثال الشيرازي، والغزالي، والنووي، وغيرهم، فقد أخرجوا مابين الإليتين عن المنافذ عند الحديث عنها وأفردوها بالحديث. مادة نفذ من المصباح المنير، للفيومي، ص ٣١٧، والمهذب، للشيرازي، (١/ ٢٧)، والمجموع، للنووي، (٥/ ١٥٨).

⁽٧) اللَّحْد واللَّحْد: الشَقُ الذي يكون في جانب القبر موضعٌ للميت لأنه قد أُمِيل عن وسطه إلى جانبه، وقيل: الذي يُحفر في عُرْضه، والضريح والضريحة: ما كان في وسطه، والجمع ألحاد ولُحود، يقال: لَحَد القبر يلْحَده لحْداً والْحَده: عمل له لحداً. مادة لحد من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٣١٧.

والزيادة عليها (١) ممنوعة، (٢) وتُكفَّن المسرأة في خمسة أثسواب، درْع، (٣) وإزار، وخمار،(٤) ولفافتين، (٥) ويجزئ في كَفَن (٦) الرَّجل والمرأة لفافة واحدة، وإذا لم يكسن للميِّت مال، فكَفَنه على من تلزمه نفقته في (حال) (٧) حياته، فإن (٨) لم يكن ففي بيت المال، وكَفَن المرأة على زوجها في أحد القولين، وفي مالها في (٩) القول الآخر، وهسو الأصح.(١٠)

(٣) درْع المرأة: قميصها، وهو مُذَكَّر لا غير، والجمع أَدْراع، وقيل هو: ثوب تجوب - أي تقطع - المرأة وسطه وتجعل له يدين وتخيط فرجَيْه. ينظر: مادة درع من لسان العرب، لابن منظور، (٤/ ٣٣١)، والقاموس المحيط، للفيروز آبدي، ص ١٧١٤.

(٤) الخِمار للمرأة هو: النَّصيف. وقيل هو: ثوب تغطي به المرأة رأسها، وجمْعه أخْمرة وخُمْر وخُمُر، يقال: اخْتمرت المرأة إذا لبست الخمار. ينظر: مادة خمر من لسان العرب، لابن منظور، (٤/ ٢١٣)، والمصباح المنير، للفيومي، ص٩٩. (٥) اللَّفافة بالكسر هي: ما يُلفُ على الرِّجل وغيرها، والجمع: اللَّفائف، وألفَ الرَّجل رأسه إذا جعله تحت ثوبه، يقال: تلقف فلان في ثوبه والتف به وتلفلف به. ينظر: مادة لفف من لسان العرب، لابن منظور، (١٢/ ٢٠٦)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٢٨٦.

- (٦) في نسخة (ج): تكفين.
- (٧) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٨) في نسخة (ب): وإن.
 - (٩) في نسخة (ب): على.
- (١٠) الأصح من المذهب خلاف ما صححه المؤلف وهو: أن كفن المرأة على زوجها وليس في مالها، لأن من لزمه كسوتها في الحياة لزمه كفنها بعد الوفاة. ينظر: المحرر، للرافعي، (٦/ ٣١٥)، والمجموع، للنووى، (٥/ ١٤٨ ١٤٩).

⁽١) في نسخة (ب): على الخمسة.

⁽٢) قال النووي: إن زاد كفن الرجل على خمسة أثواب: كُرِه؛ لأنه سَرَف، ولم يقل أحد أن الزيادة حرام مع أنها إضاعة مال غير مأذون فيه ولو قال به قائل لم يبعد. أ. ه.. قال ابن حجر: قال الأذرعي: جزم ابن يونس بالتحريم، وهو صريح كلام كثيرين، فهو الأصح، وهو موافق لكلام المؤلف حيث قال: إنها ممنوعة. ينظر: المجموع، للنووي، (٥/ ١٥٣)، وتحفة المحتاج، لابن حجر الهيتمي، (١/ ٤٠٢).

٢ – فصل

في الصلاة على الميت

ويُصلى على كل ميّت مسلم إلا الشهيد، والسِّقْط الذي لم تنفخ فيه الروح، وقد تقدم ذكرهما، (۱) وتجوز جماعة وفرادى، والجماعة أفضل، وتجوز في المسجد وغيره، وفي المسجد أفضل إذا أُمن انفجاره، ويسقط الفرض بصلاة واحد، (۲) وقيل: بثلاثة، (۳) ويُصلَى عليه كرَّة واحدة، ويجوز أن يصلي عليه بعده (٤) من فاتته الصلاة عليه، وعلى القبر ما لم يَبْلَ الميّت، (٥) وقيل: أبداً، وقيل: شهراً، والأول أصح، (٦) وتجوز (٧) على الغائب عن البلد بالنية، (٨) وإن بعدت المسافة، ولا يجوز على الغائب في البلد، ويجوز الغائب عدة جنائز بنية واحدة، وعلى المسلمين مُخْتلطين بالمشركين (٩) يريد به المسلمين، وإذا اجتمعت جنائز لرجال، ونساء، وصبيان، (١٠) وخناثي، فجنائز الرجال (١١) أقرب إلى الإمام، ثم الصبيان، ثم الحَناثي، ثم النساء،

⁽۱) ينظر ص ۲۱۷ و ۲۱۸ من باب الجنائز.

⁽٢) في نسخة (ج): واحدة، وهو تحريف.

⁽٣) الأصح من القولين الذين ذكرهما المؤلف: أنه يسقط الفرض بصلاة واحد؛ لأنه يصدق عليه أنه صلَّى على الميت. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٣٢٥ - ٣٢٦)، والمجموع، للنووي، (٥/ ١٦٩).

⁽٤) نهاية الورقة: (٣٧/ ج).

⁽٥) في نسخة (ج): يبل جسده الميت، وهو تحريف.

⁽٦) صحح المؤلف جواز الصلاة على الميت بعد دفنه ما لم يبل، والأصح من المذهب: أنه يصلي عليه من كان من أهل فرض الصلاة وقت موته؛ لأنه يؤدي فرضاً خوطب به. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٣٢٧)، والمجموع، للنووي، (٥/ ٢٠٠)، ومنهاج الطالبين، للنووي، (١/ ٣٣٨- ٣٣٩).

⁽٧) في نسخة (ج): وتجوز الصلاة.

⁽٨) في نسخة (ج): في النية.

⁽٩) في نسخة (ج): بمشركين.

⁽١٠) في نسخة (ب) ونسخة (ج): لرجال وصبيان ونساء.

⁽١١) في نسخة (ج): فجنازة الرجل.

وأوْلى الناس بالصلاة الأب، ثم الجد، ثم الابن، ثم ابن الابن، ثم الأخ، كما قلنا في الغُسْل، (١) ولا حق للوالي فيها مع وجود الولي، ولا ولاية فيها لعبد، ولا لمن فيه جزء من الرِّق، (٢) والعَدْل أَوْلى من الفاسق، والبالغ أولى من الصغير، (٣) وإذا تـشاحَّ (٤) فيها وليَّان في درجة واحدة (٥) قُدِّم أَسَنَّهما، فإن (٦) تساويا أُقْرع بينهما، وكل ما شرط في المكتوبة من الطهارة، والقبلة، وغيرهما فهو شرط في صلاة الجنازة، ويقف المصلي حيال صدر الرجل (٧) وحيال عَجُز (٨) المرأة، ويكبر للافتتاح، ويقرأ الفاتحة، ويُسرُّ بها (٩) هاراً، وكذلك ليلاً على أصح الوجهين، (١٠) ثم يكبر أخرى، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم، ويدعو للمؤمنين والمؤمنات، ويكبر ثالثة (١١) ويخصُّ الميِّت فيها بالدعاء،

⁽١) في نسخة (ج): الأصل.

⁽٢) في نسخة (ج): رق.

⁽٣) في نسخة (ج): الصغيرة، وهو تحريف.

⁽٤) أصل المشاحّة مأخوذ من الشُحّ وهو: البخل، يقال: تشاحوًا في الأمر وعليه: شحّ به بعضهم على بعض وتبادروا إليه حذر فوته، وهما يتشاحّان على أمر إذا تنازعاه، ولا يريد كل واحد منهما أن يفوته. مادة شحح من لسان العرب، لابن منظور، (٧/ ٤٣)، وينظر: مادة شحح من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٢٢٦.

⁽٥) نهاية الورقة: (٥٦/ أ).

⁽٦) في نسخة (ج): وإن.

 ⁽٧) الصحيح من المذهب باتفاق المصنفين هو: أن المصلي يقف حيال رأس الرجل وليس حيال صدره كما هو في الوجه الأخر الذي قطع به المؤلف. ينظر: المحرر، للرافعي، (٦/ ٣٣٠)، والمجموع، للنووي، (٥/ ١٨٣).

⁽٨) في نسخة (ج): عجيزة.

⁽٩) تكررت كلمة (بها) في نسخة (ج) مرتين.

⁽١٠) ما صححه المؤلف هو المذهب. ينظر: والمحرر، للرافعي، (٢/ ٣٢١)، والمجموع، للنووي، (٥/ ١٩٣).

⁽١١) في نسخة (ب): الثالثة.

ويقول: ((اللهم اغفر لحينا وميتنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثانا، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام، (١) اللهم لا تحرمنا أجره، منا فأحيه على الإسلام، (١) اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده (٢))، (٣) وإذا صلى على امرأة قال: ((اللهم ارحمها، وتجاوز عنها))، وإذا صلى (على) (٤) الطفل (٥) قال: ((اللهم اجعله لأبويه فرطاً، وذحراً، وعظة واعتباراً))، (٦) ثم يكبر الرابعة، ويسلم، (٧)

(١) قوله (على الإسلام) هذا خلاف الوارد في الأحاديث؛ لأن الوارد (على الإيمان)، ينظر: المجموع، للنووي، ١٩٦٥.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه إلى قوله (ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان)، (ص ٣١٩، كتاب الجنائز عن رسول الله عليه وسلم، باب ما يقول في الصلاة على الميت، برقم: ٢٠١٥)، وأبو داود في سننه (ص ٤٩٨، أول كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت، برقم: ٣٢٠١)، والنسائي في سننه إلى قوله (وصغيرنا وكبيرنا)، (٤/٧٣، كتاب الجنائز، باب الدعاء، برقم: ١٩٨٥)، وابن ماجة في سننه (٢١٨/٢، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الميت، برقم: ١٩٨٥)، وأحمد في مسنده إلى قوله: (وصغيرنا وكبيرنا)، برقم: ٢١٣٥٢، و/٢١٦، و الحديث صححه ابن حبان برقم: ١٩٤٥)، وأحمد في مسنده إلى قوله: (وصغيرنا وكبيرنا)، برقم: ٢٥٣١، و/٢٣٥، و الحديث صححه ابن حبان والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وصححه أيضاً الألباني، ينظر: صحيح ابن حبان، ٧/٣٣، والمستدرك على الصحيحين، للحاكم، ١١/١ه، وصحيح سنن أبي داود، للألباني، ٢/ ٢٩٩، وصحيح سنن ابن ماجة، للألباني، ٢/ ٢٩٩، وصحيح سنن ابن ماجة،

- (٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٥) في نسخة (ب) ونسخة (ج): طفل.
- (٦) لم أجده بهذا اللفظ ولكن أخرج عبد الرزاق نحوه في مصنفه (٣/٥١ه، باب الدعاء على الطفل، برقم: ٢٥٨٩) والبيهقي نحوه أيضاً في السنن الكبرى (٤/ ٩، باب السقط يغسل ويكفن ويصلى عليه إن استهل أو عرفت له حياة، برقم: ٥٨٥٥).
- (٧) المذهب استحباب قول: اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده، وذلك بعد التكبيرة الرابعة وقبل السلام. ينظر: المحرر، للمدرر، للرافعي، (٢/ ٣٢٣)، والمجموع، للنووي، (٥/ ١٩٩).

⁽٢) تكررت كلمة (بعده) في نسخة (ج) مرتين.

ويرفع يديه (١) في سائر تكبيراته (٢) كما يرفع في الافتتاح، والفرض من ذلك (كله): (٣) النية، والتكبير، والقيام، وقراءة الفاتحة، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وأدنى الدعاء للميّت، والتسليمة الأولى.

ويستحب (٤) الإسراع بالجنازة إذا خيف انفجاره، ولا تُتْبع بنار، ولا لَطْم، (٥) والمشي قُدَّامها أفضل من ورائها، ويجمع في حملها بين الترْبيع، وبين العمودين، (٦)

(۱) في نسخة (ب): يده.

(٢) في نسخة (ج): التكبيرات.

(٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

(٤) في نسخة (ج): يستحب.

(٥) اللَّطْم هو: ضربُك الخدَّ وصفَحة الجَسَد بالكفَّ مفتوحة، وقيل: هو الضرْب على وجه بباطن الرَّاحة. ينظر: مادة لطم من لسان العرب، لابن منظور، (١٢/ ٢٨٣ - ٢٨٤)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١١٥٨.

(٢) لحمل الجنازة كيفيتان: إحداهما: التربيع، وهو: أن يتقدم رجلان فيضع أحدهما العمود الأيمن من النعش على عاتقه الأيسر، ويضع الآخر العمود الأيسر على عاتقه الأيمن وكذلك يحمل العمودين اللذين في آخره رجلان بنفس الطريقة فتكون الجنازة محمولة بأربعة، ومن أراد التبرك بحمل الجنازة من جواتبها الأربعة بدأ بالعمود الأيسر من مقدمها فحمله على عاتقه الأيمن، ثم يسلمه إلى غيره، ويأخذ العمود الأيسر من مؤخرها فيحمله على عاتقه الأيمن أيضاً، ثم يتقدم أيضاً فيمر بين يديها ولا يأتي من ورائها، ويأخذ العمود الأيمن من مقدمها على عاتقه الأيسر، ثم يأخذ العمود الأيمن من مؤخرها على عاتقه الأيسر، ثم يأخذ العمود الأيمن من مؤخرها على عاتقه الأيسر أيضاً، ولا يمكنه أن يعمل هذه الطريقة إلا إذا كانت الجنازة على هيئة التربيع، والكيفية الثانية: بسين العمودين وهي: أن يتقدم رجل فيضع الخشبتين الشاخصتين وهما العمودان على عاتقيه – أي كتفيه – والخشبة المعترضة بينهما على كاهله – والكاهل هو ما بين الكتفين – ويحمل مؤخر النعش رجلان أحدهما من الجانب الأيمسن والآخر مسن الجانب الأيمسر، فإن لم يستقل المتقدم بالحمل أعانه آخران خارج العمودين يضع كل واحد منهما واحداً على عاتقه فتكون الجانب الأيمسة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢٣/ ٤)، والمجموع، للنووي، (٥/ ٢٣٢).

(وإذا (١) أراد أحدهما فالحمل بين العمودين) (٢) أولى. ويُعمَّق (القبر) (٣) قدْرَ قامـة وبَسْطة، (٤) ويُلَحَّد (٥) في الأرض الصلبة، ويُشَق (٦) في الرِّخوة، ويُسَلُّ (٧) الميِّت من قبَل رأسه إلى القبر، ولا يُدخله فيه إلا الرجال، ويُوضَع على جنبه الأيمـن مـستقبل القبلة، ويُوسَّد لَبنة بلا (٨) مخدَّة ولا مَضْرَبة (٩) ولا تابوت، (١٠) (١١)

- (٤) قدر قامة وبسطة هو: أن يقف في القبر رجل معتدل القامة، ويمدّ يديه فوق رأسه ما أمكنه، وتُقَدّر هذه المسافة بأربعة أذرع ونصف، والذراع يساوي تقريباً: ٢٥٦،٦٤ سنتيمتراً، وبالتالي يكون قدر القامة والبسطة هو تقريباً: ٥،٤ × بأربعة أذرع ونصف، والذراع يساوي تقريباً: المستعنب، للركبي، (١/ ١٣٤)، والمجموع، للنووي، (٥/ ٢٥١)، ومعجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعه جي، ص ٤٢٠.
- (٥) المراد باللَّحْد هنا: أن يحفر حائط القبر مائلاً عن استوائه من الأسفل قدر ما يوضع الميت فيه ويستره، ويُجْعل ذلك من جهة القبلة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٤٤٧)، والمجموع، للنووي، (٥/ ٢٥٠ ٢٥١).
- (٦) المراد بالشّقَ هنا: أن يُحفر حفرة كالنهر أو يُبنى جانباه باللّبِن أو غيره. ينظر: العزيــز شــرح الــوجيز، للرافعــي، (٦). والمجموع، للنووي، (٥/ ٢٥١).
- (٧) السَلُّ هو: انتزاع الشيء وإخراجه في رفَق، يقال سلَّ الشيء إذا أخذه برفق، ومنه قيل يُسل الميت من قبل رأسه إلى القبر أي يؤخذ برفق. ينظر: مادة سلل من لسان العرب، لابن منظور، (٦/ ٣٣٨)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١٤٩.
 - (٨) في نسخة (ج): لا.
- (٩) المضربة والضريبة هي: الصوف أو الشعر يُنفش ثم يدرج ويُشدُ بخيط ليغزل، فهي ضرائب، وقيل: هي القطعـة مـن القطن، وقيل: من القطن والصوف. ينظر: مادة ضرب من لسان العرب، لابن منظور، (١/ ٤٤٥)، والقـاموس المحـيط، للفيروز آبادي، ص١٠٨.
- (١٠) التابوت هو: صندوق يُعمل من الخشب ويُدخل فيه الميت، وأصل كلمة تابوت هو: تابوه بالهاء، مثل ترقوة فلما سكنت الواو انقلبت هاء التأتيث تاءً، كما ذكر ذلك بعض أهل اللغة، وهي لغة الأنصار، وبالتاء هي لغة قريش. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ١٣٤)، ومادة تاب من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٦٢.
- (١١) وضع الميت في تابوت مكروه كما ذكر المؤلف إلا إذا كانت الأرض رخوة أو ندية فلا بأس حنئذ من وضعه فيه.

⁽١) في نسخة (ب): فإن.

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

ويُنْصب عليه اللَّبن، ويُحثا عليه التراب بالأكف، ثم بالمساحي، ويُشْخَص (١) القبر من الأرض قدر شبر، (٢) ويُرش عليه الماء ويُنصب عليه علامة (ولا يُزاد في ترابه ولا يُحَصَّص (٣) ولا يُنام عليه) (٤) ولا يستند إليه، ولا يتخذ عليه مسجداً، ولا يدفن في قبر أكثر من واحد إلا عن ضرورة، ويُقدَّم أسنَّهما (٥) إلى القبلة، ويُجعل بين كل اثنين حاجز من تراب، ولا يدفن في القبر ميِّت آخر إلا أن يُعلم أنه لم يبقَ منه أثر، وإذا بلغ الحفّار إلى عظم ميِّت أمسك عن الحفر، ويجوز للرجل زيارة القبور، وهي مكروهة (٦) للمرأة وإذا زارها قال: ((السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكلم لاحقون (٧) اللهم لا تحرمنا أجرهم، ولا تفتنا بعدهم (٨)))، (٩)

=ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (/ 103)، والمجموع، للنووي، (0 / 107) و (70 / 103).

- (٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٥) في نسخة (ج): أسنهم.
 - (٦) نهاية الورقة: (٣٨/ ج).
- (٧) في نسخة (ج): إن شاء الله عن قريب بكم لاحقون.
 - (٨) في نسخة (ج): بعدهم واغفر لنا ولهم.
- (٩) أخرج مسلم جزءاً منه وهو إلى قوله (وإنا إن شاء الله بكم لاحقون) في صحيحه (ص ٣٩٠، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، برقم: ٩٧٤)، وأخرج الزيادة ابن ماجة في سننه (٢/٠٤، كتاب الجنائز،

⁽١) شُخَصَ بالقتح يشْخَص شخوصاً أي: ارتفع، يقال شُخَصَ الرجل ببصره عند الموت، يشْخَص شخوصاً أي: رفعه فلـم يَطْرِف، وتَشْخيص القبر هنا: رفعه من الأرض ليُعرف، فلا ينبشه من يريد أن يقبر ميتاً آخر. ينظر: السنظم المستعذب، للركبي، (١/ ١٣٥)، ومادة شخص من لسان العرب، لابن منظور، (٧/ ٥٥- ٤٦).

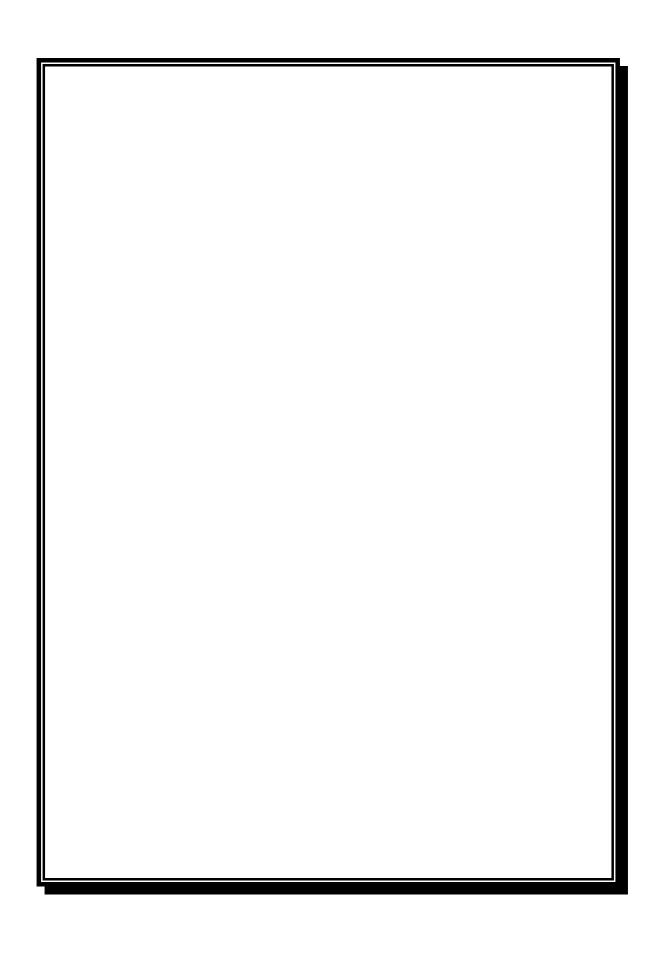
⁽٢) يشخص القبر قدر شبر كما ذكر المؤلف إلا أن يكون دفنه في دار الحرب فيخفى قبره بحيث لا يظهر مخافة أن يتعرض له الكفار بعد خروج المسلمين. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٢٥١ – ٢٥١)، والمجموع، للنووي، (5/2).

 ⁽٣) تجْصيص القبر: عمله بالجص، والجص سبق توضيح معناه في هامش (٤)، ص ١٢٢ من باب التيمم الفصل الأول.
 وينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ١٣٥).

ويستحب تعزية أقارب الميِّت قبل الدفن، وبعده ثلاثة أيام، ويُكره البكاء عليه (١) بالنِّيَاحة، (٢) والتَعْديد، (٣) (٤) ولا يكره الحُزْن، والدَّمع، والتَّنفس بلا جَزَع ولا هَلَع.

باب ما جاء فيما يقال إذا دخل المقابر، برقم: ١٥٤٦)، وأحمد في مسنده من حديث عائشة رضي الله عنها، ٢/٦٧، برقم:٢٤٥١٨، والزيادة التي رواها ابن ماجة وأحمد، صححها الألباني، ينظر: صحيح سنن ابن ماجة، (٢/ ٣٠).

- (١) في نسخة (ج): على الميت.
- (٢) النياحة من النوْح وهو مصدر ناح، يقال ناحت المرأة الميت أي: رفعت الصوت بندبه وذلك أن تبكي عليه وتعدد محاسنه، مع رفع الصوت بذلك، والاسم النياحة. ينظر: المجموع، للنووي، (٥/ ٢٨٠)، والمغرب في ترتيب المعرب، لابن المطرز، (٢/ ٣٣١ ٣٣٢)، ومادة نوح من لسان العرب، لابن منظور، (٢/ ٢٧/٢).
- (٣) التعديد هو: الندب وذلك بذكر وتعديد محاسن الميت مع البكاء كقولهم: واجبلاه، واسنداه، يا حامي الديار، ونحوها، والفرق بينه وبين النياحة هو أن النياحة: فيها زيادة رفع الصوت بالندب. ينظر: المجموع، للنووي، (٥/ ٢٨٠)، والسنجم الوهاج، للدَّميري، (٣/ ٨٩).
- (٤) ما قطع به المؤلف من كراهة البكاء على الميت بالنياحة والتعديد ونحوها نص عليه الشافعي وحمله الأصحاب على كراهة التحريم، بل صرح الجمهور بالتحريم. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ٢٠٤)، والمجموع، للنووي، (٥/ ٢٨١).



```
()
         ()
                ()
()
                                     ()
                                 ()
                      ()
                                    :( )
                                           ()
                                           ()
                             : :
                          : ( /)
                              .( / ):
                                           ()
                                           ()
:
                      :
        : .
                                     :
                                     .(
                                          /)
                                     :( )
                                           ()
                                    :
                                           ()
                        :
          :
        .( / )
                            ( /)
                                         :
                            :
                                          ()
                   ( /)
                   .( /)
```

```
()
  ()
                  ()
         ()
  ()
                                         ()
              ()
                             ()
                                              ()
   .( / )
                  : ( /)
                                        :( )
                                              ()
                                        :( )
                                              ()
                                              ()
    : .
                   .( - /)
                                ( /)
                :
                                              ()
                                       :
( / )
                                       :( )
                                              ()
  (
                )
                                       :( )
                                              ()
                                              ()
: .
              .( - /)
                               ( /)
```

```
()()()
   ( )
   ()
                            ()
       ()
                  ()
                              :( )
                                   ()
                      .( )
                                   ()
                                   ()
       :
                      :
                          ( / )
                         : .
                          .( / )
                         : :
                                ()
              :
                  ( / )
                                  :
                  : .
                    .( / )
                                   ()
           :
                :
                                 :
                        .( /)
                                 ()
                    ( - / )
                                   ()
                   : :
( /)
```

```
()()
( )
                       ()
  ()
         ( ). ( )
                     ()()()
:
( /)
                  .( /)
                            : ()
. : :
               : ( /)
                          :( )
                              ()
     : : :
                          :
                               ()
( / )
                              :
( / )
                              ()
 .( /)
                               ()
           :
                               ()
  .( / )/
           ( /)
                    .( )
                              ()
                    .( )
                              ()
                    . :( )
                              ()
( /)
                       :
                              ( )
          : .
                       .( / )
```

```
().
                : ()
                     () ()
                                    ()
                ()
                     (): .
                            ()
                                   ]
                                  ( )( ).[
                                   :( )
                                         ()
                                  :( )
                                         ()
: .
                                         ()
                        ( /)
                                   :( )
                                         ()
                                 . :()
                                         ()
                        .(/):
                                   :( )
                                         ()
        :
                    :
                                   :
                                        ()
     .( /)
                        ( /)
            :
                                        ()
                     :
                      ( /)
             .( / )
              .( )
                     () ()
                                        ()
                                        ( )
                      :
```

_

() () () () () () () :) ()(): () (): ()(() (/) (- /) : . = .(- /) :() () () : . .(/) . :() () .(/): () :() () . :() () :(): () .() () .() () :() () . :() ()

:()

()

()[]()
: ()
()
()
()()
()()

() .(/) (/) .() () () () :() () :() () :() () :() () .() :() () . :() ()

```
()
                                     ()
 ()()
                        ()
                                     ()
  ()
                                     ()
                                          ()
                        :
                            :
                            ( /)
                                    :( )
                                          ()
                                    :( )
                                          ()
                                          ()
( /)
        :
                                         ()
                    :
        ( /)
                                    :( )
                                          ()
                                    :( )
                                          ()
                                          ()
        ( - /)
                                  .( - /)
```

() () ()() ())()() ()(()() () () () () () () : () (-) : . /) (-: : () : (/) . :() () : () : : (- /) . :() () .() () .() () . :() () () ()

.()

.() () . :() () . :() ()

. :() ()

. :() () . :()

. :() ()

. (/)

.(/): ()

. :()

. :() ()

```
().
()
                   ()
                               ()
               ()
           ()
                                         ()
   ( - /)
                  ( /)
                                 .( /)
                                         ()
                            :
         ( /)
                                  :
                                       .( / )
                                   :( )
                  :( )
                                         ()
                                 . :()
                                          ()
                               .( / ):
                                         ()
                           .( )
                                         ()
                                . :()
                                         ()
                                   :( )
                                         ()
```

() () () () ()()() () () () /) (() : . (/) :() () () : (/) : . .(/) . :() () .() () .(/): () . :() () ()

:

•

. (/)

() () () () () () () () : : : : : . (/) (/) . :() () () : : : (/) : . . :() () :() () :() () () (- /)

```
( )
                        ()[]
      ()
              ()
                     ()
()
              ()
              ()
                : :
                            ()
  :
              :
                     :
                     .( / )
    .( )
                     :() ()
                            ()
                            ()
                 :
        :
        .( /) : .
                     . :( )
                           ()
                     . :( )
                            ()
                     .( / ):
                          ()
                            ()
 .( - /)
                     . :( )
                            ()
```

() () ()() ()(). () () () . :() () () : . .(/) (/) .() () :() () (/) () /) .(. :() () (/) () : . .(/) :() () ()
()
()
()
()
()
()

· :() ()
· :() ()
· :() ()
· :() ()
· :() ()

.(/)

(/)

() ()(() () : (/) :() () () .() ()

() () () () : (/) : () : .(/) (/) () : (/) : .(/)

```
()()
                 ()()
                        ( )
  ()
                 ()()()(
                             ()
 ( / )
                : .
                     . :( )
                             ()
: .
                             ()
           .( /)
                  ( - /)
                     . :()
                             ()
                             ()
       :
                     :
           ( /)
                     . :( )
                             ()
                             ()
                .( /)
                .( ).
                             ()
                             ()
              : ( /)
                 . :( ) ( )
```

()	()	() ()		
()	() () () ())		
	: :	()		
: .				
	.(/))		
		. :() ()		
	:	()		
		:		
	.(/)			
	:			
: .	:	:		
	. (-	/)		
		.(/): ()		
		:()		
: .	:			
		(/)		
		:()		
	.()	()		
		. :() ()		

(). ()()

· :() :() ()

: : ()

(/) : .

: . : ()

.(/) (- /)

() () () () () () .(/): () . :() () . :() () .(/): () () (-) .(- /) . () () ()

```
()():
                       ()
                               ()()
      ()
 ()()
                     ()()
                    ()()
         ()
                        ()
         ( )
                                   .( )
                                                      ()
                                                      ()
                        :
      ( - /)
                                               .( /)
                                    .( )
                                                      ()
                                                      ()
: .
                                   :
                     .( / )
                                   (
                                        /)
                                    .( )
                                                      ()
                                    .( )
                                                      ()
                                    .( )
                                                      ()
                                              :( )
                                                      ()
                                            . :( )
                                                     ()
                                   :( )
                                             :( )
                                                     ( )
```

```
()
      () ()
            () ()
( )
                 ()
         ().
                      . :()
                         ()
                       :( )
                         ()
      :
               : :
                          ()
                          :
    :
    : . :
     ( - / )
                     ( - /)
                      . :() ()
                           ()
     ( /)
                       .( /)
                      . :()
                      :( )
                         ()
       :
                          ()
       .( /)
```

() () () () (). . : : : : () (/) : () : : (- /) : . .(/) (/) . :() :() () .(/): () () : .(- /)

```
()
                               ()
   ()
              ()
                               ()()
                              ()
                              . :()
                                 ()
       ( /)
                                    ()
                              :( )
                                    ()
                              :
                                    ()
              : .
                                  ( /)
                    :
                                    ()
      -[/
            ] - {
                   }:
   :
      ( /)
                : .
                            .( - / )
                                    ()
   : .
                       ( /)
                                    ()
                      :
```

```
()()
() ()
           ()
()
                      ()
              ( )
: .
               ( - / )
               : :
                          ()
          ( /)
                    : .
                 .( )
                           ()
                 . :( )
                          ()
                : . :
                          ()
       .( / )
             ( /)
                          :
              . :( )
                          ()
                          ()
       ( / )
                 : .
                          ()
       :
    .( /)
                       : .
  : ( /)
                      : ()
```

```
()
                ()
                         ()
                             ()
   ()
   ()
    ()
   :
                                : ()
   .( /)
                    ( /)
                                    :
   :
                    :
                                    ()
                                    :
       : :
:
        ( / )
               . . :
                               :
                              . :()
                                    ()
                               :( )
                                    ()
                             . :()
                                    ()
                               :( )
                                    ()
                                    ()
: .
  .( / )
                 ( /)
```

```
()
                     ()
                         ()()
  ()()
                         ()()
                                 ()
    ()
             ( )
                             ( )
                                      :( )
                                            ()
                                     :( )
                                            ()
                                     :( )
                                            ()
: ( /)
                                            ()
                                            ()
            ( /)
                                   .( /)
                                   .(/):
                                            ()
                                            ()
                                   :
  :
                    ( /)
                                           / )
                                     .(
                           .( )
                                           ()
                             :
                                           ()
             : .
                          .( - /)
                                          ( /)
                                   . :()
                                        ( )
                                     :( )
                                        ( )
```

() ()()

: : ()

:

: . .(/)

. :()

. :()

. : ()

.(- /) :

. :() () . :()

. :() ()

. :() ()

		()[()		
	() (()	()	()(
	()					
			()		()	
					.(/):	()
		.()	()	()		()
			:			()
:					,	
			.(/)	(- /	
				()	. :()	
				.()	.()	()
				.()	. :()	
				.()	. :()	()
					.(/):	
					. :()	
: .		:			,	()
			/)	(/)	
					. :()	()
				. ()		()

() () : : () ().

```
()
       ()
                      ()
      ( )
                       ()
()
                                       )()
      ()(:
        () ()
         ( )
          ( )
                                 :( )
                                     ()
                                            ()
                                      :( )
                                            ()
                                      :( )
                                            ()
                                      :( )
                                            ()
                                      :( )
                                            ()
                                      :( )
                                            ()
                                      :( )
                                            ()
                             .( )
                                            ()
                                  . :()
                                            ()
        ( /)
                                            ( )
                                 .( / )
                                            ( )
                               :
               .( - /)
                                          :
                           ( - /)
                                   . :() ()
```

```
() ()(
                              ()
        ()().
                   ()
    ()
              ()
                        .( )
                                     ()
                              . :()
                                     ()
.( /)
                                     ()
                             . :()
                                     ()
.( /) ( /)
                                     ()
( /) : .
                                     ()
                            .( / )
                                     ()
                             .( / ):
                                    ()
```

() () () () () . :() () () .(/) () .(- /) :() () :() ()

() () () () () () () () . :() () (/) () : . .(/) :() () .(/): () . :() () (- /) () .(/) :() () . :() ()

```
() ()
               ()
       ()[]
()
            ()
                          ()()
      ()
                 ( )
      : -
                           ()
     ( /)
                        :( )
                            ()
                            ()
                    :
     ( /)
                        .( / )
                            ()
        : .
               ( - /)
   .( /)
         .( )
               () ()
                            ()
                 ( ) () : ()
                  . :( )
                           ()
                  .( )
                            ()
                  . :() ()
.( /) : .
                           ( )
```

```
()
                                ().
                        ()[]
                    ()
()
                   ()
                                 ()
                        ()
     ()
                            . :()
                                     ()
                                     ()
                .( / )
                         ( /)
     .( )
                           :( )
                                     ()
                         . :()
                                     ()
                                :( )
                                     ()
                                :( )
                                     ()
                             : ()
                                ( /)
                              : ()
                              ( - /)
                             . :() ()
```

```
()
                   :
     ()
                      ()()
  ()
                                ()
      ()
       :
       ()
                       ()
       ( )
                              :( )
                                   ()
                            . :()
                                    ()
                                    ()
  .( /)
                            : .
                            .( / ):
                                   ()
                                    ()
                         ( / )
                          .( / ):
                                    ()
                          . :()
                                    ()
                           . :()
                                   ()
                           . :()
                                   ()
                                   ( )
.( - /)
```

: ()().(:)()

· () () ()
· ()
· ()
· ()

.(- /) (/)

() () () .() () () () [/]() . :() () :() () .() /)) ()) ((): ((): :() ()

() : () () () () (): (): () : . : :() () . :() () (- /) () : . .(/) . :() () . :() () () (- /) .(- /)

```
()
                  ()
                              ()
()
          ()
                  ()
                              ()
     ()
 ( )
                              ()
                            :( )
                              ()
                            :( )
                                ()
                                ()
         .( /)
                            :( )
                              ()
                          . :()
                              ()
                    :
                                ()
                    .( /)
                         ( - /)
                          . :()
                         : ()
       .( /)
               ( - /)
                          : .
                            :() ()
                               ( )
              :
      .( /)
```

```
()()()
     ()
                             ()
             ()
()
    ()
                   () ()
                              ( )
                  ..( / ):
                       :( )
                        .( )
                                 ()
              :
                                 ()
   ( - /)
              : .
   ( /)
                         ( /)
               ( /)
                         .( / )
                         . :() ()
                                 ()
               :
    .( /)
        ( - /)
                         : .
                          .( / ):
    ( /)
                                 ()
             : .
                          .( / )
                          . :()
                              ()
                          . :() ()
                          . :() ()
```

```
()
                  ()
             ( )
         ()
             ()
      ()
      :
()
                 . :()
                     ()
                  . :()
                       ()
       :
                       ()
                 ( - /)
        .( /)
                       ()
                  :( )
                       ()
                       ()
.( - /) : .
              . :()
```

(). : . () () () () () .(/) (/) (/) : (/) () : : . .(/) () .(- /) . :() () () : . .(/) (- /)

```
()
                ()( )()
                                                ()
                 ()
]:()
     ]
                ().
 ()
 )
                                                () (
                   ( )( )
                                           . :()
                                                     ()
                                                     ()
                             :
   .( / )
                ( /)
                                             :( )
                                                     ()
                                   .( )
                                                     ()
                                         .( / ):
                                                     ()
                                         .( / ):
                                                     ()
                 .() ()
                                   ()
                                                     ()
                                           . :()
                                                     ()
                                   .( )
                                                    ()
                                             :( )
                                                    ( )
                                                    ( )
                            :
.( - /)
             ( /)
```

```
()
                                   ()()
                                   ()
() ()
                                ()
                                       ()()
        ()
                                   :( )
                                         ()
                           .( )
                                          ()
                                   :( )
                                         ()
               : :
                                          ()
                     : ( /)
                                         ()
        ( /)
                                       .( / )
( /)
                                     : ()
                     .( /)
                                       :
                           .( )
                                        ()
                                 .(/): ()
```

```
()
                        ()()
      ()
()( )
                   ()
                            ()
                   ().
                            . :()
                                  ()
                                  ()
                       :
                   .( /)
                           ( /)
                       .( )
                                  ()
( - /)
                                  ()
                : .
                      .( / )
                       .( )
                                  ()
                                  ()
              .( / )
                      ( - /)
                         . :()
                                 ()
           : .
                        :
                                ()
                      .( /)
```

```
()
()
         ()
      : ().
                      ():
                  ()
        (): ().
                     ( )
                     . :()
                            ()
                        :( )
                            ()
                        :( )
                            ()
                     .( / ):
                          ()
                     . :()
                           ()
 /)
                           ()
     .( - /)
                ( - /)
                           (
                           ()
                            :
       .( /) : .
 :
        :
                           ()
      ( /)
              : .
                        .( / )
                       . :()
                       : ()
          : .
                          ( / )
```

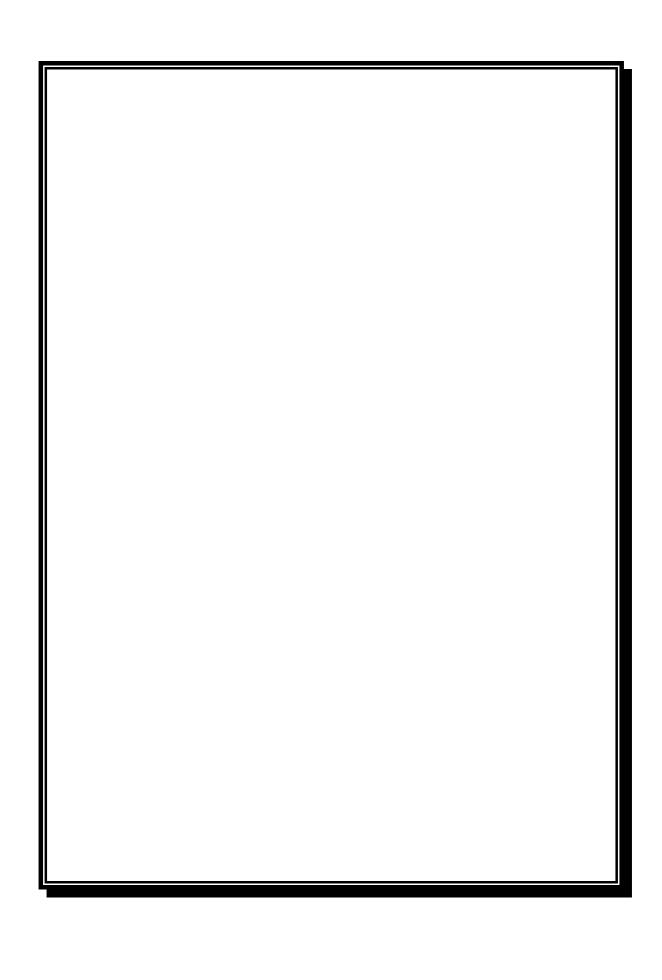
```
()
        ()[] ()()
()
         ( )
                      ()
        (): ().
        ()
 ( )
        :
                         ()
: .
        .( /) ( - /)
               .( )
                         ()
        .() ()
                         ()
                         ()
        .( /)
                         :
        : .
                         ()
                .( / )
                        ( /)
                      :( )
                        ()
                          ()
            :
      .( /)
                      : .
                      :()
                      :( )
                        ()
                         ( )
         :
.( - /)
```

()[]: (). () () () () () : .(/) () : /) .(/) (.() () () () () (/) :() () :() () :() ()

()

```
( ).
                                        ()(
                    ()[]
()
              ()
              )
:
     ()(
      ()
                    ()
                          ()
                                       ( )
                              .( )
                                              ()
                                              ()
     ( - /)
                                   .( - /)
       .( )
                                   :()
                                              ()
                                   .( / ):
                                              ()
                                  . :()
                                              ()
                             .( )
                                              ()
                                       :( )
                                             ()
 /)
                                             ()
                              :
                             .( /)
                                             (
                                    . :()
                                            ()
                                      :( )
                                             ( )
```

```
()
         () ()
                           ()[]
           ()
                ()
                 )): ()
                 () ()((
                 : ()
                 .( / ): ( / ):
                      . :( )
                             ()
                      . :( )
                             ()
        .( )
              () ()
                              ()
                              ()
                   .( / )
                            ( /)
                              ()
     .( /)
                         :( )
                             ()
       )
                              ()
             : ( /
         .(
                          ):
   : :
                 :
                             ()
                   ( - / )
                     . :() ()
```



```
()( )()
                       ()
                               () ()
                       ()
          () ()
                               ()
                                  ( )
                                . :()
                                      ()
                                  :( )
                                        ()
                          .( )
                                        ()
                                        ()
        ( - / )
                           :
                        .(
                          /)
                                      ( /)
                               . :()
                                       ()
                                  :( )
                                        ()
                               . :()
                                        ()
                                . :()
                                        ()
( - / )
                                       ()
                 .( /)
                              ( /)
                                - ( )
                -
( / )
                                :
                : .
                .( /)
                            ( /)
```

```
()
                                ( )
()
     ()
                   ()
                                ()[]
            ()
     ()
                                 ()
             ( ).
                                 :( )
                                       ()
                                 :( )
                                       ()
                                       ()
                                 :( )
      .( )
                              :( ) ()
                                       ()
                              . :()
                                       ()
                              . :()
                                       ()
                                       ()
    ( / )
                                ( /)
                    .( /)
                                : ()
        : .
                           ( /)
          :
          .( /)
                           ( /)
                            . :() ()
                                       ( )
( /)
      ( / )
                         : .
                           .( /)
```

()**()**() () () : () () () () . :() () .() () :() () () : . : .(/) (/) . :() () :() () .(/): () () : .(/)

() () () () () () () () () () - /) (/) : .(- /) (.(/) (/) () .(- /) (/) () :() () :() () .(- /) (/) () : () : . (/) :() () :() ()

() () () () () ()(()(.(/): () . :() () :() () (/) () .(/) (/) .(/): () .() ()

.()

()

()

()[]() . () ()()

. :()

.() :() :()

.()

. :() ()

```
()
                                 ()
      ()(
                       : (). ()
                        ()
      ()
                       ()
                             ()
                                :( )
                                     ()
                            . :()
                                     ()
                        .( )
                                     ()
                               :( )
                                     ()
                                     ()
                  .( / )
                       ( /)
                           .( / ):
                                     ()
                           . :( )
                                    ()
- /)
                          :
                                    ()
                         .( /)
                                    (
                        . :( )
                                   ()
```

```
()()
                          ()()()
                         () ()
   ()
                         ()
                         ()()
         ( )
                                       ( ).
                                      :( )
                                             ()
                              .( )
                                             ()
                              .( )
                                             ()
( /)
                                             ()
        : .
                                  .( / )
                                    . :()
                                             ()
                                     . :()
                                             ()
.( / )
      ( /)
                                             ()
                         : .
                                             ()
                                    :
                  .(
                    /)
                              .( )
                                             ()
                                      :( )
                                            ( )
                                      :( )
                                            ( )
```

```
()(
                          ()
()
                          ()
          ()
       () ()
                  ()
                  .( )
                             ()
                         :( )
                            ()
                         :( )
                             ()
                         :( )
                             ()
                             ()
  .( / )
             ( /)
                         : .
                        . :()
                           ()
      ( /)
                             ()
           .( /)
                        ( - /)
        : - : - :
                         ()
        ( /)
                          .( / )
    ( - /)
                          ()
                         .( / )
```

```
: ()().
()
                     (): ().
             ()[]()
           ()
( )
               ( )
( )
                              :( )
                                    ()
                                    ()
      .( / )
                ( /)
                              :( )
                                    ()
                              :( )
                                    ()
                               :( )
                                    ()
                               :( )
                                    ()
                               :( )
                                    ()
    .( )
      ( )
                               :()
                                   ()
                              :( )
                                   ()
                              :( )
                                   ( )
                  :
                                   ( )
        .( /)
                  ( - /)
                                   ( )
          .( - /) ( /)
                :
                                   ( )
:
     .( /)
               ( /) ( - /)
```

```
()()
()
                                    ()
              ()
                               ()
().
()
             ( )
            ()()
       ( )
                                    ().
   ( )
                           . :() ()
                                        ()
                           .( )
                                         ()
                                   :( )
                                        ()
                                   :( )
                                        ()
                                   :( )
                                         ()
:
                                         ()
     ( /)
                          /)
                     (
                               .( - /)
                               .( / ):
                                        ()
                               . :()
                                        ()
                              . :()
                                      ()
                           .( )
                                        ( )
                                  :( )
                                        ( )
                                        ( )
                          :
.( - /)
```

```
()
                      : ()
                                  ()
                      ().
     ()
()
()()
                                  ()
      ( )
                           ( )
                                .( / ):
                                         ()
                                          ()
  : .
                           :
               .(
                  /)
                          (
                                 /)
                                 . :()
                                         ()
                                          ()
                           /)
                    .( /
                                 (
                                         /)
                                  . :()
                                         ()
                                   :( )
                                         ()
                                   :( )
                                          ()
                                   :( )
                                         ()
                                         ()
               : .
                     ( - /)
                                 ( / )
    .( /)
                                   :() ()
                                   :() ()
```

```
()
()
      ()
            ()
                                        ()
                            () ()(
                                     ()
( )
                      ()
                               ( )
                                     :( )
                                            ()
( /)
         : .
                                            ()
                                   /)
                                 .(
                                      :( )
                                            ()
                                    . :()
                                            ()
:
                                            ()
    ( /)
                     : .
                                      .( /)
                             .( )
                                            ()
                                  . :()
                                            ()
                                  .( / ):
                                         ()
                                   . :()
                                         ()
                                            ( )
                                     :( )
                                     :( )
                                         ( )
```

```
()[]()
             () ()
     ()
                       ()
   )
          ()
                       ()
      (). ()(
                   . :()
                           ()
 .( )
                    :()
                           ()
                  :
                           ()
 .( - /)
         ( - /)
                  . :() ()
                          ()
            . :( )
                   :( )
                           ()
                   :
                           ()
                   ( /)
                   :
                          ()
.( / )
        ( /)
                   :()
                          ()
                 .( )
                          ()
             : :
                          ( )
                 :
     .( /)
```

_

()() () ()() () () () : . () .(/) (/) (/) .() () . :() () .(). () () :() () (/) .(- /) () .(/) () (/)

. :()

()

()() () () ().((**))** : : () (/) () (/) .() () (: ()) (: /)

```
()
                ( )
               ()
  ()[ ] ()
                           ()
          () ()
                         ()()
                         :( )
: .
                                ()
              .( / )
                        ( - /)
                                ()
( /)
                           .( /)
                           :( )
                               ()
 .( )
                   :( )
                          :()
                                ()
                          :
         :
                                ()
  ( /)
                          :
                           .( /)
                        . :() ()
                        .( / ): ()
                   .( )
                                ()
```

```
)) :
() () ((
                             )) :
                                 () ((
      ()
                            ()()
()
                       ()
                                         ()
      ( ):
                 )
      : "
                                   ...":
             :
                 .( /)
                                   ( /)
                                   :()
         ((
           ):
                             /)
                                      ()
                                       )
                                    .(( ):
            :
                                    : ()
            ( /)
                                      .( /)
                           .( )
                                         ()
                                   :( )
                                      ()
        :
                                         ()
                     .( / )
                                      ( /)
```

```
()( )()(
() ()()
() ()( )
 ]
      ( )( ).
                          ( )[
                              ()
               ( /)
                             .( /)
                     ()
                               ()
                    .( )
                               ()
              . :( )
                   ()
                               ()
                    .
                          :( )
                              ()
                               ()
  .( /)
                           :( )
                              ()
                    .( )
                               ()
                          :()
         .()
               () ()
                              ( )
               .( / ):
                          :() ()
               :
                              ( )
     : .
                .( /)
                      ( /)
```

```
()
                                 ()
                                       ()
   ()
                                         ()
   ()
                       ()
                                      :( )
                                            ()
                                      :( )
                                             ()
              :
                                             ()
:
              ( / )
   .( /)
                                      :( )
                                             ()
                                      :( )
                                             ()
                                      :( )
                                             ()
                                             ()
                          :
       ( /)
                    ( /)
                    ( /)
                                  ( /)
                                         .( / )
```

()[] () () () () () () () :() () :() :() :() () () : .(-) (/) :() () . :() () :() () . :() () (/) () .(/) . :() ()

() () () () () ()() () () () () () . :() () .(/): () . :() () . :() () : : . () .(- /) . :() () () .(- /) (/) . :() () () : : . .(/) . :() () . :() () () .(/)

```
()
                              ()
               () ()(
()
                     ()
()
                             ()
                       ( ).
                          ()
                          . :()
                                 ()
                         . :()
                                 ()
                     .( )
                                 ()
                        . :()
                                 ()
                          . :()
                                ()
          : :
                                ()
               ( /)
                                :
                          . :()
                                ()
                            :( )
                               ()
                            :( )
                               ()
                                ( )
                   :
( - /)
        : .
           .( - /)
```

كتاب الحج العمرة

قال الله تعالى: {..ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا (١)..}، (٢) والحج فرض، وكذلك العمرة على أصح القولين، (٣) والحج أحد الأركان الخمسة، ولكنه يفارقها في أنه إذا أحرم بحجتين انعقد إحرامه [باحداهما]، (٤) وأنه يُحدرم بالنّسُك مطلقاً، ثم يصرفه إلى ما شاء من الحج أو العمرة، (٥) ويقول إهلا (٢) كإهلال زيد فينعقد إحرامه كإحرام زيد، وأنه يلزمه (٧) بالشروع فيه، ويجب المضي فيه مع الفساد، وإذا أحرم بالتطوع انصرف (إلى فرضه، وإذا أحرم عن النذر انصرف) إلى حجة الإسلام، وإذا أحرم عن الغير من عليه فرضه انصرف إلى فرضه، وكل واحد من الحج والعمرة يجب في العُمْر مرة واحدة، ولا يجب بعده إلا بالنذر، أو بالدخول في التطوع، أو بدخول الحَرَم لحاجة لا تتكرر على أحد القولين، ولا تجبب بعلم الآخر، (٩) على القول الآخر، (١٠)

(١) نهاية الورقة: (٣٠/ ب).

(۲) [سورة آل عمران ۲/ ۹۷]

(٣) الأصح من القولين في المذهب ما صححه المؤلف، وهو القول الجديد. ينظر: المحرر، للرافعي، (7/773)، ومنهاج الطالبين، للنووي، (1/703).

- (٤) في نسخة (أ) ونسخة (ج): بأحدهما، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).
 - (٥) في نسخة (ج): والعمرة.
- (٦) الإهلال هو: رفع الصوت بالتلبية عند الإحرام بالحج أو العمرة. ينظر: مادة هلل من لـسان العـرب، لابـن منظـور،
 (١٢٠/١٥)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٣٢٩.
 - (٧) في نسخة (ج): يلزم.
 - (٨) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٩) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (١٠) الأصح من القولين في المذهب هو: استحباب الإحرام لمن أراد الدخول إلى الحرم لحاجة لا تتكرر، وعدم لزوم ذلك. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٥٥٦)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٥٥)، وروضة الطالبين، للنووي، (٢/ ٥٥٥– ٣٥٦).

كما لو دخلها لحاجة تتكرر من احْتِشاش أو احْتِطاب، (١) ولا يجب (٢) كل واحد من النُّسُكين إلا بخمس (٣) شرائط، وهي: العقل، والإسلام، والبلوغ، والجرية، والاستطاعة، ولا يجب على الكافر الأصلي، ولا على المجنون، ولا يصح منهما، (٤) ويجب على المرتد، ولا يصح منه، ولا يجب على الصبي، ولا على العبد، ولكنه يصح منهما، ولا تجزئهما عن حجة الإسلام، ولهما (٥) باب مُفْرد، ولا يجب على غير المستطيع، وإن تكلف فعله أجزأه، والاستطاعة تكون بنفسه وبغيره، واستطاعته بنفسه، بأن يكون (٦) بينه وبين مكة مسافة تقصر فيها (٧) الصلاة، وأن (٨) يكون صحيحاً يجد الماء، والزاد، والعلف (٩) في مواضعها المعتادة، (١٠) بشمن مثله، (١١) ذاهباً وراجعاً، سواءً كان له عيال، أو لم يكن على الأصح، (١٢) وأن يجد راحلة تصلح لمثله،

(١) في نسخة (ج): احتطاب أو احتشاش.

(٢) في نسخة (ب): يجب على، وهو تحريف.

(٣) في نسخة (ج): بخمسة.

(٤) بالنسبة لحج المجنون الأصح من الوجهين في المذهب: صحة حجه إذا لم يباشر إحرامه بنفسه، حيث يجوز للولي أن يحرم عنه. ينظر: المحرر،للرافعي، (٢٧٦/٢)، والمجموع،للنووي، (٢٣/٧)، وروضة الطالبين،للنووي، (٢٧٦/٢).

(٥) في نسخة (ج): ولها، نهاية الورقة: (٣٧/ أ)..

(٦) في نسخة (ج): إن كانت.

(٧) في نسخة (ج): إليها.

(٨) في نسخة (ج): أن.

(٩) في نسخة (ج): الزاد والعلف والماء.

(١٠) في نسخة (ب): المعتاد، وهو تحريف.

(۱۱) في نسخة (ج): مثلها.

(١٢) الأصح من الوجهين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: اشتراط ذلك في الذهاب والرجوع حتى ولو لم يكن له عيال (17) الأصح من المحرر، للرافعي، (7/80)، والمجموع، للنووى، (7/80).

وأن يكون ذلك كله فاضلاً عن نفقة عياله، وعن مسكن مثله، وعن عبد يخدمه إن كان ممن يُخدم، وعن الديون الحالَّة، والمؤجلة، وألا يكون في الطريق خوف، ولا خفارة، (١) وفي الوقت فسحة تُبلِّغه بالسير (٢) المعتاد، فإن (٣) اخْتَلَ منها شرط (٤) فهو غير مستطيع، والمرأة فيه كالرجل، إلا أنه يعتبر فيه وجود مَحْرَم (٥) لها،

(۱) الخفير هو: المجير، وخفير القوم هو مجيرهم، وقيل: أخفره أي: نقض عهده وغدره، وأخفر الدّمة أي: لم يف بها، والاسم الخفارة بضم الخاء وكسرها. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (۱/ ۱۸۲)، ومادة خفر من لسان العرب، لابن منظور، (٤/ ١٥٢). والخفارة هنا في هذا الموقع لها عند الأصحاب صورتان، إحداهما: أن يكون الطريق غير آمن فيجد الذين يريدون الحج من يخفرهم – أي يحرسهم ويجيرهم – في حجهم بأجرة وغلب على الظن أمنهم ففي وجوب الدين يريدون الحج وجهان، أصحهما: الوجوب، والصورة الثانية: أنه يراد بالخفارة ما يأخذه الرصديون في المراصد وهم من يترصدون للناس لأخذ أموالهم وسلبها – وهذا لا يجب الحج معه بلا خلاف، ويحتمل أن يكون المسراد هنا الصورتين، قال النووي: لكن الاحتمال الأول – وهي الصورة الأولى – أصح وأظهر في الدليل، فيكون الأصح على الجملة وجوب الحج إذا وجدوا من يصحبهم الطريق بخفارة. ينظر: العزيز شرح السوجيز، للرافعي، (٣/ ٢٩٢)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٣٣ – ١٤).

- (٢) في نسخة (ج): في السير.
 - (٣) في نسخة (ج): وإن.
- (٤) في نسخة (ب): شرط منها.
- (٥) المَحْرَم هو: من قرابة المرأة ممن لا يحل له نكاحها بل يكون محرَّم عليها وهي محرَّمة عليه، كالأب والابــن ومــن يجري مجراهم، وهو مشتق من الحرام الذي هو ضد الحلال. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ١٨٣)، ومادة حرم من لسان العرب، لابن منظور، (٣/ ١٣٩).

أو من (١) تأمن معه على نفسها من امرأة، (٢) أو نساء ثقات، وإن كان من حاضري المسجد الحرام وهو من الحَرَم، أو بينه وبين الحَرَم مسافة لا تُقصر إليها (٣) الصلاة، (٤) وكان قادراً على السير، فاستطاعته خُلو الطريق، ونفقة (٥) تكفيه لمدة الحج، والاستطاعة بالغير قد تكون مع العدم في حق المعضوب، وهو من لا يسْتَمْسك (٢) على الراحلة، لزَمَانة، أو لهرم، أو مرض، أو لضعف خِلْقَة، (٧) فإذا كان معسراً، ووجد من يُطِيعه من ولد، أو أجنبي في (٨) أصح الوجهين، (٩) وكان الباذل جامعاً للشرائط التي ذكرناها، وقد أسقط فرض الحج عن نفسه،

⁽١) في نسخة (ج): ومن.

⁽٢) الأصح في المذهب، في حق المرأة التي تريد الحج ولم تجد إلا امرأة واحدة تحج معها أنه: لا يلزمها الحج حتى تجد زوجاً أو محرماً أو نسوة ثقات، فإن لم تجد أحد هولاء الثلاثة لم يلزمها الحج على المذهب. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣٠ - ٢٩١)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٦٩).

⁽٣) في نسخة (ج): إليه.

⁽٤) الأشهر في المذهب كما عند الرافعي والنووي وغيرهما، في حق القريب الذي لا يشترط لوجوب الحج عليه الراحلة إذا أطاق المشي، هو: من كان دون مسافة القصر من مكة وليس الحرم. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٢٨٤)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٧٧).

⁽٥) نهاية الورقة: (٥٦/ ج).

⁽٦) في نسخة (ج): لا يقدر يستمسك.

⁽۷) هناك صفة لابد أن تكون في المعضوب حتى يسمى بهذا الاسم لم يذكرها المؤلف وهي: أن تكون العلق التسي بله (V) هناك صفة لابد أن تكون العلق التسي بله لا يرجى زوالها. ينظر: المجموع، للنووي، (V) (V).

⁽٨) في نسخة (ج): على.

⁽٩) الأصح من الوجهين خلاف ما صححه المؤلف وهو: أنه لا يلزم المعضوب قبول المال الذي يبذله الأجنبي ليستأجر به من يحج عنه. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٢٤)، والمجموع، للنووى، (٧/ ٧٨).

وليس عليه حجة واجبة من نذر، أو قضاء، وكان موثوقاً بدينه، يُعلم وفاؤه بما بــذل، صار المعضوب (به) (١) مستطيعاً، ولزمه أن يأذن له فيه، فإن أبي قام الحــاكم مَقَامــه (فيه)، (٢) في (٣) أحد الوجهين، ولم يَقُم مقامه على (٤) الوجه الآخر، (٥) ولكنّه يــأثم بالامتناع (من الإذن)، (٦) وإذا أذن له فيه لزمه ذلك، ولم يكن له الرجوع عنه، وقيل: إذا لم يشرع فيه كان له الرجوع ولا يصح؛ لأنه ألزم غيره فرضاً فلزمه الوفاء به، (٧) وإن بذل (٨) المال دون الفعل لم يَصر (٩) به مستطيعاً في (١٠) أصح الــوجهين، (١١) وقد تكون الاستطاعة بالغير مع المال،

- (١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٣) في نسخة (ج): على.
 - (٤) في نسخة (ب): في.
- (°) الأصح من الوجهين في المذهب هو: أن الحاكم لا يقوم مقام المعضوب في الإذن. ينظر: العزير شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٣٠٦)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٧٩).
 - (٦) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٧) الأصح من الوجهين في المذهب خلاف ما صححه المؤلف وهو: أن له الرجوع إذا لم يكن شرع فيه بالإحرام. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (7/7,7,7)، والمجموع، للنووي، (7/7,7,9).
 - (٨) في نسخة (ج): بذل له.
 - (٩) في نسخة (ج): يصير، وهو تحريف.
 - (۱۰) في نسخة (ج): على.
- (١١) الأصح من الوجهين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: عدم لزوم قبول بذل المال دون الفعل من الولد لأبيه المعضوب ليدفعه إلى من يحج عنه، لأنه مما يُمن به بخلاف خدمته بنفسه. ينظر: العزير شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٣٠٠)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٨٠).

بأن يجد المَعْضُوب المُوسِر من يستأجره (للحج)، (١) فيصير به مستطيعاً، وللاستئجار على الحج باب مفرد، وإذا وُجِدت شرائط الحج، ومضى زمان الإمكان، استقر في الذمة، وجاز تأخيره بشرط السلامة، فإن أخَّره إلى الموت أَثِم، وقُضِيَ من رأس ماله من الميقات إلا أن يوصي به من الثلث فيُقضى منه.

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

الباب الأول باب مواقيت الحج والعمرة

للحج ميقاتان: ميقات زمان، وميقات مكان، فميقات الزمان شوال، وذو القَعْدة، وعشر ليالٍ وتسعة أيام من ذي الحجة، فلا يجوز الإحرام به قبله، وإذا فعل انعقد إحرامه بعمرة، وليس للعمرة ميقات زمان، وجميع السنة وقتها، ويستحب ترك الإحرام ها يوم عرفة، والأضحى، وأيام التشريق، (١) وميقات المكان للحج والعمرة سواء، ولكل قوم ميقات، فلأهل المدينة ذو الحُلينة، (٢) ولأهل الشام والمغرب الجُحْفة، (٣)

(۱) الصحيح هو عدم كراهة فعل العمرة في أي وقت من أوقات السنة، ولكن عُبِّر عن مراد المؤلف، بعبارة أخرى، أوضح من عبارة المؤلف، فقال الخطيب الشربيني: وفعلها في يوم عرفة ويوم النحر، ليس بفاضل، كف ضله في غيرهما، لأن الأفضل فعل الحج فيهما. وقال الرملي: ولا يكره تكرار العمرة بل يسن الإكثار منها، ويتأكد في رمضان، وفي أشهر الحج، وهي في يوم عرفة والعيد وأيام التشريق ليست كفضلها في غيرها لأن الأفضل فعل الحج. ينظر: مغني المحتاج، للخطيب الشربيني، (۲/ ۲۰۲)، ونهاية المحتاج، للرملي، (۳/ ۲۰۸).

(٢) ذو الحليفة هي: قرية بظاهر المدينة النبوية على طريق مكة، بينها وبين المدينة تسعة أكيال، وبينها وبين مكة نحو عشر مراحل، والمرحلة تساوي ٤٥٠ كيلاً تقريباً، إذا المسافة بين ذو الحليفة ومكة تساوي ٤٥٠ كيلاً تقريباً، وهي تقع بوادي العقيق عند سفح جبل عَيْر الغربي، وتعرف اليوم بأبيار علي، وهو أبعد المواقيت من مكة. ينظر: المجموع، للنووي، (٧/ ١٩٨)، والمعالم الأثيرة، لمحمد شُراًب، ص ١٠٣، ومجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد: ٢٩، ص٣٥.

(٣) الجُحْفة بضم الجيم وسكون الحاء هي: قرية بين مكة والمدينة تقع شرق رابغ مع ميل إلى الجنوب على مسافة ١٧ كيلاً، وتبعد عن المسجد الحرام ١٨٧ كيلاً، وكانت تسمى مهيعة – بفتح الميم والياء مع سكون الهاء بينهما – وإنما سميت جحفة لأن السيل اجتحفها في الزمن الماضي، وهي تقع في طريق هجرة النبي صلى الله عليه وسلم. ينظر: المجموع، للنووي، (٧/ ١٩٨)، والمعالم الأثيرة، لمحمد شُرًاب، ص ٨٨، ومجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد: ٢٩،

ولأهل نجد قَرْن، (١) ولأهل اليمن يلَمْلَم، (٢) ولأهل العراق وخُراسان ذات عِرْق، (٣) فمن كانت داره حِذاء (٤) (٥) هذه المواقيت أو قبله فبَلَغَه [مريداً] (١) للنسك أحرم منه،

(۱) قَرْن بفتح القاف وسكون الراء هو: قرن المنازل وقرن الثعالب، وهو: جبل على طريق الطائف إلى مكة، يبعد عن مكة ، كيلاً، وعن الطائف ، ٤ كيلاً، ويعرف اليوم بالسيل الكبير، وقد بُني لهذا الميقات مسجدان: مسجد السسيل الكبير، والثاني: مسجد وادي مَحْرم على طريق الهدا وبين المسجدين حوالي ٣٣ كيلاً. ينظر: المجموع، للنووي، (٧/ ١٩٨)، والثاني: مسجد وادي مَحْرم على طريق الهدا البحوث الفقهية المعاصرة، العدد: ٢٩، ص ٧٠- ٧٠.

(٢) يلَمْلُم بفتح الياء واللامين ويقال له أيضاً: أَلَمْلُم بفتح الهمزة، وهو: واد فحل يمر جنوب مكة المكرمة على مسافة تُقدَّر بمائة كيل ويبعد عن البحر الأحمر نحو الشرق ٤٠ كيلاً تقريباً، ويُعرف الآن بالسعدية. ينظر: المجموع، للنووي، (١٩٨/٧)، والمعالم الأثيرة، لمحمد شُرَّاب، ص ٣٠١، ومجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد: ٢٩، ص ٨٣.

(٣) ذات عرق بكسر العين هي: قرية تبعد مرحلتين عن مكة يعني ٩٠ كيلاً تقريباً، وقد خربت، ولا يوجد في الوقت الحاضر طريقاً ممهد يربط موقع ميقات ذات عرق بأي موقع آخر، والمسافة بين ميقات ذات عرق وميقات قرن المنازل (السيل الكبير) ٣٥ كيلاً تقريباً، ويوجد وراء ميقات ذات عرق مما يلي المشرق واد يقال له العقيق – وهو واد يتدفق ماؤه من غوري تهامة وهو أبعد من ذات عرق – قال الشافعي وسائر الأصحاب: لو أحرم أهل المشرق من العقيق كان أفضل، والسبب في ذلك هو الاحتياط، لأن ذات عرق خربت وحُول بناؤها إلى جهة مكة، فالاحتياط الإحرام قبل موضع بنائها الآن، قال النووي: قال الأصحاب: الاعتبار في هذه المواقيت الخمسة بتلك المواضع لا باسم القرية والبناء، فلو خرب بعضها ونقلت عمارته إلى موضع آخر قريب منه وسمي باسم الأول لم يتغير الحكم، بل الاعتبار بموضع الأول. ينظر: التنبيب للشير ازي، وبهامشه تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي، ص ١٠٠، والمجموع، للنووي، (٧/ ١٩٩ و ٢٠٠)، ونهاية المحتساح، الى شرح المنهاج، للرملي، (٣/ ٢٠٩)، والمعالم الأثيرة، لمحمد شُرًاب، ص ٢٠، ومجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد: ٢٩، ص ٨٩ - ٠٠.

- (٤) في نسخة (ج): أحد.
- (°) الحِذاء هو: الإزاء، وحاذى الشيء وازاه، وحذاء الشيء: إزاءه. ينظر: مادة حذو من لسان العرب، لابسن منظور، (٩٨/٣)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٦٩.

فإن أخّره عنه، ولم يَعُد إليه قبل التّلبُّس بشيء من النّسُك، أو عاد إليه بعد التّلَبُّس بشيء منه لزمه دم، ومن كانت داره وراء الميقات، فداره ميقاته، ومن أراد أن يعتمر من مكة أحرم بالعمرة من أدنى الحِل، فإن أحرم بها بمكة (٢) وخرج إلى الحل على إحرامه وعاد إلى مكة وأتى بالأفعال فهو أوْلى، (٣) ومن (٤) أحرم بمكة وأتى بالأفعال من غير أن يخرج إلى الحِل لم يجزئه في أحد القولين، وأجزأه في الآخر، وجبره بدم، (٥) ويجوز تقديم الإحرام على ميقات المكان، بخلاف ميقات الزمان؛ إلا أن إحرامه من الميقات أفضل في قول، ومن بلده أفضل في قول آخر. (٦) (٧)

- (١) في نسخة (أ): مريد، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
 - (٢) في نسخة (ب): من مكة.
- (٣) عبارة المؤلف غريبة وذلك بقوله ((فهو أولى))، والعبارة التي قالها الأصحاب أنه يعتد بما أتى به من أعمال العمرة قطعاً، وهل يسقط عنه دم الإساءة والإساءة هي عدم إحرامه من الميقات المذهب سقوطه قطعاً. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٣١٩)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٢١٧)، وروضة الطالبين، للنووي، (٣/ ٣١٩).
 - (٤) في نسخة (ج): وإن.
- (٥) الأصح من القولين في المذهب أنه يجزئه، ويلزمه دم لتركه الإحرام من الميقات الواجب. ينظر: العزيز شرح الوجيز،
 للرافعي، (٣/ ٣٣٩ ٣٤٠)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٢١٦ ٢١٧).
 - (٦) في نسخة (ج): القول الآخر والله أعلم.
- (٧) الأصح من القولين في المذهب هو ما اختاره النووي، ومن بعده من المحققين، دون الرافعي وهو: أن الإحسرام مسن الميقات أفضل، لموافقته للأحاديث الصحيحة. ينظر: العزيز شسرح السوجيز، للرافعي، (٣/ ٣٣٨– ٣٣٩)، والمجمسوع، للنووي، (٧/ ٢٠٥– ٢٠٧)، ونهاية المحتاج، للرملي، (٣/ ٢٦٢– ٢٦٣).

الباب الثاني باب أفعال الحج والعمرة

للحج أركان، وسنن، وهيئات، فأركانه (١) أربعة، وهي: الإحرام، والطواف، والسعي، والوقوف، وأما سُنَنُه فهي ما يجب الدم بتركه عمداً، أو سهواً، (٢) وهي: الإحرام من الميقات، والوقوف إلى الغروب، فإن دفع قبله ولم يعد إليه قبل طلوع الفجر الثاني لزمه دم في أحد القولين، (٣) والمبيت بمزدلفة (٤) في أحد القولين، (٥) والمبيت ليالي منى في أحد القولين، إلا في حق الرعاة وأهل السِّقاية، (٦) والرَّمي أيام منى قولاً واحداً، وطواف الوداع في أحد القولين إلا في حق الحائض، (٧)

(١) في نسخة (ج): وأركانه.

(٢) يسمي المؤلف ما يجب الدم بتركه عمداً أو سهواً، سنة وبعض المحققين كالرافعي يسميه بعضاً، والنــووي يــسميه واجباً. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٣٣٠ - ٤٣٤)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٣٤٣ - ٢٤٥).

(٣) الأصح من القولين في المذهب: عدم وجوب الوقوف بعرفة إلى الغروب، فإن دفع قبله ولم يعد إليه قبل طلوع الفجر لم (7/873)، والمجموع، للنووي، (8/810) - (8/871).

(٤) في نسخة (ج): بالمزدلفة.

(٥) الأَصح من القولين في المذهب وجوب المبيت بمزدلفة، فمن تركه أو دفع إلى منى قبل منتصف الليل ولم يعد أراق دما وهل هذا الدم واجب أم مستحب؟ فيه طرق، أصحها على قولين، أصحهما: أنه مستحب، كالإفاضة من عرفات قبل الغروب، قال النووي: والأظهر وجوب الدم بترك المبيت. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٢٦٨)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٢٥١)، وروضة الطالبين، للنووي، (٢/ ٣٧٩).

(٦) الاصح من القولين في المذهب: وجوب المبيت ليالي منى، ومن تركه لزمه دم. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، $(7/7)^2 - 77$)، والمجموع، للنووي، $(7/7)^2$.

 والحلق في أحد القولين، (١) وما سواهما من طواف القدوم، ومن الرَّمْدل، والاضْطباع، (٢) وتقبيل الحجر الأسود، واستلام الركن [اليَمَاني] (٣) فهو هَيْئَة لا يجب بتركه شيء، وكذلك ركعتي (٤) المقام (٥) في أصح القولين، (٦) وأفعال العمرة أربعة، ثلاثة منها أركان وهي: الإحرام، والطواف، والسعي، والرابع الحلق، وهو نسسك في أحد القولين، وإطلاق محظور في (٧) القول الآخر. (٨)

(۱) هذه المسألة مبنية على مسألة: هل الحلق نسك أم أنه استباحة محظور؟ فيه قولان، أصحهما: أنه نسك يثاب عليه ويتعلق به التحلل، وعلى هذا القول، فقد ذكر المؤلف أن الحلق سنة - أي يجب الدم بتركه عمداً أو سهواً ويسميه بعض المحققين كالرافعي والنووي واجباً - والصواب كما ذكر النووي وغيره: أن الحلق ركن وليس بواجب، فلا تقوم الفدية مقامه، والدليل على ذلك هو: أنه لو فرض في الرأس علة تمنع من الحلق وجب الصبر إلى إمكان الحلق ولا تقوم الفدية مكانه. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٢٩ ٤ - ٢٧٠ و ٢٧١)، والمجموع، للنووي، (٨/ ١٨٩).

- (٢) نهاية الورقة: (٣٨/ أ)، والورقة: (٧٥/ ج).
- (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).
 - (٤) في نسخة (ج): ركعتا.
 - (٥) في نسخة (ب): الطواف.
- (٦) الأصح من القولين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: سنية ركعتا المقام وعدم وجوبها فمن تركها لم يلزمه شيء، ويسميها المؤلف هيئة. ينظر: المحرر، للرافعي، (7/703-703)، والمجموع، للنووى، (3/70-70).
 - (٧) في نسخة (ج): على.
 - (٨) ينظر: هامش (١) من نفس الصفحة.

الباب الثالث

باب (صفة) (١) الإحرام بالحج والعمرة

ومن أراد أن يحج ويعتمر (٢) في سنة واحدة، تخيَّر بين الإفراد، وبين التمتع، وبين القِرَان، وكل (٣) واحد من الإفراد و (من) (٤) التمتع أفضل من القِران، وكذلك الإفراد أفضل من التمتع في (٥) أصح القولين. (٦)

والإفراد: أن يحرم بالحج من الميقات، وإذا فرغ منه أحرم بالعمرة من أدنى الحِل، أو أحرم بالعمرة من أدنى الحِل، أو أحرم بما بمكة (٧) واستدام الإحرام إلى أدنى الحل، كما ذكرناه في باب المواقيت.

والتمتع: أن يحرم بالعمرة من الميقات في أشهر الحج من ليس (٨) من حاضري المسجد الحرام، ثم إذا فرغ منها أحرم بالحج لسنته من مكة، ولم يعد إلى الميقات، وإن أحرم بالعمرة وفرغ منها قبل أشهر الحج، وأحرم بالحج في أشهر الحج، فليس بمُتمتع،

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

(٢) في نسخة (ب): أو يعتمر.

(٣) نهاية الورقة: (٣١/ ب).

(٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

(٥) في نسخة (ب): على.

(٦) الأصح في المذهب ما صححه المؤلف وهو: أن أفضل هذه الأنواع الإفراد ثم التمتع ثم القران. ينظر: المحرر، للرافعي، (٢/ ٤٧٨)، والمجموع، للنووي، (٧/ ١٤٢).

(٧) في نسخة (ب): من مكة.

(٨) في نسخة (ج): وليس.

وإن أحرم بالعمرة في (شهر) (١) رمضان واستدام (٢) الإحرام إلى شوال، وأتى بأفعالها (فيه) (٣) ثم أحرم بالحج من مكة، فهو مُتمتع في أصح القولين؛ (٤) لوجود المقصود بالعمرة في أشهر الحج، ويجب على المتمتع عند إحرامه بالحج كفارة إلا أن يكون من حاضري المسجد الحرام، أو لا يكون من حاضريه ولكنه (٥) يعود إلى الميقات، فلا (٦) كفارة عليه، وفي (٧) نية التمتع وجهان (٨) أصحهما (٩) لا تجب، (١٠) وإن قلنا: تجب ففي محل النية وجهان، أحدهما: حين الإحرام بالعمرة،

- (١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٢) في نسخة (ب): فاستدام.
- (٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٤) الأصح من القولين في المذهب خلاف ما صححه المؤلف وهو: أنه لا يلزمه دم فلا يصير متمتعاً؛ لأنه لم يجمع بسين النسكين في أشهر الحج لتقدم أحد أركان العمرة عليها وهو الإحرام، ذكر ابن سريج أن المسألة ليست على قولين بل على حالين: إن أقام بالميقات محرماً بالعمرة حتى دخلت أشهر الحج أو عاد إليه في أشهره محرماً بها وجب دم وأصبح متمتعاً، وإن جاوزه قبل أشهر الحج ولم يعد إليه فلا دم عليه ولا يصير متمتعاً. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٣٤٩-٣٠)، والمجموع، للنووي، (٧/ ١٧٤).
 - (٥) في نسخة (ب): لكن.
 - (٦) في نسخة (ج): ولا.
 - (٧) في نسخة (ب): في.
 - (٨) في نسخة (ب) ونسخة (ج): قولان، وهو تحريف.
 - (٩) في نسخة (ج): أصحهما أنها.
- (١٠) الأصح من الوجهين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: عدم اشتراط نية التمتع كما لا يشترط فيه القران؛ لأن دم التمتع منوط بزحمة الحج أي أن يزاحم إحرامه بالحج إحرامه بالعمرة في أشهر الحج ومنوط أيضاً بربح أحد

والثاني: حين (١) يحرم بالعمرة إلى أن يتحلل منها، (٢) ومتى قلنا تجب فإذا ترك النية لا دم عليه؛ لعدم الشرط، وكفارة التمتع مرتبة، وهي: دم يذبحه يوم النحر، ويجوز قبل وبعد إحرامه بالحج؛ لأنه وقت الوجوب، ولا يجوز قبل فراغه من العمرة؛ لأنه قبل الوجوب، ويجوز بعد فراغه من العمرة، وقبل إحرامه بالحج في (٣) أصح القولين، (٤) فإن عُدم الهدي (٥) صام ثلاثة أيام من حين إحرامه بالحج إلى آخر يوم عرفة، وسبعة أيام إذا رجع إلى أهله على أحد القولين، وإذا رجع من منى إلى مكة على (٦) القول الآخر، (٧) وإذا (٨) لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر قضاها بعد أيام التشريق،

السفرين - وذلك لأنه سوف يحرم بالحج من مكة ويسقط عنه السفر إلى الميقات للإحرام منه فيكون ربح أحد السفرين - وذلك لا يختلف بالنية وعدمها. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٣٥٣)، والمجموع، للنووي، (٧/ ١٧٧).

- (١) في نسخة (ج): من حين.
- (٢) الأصح من الأوجه في المذهب هو: أن محل النية من حين الإحرام بالعمرة إلى أن يتحلل منها. ينظر:المراجع السابقة.
 - (٣) في نسخة (ج): على.
- (٤) الأصح من القولين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: جواز إراقة الدم بعد التحلل من العمرة وقبل الإحرام بالحج، لأنه حق مالي تعلق بسببين وهما: الفراغ من العمرة والشروع في الحج فإذا وجد أحدهما جاز إخراجه. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٥٥٥)، والمجموع، للنووي، (٧/ ١٨٣- ١٨٤).
- (٥) الهَدْي هو: ما يُهدى إلى الحرم من النَعَم. ينظر: مادة هدي من لسان العرب، لابن منظور، (١٥/ ٦٢)، والمصباح المنير، للفيومي، ص٣٢٧.
 - (٦) في نسخة (ج): في.
- (٧) الأصح من القولين في المذهب: أن صيام الأيام السبعة تكون إذا رجع إلى أهله ووطنه. ينظر: العزيز شرح الــوجيز،
 للنووي، (٣/ ٣٥٧)، والمجموع، للنووي، (٧/ ١٨٧).
 - (٨) في نسخة (ج): فإذا.

وهل يجوز صيامها (١) في [أيام] (٢) التشريق؟ على قولين، (٣) فإذا قلنا يجوز كان أداءً؛ لأنه في الحج، فإن (٤) لم يصم العشرة حتى رجع إلى أهله صام الثلاثة قصاءً (والسبعة أداءً في قول، وصامها قضاءً) (٥) في قول آخر، (٦) وإن (٧) قدر على الهدي بعد الشروع في الصوم لم ينتقل إليه، (٨) وإن قدر عليه قبل الشروع فيه بنى على الأقوال الثلاثة في الكفارة، فإن قلنا: هي معتبرة بحال (الوجوب لم ينتقل، وإن قلنا: هي معتبرة بحال) (٩) الأداء، أو بأغلظ الحالين انتقل. (١٠) والقران: أن يقرن بن الحج والعمرة معاً بإحرام واحد، أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج،

(١) في نسخة (ج): صومها.

- (٤) في نسخة (ج): وإن.
- (٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٦) الأصح في المذهب: أن الثلاثة التي يصومها إذا رجع إلى أهله تعتبر قضاء والسبعة أداء. ينظر: العزيز شرح الوجيز،
 للرافعي، (٣/ ٣٦٠)، والمجموع، للنووي، (٧/ ١٨٩).
 - (٧) في نسخة (ج): فإن.
- (٨) مراد المؤلف هو: عدم لزوم الهدي بعد الشروع في الصوم ولكن يستحب له أن يهدي. ينظر: العزيز شرح السوجيز، للرافعي، (٣/ ٣٦١)، والمجموع، للنووي، (٧/ ١٩١).
 - (٩) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (١٠) الأصح من الأقوال في المذهب هو: أن الاعتبار بحال الأداء، فيلزمه هنا الانتقال من الصوم إلى الهدي. ينظر: المراجع السابقة.

⁽٢) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب)، وقد أثبته من نسخة (ج).

⁽ $^{"}$) الأصح من القولين هو: عدم جواز صيامها لا لمتمتع ولا لغيره. ينظر: العزيز شرح السوجيز، للرافعي، ($^{"}$)، والمجموع، للنووي، ($^{"}$).

ولا يجوز أن يحرم بالحج ثم يدخل عليه (١) العمرة في أصح القولين، (٢) وإن (٣) أحرم بنسك ولم يدر بماذا أحرم، أو قال إهلالاً كإهلال زيد وعلم إحرامه ثم تعذر الرجوع (إليه) (٤) فعلى قولين، أحدهما: يتحرى فيه. والثاني: ينوي القران ويصير قارناً وهو الأصح، (٥) ويقتصر القارن على طواف واحد (٢) وسعي واحد، وإذا فعل محظوراً لزمته (٧) كفارة واحدة كالمفرد، وتلزمه للقران إذا لم يكن من حاضري المسجد الحرام كفارة كالمتمتع، وكفارته مرتبة ككفارة التمتع (٨) قياساً عليها.

(١) في نسخة (ج): عليها.

(٢) الأصح من القولين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: عدم جواز الإحرام بالحج ثم إدخال العمرة عليه، لأن الحسج أقوى وآكدمن العمرة، والضعيف لا يدخل على القوي. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣٤٥- ٣٤٦)، والمجموع، للنووي، (٧/ ١٧٠).

- (٣) في نسخة (ب): فإن.
- (٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٥) الأصح من القولين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: أنه يتعين أن يصير نفسه قارناً. ينظر: العزيز شرح السوجيز، للرافعي، (٣/ ٣٦٩)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٣٤٢).
 - (٦) نهاية الورقة: (٥٨ ج).
 - (٧) في نسخة (ب): لزمه.
 - (٨) في نسخة (ج): التمتع سواء.

الباب الرابع

باب محظورات الإحرام والحرم وكفارتهما (١)

يُحرِّم الإحرام بالحج، أو العمرة أربعة عشر شيئاً، أحدها: استعمال الطيب في ثيابه، وبدنه، (٢) ومباشرة رطبه بيده، (وسائر بدنه)، (٣) وشَمِّ رطبه ويابسه، (٤) وأكله مفرداً أو في (٥) طعام قد غلب عليه طعمه، أو ريحه، (٦) ولبس الثوب المبخر بالطيب ما دامت رائحته ظاهرة، أو كامنة يثيرها الماء، والنوم عليه، واستعمال الأَدْهان [المطيِّبة]، (٧) كدهن الورد، والخيري، (٨) والياسَمين، (٩)

- (١) في نسخة (ب): وكفاراتهما.
- (٢) في نسخة (ج): بدنه وثيابه.
- (٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٤) الأصح في المذهب هو: عدم تحريم شم الطيب ولا تجب به الفدية، لكن إن قصد شمه كره على أصح القولين، وإن لم يقصد إلى شمه لم يكره. ينظر: العزيز شرح الوجيز،المرافعي، (٣/ ٤٦٨ ٤٦٩)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٢٨٣).
 - (٥) في نسخة (ج): وفي.
 - (٦) في نسخة (ج): ورائحته.
 - (٧) في نسخة (أ): الطيبة، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
- (٨) الخيري بسكر الخاء والراء هو: نبات له زهر، وغلب على الأصفر منه، لأنه الذي يُستخرج دهنه منه، ويدخل في الأدوية. ينظر: مادة خير من المصباح المنير، للفيومي، ص ٩٨، والمعجم الوسيط، (١/ ٢٦٤).
- (٩) الياسمين هو: شجر طيب الريح، دقيق الأغصان، تضرب خضرته إلى السواد دقيق الورق، له زهر أبيض مستدق، ويستخرج دهن الياسمين من زهر بعض أنواعه. ينظر: النظم المستعنب. للركبي، (١/ ١٩٣)، ومادة يسم من المعجم الوسيط، (١/ ١٠٣٥).

والزَّنْبَق، (١) والْبان المُنْشُوش، (٢) وهو ما طيب بالمسك أو غيره، والزيــت المُفَتَّــت، وهو ما طُبخ بالرَّياحين، (٣) وفي الرَّيحان الفارسي، (٤) والنَّيْلُوفر، (٥) (٦)

(۱) الزَّنْيق هو: دهن الياسمين الأبيض، وقيل هو: نبات من الفصيلة الزَّنْبقية له زهر طيب الرائحة، والواحدة منه: زنْبقة. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (۱/ ۱۹۶)، والمجموع، للنووي، (۷/ ۲۸۸)، ومادة زنبق من المعجم الوسيط، و٢/١).

(۲) البان هو: شجر الخِلاف – وهو شجر مشهور كثير الوجود يقارب الأثل وورقه يقارب الصفصاف شديد الخضرة – وأصل دهنه من السمسم لأن البان والورد وغيره تُفرش تحت السمسم لتكسبه رائحة ثم يعصر السمسم، فهو من السمسم إلا أن رائحته رائحة هذه الأشجار، وأما المنشوش فهو: المغلي بالنار، وهو يُغلى بالمسك وغيره، وقيل المنشوش هـو: المخلوط. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ١٩٤ – ١٩٥)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٢٨٨)، ومادة بان، ونشش من المعجم الوسيط، (١/ ٧٧) و (٧/ ٢٢٢).

(٣) الرياحين جمع ريحان وهو: جنس من النبات طيب الرائحة من الفصيلة الشفوية، وكل نبت طيب الريح يسمى ريحان، ينظر: المصباح المنير، للفيومي، ص ١٢٧، ومادة راح من المعجم الوسيط، (١/ ٣٨١).

(٤) الريحان الفارسي هو: الذي يُسمّيه بعض العامة باليمن الشّقر والشّقارى وهي: شقائق النعمان، وسيمت بذلك لحمرتها على التشبيه بشقيقة البرق، وقيل: لأن النعمان اسم للدم وشقائقه قطعه فشبّهت حمرتها بحمرة الدم، وهـو نبـات أحمـر الزهر مبقّع بنُقَط سود، وله أنواع، بعضها يُزرع وبعضها ينبت بَرّياً ولا يُراد للطيب، ومنها ما يُتَطيب بـه ولا يُتَخذ منـه الطيب وهو الريحان الفارسي. ينظر: النظم المستعنب، للركبي، (١/ ١٩٤)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٢٨٩)، ومادة شقق من لسان العرب، لابن منظور، (٧/ ١٦٥)، ومادة شقر من المعجم الوسيط، (١/ ٨٨٤).

- (٥) في نسخة (ب): واللينوفر.
- (٦) النّيلَوفر ويقال لينوفر ونينوفر هو: شجر ينبت في الماء الراكد له ورق عراض كبار يعلو فوق الماء فيغطيه وهو شجر يُشم زهره، ويُتخذ منه الدهن، ومن يابسه الطيب، ولونه أصفر، يتفتح زهره إذا طلعت الشمس، وإذا غربت انضم. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ١٩٣)، ومادة نيل من المصباح المنير، للفيومي، ص ٣٢٥.

والبَنَفْسَج، ودهنه، (١) والتفاح، والمَرْزَنْجوش (٢) قولان، (٣) ولا يحرم به ما سواه من الأُثْرجِّ، (٤) والنَّارَنْجِّ، (٥) والجِنَّاء، والحَمَاحِم، (٦)

(۱) البنفسج هو: نبات كالحشيش، طيب الريح، له زهر أحمر يضرب إلى السواد، وهو تعريب كلمة (بنفشة)، ودهنه يرطب الدماغ ويزيل النشوفة. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (۱/ ۱۹٤)، ومادة بنج من القاموس المحيط، للفيروز آبدي، ص ۱۸۱.

- (٢) المَرْزَنْجوش بفتح الميم والزاي وسكون الراء والنون، ويقال له المردقوش، وهو فارسي معرّب، وعربيته السَمْسسَق، وهو: نبات بقلي عطريً طبيً من الفصيلة الشفوية، نافع نعسر البول، والمغص، ولسعة العقرب، والأوجاع العارضة مسن البرد وغيره، مجفف لرطوبات المعدة والأمعاء، وهو بالفارسية: اسم للفأر لأن أذنيه تشبه ورقه. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ١٩٣)، ومادة مجش من القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٢٠٥، والمعجم الوسيط، (٢/ ٨٦٢).
- (٣) الأصح في المذهب هو: أن كلاً من الريحان الفارسي، والنيلوفر، والبنفسج، ودهنه من باب أولى، والمرزنجوش طيب موجب للفدية، وأما التفاح فالصواب أنه ليس طيب، فيجوز أكله وشمه وصبغ الثوب به، ولا فدية فيه بلا خلاف. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٢٦٤ ٢٦٤)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٢٨٩ ٢٩٢).
- (٤) الأُثرَج بضم الهمزة وتشديد الجيم هذه هي اللغة الفصيحة وهناك لغة ضعيفة يطلقها العامة وهي كلمة (ترنج) والأولى هي التي تكلم بها الفصحاء، وهو: شجر معروف، ثمره كالليمون الكبار، وهو ذكي الرائحة. ينظر: مادة ترج من المصباح المنير، للفيومي، ص ٤٣، والمعجم الوسيط، (٤/١).
- (٥) النّارنج معرب من كلمة (نارنك) وهو: شجرة مثمرة معروفة، أوراقها جلدية خصر لامعة، لها رائحة عطرية، وأزهارها بيض عبقة الرائحة، وتستعمل أزهارها في صنع ماء الزهر، وفي زيت طيّار يستعمل في العطور، وقشرة الثمرة تستعمل في الدواء. ينظر: مادة نرج من القاموس المحيط، للفيروز آبدي، ص ٢٠٧، والمعجم الوسيط، (٦/ ٩١٢).
- (٦) الحَماحِم هي: ريحانة معروفة، وقيل هي: الحبق وهو نبات طيب الرائحة البستاني العريض السورق، ويُسمى الحبق النبطي، ويستعمل للطب. ينظر: مادة حمم من لسان العرب، لابن منظور، (٣/ ٣٤٦)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١٠٩٨.

والشيّع، (١) والقيْصُوم، (٢) وإذا تطيب المحرم بشيء مما ذكرناه وإن قَلَّ؛ فإن كان عامداً (٣) لحاجة (٤) أو لغير حاجة (٥) لزمته (٦) الكفارة، ولزمه إزالته بالماء، أو بغيره مما يقطعه، (٧) ويقطع رائحته، وإن كان ناسياً، أو جاهلاً بالتحريم فلا كفارة عليه. والثاني: (٨) لبس المَخيط من القميص، والسراويل، و القبَاء، (٩) فإذا لبسه في زمان طويل، أو قصير عامداً عالماً بالتحريم لحاجة، أو لغير حاجة فَدَى، كما ذكرنا (١٠) في الطّيب،

(۱) الشّيح هو: نبات سهئي، له رائحة طيبة، وطعم مُر، وهو مرعى للخيل والنّعم، ومنابته القيعان والرّياض. ينظر: مادة شيح من نسان العرب، لابن منظور، (٧/ ٢٥٤)، والمعجم الوسيط، (١/ ٢٠٢).

(۲) القيصوم هو: نبات سهلي، طيب الرائحة، مر الطعم، وهو من رياحين البر، وورقه هدب، وله نَــوْرة - أي زهــرة - صفراء، وهي تنهض على ساق وتطول، وهو يستخدم لعلاج بعض الأمراض كعسر النَّفس والبول والطمث وغيرها. ينظر: مادة قصم من لسان العرب، لابن منظور، (۱۱/ ۱۹۸)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ۱۱۵۰.

- (٣) نهاية الورقة: (٣٩/ أ).
- (٤) في نسخة (ج): للحاجة.
- (٥) في نسخة (ج): الحاجة.
- (٦) في نسخة (ب): لزمه.
- (٧) في نسخة (ج): يغطيه.
- (٨) في نسخة (ج): الثاني.
- (٩) القَبَاء بالمد هو: ثوب يُلبس فوق الثياب أو القميص، مقدَّمه مُفرَّج، يُشدُ بإزار، ويُتمنطق به، وأول من لبسه هو سليمان عليه السلام، وهو مشتق من القبو وهو: الضم والجمع. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ١٩٢)، ومادة قبو من المصباح المنير، للقيومي، ص ٢٥٣، والمعجم الوسيط، (٢/ ٧١٣).
 - (۱۰) في نسخة (ج): ذكرناه.

فإن لم يجد مئزراً، ووجد (١) سراويلاً (٢) لا يصلح أن يَتَّزر به لصغره لبسه من غير فدية، وإن أمكن أن يتزر به ولبسه فدى. (٣) والثالث:(٤) استعمال أي دهن كان في شعر لحيته أو (في) (٥) رأسه كان محلوقاً أو عليه شعر فتلزمه الكفارة به، ولا يلزمه شيء باستعماله في الرأس الأصلع، ولا يحرم عليه دخول الحمام والاغتسال، ولا [الاكتحال] (٦) بكحل غير مطيب، ولا أخذ القمل من ثيابه وبدنه، ولكنه يَحْرُم أخذه من شعر رأسه ولحيته، وإذا فعل تصدّق بما يراه من تمرة أو غيرها. (٧) (٨)

- (١) في نسخة (ب): أو وجد.
- (٢) في نسخة (ب) ونسخة (ج): سراويل.
- (٣) الاصح في المذهب خلاف ما قطع به المؤلف وهو: جواز لبس السراويل مع إمكان الاتزار بها على غير هيئتها، ولا فدية فيه، لأن في تكليف قطعه مشقة وتضييع مال. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٢٦٤)، والمجموع، للنووي، (4/ 272).
 - (٤) في نسخة (ج): الثالث.
 - (٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٦) في نسخة (أ): للاكتحال، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
 - (٧) في نسخة (ب): وغيرها.
- (٨) الأصح في المذهب: أنه يكره أخذ القمل من شعره ولا يحرم، ويستحب أن يتصدق بما يراه ولو بلقمة. ينظر: العزين (٨) الأصح في المذهب: (٣/ ٤٩٤)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٣٧٥).

والرابع: (١) ستر جميع الرأس أو بعضه بعمامة، أو قَلَنْسسُوة، أو عِصابة، (٢) أو زُنبيل، (٣) (٤) أو خِصَاب (٥) بالحِنَّا، (٦) أو غيره، فإذا فعل ذلك عامداً (٧) فدى. (٨) والخامس: (٩) ستر الرِّجْل بالخُفِّ، إلاَّ ألاَّ يجد نعلين فيقطع الخُفَّ أسفل من الكعبين ويلبسه، فإن لبس الحُفَّ مع القدرة على النَّعْل، أو لبس الحُفَّ غير مقطوع مع عدم النَّعْل فدى. والسادس: (١٠) المباشرة فيما دون الفرج بشهوة، وتتعلق بها الفدية كغيرها من المحظورات. والسابع: (١١) الإنزال عامداً وحكمه حكم المباشرة بسشهوة.

- (١) في نسخة (ج): الرابع.
- (٢) العصابة هي: كل ما عصبت أي شددت به رأسك من عمامة أو منديل أو خرقة أو غير ذلك. ينظر: مادة عصب من لسان العرب، لابن منظور، (٩/ ٢٣٠ ٢٣١)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١١٥.
- (٣) الزّنبيل والزّبيل هو: الجراب وقيل هو: الوعاء الذي يُحمل فيه. ينظر: مادة زبل من لـسان العـرب، لابـن منظـور، (٦) الزّنبيل والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١٠٠٩.
- (٤) الأصح في المذهب جوازه وعدم وجوب الفدية به لأنه لا يقصد به الستر. ينظر: العزير شرح الوجيز، للرافعي، (١٣/ ٤٠٠). والمجموع، للنووي، (٧/ ٢٦٧ ٢٦٨).
- (٥) الخِضاب هو: ما يختضب به من حناً ع وكتم ونحوه، وخضب الشيء أي: غير لونه بحُمرة أو صُفرة أو غيرهما. ينظر: مادة خضب من نسان العرب، لابن منظور، (٤/ ١١٧)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٨٠.
- (٦) بالنسبة لخضاب الرأس بالحناء وطليه بالطين فذلك فيه تفصيل، وهو: إن كان رقيقاً لا يستر فلا فدية وإن كان تخيناً ساتراً، فالأصح من الوجهين وجوب الفدية به، لأنه يعتبر ستر للرأس تجب الفدية به. ينظر: العزير شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٤٥٨)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٢٦٨).
 - (٧) في نسخة (ج): فإذا تعمد إلى ذلك.
 - (٨) في نسخة (ب): أفدى.
 - (٩) في نسخة (ج): الخامس.
 - (١٠) في نسخة (ج): السادس.
 - (١١) في نسخة (ج): السابع.

والثامن: (١) [حلق] (٢) شعر الرأس وسائر البدن، فإذا حلق ثلاث شعرات متنوعة، والثامن: (١) والخلق الأذى أو لغيره، ولم يكن أَلْجَأه الشعر إليه، أو فُعِل ذلك به (٤) أو أزالها (٣) بغير الحلق الأذى أو لغيره، ولم يكن أَلْجَأه الشعر إليه، أو فُعِل ذلك به (٤) باختياره فدى، وإنما استوى عمده وسهوه؛ (٥) الأنه استمتاع الا (٦) يمكن تلافيه، بخلاف الطيب واللّباس، (٧) فإن (٨) قطع قطعة من جلده لم يضمن ما عليها من الشعر؛ الأنه تابع، وإن نبت الشعر في عينه فقلعه لم يضمن على أصح القولين، (٩) وكذلك إذا (١٠) كان مكرها (أو نائماً) (١١) لم يضمنه (١٢) على (٣١) أصح القولين، (١٤)

- (١) في نسخة (ج): الثامن.
- (٢) في نسخة (أ) ونسخة (ب): من حلق، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).
 - (٣) في نسخة (ج): وأزالها.
 - (٤) في نسخة (ج): به ذلك.
 - (٥) في نسخة (ج): سهوه وعمده.
 - (٦) في نسخة (ب): فلا.
 - (٧) في نسخة (ج): واللبس.
 - (٨) في نسخة (ج): وإن.
- (٩) الأصح في المذهب: القطع بعدم الضمان. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (7 / 7)، والمجموع، للنووي، $^{(9)}$
 - (١٠) نهاية الورقة: (٣٢/ ب).
 - (١١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (۱۲) في نسخة (ب): يضمن.
 - (۱۳) في نسخة (ب): في.
- (١٤) الأصح من القولين ما صححه المؤلف وهو: أن المحرم الذي حُلِق شعره وهو مكره أو نائم لا شيء عليه بل تجب القدية على الحالق؛ لأن الشعر على رأس المحرم بمنزلة الوديعة، ولأن الذي حُلِقَ رأسه معنور ولا تقصير من جهت بخلاف الناسي. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٧٧٧ ٤٧٨)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٣٦٦ ٣٦٨).

وإن كان ساكتاً لا مكرها ولا نائماً (فقد) (١) قيل: (٢) هو على قولين كالكره، وقيل: يضمنه قولاً واحداً، (٣) وفي الشعرة الواحدة ثلاثة أقوال، أحدها: مُدُّ، وفي الشعرتين مُدَّان. والثاني: درهم، وفي الشعرتين درهمان. والثالث: ثلث دم، وفي الشعرتين ثلثا دم، وهو الأصح.(٤) والتاسع: (٥) تقليم الظفر، فإذا قلم ثلاثة أظفار عامداً، أو ناسياً غير مُلْجَأ إليه، أو قلَّمه غيره باختياره على ما ذكرناه في الحلق فدى،(٢) وفي الظفر الواحد ثلاثة أقوال كالشعرة الواحدة، وكل واحد (٧) من هذه المخطورات التسعة التي ذكرناها فكفارها على التخيير فيُخيَّر المحرم فيها (٨) بين (أن)(٩) يذبح (١٠) شاة جذعة من الضأن، أو ثنية من المعز، وبين أن يطعم ستة مساكين ثلاثة أصع من الطعام لكل مسكين نصف صاع، وبين أن يصوم ثلاثة أيام،

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

(٢) في نسخة (ج): فقيل.

(٣) الأصح من الطريقين في المذهب هو: أن الفدية تجب على المحلوق رأسه قولاً واحداً ولا مطالبة على الحالق بـشيء لأن الشعر عنده كما قلنا وديعة، وإذا أتلفت الوديعة وهو ساكت متمكن من المنع فإنه يكون ضامناً لها. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٤٧٨ – ٤٧٩)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٣٧١).

(٤) الأصح من الأقوال في المذهب خلاف ما صححه المؤلف، وهو: أن في حلق الشعرة الواحدة مد، وفي الشعرتين مدان. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٤٧٥)، والمجموع، للنووى، (٧/ ٣٨٤).

(٥) في نسخة (ج): التاسع.

(٦) ينظر هامش رقم (٣) من نفس الصفحة.

(٧) نهاية الورقة: (٩٥/ ج).

(٨) في نسخة (ج): فيها المحرم.

(٩) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

(۱۰) في نسخة (ج): ذبح.

ولا يقابل صوم يوم بصاع في غير هذه المسائل، وكذلك لا يعطى مسكين نصف صاع في كفارة (١) غيرها. والعاشر: (٢) عقد النكاح فلا يتزوج الحرم ولا يروج غيره بالولاية الخاصة، وكذلك بالولاية العامة على أصح الوجهين، (٣) ويكره له الخطبة، والشهادة في النكاح، (والرجعة، وشراء الجواري، ولا يحرم شيء منها. والحدادي (٤) عشر: الوطء في الفرج)، (٥) أو الدبر، فإذا تعمد إليه من آدمي، أو بحيمة، عالما بالتحريم، قبل التحلل الأول، (٦) فسد حجه سواءً كان قبل الوقوف أو بعده، ويحصل التحلل الأول بإيقاع فعلين (٧) من ثلاثة أفعال، وهي: الرمي، والحلق، والطواف إن قلنا: هو إطلاق قلنا: الحلق (٨) نسك، وبإيقاع أحد الفعلين من الرمي والطواف إن قلنا: هو إطلاق مخطور، وكذلك تفسد العمرة بوجود الوطء فيها قبل التحلل، وذلك يحصل بوجود

⁽١) في نسخة (ج): الكفارة.

⁽٢) في نسخة (ج): العاشر.

⁽٣) الأصح من الوجهين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: عدم جواز التزويج بالولاية بالعامة. ينظر: العزيــز شــرح الوجيز، للرافعي، (٧/ ٥٥٩)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٢٩٧).

⁽٤) في نسخة (ج): الحادي.

⁽٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

⁽٦) التحلل الأول يحصل بفعل اثنين من ثلاثة أفعال وهي الرمي والطواف والحلق إن قلنا أن الحلق نسك ويحصل التحليل الثاني بفعل الباقي من الثلاثة، وإن قلنا أن الحلق إطلاق محظور – أي ليس بنسك – فإنه لا يتعلق به التحلل بيل يحسصل التحللان بالرمي والطواف، فأيهما فعله حصل به التحلل الأول، ويحصل التحلل الثاني بالفعل الثاني. ينظر: كالم المؤلف بعده، والمحرر، للرافعي، (٢/ ٢٧٢)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٢٠٣ – ٢٠٤).

⁽٧) في نسخة (ج): فعل، و هو تحريف.

⁽٨) في نسخة (ج): أن الحلق.

⁽٩) في نسخة (ب): أن الحلق.

وبالأفعال الثلاثة إن قلنا: (هو) (١) إطلاق محظور، (٢) (٣) وإذا فسد نسكه بالوطء وجب عليه الكفارة، والمُضِيُّ في فاسده، واجتناب المحظور فيه، والقضاء بعده على الفور في أحد القولين، وعلى التراخي في القول الآخر، (٤) فإن فسد (٥) القضاء وجب عليه به (٦) الكفارة، ولم يجب به (٧) قضاء آخر، وكفارة الوطء بَدَنَة، (٨) فإن لم يجد فسبعة (٩) من الغنم، وفيه قول آخر: يتَخَيَّر (١٠) بين هذه الثلاثة، فإن لم يجد شيئاً من ذلك قَوَّم البَدَنَة دراهم، والدراهم طعاماً وتصدق به،

- (١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٢) في نسخة (ب): وإن قلنا هو إطلاق محظور فبالأفعال الثلاثة.
- (٣) ينظر: هامش رقم (١) ص (٣٢٥) من كتاب الحج الباب الثاني.
- (٤) الأصح من الوجهين في المذهب: وجوب القضاء على الفور، وذكر المؤلف في المسألة قولين، والصحيح أنها وجهان. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٤٨٤)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٣٩٩).
 - (٥) في نسخة (ج): وإن أفسد.
 - (٦) في نسخة (ج): له.
 - (٧) في نسخة (ج): له.
- (٨) البَدَنة: تطلق في اللغة على الناقة والبقرة والبعير الذَّكر مما يجوز في الهدي والأضحية، ولا تطلق على السشاة، وسميت بذلك لعظمها وسمِنها، وإذا أطلقت في كتب الحديث والفقه فالمراد بها البعير خاصة ذكراً كان أو أنثى، وهذا المعنى هو المراد هنا. ينظر: التنبيه للشيرازي، وبهامشه تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي، ص ١٠٩، ومادة بدن من لسان العرب، لابن منظور، (١/ ٣٤٦)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٢٦، ومغني المحتاج، للخطيب الشربيني، (٢/ ٢٩٩).
 - (٩) في نسخة (ب): فسبع.
 - (۱۰) في نسخة (ب): أنه يتخير.
 - (۱۱) في نسخة (ب): وإن.

فإن لم يجد (١) صام لكل مُدِّ يوماً، (٢) وهل تجب الكفارة على الموطوءة؟ على ثلاثـة أقوال كما ذكرنا (٣) في الصوم، (٤) ومؤونتها في القضاء: عليه في (٥) أحد الوجهين، وعليها في الوجه الآخر. (٦) وجِماع النَّاسي، والجاهل بالتحريم (٧) لا يفـسد الحــج في (٨) أحد القولين، (٩) وإذا جامع بعد التحلل الأول، وقبل التحلل الشاني لم يفـسد حجه، ولزمته (١٠) بَدَنَة في أحد الوجهين، وشاة في الوجه الآخر. (١١)

- (١) في نسخة (ب): يجد شيئاً من ذلك.
- (۲) الأصح في المذهب هو: أن الدم، دم ترتيب وتعديل، فيجب بالترتيب بدنة فإن عجز عنها فبقرة، فإن عجز فسبع مسن الشياه، فإن عجز، جاء التعديل، وهو أن يقوم البدنة دراهم، ثم يقوم الدراهم طعاماً ويتصدق به، فإن عجز عنه صام عسن كل مد يوماً. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۳/ ۵۶۳ ۵۶۳)، والمجموع، للنووي، (۷/ ۲۰۸ ۶۰۹).
 - (٣) في نسخة (ج): ذكرناه.
 - (٤) ينظر: هامش رقم (٣) من ص (٣٠٣) في كتاب الصوم، الباب الرابع، الفصل الثاني.
 - (٥) في نسخة (ج): على.
- (٦) الأصح من الوجهين في المذهب هو: أن نفقة الحج الزائدة عن نفقتها في الحضر تجب على الزوج. ينظر: العزيز العربيز الوجيز، للرافعي، (٣/ ٤٨٤)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٤٠٥).
 - (٧) نهاية الورقة: (٢٠/ أ).
 - (٨) في نسخة (ج): على.
- (٩) الأصح من القولين في المذهب هو: عدم فساد الحج لمن جامع ناسياً أو جاهلاً بالتحريم ولا كفارة عليه. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٤٨٦)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٣٦٤).
 - (١٠) في نسخة (ب) ونسخة (ج): لزمه.
- (١١) الأصح من القولين كما هو الأشهر في المذهب هو: أنه يلزمه شاة، لأنه لا يتعلق فساد الحج به فأشبه الممباشر فيما دون الفرج. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٤٨٠ ٤٨١)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٤١١ ٤١٢).

والثاني (١) عشر: صيد البر المأكول، أو المتولد بين المأكول وغيره، دون ما تَمَحَّض تحريمه من سباع البهائم والطير، دون الحشرات، فإذا لم يرسله أو أرسله في غير مأمند ضمنه، وإن أرسله في مأمنه سقط ضمانه، (٢) وكذلك يحرم بالإحرام تَمَلُّك الصيد بالشراء، أو الهبة، (٣) إلا أنه لا تلزمه به الكفارة؛ لأنه قول لم ينعقد كما لو توج في الإحرام، فإن قبض ضمن، وإن ردَّ (٤) سقط الضمان، وهل يملكه بالإرث؟ على وجهين، أصحهما: يملك، (٥) وإن كان في ملكه (صيد) (٦) فأحرم (٧) لم يَزُل ملك عنه في أصح القولين، (٨) ويضمن المحرم كل صيد له مثل بمثله من النَّعَم، فيضمن النَّعَامة سَدَنَة،

- (١) في نسخة (ج): الثاني.
- (٢) في نسخة (ب): سقط عنه الضمان.
 - (٣) في نسخة (ج): والهبة.
 - (٤) في نسخة (ج): رده.
- (٥) الأصح في المذهب: أنه يكون باقياً على ملك المشتري الميت حتى يتحلل المحرم الوارث من إحرامه، فإن تحلل دخل في ملكه. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٥٠٣ ٥٠٣).
 - (٦) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٧) في نسخة (ج): وأحرم.
- (Λ) الأصح من القولين خلاف ما صححه المؤلف وهو: زوال ملك الصيد عنه بالإحرام، وعليه يلزمه إرساله. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (Λ / Λ 0)، والمجموع، للنووى، (Λ 0 Λ 7 Λ 7 . Λ 7 .

ويضمن كل واحد من حمار الوحش، وبقرها، (١) وفي الأيّل (٢) (٣) والوَعْل (٤) ببقرة، ويضمن الضّبْع (٥) والظّبْي بكبش، (٦) والأرنب بعَنَاق، (٧) واليربوع بجفْرة، (٨) والحمامة بشاة، (٩) ثبت ذلك كله بقضاء الصحابة رضي الله عنهم،

- (١) في نسخة (ب): وبقرها من النعم.
- (٢) في نسخة (ب): فيضمن النعامة والأيل، وهو تحريف، وفي نسخة (ج): وفي الأريل، وهو تحريف.
- (٣) الأيل بضم الهمزة وكسرها ثم فتح الياء أو بفتح الهمزة ثم كسر الياء هو: الذّكر من الأوعال والوعل هـو: تـيس الجبل وإنما سمي أيّلاً لأنه يؤول إلى الجبال. ينظر: مادة أيل من لسان العرب، لابن منظور، (١/ ٢٦٦)، والمـصباح المنير، للفيومي، ص ٢٢.
- (٤) الوعل بسكون العين وكسرها هو: تيس الجبل أو الشاة الجبلية. ينظر: مادة وعل من لسان العسرب، لابسن منظسور، (٣٤٧/١٥)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٣٤٣.
- (°) الضبع هو: ضرب من السباع أنثى والذكر ضبعان، وهي كالذئب إلا إذا جرى فإنه يصبح كأنه أعرج، فلذك سُمي الضبع بالعرجاء. ينظر: مادة ضبع من لسان العرب، لابن منظور، (٨/ ١٧)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٧٤٠. (٦) قال الرافعي ووافقه النووي: قد نجد في كتب بعض الأصحاب أن في الظبي كبشاً وفي الغزال عنزاً، وهذا الذي ذكر وهم بل الصحيح أن في الظبي عنزاً وهو شديد الشبه به فإنه أجرد الشعر ملتصق الذنب. ينظر: العزير شرح الوجيز، الرافعي، (٣/ ٥٠٨)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٢٩٤- ٤٣٠).
- (٧) العَناق هي: الأنثى من أو لاد المعز ما لم يتم له سنة. ينظر: مادة عنق من لسان العرب، لابين منظور، (٩/ ٣٣٤)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٢٢٣.
- (٨) الجفّر هو: من أولاد الشاء والمعز إذا عظم واتسع جنباه، وبلغ أربعة أشهر، وفصل عن أمه، وأخذ في الرعي، والأنثى جفرة. ينظر: مادة جفر من لسان العرب، لابن منظور، (٢/ ٣٠٤)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٥٧ ٥٨.
 - (٩) في نسخة (ج): شاة.

ويضمن كل واحد من الهُدْهُد، (١) والفَواخِت، (٢) والقَمارِي، (٣) والدَّبَاسِي، (٤) بشاة قياساً على الحمام، ويضمن الصيد الكبير بالكبير، والصغير بالسعغير، والسذكر بالذكر، والأنثى بالأنثى، وإن فدى الذكر بالأنثى كان أولى، (٥) وإن فدى الأنشى بالذكر، والأنثى ففيه وجهان، (٧) (٨) ثم هو بالخيار في المثل إن شاء أخرجه إلى الفقراء، أو إن شاء (٩) قوَّمه دراهم والدراهم طعاماً وتصدق على كل مسكين منه بمُدِّ،

(۱) في وجوب الجزاء بقتل الهدهد خلاف مبني على الخلاف في جواز أكله، إن جاز وجب وإلا فلا، والأصح في المسذهب تحريم أكله، وعلى هذا لا جزاء فيه. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۱۲/ ۱۳۷)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٣٣٧). (٢) الفواخِت جمع فاختة وهي: ضرب من الحمام المطوق، إذا مشى توسعً في مشيه وباعد بين جناحيه وإبطيه وتمايسل.

ينظر: مادة فخت من لسان العرب، لابن منظور، (١٠/ ١٩٧)، والمعجم الوسيط، (٢/ ٢٧٦).

(٣) القَمَارِي جمع قُمْرِيَ وهو: طائر يشبه الحمام القُمْر أي البيض، وقيل هو: ضرب من الحمام منسوب إلى طير قُمْر، وقُمْر، وقُمْر، وإما أن يكون جمع قُمْري، والأقمر هو: الأبيض، يقال: سحاب أقمر وليلة قمراء. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ١٩٩)، ومادة قمر من لسان العرب، لابن منظور، (١١/ ٢٠٠).

(٤) الدَّبَاسِي جمع دُبُسْيَ وهو: ضرب من الحمام أو الطيور منسوب إلى طير دُبُس، والأَدْبَس من الطير: الذي لونه بسين السواد والحمرة، وقيل هو: منسوب إلى دبُس الرُّطَب، لأنهم يُغيِّرون في النسب كالدَّهري والسُّهلي. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ١٩٨ – ١٩٩)، ومادة دبس من لسان العرب، لابن منظور، (٤/ ٢٨٦).

(٥) إن فدى الذكر بالأنثى فالأصح في المذهب إجزاء ذلك، ولكن هل هو الأولى؟ فيه وجهان، أصحهما: ليس هو الأولسى، بل الذكر أولى، خروجاً من الخلاف. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ١٢٥)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٢٣٤).

(٦) في نسخة (ج): الأنثى بالذكر.

(٧) الأصح من الوجهين في المذهب: الإجزاء، قال الرافعي: وإذا تأملت ما ذكرناه من كلام الأصحاب وجدتهم طاردين للخلف مع نقص اللحم. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ١٢٥)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٤٣٢)، وروضة الطالبين، للنووي، (٢/ ٤٣٣).

(٨) نهاية الورقة: (٢٠/ ج).

(٩) في نسخة (ج): وإن شاء.

وإن شاء صام عن كل مُدِّ يوماً، وما ليس له مثل كالعصفور والقُنْبرة (١) (٢) والجراد وبيض الصيد (يضمنه) (٣) بقيمته، ثم هو في القيمة بالخيار على ما ذكرناه في المثل، وفي الكُرْكِي (٤) والإوز (٥) والقَطَا (٦) (٧) والحُبارى (٨) قولان، أحدهما: يـضمن كـل واحد منهما بشاة،

- (١) في نسخة (ج): والقنبر.
- (٢) القُبرَة والعامة تقول القُنبَرة هي: ضرب من الطيور، مخروطية المناقير، سُمْر في أعلاها، ضاربة إلى السواد في أسفلها، وعلى صدرها بقعة سوداء. ينظر: مادة قبر من لسان العرب، لابن منظور، (١١/ ١٠)، والمعجم الوسيط، (٢/ ٧١٠).
 - (٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٤) الكُركِي هو: طائر كبير أبيض أو أغبر اللون، طويل العنق والرجلين، أبتر الذنب، قليل اللحم، يأوي إلى الماء أحياناً، والمجموعة منه ينتجعون البلاد قطعاً قطعاً، وإذا باتوا في مكان قيل: إنهم يحرسهم أحدهم فإذا أحس شيئاً صاح بهم. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ٢٢٦)، ومادة كرك من المعجم الوسيط، (٢/ ٤٨٢).
 - (٥) في نسخة (ج): والإوز والبط.
- (٦) القطا هو: نوع من الحمام أو الطيور معروف، سُمِّيَ بذلك لثقل مشيه، وقيل: لأن صوتها القَطْقَطَة، وهو يؤثر الحياة في الصحراء، ويطير جماعات، ويقطع مسافات شاسعة. ينظر: مادة قطا من لسان العرب، لابن منظور، (١١/ ٢٣٣)، والمعجم الوسيط، (٢/ ٧٤٨).
- (٧) الصحيح أن القطا نوع من الحمام، فيلحق به في الحكم، فيجب فيها شاة. ينظر: العزير شرح السوجيز، للرافعي، (٧) الصحيح أن القطا نوع من الحمام، فيلحق به في الحكم، فيجب فيها شاة. ينظر: العزير شرح السوجيز، للرافعي، (٧/ ٤٣٠- ٤٣١).
- (٨) الحُبارى هو: طائر طويل العنق، وفي منقاره طول، على شكل الإوز، في رأسه وبطنه غُبْرة، ولون ظهره وجناحيه كلون السُمَاتي غالباً، والذكر والأنثى فيه سواء. ينظر: مادة حبر من المصباح المنير، للفيومي، ص ٦٥، والمعجم الوسيط، (١/ ١٥١).

[والثاني]: (١) يضمن بالقيمة. (٢) والثالث عشر: قتل ما حسرًا (٣) (الله) (٤) عليه اصطياده، فإذا باشر ذلك أو تَسبَّب عليه (٥) عن تفريطه (٦) عمداً أو خطأً، ولم يكسن مُلجأً إليه، أو أَثْخَنه (٧) بحيث لا يمتنع (٨) من طالبه ضمنه، وإذا حفر بئراً في ملكه فمات فيه صيد، أو خلص صيداً من فم سبع (٩) فمات تحت يده لم يسضمنه في (١٠) أصح القولين، (١١)

- (١) في نسخة (أ): والثالث، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
- (٢) الأصح من القولين في المذهب: أنه يضمن القيمة في كل من الكركي والإوز والحبارى وكل ما كان أكبر من الحمام أو (7) مثله ولكن لا يسمى حماماً. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (7) (7) والمجموع، للنووي، (7) (7).
 - (٣) في نسخة (ج): يحرم
 - (٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٥) في نسخة (ج): وتسبب إليه.
 - (٦) في نسخة (ج): تفريط.
- (٧) أتخنه أي: أوهنه بالجراح وأثقله حتى أصبح ضعيفاً. ينظر: لسان العرب، لابن منظور، (٢/ ٨٧)، والمصباح المنير،
 للفيومي، ص ٤٦.
 - (٨) في نسخة (ج): يمنع، وهو تحريف.
 - (٩) في نسخة (ج): السبع.
 - (١٠) في نسخة (ج): على.
- (١١) الأصح من الأوجه وليس القولان في مسألة من كان محرماً وحفر بنراً في ملكه فمات فيه صيد، ما صححه المؤلف وهو: أنه لا يضمنه بشرط ألا يكون البئر المحفور في الحرم، فإن كان في الحرم ضمن، والأصح من القولين في مسألة المحرم الذي خلص صيداً من فم سبع فمات تحت يده ما صححه المؤلف وهو: لا يضمنه أيضاً لأنه قصد الصلاح. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٤٩٧) و ٥٠٣ ٥٠٣)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٣١٦ ٣١٥).

وكذلك لو (١) [أفْلتَت] (٢) [دابته] (٣) وأتلفت صيداً لم يضمنه؛ لعدم التفريط، بخلاف ما لو كانت يده عليها، وإن (٤) قتل صيداً صائلاً (٥) عليه، أو جراداً مفترشاً (٢) في طريقه، لم يضمنه على الأصح، لأنه مُلجاً إليه، (٧) وإذا اشترك حرام وحلال (٨) في قتل صيد ضمن الحرام نصفه، فإن (٩) قتل المحرم صيداً جرحه غيره ضمنه مجروحاً، وإذا اشترك محرمان في قتله، ضمناه (بجزاء واحد، وكذلك (١٠) إن أمسكه محرم فقتله محرم آخر ضمناه) (١١) بالسوية (١٢) بينهما،

- (١) في نسخة (ج): إذا.
- (٢) في نسخة (أ) ونسخة (ب): أفلت، وهو تحريف والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).
- (٣) في نسخة (أ) ونسخة (ب): دابة، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).
 - (٤) في نسخة (ج): فإن.
- (ه) الصائل مأخوذ من صال عليه أي: وثب واستطال وسطا عليه، يقال: الفحلان يتصاولان أي: يتواثبان. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ١٩٦)، ومادة صول من لسان العرب، لابن منظور، (٧/ ٤٤٤).
 - (٦) في نسخة (ج): منفرشاً.
- (٧) الأصح من القولين في مسألة الجراد المفترش ما صححه المؤلف وهو: عدم الضمان. ينظر: العزيز شرح الوجيز،
 للرافعي، (٣/ ٥٠٥)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٣٦٠).
 - (٨) في نسخة (ج): حلال وحرام.
 - (٩) في نسخة (ج): وإن.
 - (١٠) في نسخة (ج): ولذلك، وهو تحريف.
 - (۱۱) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (۱۲) في نسخة (ب): بالسواء.

وفيه قول آخر: (أنه) (۱) يضمن المباشر (۲) جميعه دون الممسك، (۳) وإن أمسكه حلال فقتله المحرم ضمنه (٤) المحرم جميعه، (٥) والرابع عشر: أكل صيد (٦) صيد له، أو ذبحه (هو)، (٧) أو أعان عليه (٨) بدلالة، أو إشارة، أو إعارة سلاح، ويضمن الأكل بالجزاء، (٩) إلا أن يكون ضمنه بالذبح فلا يضمنه بالأكل على أصح القولين، (١٠)

- (١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج)، وفي نسخة (ب): أن.
 - (٢) في نسخة (ب): المباشر يضمن.
- (٣) الأصح في المذهب هو: أن القاتل المباشر هو الذي يضمن الجزاء كله دون الممسك، لأنه وجد من الممسك سبب، ومن القاتل مباشرة، فوجب تقديم المباشرة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٩٩٤)، والمجموع، للنووي، (٣/ ٤٣٨).
 - (٤) في نسخة (ج): ضمن.
- (٥) لأنه تسبب إلى إتلافه، وهل يرجع على الحلال القاتل؟ فيه وجهان أصحهما: عدم الرجوع، لأن الحالال القاتال أتلف صيداً يجوز له إتلافه، فإنه غير ممنوع لا لحق الله، ولا لحق الآدمي؛ لأن الممسك لا يملكه. ينظر: العزيز شرح الوجيز، اللرافعي، (٣/ ٤٩٩)، المجموع، للنووي، (٧/ ٤٣٧ ٤٣٨).
 - (٦) في نسخة (ب): أكل كل صيد.
 - (٧) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٨) في نسخة (ب): على ذبحه.
- (٩) الأصح من القولين في المذهب خلاف ما قطع به المؤلف وهو: عدم وجوب الجزاء بالأكل، لأنه ليس بنام بعد الذبح ولا يؤول إلى النماء فلا يتعلق بإتلافه الجزاء. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٩٩٤)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٣٠- ٣٢١).
- (١٠) ذكر النووي وغيره من المحققين أن المحرم إذا أكل ما ذبحه بنفسه فلا يلزمه بأكله بعد الذبح شيء آخر بلا خلف في المذهب، وإنما يلزمه جزاء ذبحه فقط. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للنووي، (٣/ ١٥٥)، والمجموع، للنووي، (٣/ ٣٠٥).

وإن (١) ذبح المحرم صيداً (٢) صار ميتة في أحد القولين، واختص هو بالتحريم (٣) في القول الآخر، (٤) فعلى هذا يحرم عليه ما دام مُحرماً، (٥) فإذا تحلَّلَ حلَّ له على هذا يحرم عليه ما دام مُحرماً، (٥) فإذا تحلَّلَ حلَّ له على هذا أو طعام يلزم المحرم فإنَّه يختص بالحرم، وما يلزمه من الصوم يجوز حيث شاء.

١ – فصل

و المرأة كالرجل في محظورات الإحرام إلا أنه يجوز لها لُبْس القميص، والسسراويل، والخمار، والخُفِّ، ويلزمها سَتْر رأسها، وكَشْف وجهها، فلا (٨) تَنْتَقْب، ولا تتبرْقع، ولا تتبرْقولين، (١١)

(٢) في نسخة (ب): الصيد.

(١) في نسخة (ج): وإذا.

(٣) تكررت كلمة (بالتحريم) في نسخة (ج) مرتين.

(٤) الأصح من القولين في المذهب هو: أنه ميتة، لأنه ممنوع من الذبح لمعنى فيه، فصار كذبيحة المجوسي. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٥٠٠)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٣٢١- ٣٢٢).

(٥) نهاية الورقة: (٣٣/ ب).

(٦) في نسخة (ب): في.

(٧) الأصح من القولين في هذه المسألة خلاف ما صححه المؤلف وهو: حرمة هذا الصيد على المحرم حتى بعد التحلل،
 لأنا لو أبحناه له بعد التحلل، جعل ذلك ذريعة إلى ادخاره.

(٨) في نسخة (ج): ولا.

(٩) في نسخة (ج): وكذلك لا تلبس.

(۱۰) في نسخة (ج): على.

(١١) الأصح من القولين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: تحريم لبس القفازين على المرأة المحرمة ووجوب الفدية به، لأن اليد عضو لا يجب على المرأة ستره في الصلاة فلا يجوز لها ستره في الإحرام كالوجه. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٤٦٣)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٢٧٦).

وإذا (١) أرادت (أن) (٢) تستر وجْهَهَا سَدَلت (٣) عليه ما لا يُمَاسَّ بشرته، ولا يكره لها أن تُخْتَضب، وتلبس (٤) المُصَبَّغات (٥) غير المُطَيِّبة (٦) ويكره ذلك للرجل.

٢ – فصل

وإذا تكرر من المحرم فعل المحظورات نَظَر: فإن كان الفعل تَرَفُّهاً يتضمن إتلافاً كالحلق، والتَّقليم، وتوالي الفعْلان، ولم يَطُلُ الفصل بينهما، ولم يتخلَّلهما تكفير فالكفارة واحدة، وإن تخلَّلهما تكفير، أو لم يتخلَّلهما، ولكن طال الفصل فعليه كفَّارتان، وإن كان الفعل مجرد تَرَفُّه، كالطيب، واللَّبس، ففيه وجهان، أحدهما: هو كالحلق كما ذكرنا، (٧)

- (١) في نسخة (ج): وإن.
- (٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٣) سدلت عليه أي: أسبلت وأرخت عليه، وسدلت شعرها إذا أرسلته. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ١٩٣)، ولسان العرب، لابن منظور، (٦/ ٢١٨).
 - (٤) في نسخة (ج): وأن تلبس.
- (ه) أصل الصَبْغ هو: التغيير، والثياب المصبغة هي: التي غُير لونها وأزيلت عن حالها إلى حال سواد أو حمرة أو صفرة أو غير ذلك، ينظر: مادة صبغ من لسان العرب، لابن منظور، (٧/ ٢٨٠ ٢٨١)، والقاموس المحيط، للفيروز آبدي، ص ١٨٠ ٥٨٥.
 - (٦) في نسخة (ج): مطيبة.
 - (٧) في نسخة (ج): على ما ذكرناه.

والثاني: إن (١) لم يتخلّلهما تكفير (٢) أجزأت كفارة واحدة وإن طال الفصل (به)،(٣)(٤) وإن كان الفعل مُجَرَّد إتلاف كقتل الصيد لزمه لكل واحد كفارة على الأحوال كلها، و إن كان الفعل جِمَاعاً ففيه وجهان أحدهما: تجزئه الكفارة الأوَّلة. والثاني: يجب للثاني (٥) كفارة أخرى، وما هي؟ على وجهين، (٦) أحدهما: بَدَنَة. والآخر: شاة، (٧) فإن (٨) جمع بين الأفعال المختلفة التي ذكرناها لم يدخل بعضها في بعض؛ لاختلاف أنواعها.

٣- فصلفي محظورات الحرم

يحرم من الحرم ثلاثة أشياء، أحدها: الصيد الذي يحرم بالإحرام، فمن قتله، أو تسبب اليه بأن نَفَّره حتى تَلف، وكان مسلماً ضمنه بما يُضمن به صيد الإحرام، وكذلك يضمنه الكافر على أحد الوجهين، (٩)

(١) في نسخة (ج): إذا.

(٢) في نسخة (ب): تكفر، وهو تحريف.

(٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

(٤) الأصح من القولين في المذهب، وليس الوجهان كما ذكر المؤلف هو: أن الفعل إذا كان مجرد ترفه فهو كالحلق في تعدد الفدية إذا طال الفصل. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٤٩٠)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٣٩٣ - ٣٩٣).

(٥) في نسخة (ج): الثاني.

(٦) نهاية الورقة: (٦١/ ج).

(٧) الأصح في المذهب هو: أنه يجب بالجماع الثاني كفارة أخرى، والأصح أنها: شاة؛ لأنه محظور لا يتعلق به فساد النصك، فأشبه سائر المحظورات. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٤٨١)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٤١١).

 (Λ) في نسخة (ج): وإن، نهاية الورقة: (Λ) أ).

(٩) الأصح من الوجهين في المذهب وجوب الضمان على الكافر؛ لأن هذا ضمان يتعلق بالاتلاف، فأشبه ضمان الأمـوال.
 ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ١١٥)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٤١٩ ـ ٥٠١).

وصيد الحرم (١) يصير بالذّبح (٢) ميتة في أحد القولين، ويختص الذابح بتحريمه في (٣) القول الآخر، وقيل يحرم في حق كل أحد قولاً واحداً، (٤) وإذا دخل الحلال بصيد له إلى الحرم لم يثبت له حرمة (٥) وكان له أن يتصرف فيه بالذبح وغيره. والشاني: (٦) قطع الشّجر، فإذا قطع شجرة في الحرم نامية غير مُؤْذية تنبت بنفسها، أو بغراس آدمي، ولم يَرُدّها إلى الحرم، أو رَدّها ولم تَعْلق ضمنها ببقرة إن كانت كبيرة، وبشاة إن كانت صغيرة، ويضمن أغصالها إذا لم تَعُدْ بالقيمة، وإن عادت لم يصضمن في أصح القولين، (٧) وإن أعاد (٨) الشجر إلى الحرم و عَلق لم يضمنه (٩) قولاً واحداً،

- (١) في نسخة (ج): الإحرام، وهو تحريف.
- (٢) في نسخة (ج): بالحرم، وهو تحريف.
 - (٣) في نسخة (ج): على.
- (٤) الأصح من الطريقين في المذهب هو: أن المسألة على قولين، أصحهما: أنه يحرم عليه وعلى غيره في الأصح، فيصير ميتة كصيد المحرم. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٥٠٠)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٣٢٢).
 - (٥) في نسخة (ج): له به حرمة.
 - (٦) في نسخة (ج): الثاني.
- (٧) لم يذكر المحققون وجود خلاف في المسألة، بل قالوا إذا أخلف الغصن في تلك السنة فلا ضمان قولاً واحداً، وإنما الخلاف فيما إذا أوجبنا الضمان لعدم إخلافه، فنبت الغصن بعد ذلك هل يسقط الضمان؟ فيه قولان، أصحهما: عدم السقوط. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ١٩٥٥)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٢٥٤ ٥٠٤).
 - (٨) في نسخة (ج): عاد، وهو تحريف.
 - (٩) في نسخة (ج): يضمن.

ولا يحرم قطع اليابس من شجر الحرم، ولا قطع العَوْسَج، (١) وأمُّ غَيلان، (٢) ولا أخذ أوراق شجرة بالخَرْط (٣) دون الخَبْط. (٤) والثالث: قطع الحشيش منه إلا الإذْخر، (٥) وإذا (٦) قطعه ولم يَعُد ضمنه بالقيمة، وإن عاد فلا ضمان في (٧) الأصح، (٨) وكذلك إن أرسل البهائم عليه (٩) للرعى لم يضمن،

(۱) العوسج هو: شجر كثير الشوك مؤذ، له ثمر أحمر مدور، وأوراقه صغيره، وعوده صلب، ولا يعظم شجره، وينبت في نجد. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ٢٠١)، ومادة عسج من لسان العرب، لابن منظور، (٩/ ٩٩).

(٢) أم غيلان هي: شجرة الطلح وهي: شجرة طويلة، ولها ظل يستظل به الناس والإبل، وورقها قليل، ولها أغصان طوال تنادي السماء من طولها، ولها شوك كثير من سلاء النخل، وساق عظيمة لا تلتقي عليها يدا الرجل، وهي من شجر السمّر، وتنبت في الجبل. ينظر: لسان العرب، لابن منظور، (٨/ ١٨٠)، ومادة غال من المعجم الوسيط، (٢/ ٢٦٩).

(٣) الخرط هو: قَشْرُك الورق عن الشجر اجتذاباً بكفك، يقال: خرط الشجرة إذا انتزع الــورق واللّحـاء عنهـا اجتـذاباً، وخرطت الورق، أي: حتته، وهو: أن تقبض على أعلاه ثم تُمراً يدك عليه إلى أسفله. ينظر: مادة خرط من لسان العـرب، لابن منظور، (٤/ ٢٤)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٩٨.

(٤) الخبط هو: ضرب الشجرة بالعصا أو بغيرها ليتناثر ورقها ثم يستخلف من غير أن يضر ذلك بأصل الـشجرة، واسـم الورق الساقط الخبط بالتحريك. ينظر: مادة خبط من لسان العرب، لابن منظور، (١٦/٤)، والمصباح المنير، للفيومي، ص٨٨. (٥) الإنخر هو: نبت أو حشيش طيب الريح أطول من الثيّل ينبت على نبتة الكولان - وهي نبتة تنبت في الماء - يُطحـن

(٥) ، وعصر عود بيت و عسيس حيب عربي عنون من عين يب صفي بيت على بيت على بيت على على على على الماء فيدخل في الطيب، وهو ينبت في السهول وقلَما ينبت منفرداً. ينظر: مادة ذخر من لسان العرب، لابن منظور، (٥/ ٢٨)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١٠٩.

- (٦) في نسخة (ج): فإذا.
- (٧) في نسخة (ب): على.
- (٨) الأصح في المذهب ما صححه المؤلف وهو: عدم الضمان إن عاد وأخلف المقطوع؛ لأن الغالب هنا الإخلاف. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٥١٥)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٥٦٤).
 - (٩) في نسخة (ب): إليه.

ويكره (١) إخراج تراب الحرم وحجره منه، ولا يكره إخراج ماء زمزم، وكل صيد يحرم من الحرم يحرم من المدينة، إلا أنه إذا تلف في يده لم يضمن (٢) بسشيء في أحد القولين، ويُسلب (٣) في القول الآخر، (٤) يكون (٥) ذلك للسالب في أحد القولين، ولمساكين الحرم في القول الآخر، (٦) و يحرم قطع شجر المدينة و حشيشها كالحرم.

(١) في نسخة (ب): وكره.

(٢) في نسخة (ج): يضمنه.

(٣) سلّبه أي: جرده من ثيابه، وأصل السلب: التعرية، يقال شجر سلّب أي: لا ورق عليها، والسلّب في الحرب هـو: مـا يأخذه أحد القرينين من قرينه مما يكون عليه ومعه من ثياب وسلاح ودابّة في الحرب. ينظر: النظم المـستعنب، للركبـي، (٢/ ٢٠١)، ومادة سلب من لسان العرب، لابن منظور، (٦/ ٣١٧ – ٣١٨).

(٤) الأصح من القولين في المذهب هو: أنه يضمن، وماذا يضمن؟ فيه وجهان، أصحهما ما قطع به المؤلف وهـو: أخـذ سلّب الصائد، والأصح فيه أنه كسلّب القتيل. ينظر: العزيز شـرح الـوجيز، للرافعـي، (٣/ ٥٢١- ٥٢١)، والمجمـوع، للنووي، (٧/ ٤٧٤).

(٥) في نسخة (ج): ويكون.

(٦) الأصح من الأوجه في المذهب، وليس القولان كما ذكر المؤلف هو: أنه للسالب كسلب القتيل. ينظر: العزيــز شــرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٢٢٥)، والمجموع، للنووى، (٤٧٤ - ٤٧٥).

الباب الخامس باب صفة الحج

ومن أراد الحج استحب له أن يغتسل من الميقات، أو يتيمم إذا (١) لم يجد الماء، ويتجرَّد، ويلبس رداءً ومِنْزراً أبيضين نظيفين، يرتدي بأحدهما، ويتزر بالآخر، ثم يصلي ركعتين ويدعو الله تعالى (٢) بالمعونة، فإذا (٣) أخذ في السير نوى بقلبه أنه محرم بالحج، وإذا مشى قليلاً لبَّى تلبية الرسول صلى الله عليه وسلم فيقول: ((لبيك اللهم لبيك، (لبيك) (٤) لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك))، (٥) ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه من التلبية، (ويديم التلبية) (٦) في سائر الأحوال، و(في) (٧) سائر الأمكنة، ولا سيَما في المساجد، وعند اجتماع الرِّفاق، وفي أوائل النهار، وأوائل اللَيل، والمستحب أن يُلبِّي ثلاثاً نَسَقاً، وأن يقول إذا رأى شيئاً يعجبه: ((لبيك إن العيش عيش الآخرة))، (٨)

- (١) في نسخة (ج): إن.
- (٢) في نسخة (ج): له.
- (٣) في نسخة (ب): وإذا.
- (٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٥) أخرجه البخاري في صحيحه ((٢٦٢/١)، كتاب الحج، باب التلبية، برقم: (١٥٤٩)) ومسلم في صحيحه (ص ٤٨٤، كتاب الحج، باب التلبية وصفتها ووقتها، برقم: (١١٨٤)).
 - (٦) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٧) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٨) أخرجه الشافعي في مسنده ((١/ ١٢٢) كتاب الحج) وكذلك أخرجه في الأم ((٢/ ٣٣٥)، كتاب الحج، باب كيفية التلبية، برقم: (١٨٨))، والحديث قال عنه التلبية، برقم: (١٨٨))، والحديث قال عنه البيهقي والزيلعي وابن الملقن أنه مرسل. ينظر: سنن البيهقي الكبرى، (١/٨٤)، ونصب الراية للزيلعي، (١/٥٧)، وخلاصة البدر المنير، لابن الملقن، (١/٠٢)، وقال عنه النووي: رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن مجاهد

ويُستحب أن يذكر في تَلْبيته ما أحرم به على أحد الوجهين، ولا يستحب ذلك على الوجه الآخر، (١) وإذا (٢) بَلَغ مكة اغتسل لدخولها وإذا رأى البيت قال: ((اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة، وزد من شرَّفه وعظمه محن حجه، أو اعتمره (٣) تشريفاً وتعظيماً وتكريماً وبراً))، (٤) ((اللهم أنت السلام ومنك السلام(ه) فحينا ربنا بالسلام))، (٦)

مرسلاً. ينظر: المجموع، للنووي، ٧/ ٢٥٦، والحديث رواه الحاكم بنحوه في مستدركه وقال: صحيح ولم يخرجاه، ينظر: المستدرك على الصحيحين، للحاكم، ((٣٦٦/١)، أول كتاب المناسك، برقم: (١٧٠٧)).

- (١) الأصح من الوجهين في المذهب هو: أنه لا يستحب، بل يقتصر على النية والتلبية، لأن إخفاء العبادة أفضل. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٣٦٦)، والمجموع، للنووى، (٧/ ٢٣٩).
 - (٢) في نسخة (ب) ونسخة (ج): فإذا.
 - (٣) في نسخة (ب): واعتمره.
- (٤) أخرجه الشافعي في مسنده ((١٢٥/١)، من كتاب المناسك) وكذلك في الأم ((٢/٢٥)، كتاب الحج، باب القول عند رؤية البيت، برقم: (٩٤١))، والبيهقي في السنن الكبرى ((٥/ ٧٣)، باب القول عند رؤية البيت، برقم: (٩٩٩٥))، وقد قال عنه البيهقي: هذا منقطع وله شاهد مرسل، وقال عنه الإمام الزيلعي وابن حجر: وهو معضل، ينظر: السنن الكبرى، للبيهقي، (٧٣/٥)، ونصب الراية، للزيلعي، (٣٦/٣)، والتلخيص الحبير، لابن حجر، (٢/٢٤).
 - (٥) في نسخة (ب): ومنك السلام ودارك دار السلام.
- (٦) أخرجه الشافعي في مسنده ((١٢٥/١)، من كتاب المناسك) وكذلك في الأم ((٢/٣٥)، كتاب الحج، باب القول عند رؤية البيت، برقم: (٩٤٨))، والبيهقي في السنن الكبرى، ((٥/٣٧)، باب القول عند رؤية البيت، برقم: (٩٩٩٨))، وقد قال عنه النووي: وليس إسناده بالقوي، وقال عنه ابن الملقن: أخرجه البيهقي بإسناد فيه نظر، ينظر: المجموع، للنووي، (١١/٨)، وخلاصة البدر المنير، لابن الملقن، (٢٧/٢).

ثم يطوف بالبيت للقُدُوم إلا أن يجد الناس في صلاة الجماعة، أو يكون عليه مكتوبة يخاف فَوَاهَا، (١) فيبدأ (٢) بالصلاة ثم يطوف، (٣) ويَضْطَبِع (٤) فيه – إن كان يريد السعي بعده – فيكشف عاتقه الأيمن، [ويجعل] (٥) وسط ردائه تحته، ويطرح طرفيه على عاتقه الأيسر، ويبتدئ (٦) بالطواف من عند الحجر الأسود، يُحاذيه بجميع بدنه، ويقبله، أو يستلمه (٧) ويقبل يده، فإن لم يتمكن منه لزحام (٨) أشار إليه بيده، ثم يترك البيت عن يساره، ويطوف به وبالحجر داخل المسجد لا خارجه ولا على شاذر وان الكعبة، (٩)

(١) في نسخة (ج): فوتها، وهو تحريف.

(٢) في نسخة (ج): فيبتدئ.

(٣) نهاية الورقة: (٢٦/ ج).

(٤) سمي الاضطباع بذلك لإبداء الضبع، ويسمى ذلك العمل التأبط والتوشح. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ٢٠٦)، ومادة ضبع من لسان العرب، لابن منظور، (٨/ ١٦).

(٥) في نسخة (أ): يجعل، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).

(٦) تكررت كلمة ويبتدئ في نسخة (ج) مرتين.

(٧) في نسخة (ج): ويستلمه.

(٨) في نسخة (ج): لزحام الناس.

(٩) الشاذَرُوان للكعبة بفتح الذال وسكون الراء هو: القدر الذي تُرك من عرض الأساس خارجاً عن عرض الجدار مرتفعاً عن وجه الأرض قدر ثلثي ذراع، قال الأزرقي في تاريخ مكة: طول الشاذروان في السماء ستة عشر إصبعاً وعرضه ذراع، والذراع أربعة وعشرون إصبعاً، قال النووي: قال أصحابنا: هذا الشاذروان جزء من الكعبة نقصته قريش من البناء حين بنوها وهو ظاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر عند الحجر الأسود. ينظر: المجموع، للنووي، (٨/ ٣٧)، والتنبيه للشيرازي، وبهامشه تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي، ص ١٦٠، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١٦٠- ١٦١.

ويقول عند ابتداء الطواف: (((بسم الله والله أكبر)، (١) اللهم إيماناً بك، وتصديقاً بكتابك، ووفاء بعهدك، واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم)). (٢) فإذا بلغ (إلى) (٣) الركن العراقي، وإلى الركن الشامي لم يُقبِّلهما، ولم يَسْتَلمهما، وإذا بلغ إلى الركن اليماني استلمه وقبَّل يده، وإذا حاذى الحجر الأسود قبَّله، أو استلمه (٤) وقال: ((الله أكبر، اللهم اجعله حجاً مبروراً، وذنباً مغفوراً، وسعياً مشكوراً)) (٥)

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

(Y) ورد مرفوعاً من حديث عبد الله بن السائب بلفظه، وعن جابر بن عبد الله، وعن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه، لكن حديث عبد الله وحديث جابر لم أجد من أخرجهما في كتب الحديث المسندة كما قال ابسن الملقسن وابسن حجر، ينظر: خلاصة البدر المنير، لابن الملقن، (Y/N)، والتلخيص الحبير، لابن حجر، (Y/Y)، وأما الحديث الذي عسن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقد أخرجه الشافعي في الأم ((Y/O)، كتاب الحج، باب ما يقال عند استلام الركن، برقم: (P+P))، وقد ورد موقوفاً من حديث على بنحوه، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ((P/V)، باب ما يقال عند استلام الركن، برقم: (P+P))، قال النووي: إسناده ضعيف، ينظر: المجموع للنووي، (A/T²)، وورد من حديث ابن عمر موقوفاً أيضاً بنحوه، أخرجه الطبراني في الأوسط (۲,۲۷)، برقم: (۳۶۸ه)،وقال الألباني عن الحديث بعد أن خرجه: موقوف ضعيف، ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني، (۳,۲۵۱)، لكن ثبتت الجملة الأولى من الحديث وهي: (بسسم موقوف ضعيف، ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني، (۳,۲۵۱)، لكن ثبتت الجملة الأولى من الحديث وهي: (بسسم والله أكبر)، من حديث ابن عمر موقوفاً، أخرجه أحمد في مسنده من حديث ابسن عمر، (۲,۱۶۱)، برقم: (۲۲۲۸)، وقال الله والله أكبر)، من حديث ابن عمر موقوفاً، أخرجه أحمد في مسنده من حديث ابسن عمر، (۲٫۲۱)، بسرقم: (۲۲۲۸)، والبيهقي في السنن الكبرى، ((۹/۹۷)، باب ما يقال عند استلام الركن، برقم: (۲۳۰۳))، وصححه النووي وابسن حجر، ينظر: المجموع، للنووي، (۱۸/۳۶)، والتلخيص الحبير، لابن حجر، (۲۷/۲).

- (٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٤) في نسخة (ج): واستلمه.
- (٥) أخرجه، البيهقي في الكبرى أيضاً من كلام الشافعي، ((٥/ ٤٠)، باب القول في الطواف، برقم: (٢٠٠٠))، والشافعي في الكبرى أيضاً من كلام الشافعي، و(٥/ ٤٠)، باب القول في الطواف، برقم: (٢/ ١١٧)، كتاب الحج، باب دخول مكة) ، قال ابن الملقن: غريب لا أعرفه إلا من كلام الشافعي، وقال ابن حجر: لم أجده وذكره البيهقي من كلام الشافعي، ينظر: خلاصة البدر المنير، لابن الملقن، (٢/ ١١)، والتلخيص الحبير، (٢/ ٢٠٠).

يطوف (١) كذلك سبعاً، يَرْمل في الثلاثة [الأولى]، (٢) بأن يسرع المسشي، ويقارب الخُطُوة، (٣) ويمشي في الأشواط الأربعة على سَجيَّة (٤) مَشْيه، ويقول: ((رب اغفر وارحم، وتجاوز عما تعلم، إنك أنت الأعز الأكرم، (٥) ربنا آتنا في الدنيا حسنة، (٦) وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار)) (٧) ويدعو في أثناء ذلك بما أحب، ولو قرأ القرآن كان (٨) حسناً، و المرأة فيه كالرجل إلا ألها لا تَرْمُل ولا تَضْطَبع،

- (١) في نسخة (ب): ويطوف.
- (٢) في نسخة (أ) ونسخة (ب): الأولة، والأصح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).
 - (٣) في نسخة (ب): الخطو، وفي نسخة (ج): الخطا.
- (٤) السجيّة هي: الطبيعة والغريزة، والمراد هنا: أن يمشي على طبيعة مشيه أي: على هينته بتأتي وتُوَده. ينظر: مادة سجو من لسان العرب، لابن منظور، (٦/ ١٨٥)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١٤٠، وحاشية إعانة الطالبين، للسيد البكري، (٢/ ٤٦٨).
 - (٥) نهاية الورقة: (٣٤/ ب).
 - (٦) تكررت كلمة (حسنة) في نسخة (ج) مرتين.
- (٧) أخرجه البيهقي في الكبرى من كلام الشافعي بنفس اللفظ، ((٥/٥))، باب القول في الطواف، برقم: (٧/٠))، والشافعي في الأم من كلامه بنفس اللفظ، ((١١٧/٣))، كتاب الحج، باب دخول مكة)، وقد تقدم تخريج الجملة الأولى مسن الحديث وهي إلى قوله: (إنك أنت الأعز الأكرم..) عند الكلام عن الدعاء الذي يقال بين السجدتين، هامش: (٢)، ص ١٥٨ وأما الجملة الأخرى من الحديث وهي من قوله: (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة..) إلى آخر الحديث فقد أخرجها أبو داود في سننه، (ص ٢٩٢، كتاب المناسك، باب الدعاء في الطواف، برقم: (١٨٩١))، وأحمد في مسنده من حديث عبد الله بن السائب، (١٨٩٢)، برقم: (١٢٥٠)، وحديث عبد الله بن السائب صححه الحاكم وابن حبان، وحسنه الأباني، ينظر: المستدرك على الصحيحين، للحاكم، (١/٥٢٥)، وصحيح ابن حبان، (١٣٤٩)، وصحيح سنن أبي داود، (١٨٧١).

ولا يصح الطواف إلا بالطهارة، وبستر (١) العورة، ولا يجوز ترك شيء من أشواطه، فإن ترك منها شيئاً لم يجزئه، حتى [يُكُملها] (٢) سبعاً، ويَبْني عليها مع قُرْب الفَصل، وكذلك مع بُعْده على أصح القولين، (٣) وهل يفتقر الطواف إلى نية جديدة؟ على وجهين، (٤) ويستحب أن يطوف ماشياً، ويجوز راكباً ومحمولاً إذا كان حامله حلالاً، وإن كان مُحرماً ونَويا، فالطواف للحامل في أصح القولين، وللمحمول في القول الآخر، (٥) وإذا فرغ من الطواف صلى ركعتين يقرأ في الأولى: بالفاتحة، وقُلْ يا أيها الكافرون، وفي الثانية: بالفاتحة وقُلْ هو الله أحد،

(١) في نسخة (ب): وستر.

(°) الأصح من القولين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: أن الطواف للحامل دون المحمول. ينظر: العزيز شرح العجيز، للرافعي، (٣/ ٣٠)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٣٩).

⁽٢) في نسخة (أ): يكملهما، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).

⁽٣) الأصح من القولين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: عدم اشتراط الموالاة بين أشواط الطواف، بل هو سنة، لأن كل واحد من الأشواط السبع عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٣٩٧)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٢٤- ٥٠).

⁽٤) الأصح من الوجهين في المذهب هو: صحة الطواف بغير نية، لأن الطواف في الحج والعمرة أحد الأعمال، فيكفي فيه نية النسك في الابتداء، والوجهان يجريان في طواف الحج أو العمرة، فإن كان في غير حج ولا عمرة لم يصح بغير نية بلا خلاف. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٤٠٥ - ٤٠١)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٢١).

والأفضل أن يصلّيهما (١) خلف المَقام، ثم في المسجد الحرام، (ثم) (٢) في الحرم، وهي: هيئة في أصح القولين، (٣) وقد تقدم ذكره. (٤) وإذا (٥) فرغ من ركعتي المقام عاد إلى الحجر الأسود واستلمه، ثم خرج (٦) من باب الصفا وسعى، ولو أخّر السعي عنه بزمان طويل، أو أخّره (٧) إلى أن يأتي به عُقيْب طواف الزيّارة جاز، وأي وقت أتى به بعد طواف القُدُوم احْتُسب عن فرضه، ويبتدئ في السعي بالصفا، (٨) يُلْصِق عَقبَه به حتى لا يبقى جزء من الأرض وراءه، والأوْلى أن يَرْقى إليه ليتيقن (في) (٩) الاستيعاب، ويشاهد (١٠) البيت ثم يقول: ((الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، ولله الحمد، الحمد (١١) لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحي ويميت وهو حي لا يموت، بيده الخير وهو على كل شيء قدير، (١٢) لا إله إلا الله وحده، صدق وعده، ونصر عبده، وأعَـزّ جُنْـده، وهـزم

(١) في نسخة (ج): يصليها.

(٣) الأصح من القولين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: أنهما مسنونتان؛ لأنها لو وجبت للزم شيء لتركها كالرمي،
 ولا يلزم شيء بتركها. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٣٩٦)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٧٢).

(٤) ينظر: هامش (٦) ص (٣٢٥) من كتاب الحج الباب الثاني.

(٥) في نسخة (ب): فإذا.

(٦) في نسخة (ج): وخرج.

(٧) في نسخة (ج): وأخره.

(٨) في نسخة (ب): بالسعي من الصفا.

(٩) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب) ونسخة (ج).

(۱۰) في نسخة (ج): وليشاهد.

(١١) في نسخة (ج): والحمد.

(١٢) نهاية الورقة: (٦٣/ ج).

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

الأحزاب وحده، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له السدين ولو كره الكافرون))،(١) ويدعو بعده بما شاء (من الدعاء)، (٢) من أمر دينه ودنياه، ثم يسترل متوجهاً إلى المروة على سكينة حتى إذا كان قبل الميل المفرد (٣) بفناء المسجد سعى سعياً شديداً إلى أن يحاذي الميلكين الأخضرين، (٤) ثم يمشي على سَجيَّة مسشيه، إلى أن يبلغ المرْوة، ويلصق أصابع قدميه بها حتى لا يبقى جزء من الأرض أمامه، والأوثل أن يرقى إليها، ويصنع عليها ما صنع على الصفا، وقد حصل له سعي واحد من السبعة، ثم يترل متوجهاً إلى الصفا يمشي (٥) موضع مشيه، [ويسعى] (٦) موضع سعيه، حتى يصعد الصفا فيحصل له (به) (٧) سعى آخر، وعلى ذلك أبداً إلى أن يستوفيها،

⁽۱) أخرج مسلم نحوه، (ص ٥٠٨، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، برقم: (١٢١٨))، وأخرجه الشافعي في الأم من كلامه بنفس اللفظ، ((١١٩/٣))، كتاب الحج، باب الخروج إلى الصفا).

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

⁽٣) الميل المفرد المراد به: العمود المعلق في فناء المسجد أي المبني في ركن المسجد الحرام على اليسار، وتُقدَّر مسافة السعي الشديد التي قبل هذا العمود بنحو ستة أذرع. ينظر: التنبيه للشيرازي، وبهامشه تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي، ص١١٥، والمجموع، للنووي، (٨/ ٩١)، ونهاية المحتاج، للرملي، (٣/ ٢٩٤)، ومغني المحتاج، للخطيب السشربيني، (٣/ ٢٩٤).

⁽٤) الميلان الأخضران هما: العمودان المعلق – أي المبني – أحدهما بركن المسجد الحرام، والآخر بجدار دار العباس، وقيل: إنما سُمِّيا بذلك لأشهما وضعا عَلَمين على الهرولة، فإذا توسط بين هذين العمودين توقف عن السعي الشديد وبدأ في المشي إلى أن يصل المروة. ينظر: التنبيه للشيرازي، وبهامشه تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي، ص ١١٥، والمجموع، المحتاج، النووي، (٨/ = ٩١)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٣٠٣، ونهاية المحتاج، للرملي، (٣/ ٤٩٤)، ومغني المحتاج، للخطيب الشربيني، (٣/ ٢٩٤).

⁽٥) في نسخة (ج): يمشي في.

⁽٦) في نسخة (أ) ونسخة (ج): ويسعى في، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب).

⁽٧) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

والمرأة فيه كالرجل، إلا أنه لا يستحب لها صعود الصفا، و(لا) (١) المروة، ولا السعي الشديد، ويجوز السعي بغير طهارة، (٢) وبالطهارة أَوْلَى، ثم يخطب الإمام بمكة (في) (٣) اليوم السابع من ذي الحجة بعد الظهر، يأمر الناس في خطبته بالرَّواح إلى منى في اليوم الثامن، (٤) ويعلمهم المناسك، ويروحون (٥) إليه في اليوم الثامن، ويبيتون به، أو بغيره ليلة التاسع، وإذا (٦) طلعت الشمس من اليوم التاسع ساروا إلى نَمرة، (٧) موضع بقرب (٨) عرفة، واغتسلوا بها للوقوف، ثم ساروا إلى مسجد (٩) بقرب عرفة، وخطب الإمام (به) (١٠) (١١) بعد الزوال خطبة خفيفة، وجلس بعدها جلسة خفيفة، وخطب الخطبة الثانية على غاية الاختصار، وصلى الظهر والعصر مَجْمُ وعين (١٢) باذان وإقامتين، سواءً كانوا مسافرين أو مقيمين،

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

(٢) في نسخة (ج): الطهارة.

(٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

(٤) في نسخة (ج): الثاني، وهو تحريف.

(٥) في نسخة (ب): ويرحون، وهو تحريف.

(٦) في نسخة (ج): فإذا.

(٧) نَمِرة بفتح النون وكسر الميم هي: موضع معروف بقرب عرفات خارج الحرم، وهي عند الجبل الذي عليه أنصاب الحرم عن اليمين إذا خرجت من مأزمي عرفة تريد الموقف. ينظر: التنبيه للشيرازي، ويهامشه تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي، ص ١١٦، والمجموع، للنووي، (٨/ ١٠٧).

(٨) في نسخة (ب): لقرب، وهو تحريف.

(٩) في نسخة (ب): المسجد.

(١٠) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

(١١) في نسخة (ج): به الإمام.

(۱۲) في نسخة (ب) ونسخة (ج): مجموعتين.

وفيه قول آخر إن كانوا مقيمين أو كان إمامهم مقيماً لم يجمعوا كما لا يقصرون، (١) ويجوز الجمع للمنفرد، (٢) كما يجوز مع الإمام، ثم يروحون إلى عرفة مقيمين على التلبية، وحدُّ عرفة ما بين الجبل المشرف على بطون [عُرنة] (٣) (٤) إلى الجبال السي تقابلها يميناً وشمالاً، [وعُرنة] (٥) ليست منها، ومن حصل بعرفة بعد الزوال من اليوم التاسع إلى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر قَدْر لحظة من النهار، أو من الليل، ولم يكن مجنوناً ولا مُعْماً عليه أجزأه، والأفضل أن يقف راكباً عند الصخرات، مستقبل القبلة في جزء من النهار، وجزء من الليل، وأن يقول حال الوقوف: ((لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحي [ويميت] (٦) بيده الخير وهو على كل شيء قدير، اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً وفي بصوي نوراً ويسس لي أمري))، (٧)

(١) الاصح من القولين في المذهب هو: عدم جواز الجمع للمقيم بعرفة، والمسافر سفراً قصيراً كالمكي، وإنما يختص المجمع بالمسافر، سفراً طويلاً تقصر فيه الصلاة، لأن سبب الجمع في هذا الموضع هو السفر وليس النسك على الأصح. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٢٣٧)، والمجموع، للنووي، (٨/ ١١٥ - ١١٦).

- (٢) في نسخة (ب): للفرد.
- (٣) في نسخة (أ): عرفة، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
- (٤) بطن عرنة بضم العين وفتح الراء هو: وادي بحذاء عرفات وليس منها، بل هو بين منى وعرفات. ينظر: المجموع، للنووي، (٨/ ١٣٢)، ومادة عرن من لسان العرب، لابن منظور، (٩/ ١٧٥)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٢١٠.
 - (٥) في نسخة (أ): عرفة، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
 - (٦) في نسخة (أ) ونسخة (ب): ويميت وهو حي لا يموت، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).
- (۷) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى بنفس اللفظ من حديث علي رضي الله عنه، ((٥/ ١١٧)، باب أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة، برقم: (٩ ٢٥٨))، وقال: تفرد به موسى بن عبيدة وهو ضعيف. وهذه الرواية ضعفها ابسن حجر، ينظر: التلخيص الحبير، لابن حجر، (٢/ ٢٥٤)، وأخرجه الترمذي في سننه بنحوه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، (ص ٩٩١، كتاب الدعوات، باب دعاء يوم عرفة، برقم: (٩٥٤))، وقال: حديث حسن غريب من هذا الوجه، وهذه

ثم يدفع بعد الغروب إلى مزدلفة، فإن دفع قبله ولم يعد إليها قبل الفجر لزمه دم على أصح القولين، (١) ويمشي في توجهه إلى مزدلفة (٢) بالسكينة والوَقَار، فإذا وجد فُرْجَة أسرع، وإذا حصل بها، جمع بين المغرب والعشاء بأذان وإقامتين، ولو صلى المغرب في طريقها جاز، ويبيت (بها) (٣) إلى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر، وحَدُّ مزدلفة (٤) من (٥) مأزمي (٦) عرفة، إلى وادي مُحَسِّر، (٧) وليس المأزمان ولا (٨) الوادي منها،

الرواية ضعفها ابن حجر، وحسنها الألباتي، ينظر: التلخيص الحبير، لابن حجر، (٢/ ٢٥٤)، وصحيح سنن الترمذي، للألباتي، (٣/ ٢٧٢)، والحديث قال عنه الألباتي بعد أن ذكر من خرَجه: "وجملة القول: أن الحديث ثابت بمجموع هذه الشواهد والله أعلم"، ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباتي، (٤/ ٨).

(۱) الأصح من القولين في المذهب خلاف ما صححه المؤلف وهو: عدم لزوم الدم في حق من دفع إلى مزدلفة قبل الغروب ولم يعد إلى عرفة حتى طلع الفجر، بل الدم مستحب في هذه الحالة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۳/ الغروب ولم يعد إلى عرفة حتى طلع الفجر، (// 174 - 174).

- (٢) في نسخة (ج): المزدلفة.
- (٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٤) نهاية الورقة: (٢٤/ ج).
 - (٥) في نسخة (ج): ما بين.
- (٢) المَأْزِم بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر الزاي هو: كل طريق ضيق بين جبلين، ومنه سمي الموضع الذي بين المشعر الحرام وعرفة مأزمين. ينظر: مادة أزم من لسان العرب، لابن منظور، (١/ ١٣٦)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١٣. (٧) وادي مُحسَر بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة هو: موضع بين منى ومزدلفة وليس من واحدة منهما، وسمي بذلك لأن فيل أصحاب الفيل وهم جيش أبرهة الحبشي الذي أراد أن يهدم الكعبة حسر فيه أي أعيا وكل عن السير، وقيل: لأن فيل أبرهة كل فيه وأعيا فحسر أصحابه بفعله وأوقعهم في الحسرات. ينظر المجموع، للنووي، (٨/ ١٤٦)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٧٤.
 - (٨) نهاية الورقة: (٣٤/ أ).

ولو دفع منها بعد نصف الليل وقبل الفجر جاز بغير دم، وإن دفع منها في النصف(١) الأول من الليل لزمه دم في أحد القولين كما تقدم ذكره، (٢) ويأخذ من مزدلفة حصى (مثل حصى) (٣) الخَذْف، (٤) ويجوز من غيرها بعد أن يقع عليه اسم الحجر، ويقف إذا دفع من مزدلفة في (٥) طريقه على المشعر الحرام، ويدعو إلى أن يسفر الصبح، ويقول: ((اللهم إنك قلت وقولك الحق {فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام...} إلى قوله {...إن الله غفور رحيم}، (٦) اللهم كما وقفتنا فيه وأريتنا إياه فوفقنا (٧) لذكرك كما هديتنا، واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا، إنك لا تخلف الميعاد))، (٨) ثم يدفع إلى مني في سكينة ويحرك دابّته، [و يسرع] (٩) في المشي عند وادي مُحَسِّر قدْرَ رمية، فإذا بلغ مني،

(١) في نسخة (ب): في وقت النصف.

(٢) ينظر: هامش (٥) من ص (٣٢٤) من الباب الثاني من كتاب الحج.

(٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

(٤) الخَذْف هو: الرمي بالحصا الصغار بطرفي السبابة والإبهام، قال النووي: قال أصحابنا: حصاة الخَـذْف دون الإصبع طولاً وعرضاً، وفي قدر حبة الباقلاء، وقيل كقدر النواة، وقال صاحب الشامل: قال الشافعي: حصاة الخَـذْف أصـغر مـن الأنملة طولاً وعرضاً. ينظر: المجموع، للنووي، (٨/ ١٧١)، ومادة خذف من لسان العـرب، لابـن منظـور، (٤/ ٤٤)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٨٩.

(٥) في نسخة (ب): على.

(٦) [سورة البقرة ١/ ١٩٨]

(٧) في نسخة (ب): فوفقنا فيه.

(٨) لم أجده في كتب الحديث المسندة ولا الآثار لكن قال النووي في المجموع: استحب أصحابنا أن يقول: اللهم كما وقفتنا فيه وأريتنا إياه فوفقنا لذكرك ...الخ. ينظر: المجموع للنووي، (٨/٧٥١).

(٩) في نسخة (أ): أو يسرع، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).

وحَدُّه ما بين وادي مُحَسِّر إلى جمرة العقبة، [رمى جمرة العقبة سبع حصيات]، (١) كأمثال الباقلاء، واحدة بعد واحدة، ويرفع يده (٢) مع كل واحدة ويُكبِّر، فإن رمسى السبع دفعة واحدة اعْتُدَت (٣) بواحدة، ويقطع التلبية مع أول حصاة منها، ويكره أن يأخذ الحجر من المرمى، وأن يكرر الرمي بحجر، (٤) وأن يرمي بحجر نجس، فإن خالف في ذلك كله أجزأه، ولو رمى جمرة العقبة بعد النصف من ليلة النَّحر (٥) أجزأه بغير دم، وإن (٢) رمى وكان معه هدي ذبحه، وحلق أو قصر، والحلق أفضل، وأقل المجزئ ثلاث شعرات، والمستحب جميع الرأس، ويُمرُّ الأصلع الموسى على رأسه استحباباً، وتأخذ المرأة من طرف شعرها قَدْر أنملة، ويجوز تقديم الحلق على الذبح بغير دم، وإن قدم الحلق على الذبح بغير دم، وإن قلنا: هو إطلاق محظور لزمه دم، وإذا فرغ من الرمي والحلق وكان قد سعى بعد طواف القدوم حصل له به التحلل الأول، وحَلَّ له كل شيء إلا الوَطْء، وفيه قول طواف القدوم حصل له به التحلل الأول، وحَلَّ له كل شيء إلا الوَطْء، وفيه قول

(١) ما بين المعقوفتين في نسخة (أ) ونسخة (ب): (فإذا بلغ جمرة العقبة يرمي بسبع حصيات)، والصواب ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج)؛ وذلك لمناسبة الكلام قبله. نهاية الورقة: (٣٥/ ب).

⁽٢) في نسخة (ج): يرفع يديه.

⁽٣) في نسخة (ب): اعتد.

⁽٤) في نسخة (ب): به.

⁽٥) في نسخة (ج): بعد نصف ليلة النحر.

⁽٦) في نسخة (ب): وإذا.

⁽٧) في نسخة (ج): قولين.

⁽٨) في نسخة (ب): أنه يبقى.

وعقد النكاح، وكذلك تحريم الصيد، ويحلُّ له الباقي، والقول الأول أصح، (١) ويخطب الإمام بمنى يوم النحر بعد الظهر يُعلِّم الناس فيه النحر، والرمي، والإفاضة، ثم يفيض إلى مكة، ويغتسل لدخولها، فإذا (٢) دخلها طاف طواف الزيارة، وهو: أحد الأركان الأربعة التي ذكرناها، وأول (٣) وقت جوازه بعد نصف ليلة النَّحر، ولا حدتً لآخره، ووقته المستحب يوم النحر، وإذا فرغ من طواف الزيارة حَلَّ له كل شيء حتى الوطء، ثم يعود إلى منى، ويقيم بها الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر من ذي الحجة، يرمي فيها الجمار الثلاثة في كل يوم، (كل) (٤) جمرة بسبع حصيات بعد الزوال، يبتدئ بالجمرة (٥) الأولى، وهي: التي تَلي مزدلفة، (٦) فيرميها كما وصفناه في رمي جمرة العقبة يوم النحر، (٧) ويتقدم منها قليلاً لئلا تصيبه حصاة (٨) غيره، ويدعو(٩) بقَدْر سورة البقرة، ثم يتقدم إلى الثانية وهي: الوسطى، ويرميها بسبع حصيات كالأوَّلة، ويتقدم منها قليلاً ويدعو بقَدْر ما دعاه قبله،

(۱) يحرم بالتحلل الأول الوطء بلا خلاف، ويحل به اللبس والقلم وستر الرأس والحلق بلا خلاف أيضاً، وأما عقد النكاح، والمباشرة فيما دون الفرج بشهوة، فالأصح من القولين تحريمه بالتحلل الأول كالوطء، وأما الصيد فالأصح من القولين القولين الأول كالوطء، وأما الصيد فالأصح من القولين المذهب. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۳/ ۲۹ ٤ - ۳۰ ع)، والمجموع، النووي، (٨/ ٢٠٥).

- (٢) في نسخة (ب) ونسخة (ج): وإذا.
- (٣) في نسخة (ب): وأقل، وهو تحريف.
- (٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٥) نهاية الورقة: (٥٥/ ج).
 - (٦) في نسخة (ج): المزدلفة.
 - (٧) ينظر: ص ٣٦٥ من البحث.
 - (٨) في نسخة (ج): حصى.
 - (٩) في نسخة (ج): فيدعو.

ثم يتقدّم إلى الثالثة، وهي: جمرة العقبة، فيرميها (١) بسبع حصيات وينصرف، وإن أخلّ بالترتيب، فرمى أوّلاً جمرة العقبة، ثم الوسطى، ثم الأوّلة أعْتُدَّ له بالأوّلة، وأتى بالباقي، وإن ترك حصاة من الأوّلة، أو من الثانية لم يَعْتَدَّ بما يأتي (٢) بعده حتى يأتي بما ترك، ويبني عليه الباقي، وإن ترك (الرمي) (٣) في اليوم الأول رماه في اليوم الشاني، وإن ترك(٤) في الثاني رماه في الثالث، ويكون مُؤَدِّياً في اليوم الشاني، والثالث في أحد القولين، وقاضياً في القول الآخر، (٥) وإذا قلنا: يكون مُؤَدِّياً وجب أن يرتب فيرمسي أولاً عن اليوم الأول، ثم عن الثاني، وإذا قلنا: يكون قاضياً استحب ذلك ولم يجب، أولاً عن اليوم الآخر، (٦) ومن ترك حصاة إلى آخر أيام التشريق ففي جزائها الأقوال الأقوال الأخر، (٦) ومن ترك حصاة إلى آخر أيام التشريق ففي جزائها الأقوال من الشعرة الواحدة والظفر الواحد، (٧) ويجب بترك المبيت ليالي الثلاثة التي ذكرناها في الشعرة الواحدة والظفر الواحد، (٧) ويجب بترك المبيت ليالي منى دم في أصح القولين، (٨) إلا على الرعاة، وأهل السقاية فإهم يتركونه بغير دم،

(١) في نسخة (ب): ويرميها.

(٢) في نسخة (ب): يأتي به.

(٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

(٤) في نسخة (ج): تركه.

(٥) الأصح من القولين في المذهب هو: أنه يكون مؤدياً لما تداركه، كما في حق أهل السقاية والرعاة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٤٤٠ - ٢١٣).

(٦) الأصح في المذهب ما صححه المؤلف وهو: أنه يجب دم واحد عن جميع الأيام التي ترك فيها الرمي، لاتحاد جنس الرمي. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٤٤٤ - ٤٤٤)، والمجموع، للنووي، ($^{/}$ ٢١٤).

(٧) ينظر: هامش (٤) ص (٣٣٨) من الباب الرابع من كتاب الحج.

(٨) الأصح من القولين ما صححه المؤلف. ينظر: هامش (٦) ص (٣٢٤) من الباب الثاني من كتاب الحج.

ومن ترك مبيت ليلة منها (ففيه) (١) ثلاثة أقوال، كالشعرة الواحدة، والظفر الواحد، (والحصاة الواحدة)، (٢) وإذا رمى اليوم الثاني عشر كان بالخيار إن شاء نَفَر الغروب، ولم يرم الثالث عشر، وإن شاء بات ورمى (٣) في الثالث عشر، (وإن لم ينفر حتى غربت الشمس لزمه المبيت ليلة الثالث عشر)، (٤) والرمي من (٥) غدها، (٦) ويخطب الإمام بمنى في الثاني عشر بعد الظهر، يعلم الناس جواز النَّفْر في يومهم، وجواز تأخيره إلى غد، (٧) ويوصيهم أن يختموا الحج بتقوى الله وطاعته، ويستحب للحاج أن يكثر من الاعتمار، (٨) ومن الطواف، وأن يديم النَّظَر إلى البيت؛ فإنه عبادة، وأن يشرب من ماء زمزم؛ فإنه شفاء، و (أن) (٩) يطوف للوداع إذا أراد العود إلى وطنه إلا الحائض فإنها تنفر بلا وداع،

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

(٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

(٣) في نسخة (ب): فرمى.

(٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

(٥) في نسخة (ب): في.

(٦) في نسخة (ج): عندها.

(٧) في نسخة (ج): غده.

(٨) نهاية الورقة: (٤٤/ أ).

(٩) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).

وإن (١) تركه غير الحائض ولم (٢) يعد إليه من مسافة لا تقصر إليها الصلاة لزمـه دم في أصح القولين، (٣) فإن (٤) عاد وطاف سقط، ولا يَضْطَبع ولا يَرْمُلُ في الطـواف للوداع؛ (٥) لأنه لا سعي بعده، وإذا فرغ من الوداع وقف عند المُلتَزَم (٦) وهو: مـا بين الحجر الأسود والباب، وقال: ((اللهم إن البيت بيتك، وأنا عبدك، وابن عبـدك، هلتني على ما سخرت لي من خلقك، وسيرتني في بلادك، وبلغتني بنعمك، (٧) وأعنتني على قضاء مناسكك، إن كنت راضياً عني فازدد في رضاك (عني)، (٨) و إلا فمن الآن قبل أن تنأى بي عن بيتك داري، هذا أوان [انصرافي] (٩) إن أذنت لي غير مـستبدل بك، ولا ببيتك، ولا راغب عنك، وعن (١٠) بيتك،

(١) في نسخة (ج): فإن.

(٢) في نسخة (ج): لم.

(٣) هذه المسألة مبنية على مسألة هل طواف الوداع واجب أم سنة؟ فيه قولان، أصحهما: أنه واجب، وعلى ذلك فإن تركه ولم يعد إليه من مسافة لا تقصر فيها الصلاة، وجب الدم، وإن قلنا: هو سنة فالدم سنة. ينظر: هامش (٧) ص (٣٢٤) من الباب الثاني من كتاب الحج.

- (٤) في نسخة (ب): وإن.
- (٥) في نسخة (ج): طواف الوداع.
- (٦) المُلتزم بضم الميم وفتح الزاي هو: المكان الذي بين باب الكعبة والحجر الأسود، وهو من المواضع التي يستجاب فيها الدعاء هناك، وسمي بذلك؛ لأن الناس يلزمونه بالدعاء، ويقال له المُدعى والمتعوذ، وقيل: سمي بذلك لأن الناس يعتنقونه أي يضمونه إلى صدورهم. ينظر: المجموع، للنووي، (٨/ ٢٣٨)، ومادة لزم من المصباح المنير، للفيومي، ص ٢٨٥.
 - (٧) في نسخة (ج): بنعمتك.
 - (٨) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٩) في نسخة (أ): منصرفي، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
 - (١٠) في نسخة (ج): ولا عن.

اللهم أصحبني العافية في بدني، والعصمة في ديني، (١) والسلامة في مُنْقلبي، وأَعِنِّي على طاعتك ما أبقيتني))، (٢) ثم يدعو بما يليق بالحال، ويسأل الله حوائجه، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم، وتقف الحائض على باب المسجد، وتدعو بما ذكرناه، ثم يُعَرِّج إلى المدينة، ويزور (قبر) (٣) النبي صلى الله عليه وسلم.

⁽١) نهاية الورقة: (٦٦/ ج).

⁽۲) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ((0/311))، باب الوقوف في الملتزم، برقم: (1309))، وقال: "وهذا مــن قــول الشافعي وهو حسن"، وأخرجه الشافعي في الأم من كلامه، ((7/711))، كتاب الحج، باب التلبية)، قال النــووي بعــد أن ذكره: واتفق الأصحاب على استحبابه، ينظر: المجموع، للنووي، (7/710).

⁽٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

الباب السادس

باب حج الصبي والعبد (١)

يصح حج الصبي بكل حال، فإن كان مُمَيِّزاً أحرم بإذن [الوَلِي] (٢) على أصح الوجهين، (٣) وهو: من يلي على ماله بالشرع كالأب والجد، أو بالتولية كالحاكم في أصح الوجهين، (٤) وإن (٥) كان طفلاً أحرم به (الولي) (٦) فيُصيّره (٧) محرماً بإحرامه له، وما يريده (٨) من نفقته بسبب الإحرام في مال الولي على أصح الوجهين، (٩) ويتجنب محظورات الإحرام كالبالغ، وإن عجز عن الرمي رمى غيره (عنه)، (١٠)

- (١) في نسخة (ب): والمملوك.
- (٢) في نسخة (أ): المولى، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
- (٣) الأصح من الوجهين ما صححه المؤلف وهو: عدم صحة استقلال المميز بالإحرام بغير إذن وليه، بـل لابـد مـن إذن الوصح من الوجهين ما صححه المؤلف، (٣/ ٢٥٠)، والمجموع، للنووى، (٧/ ٢٥).
- (٤) الأصح في المذهب ما صححه المؤلف وهو: من كان له ولاية من جهة الحاكم صح إحرامه عن السصبي وإذنه في الإحرام للمميز، وإن لم يكن له ولاية لم يصح على المذهب. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٤٥١)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٢٦- ٢٧).
 - (٥) في نسخة (ج): فإن.
 - (٦) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٧) في نسخة (ج): فيصير.
 - (٨) في نسخة (ب) ونسخة (ج): يريد.
- (٩) الأصح في المذهب ما صححه المؤلف وهو: أن النفقة تجب في مال الولي، وهذا الخلاف مخصوص بالزائدعلى نفقة الحضر، أما نفقة الحضر في الحج قدر نفقته في ماله، فيحسم من نفقة الصبي في سفره في الحج قدر نفقته في الحضر وهذا متفق عليه بين الأصحاب. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/٣٥)، والمجموع، للنووي، (٣١/٧-٣٦).
 - (۱۰) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

وإن عجز عن الطواف، والسعي همله من طاف عن نفسه دون من لم يطف على أحد القولين، (١) فإن بلغ بعد الوقوف كان (٢) حجه (٣) تطوعاً، وإن (٤) بلغ قبل الوقوف، أو حالة الوقوف أجزأه عن حجة الإسلام، وإن فعل محظوراً في الإحرام نظر: فإن كان مُجَرَّد إتلاف، كالحلق، والتَّقْليم، وقتل الصيد، وكان عامداً، وقلنا: عمده عمد وجب (به) (٥) ما يجب على البالغ، ويكون ذلك في مال الولي على أصع الوجهين، كالنفقة الزائدة، (٦) وإن كان مخطئاً، أو عامداً، وقلنا: عمده خطأ فهل يجب به الفدية على قولين، (٧) وإن كان تَرَفُّها، وكان عامداً، وقلنا: عمده عمد، (٨) فهو كالبالغ، وإن كان مخطئاً، أو عامداً وقلنا: عمده حمد وجب وإن كان مخطئاً، أو عامداً وقلنا: عمده خطأ فلا فدية كالبالغ الناسي، وإن كان وطئاً، وكان مخطئاً، أو عامداً، وقلنا: عمده خطأ فلا فدية كالبالغ الناسي، وإن كان وطئاً، وكان مخطئاً، أو عامداً، وقلنا: عمده خطأ ففي فساد حجه ووجوب البدنة (٩) قو لان،

(١) ينظر: هامش (٥) ص (٣٦٠) من الباب الخامس من كتاب الحج.

(٢) في نسخة (ب): كان.

(٣) نهاية الورقة: (٣٦/ ب).

(٤) في نسخة (ج): وإذا.

(٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).

(٦) الأصح في المذهب ما صححه المؤلف وهو: أنه يكون في مال الولي، كما ذكر في نفقة الصبي للحج. ينظر: العزير المرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٥٣)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٣٣ – ٣٣).

(٧) إن فعل الصبي محظوراً وكان مجرد إتلاف، كالحلق والتقليم وقتل الصيد، فالأصح في المذهب هو أن عمد هذه الأفعال وسهوها سواء، وعلى هذا يجب بفعلها الفدية. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٤٥٣)، والمجموع، للنووي، (٣//٣).

(٨) وهو الأصح في المذهب؛ لأن عمده في العبادات كعمد البالغ، ولهذا لوتعمد في صلاته كلاماً أو في صومه أكلاً بطلت صلاته وبطل صومه. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٢٥٢ - ٤٥٣)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٣٢).

(٩) في نسخة (ج): الفدية به.

كالبالغ الناسي، (١) وإن كان عامداً، وقلنا: عمده عمد، فسد حجه، ووجبت به بدنة، وفي وجوب القضاء وجهان، (٢) فإذا (٣) قلنا: يجب جاز أن يقضي في صغره على أصح الوجهين، (٤) إلا أنه لا يُجْزِئه عن حجة الإسلام، وإن قضاه بعد البلوغ، وكانت حجته الفاسدة بحيث لو سَلِمَت أجزأت عن حجة الإسلام بأن (٥) بلغ قبل الوقوف، أو فيه، أجزأ القضاء عن حجة الإسلام، وإن كانت بحيث لو سَلِمَت لم تجزئه عن حجة الإسلام بأن (٦) بلغ بعد الوقوف لم يجزئه القضاء عنها، ولزمه (٧) أن ياقي أولاً (٨) بحجة الإسلام، ثم بالقضاء.

- (٥) في نسخة (ب): فإن.
- (٦) في نسخة (ج): فإن.
- (٧) في نسخة (ب): ويلزمه.
- (٨) في نسخة (ب): أولاً أن يأتي.

⁽١) الأصح من القولين في المذهب: عدم فساد الحج، وعدم وجوب البدنة أيضاً. ينظر: العزيز شرح السوجيز، للرافعي، (١) الأصح من القولين في المذهب: عدم فساد الحج، وعدم وجوب البدنة أيضاً. ينظر: العزيز شرح السوجيز، للرافعي، (٣/ ٣٤).

⁽٢) الأصح من القولين في المذهب كما هو المشهور، وليس الوجهان كما ذكر المؤلف: وجوب القضاء؛ لأنه إحرام صحيح فيوجب إفساده القضاء. ينظر: المراجع السابقة.

⁽٣) في نسخة (ج): وإذا.

⁽³⁾ الأصح من الوجهين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: أنه يجزئه القضاء في صغره، لأنه لما صلحت حالة الصبا للوجوب على الصبي في هذا، صلحت لإجزائه. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (π/π) 0 والمجموع، للنووي، (π/π) 0 - (π/π) 0.

فصل

ويصح إحرام العبد، فإن كان بغير إذن السيد كان له تحليله، وإن كان بإذنه لم يكن له تحليله، وله أن يُحَلِّله بعد الإذن، وقبل الشروع، وإذا أحرم بالإذن ولزمته (١) كفارة يتضمنها الإحرام كدم التمتع والقران، وقلنا: لا يملك، (٢) ففرضه (٣) الصوم (بكل حال)، (٤) وإن قلنا: يملك ففرضه (٥) الدم، وهل يجب في كسبه أو على السيد؟ على قولين، (٦) كالمهر إذا تزوج بالإذن، وإن (٧) لم يتضمنها الإحرام كدم الطيب، والحلق ففرضه الصوم بكل حال، وإذا وطأ عامداً فسد حجه، ولزمه المضي فيه، والقضاء بعده قولاً واحداً إلا أنه لا يقضى إلا بالإذن، وإن قضى بغير إذن، فللسيد (٨) تحليله، (٩)

(١) في نسخة (ج): ولزمه.

(٢) وهو الأصح في المذهب، كما أنه القول الجديد في المذهب. ينظر: العزيــز شــرح الــوجيز، للرافعــي، (% , %). والمجموع، للنووي، (% , %).

- (٣) في نسخة (ب): وفرضه، وهو تحريف.
- (٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٥) في نسخة (ب): وفرضه، وهو تحريف.
- (٦) القولان يجريان في حال ما إذا قرن العبد أو تمتع بإذن السيد، ففي وجوب الدم على السيد قولان، أصحهما وهو الجديد: لا يجب عليه دم بل يجب على العبد إن قلنا: إنه يملك، أما إذا قرن العبد أو تمتع بغير إذن السيد فلا يجب عليه شيء قولاً واحداً. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٥٣٠)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٤٤).
 - (٧) في نسخة (ب): فإن.
 - (٨) نهاية الورقة: (٧٦/ ج).
- (٩) إن ألزمنا القضاء على العبد بالوطء، فالصواب أنه لا يلزم السيد أن يأذن له فيه إن كان إحرامه الأول بغير إذنه، وكذا إن كان بإذنه على أصح الوجهين. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٥٣٠)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٤٣).

وهل يجوز أن يقضي في الرِّق؟ على وجهين (١) كما قلنا في الصبي، فإن قضاه في الرِّق لم يجزئه عن حجة الإسلام، وإن قضاه بعد العتق نظر: فإن كان أعتق بعد فراغه من فاسده (٢) لم يجزئه عن حجة الإسلام، وإن أعتق (٣) قبل الوقوف في الفاسد (٤) أجزأه عنها، وإن كان أعتق بعد الوقوف لم يجزئه عنها كما ذكرناه في الصبي. (٥)

- (٢) في نسخة (ج): الفاسدة.
- (٣) في نسخة (ج): وإن كان أعتق.
 - (٤) في نسخة (ج): الفاسدة.
- (٥) ينظر ص ٣٧٥ في باب حج الصبي والعبد.

⁽١) الأصح من القولين في المذهب وليس الوجهان كما ذكر المؤلف هو: الإجزاء. ينظر: المراجع السابقة.

الباب السابع

باب الفوات (١) و الإحصار (٢)

لا يُتَصَوَّر الفوات في العمرة، وإنما يُتَصَوَّر في الحج، بأن يخطئ الطريق، أو العدد، أو يتوانى في (٣) السير، أو يخطئ (في) (٤) المكان، فيقف بغير عرفة فإذا (٥) طلع الفجر من يوم النحر قبل حصوله بعرفة فقد فاته الحج، ولزمه أن يأتي بأفعال العمرة للفوات، ولا يَعْتَدُّ بَمَا عن عمرة الإسلام، (٦) ويلزمه قضاء الحج على الفور في قول، وعلى التراخى في قول آخر، كما قلنا فيمن أفسد (٧) الحج، (٨)

(۱) القوات بفتح الفاء مصدر فات: إذا سبق فلم يُدْرك، يقال: فاتني الأمر إذا ذهب عني، والمراد هنا فوات الحج؛ لأن العمرة لا تفوت، لاتساع وقتها، نعم القارن قد تفوته العمرة تبعاً لفوات الحج. ينظر: مادة فوت من لسان العرب، لابن منظور، (۱۰/ ۲۲۳)، وعجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج، لابن الملقّن، (۲/ ۲۲۳).

(٢) الإحصار هو: المنع، والمراد هنا: أن يمنع المحرم بالحج من فعل ما أحرم به أو بعضه، ويقال لمن منعه خوف أو مرض أحصر فهم مُحْصَر، ولمن حبسه عدو أو سلطان حُصِر فهو محصور، ولو مُنع من الرمي والمبيت، فلا يجوز له التحلل؛ لتمكنه من التحلل بالطواف والحلق وجبر الأولين بالدم. ينظر: التنبيه للشيرازي، وبهامشه تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي، ص ١٢١، ومادة حصر من لسان العرب، لابن منظور، (٢٠٢٣)، وعجالة المحتاج، لابن الملقّن، (٢١٢-٣٦٣).

- (٣) نهاية الورقة: (٥٤/ أ).
- (٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٥) في نسخة (ب): وإذا.
 - (٦) في نسخة (ج): إسلامه.
- (٧) (هنا كلمة في نسخة (ج)غير واضحة)
- (٨) الأصح من الوجهين في المذهب هو: وجوب القضاء على الفور. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٨/ ٣٥٠). (٣/ ٤٥٠)، والمجموع، للنووى، (٨/ ٢٧٥).

ثم ينظر: فإن كان مفرداً لزمه دم في الحال على أحد الوجهين، وفي القضاء على الوجه الآخر، (١) وإن كان قارناً، أو متمتعاً وجب دمان، دم للفوات، ودم للقران، أو للتمتع في الفائت، إلا أن المتمتع لا يلزمه قضاء العمرة؛ لأنه كان أداها بشرائطها ويلزم كل واحد من المفرد والقارن قضاؤها.

فصل

والمحرم بالنسك إذا حصره عدو من (٢) بعض الجهات فصده عن الوقوف، أو عن الطواف بعد الوقوف، أو عن الطواف والسعي في العمرة، وعلم أنه لا ينكشف إلا بعد فوات الحج أو في حالة لا يبلغه فيها، أو استضرَّ (٣) بالبقاء على الإحرام بالعمرة ذبح هدياً حيث أحصر من الحل، أو الحرم، ونوى التحلل وحلق إن (٤) قلنا: الحلق نسك وحلّ، وإن قلنا: هو إطلاق محظور حلّ بالذبح ونية التحلل،

⁽۱) الأصح في المذهب هو: وجوب تأخيره إلى سنة القضاء. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (7/9)0 - (1/9)0 الأصح في المذهب هو: وجوب تأخيره إلى سنة القضاء. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (1/9)0 - (1/9)0

⁽٢) في نسخة (ج): في.

⁽٣) في نسخة (ب): واستضر.

⁽٤) في نسخة (ب): وإن.

ولا يتحلل إذا كان له طريق غيره في البر، أو في البحر على أحد القولين، (١) وهو يجد نفقته، ويبلغ المقصد فيه، ولا إذا أَحْصَره العدو من الجهات الأربع على أحد القولين، (٢) ولا إذا علم أن العدو ينكشف في زمان يتسع للحج، ولا إذا أَحْصَره الموض، إلا أن يكون قد شرطه في إحرامه، وإذا أحرمت المرأة بحجة التطوع بغير إذن الزوج كان له تحليلها، وتكون مُحصرة، وكذلك له تحليلها من حجة الإسلام، ومن المنذورة على أصح القولين، (٣) وقيل في تحليلها أيضاً من التطوع قولان؛ لأنها وجبت بالشروع فيها، (٤) فهى كالواجبة، (٥)

(۱) في مسألة ركوب البحر للحج إذا لم يجد طريقاً آخر في البر طرق، أصحها في المذهب هو: أنه إن كان الغالب منه الهلاك، إما لخصوص ذلك البحر، وإما لهيجان الأمواج لم يجب الحج، وله التحلل، وإن غلبت السلامة وجب الحج، وإن الستويا، فوجهان، أصحهما: أنه لا يجب. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٢٨٨ - ٢٨٩)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٢٥٠).

(٢) الأصح من الوجهين في المذهب كما نقله أغلب الأصحاب وليس القولان كما ذكره المؤلف وغيره هو: أن له التحلك؛ $لأنه يستفيد به الأمن من العدو الذي بين يديه. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٢٦٥)، والمجموع، للنووي، <math>(^{/})$ $(^{/})$.

(٣) الأصح من القولين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: أن له تحليلها؛ لأن حق الزوج على الفور، والحسج على التراخي، فقدم ما كان على الفور. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٥٣٢ - ٥٣٣)، والمجموع، للنووي، التراخي، فقدم ما كان على الفور. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٣٠٠ - ٣٠٨).

(٤) في نسخة (ج): فيه.

(٥) الأصح من القولين في المذهب هو: أن له تحليلها بعد الإحرام، باتفاق الأصحاب، وإنما يصير الحج فرضاً بالسشروع، إذا كان الشروع مسوغاً، ولا مسوغ للشروع هنا. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٣٣٥)، والمجموع، للنووي، $(^{/} / ^{ })$.

وللوالدين تحليل الولد إذا أحرم بحجة التطوع، أو بعمرة التطوع على أصح القولين، وليس لهما ذلك في الفرض، (١) وللغريم (٢) أن يحلل من له عليه الدين، فإن كان غير قادر على أدائه فهو مُحْصَر، وإن كان قادراً عليه فليس بمُحْصر، وإذا عجز المحصر عن الهدي فلا بدل له في أحد القولين، وماذا يفعل؟ على قولين، (٣) أحدهما: (يبقى على الإحرام إلى أن يجد الهدي. والثاني: يتحلل، (٤) وله بدل في القول الآخر، (٥) وما ذلك البدل؟ على قولين، أحدهما: الصوم (٦) وما هو؟ على ثلاثة أقوال، أحدها): (٧) صوم التعديل (٢) عن كل مد التمتع. (٨) والثاني: صوم فدية الأذى. (١) والثالث: صوم التعديل (٢) عن كل مد يوماً.

(۱) الأصح من القولين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: أن للولدين الحق في تحليل الولد إذا أحرم بحجة التطوع أو (7) بعمرة التطوع إذا كان بغير إذنهما. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (7) (7) (7) والمجموع، للنووي، (7) (7) (7) (7) .

- (٢) في نسخة (ج): ولا للغريم، وهو تحريف.
 - (٣) نهاية الورقة: (٦٨/ ج).
- (٤) الأصح من القولين: أنه يتحلل في الحال، ويشترط أن ينوي التحلل ويحلق رأسه إن قلنا: إنه نسك وهـو الأصـح. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (7/70)، والمجموع، للنووي، (7/70).
- (٥) الأصح من القولين في المذهب هو: أن المحصر إذا عجز عن الدم فله بدل. ينظر: العزيز شرح السوجيز، للرافعي، (8/8).
 - (٦) في نسخة (ج): يصوم.
 - (٧) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٨) صوم التمتع هو: صوم المتمتع إذا لم يجد الهدي، وهو: عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع كما في قوله تعالى { فمن تمتع بالمعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة } [سورة البقرة ١/ ١٩٦]. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٢١٥)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٢٩٥).

و(القول) (٣) الثاني: بدله (٤) الإطعام، (٥) وما ذلك الإطعام؟ على وجهين، أحدهما: الطعام فدية الأذى. والثاني: يشتري بقيمة الهدي ما يجد من الطعام. (٦) فإن قلنا: بدله الإطعام لم يتحلل حتى يطعم،

(۱) فدية الأذى ذكرت في قوله تعالى: { فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك} [سورة البقرة ۱/ ۱۹۲]، وفسرها النبي صلى الله عليه وسلم عندما قال لكعب بن عجرة وقد كان رأسه يتهافت قملاً: ((أبؤنيك هوامك، فقال كعب: نعم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فاحلق رأسك، وصم ثلاثة أيام، أو تصدق بفَرق بين سنة، أو انسك – أي اذبح شاة – بما تيسر))، [أخرجه البخاري في صحيحه، ((۱/ ۳۳))، كتاب الحج، باب قول الله تعالى { فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه}، برقم (۱۸۱۱))، ومسلم في صحيحه، (ص ۴۶؛ كتاب الحج، باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، برقم (۱۸۱۱))، والفَرق – بفتح الفاء والراء – هو ثلاثة آصع، وعلى هذا يكون صوم فدية الأذى ثلاثة أيام، وإطعام فدية الأذى ثلاثة آصع على سنة مساكين لكل مسكين نصف صاع. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۳/ ۲۶ه)، والمجموع، للنووي، (۸/ ۲۹۰ – ۲۹۰)، وحاشية إعانية الطالبين، للدميري،

- (٢) التعديل أي التسوية من قولهم فلان عديل فلان، أي: مساو له، والعبل: أحد الحملين لأنه مساو له، وإطعام التعديل هو: أن يصوم يوماً عن كل مد من الطعام الذي اشتراه من ثمن الشاة، ولا مدخل للطعام على هذا القول، لكن يعتبر به قدر الصيام. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (١/ ٢١٥)، العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٥١٥- ٤١٥)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٢٩٥)، ومادة عدل من المصباح المنيسر، للفيومي، ص٢٠٦.
 - (٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٤) في نسخة (ج): بدل.
- (٥) الأصح في المذهب هو: أن بدله الإطعام؛ لأن قيمة الهدي أقرب إليه من الصيام، وإذا لم يرد نص، فالرجوع إلى الأقرب أولى. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٥٤٥)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٢٩٤).
- (٦) الأصح من الوجهين في المذهب هو: إطعام التعديل، وذلك بأن تقوم الشاة دراهم ويخرج بقيمتها طعاماً، فإن عجز صام عن كل مد يوماً. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٤١٥)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٢٩٤).

وإن قلنا: بدله الصوم جاز أن يتحلل قبل الصوم على أصح القولين؛ لطول زمانه، بخلاف الهدي والإطعام، (١) ومتى كان الإحصار (٢) عاماً لم يجب القضاء، بل يعود إلى ما كان عليه قبل الإحرام، وكذلك إن كان الإحصار (٣) خاصاً لم يجب القضاء على أصح القولين؛ لأنه لم يفرط (٤) فهو كالإحصار العام.(٥)

⁽١) الأصح من الوجهين كما حكاه الأكثرون في المذهب وليس القولان كما حكاه المؤلف وغيره هو ما صححه المؤلف و. (١) الأصح من الوجهين كما حكاه المؤلف وغيره هو ما صححه المؤلف وهو: أنه يتحلل في الحال قبل الصوم.ينظر: العزيز شرح الوجيز،المرافعي،(٥٨/٥)، والمجموع،المنووي،(٥٨/٥).

⁽٢) في نسخة (ج): الاحتصار، وهو تحريف.

⁽٣) في نسخة (ب): الإحرام، وهو تحريف.

⁽٤) في نسخة (ج): لا تفريط.

⁽٥) الأصح من القولين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: عدم وجوب القضاء في الإحصار الخاص، كالإحصار العـــام، لأن مشقة المصابرة على الإحرام لا تختلف في حق صاحب الواقعة. ينظر: العزيز شرح الــوجيز، للرافعــي، (٣/ ٣٧٥)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٢٩٧).

الباب الثامن باب الاستنابة في (١) الحج

تجوز الاستنابة في الحج و (في) (٢) العمرة بغير عوض في حق المعضوب المعسر إذا بذل له الطاعة كما تقدم ذكره، (٣) ويجوز بعوض وهو على ضربين، أحدهما: بالجعالة، بأن يقول: من حج عني فله مائة، والثاني: بالإجارة إما معينة وإما (٤) في الذمة، وإنما تجوز الاستنابة فيه بشرط أن يكون (المحجوج عنه عاجزاً إما بزمانة أو بموت، ولا [تجوز] (٥) عن الحي الذي يستمسك على الراحلة، وأن يكون) (٦) النسك فرضاً، ولا يجوز في التطوع على أصح القولين، (٧) وأن يكون النائب حراً مسلماً مكلفاً قد (٨) أسقط فرض الحج عن نفسه، وألا ينوب إلا عن واحد، فإن أحرم عن شخصين في حالة واحدة انعقد إحرامه عن نفسه دولهما، وأن يعين [للنائب] (٩) المكان الذي يحرم واحدة انعقد إحرامه عن نفسه دولهما، وأن يعين اللنائب] (٩) المكان الذي يحرم امنها معلوماً،

- (١) نهاية الورقة: (٣٧/ ب).
- (٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٣) ينظر أول كتاب الحج ص ٣١٨.
 - (٤) في نسخة (ج): أو.
- (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ)، وقد أثبته من نسخة (ج).
 - (٦) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
- (٧) الأصح من القولين في المذهب خلاف ما صححه المؤلف وهو: جواز الاستنابة لحج التطوع، في حق الميت الموصىي به، أو الحي المعضوب، لأنه عبادة تدخل النيابة في فرضها، فتدخل في نقلها، كأداء الزكاة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٣٠١)، والمجموع، للنووي، (٧/ ٩٧ ٩٨).
 - (٨) في نسخة (ب): وقد.
 - (٩) في نسخة (أ): النائب، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
 - (١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ج)، وقد أثبته من نسخة (ب).

وقيل: إذا كانت الإجارة عن حي وجب تعيين المكان قولاً واحداً؛ لأن غرض الحي يختلف فيه بخلاف الميت، (١) وإذا (٢) عين له الإحرام من بلده فأحرم (٣) من مكان بعده ولم يعد إليه للإحرام منه ردَّ من الأجرة بقدر ما ترك من الإحرام، وإن (٤) عين له من أحد مواقيت الشرع فأحرم من ميقات آخر شرعي أقرب منه، أو أبعد (منه) (٥) جاز ولم يرد شيئاً من الأجرة؛ لاستواء الجميع بالشرع، وأن (٦) تكون الإجارة معجلة (إن كانت معينة، وإن (٧) كانت في الذمة جازت معجلة) (٨) ومؤجلة، وإذا عمل الأجير محظوراً في الحج فجزاؤه عليه، وإن أفسد الحج انقلب إليه، ولم يستحق شيئاً لما عمل، ولزمه القضاء والكفارة، وانفسخت الإجارة إن كانت معينة، وإن كانت في الذمة ثبت للمستأجر فسخها، وكذلك إذا فاته الحج بتفريط، بأن أخطاً في العدد وحده، فحكمه فيه حكم المفسد،

- (٢) في نسخة (ج): فإذا.
- (٣) في نسخة (ب): أحرم، وفي نسخة (ج): أو أحرم.
 - (٤) في نسخة (ج): وإذا.
- (٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب) ونسخة (ج).
 - (٦) في نسخة (ج): وأن لا.
 - (٧) في نسخة (ج): فإن.
- (٨) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب)، نهاية الورقة: (73/1)..

⁽۱) الأصح في المذهب هو: عدم اشتراط تعيين الميقات للنائب، ويحمل على ميقات تلك البلدة في العادة الغالبة؛ لأن الإجارة تقع على حج شرعي، والحج الشرعي له ميقات معقود شرعاً فانصرف الإطلاق إليه. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۳/ ۲۱۸)، والمجموع، للنووي، (۷/ ۱۰۸ - ۱۰۹).

وكذلك إن (١) أُحْصِر، فلم يتحلل حتى (٢) فات وقت الحج، انقلب إليه، ومصفى على إحرامه، وتحلل (٣) بعمل عمرة، ولم يستحق أجرة ما أتى به من الأفعال بعد الفوات، واستحق أجرة ما فعله قبل الحصر في أصح القولين؛ لعدم التفريط، وإن (٤) تحلل بالإحصار لا قضاء (٥) عليه، كالحاج إذا أحصر، واستحق (٦) من الأجرة بقدر ما عمل على الأصح، (٧) وإن مات قبل الإحرام لم يستحق شيئاً من الأجرة سواء قطع مسافة، أو لم يقطع، فإن (٨) مات بعد فعل بعض الأركان استحق من الأجرة بقدره على أصح الوجهين، (٩) ويَتَقَسَّط الأجرة على فعل الأركان دون قطع المسافة، ولا تنفسخ الإجارة إن (١٠) كانت في الذمة، بل يقوم الوارث مقامه، وتنفسخ (١١) إن كانت معينة، ويستأجر من يستأنف له الحج،

(١) في نسخة (ج): إذا.

(٢) في نسخة (ج): حين.

(٣) في نسخة (ب): وحلل.

(٤) في نسخة (ب): فإن.

(٥) نهاية الورقة: (٦٩/ ج).

(٦) في نسخة (ب): فاستحق.

(٧) الأصح من القولين ما صححه المؤلف وهو: أنه يستحق من الأجرة بقدر ما عمل قبل الإحصار، لأنه عمل بعض ما استؤجر عليه، فوجب له قسطه. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٣٢٣ - ٣٢٣)، والمجموع، للنووي، (٧/ ١٢٣ - ٣٢٥).

(٨) في نسخة (ج): وإن.

(٩) الأصح من القولين وليس الوجهان ما صححه المؤلف ينظر: المراجع السابقة.

(١٠) في نسخة (ب) ونسخة (ج): وإن.

(۱۱) في نسخة (ج): وتصح.

ولا يجوز أن يستأجر من يبني على عمل الميت على أصح القولين، (١) ومن (٢) مات بعد فعل جميع الأركان، وكان قد بقي عليه المبيت، والرمي وجب في تركته جزاء ما بقي من الأفعال، وهل يَرُدُّ له شيئاً من الأُجرة؟ على قولين، (٣) وإذا شرط القران، أو التمتع (٤) على الأجير فالدم (٥) الواجب به على المستأجر، فإن شرطه (٦) على الأجير، بطلت الإجارة، وإن شرط عليه القران فتمتع جاز، وإن أفرد فقد زاد خريراً، وكذلك إن شرط عليه التمتع فقرن جاز، وإن أفرد كان أولى.

⁽۱) الأصح من القولين في المذهب ما صححه المؤلف وهو: عدم جواز البناء على حج الميت؛ لأنه عبادة يفسد أولها بفساد آخرها، فإذا لم يجز له البناء على فعل نفسه، فأولى ألا يجوز لغيره البناء على فعله. ينظر: العزيز شرح الوجيز، الرافعي، (۳/ ٣٢٣)، والمجموع، للنووي، (٧/ ١٢٢).

⁽٢) في نسخة (ج): وإن.

⁽٣) الأصح من القولين في المذهب هو: وجوب رد شيء من الأجرة؛ لأنه استأجره لعمل، وقد نقص منه، فصار كما لـو استأجره لبناء أذرع فنقص منها. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣١٧/٣)، والمجموع، للنووي، (٢٤/٧ - ١٢٥).

⁽٤) في نسخة (ج): والتمتع.

⁽٥) في نسخة (ج): والدم.

⁽٦) في نسخة (ب) ونسخة (ج): شرط.

الباب التاسع باب الهدى

وهو على ثلاثة أضرب، أحدها: دم الجُبْران كدم الطيب، واللَّبس، (١) وجزاء الصيد، ودم التمتع، (والقران)، (٢) وقد ذكرناه في مواضعه، والثالي: الهدي المنذور، والثالث: المتطوع به.

١ – فصل

والمنذور على ضربين: مُعَيَّن ومطلق (٣) فإذا كان مُعَيَّن بالبلد (٤) الذي عَيَّن ذبحه فيه من الحل والحرم، وزال مِلْك (٥) الناذر عنه، ولم يأكل من لحمه، وإن أكل منه ضمن قيمته، وشارك بها من وجب عليه هدي، وقيل: يتصدق بها، وقيل: يشتري بها اللحم ويُفَرِّقه، (٦) وإن تلف لم يضمنه، وإن أُثْلِف ضمنه بأكثر الأمرين من قيمته، وقت الإتلاف، أو مثله (٧) وقت الذبح، وإذا ولدت تَبعها الولد، ولم يشرب الناذر من لبنها إلا ما فَضُل (٨) من الولد، وإن مات الولد جاز له شرب الجميع، وله أن يركبها عند الحاحة،

- (١) في نسخة (ب): واللباس.
- (٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ب).
 - (٣) في نسخة (ب): مطلق ومقيد.
 - (٤) في نسخة (ب): البلد، وهو تحريف.
 - (٥) في نسخة (ج): ملكه، وهو تحريف.
- (٦) الأصح من الأوجه في المذهب هو أنه يضمن قيمة اللحم، كما لو أتلفه. ينظر: العزير شرح الوجيز، للرافعي، (٦) الأصح من الأوجه في المذهب هو أنه يضمن قيمة اللحم، كما لو أتلفه. ينظر: العزير شرح السوجيز، للرافعي، (١٠٦/١٢).
 - (٧) (تراجع في نسخة (ج): غير واضحة.)
 - (٨) في نسخة (ب) ونسخة (ج): يفضل.

وأن يأخذ من صوفها إن (١) كان يضرُّ بها (٢) تبقيته إلى وقت الذبح، وإن عَطَب (٣) قبل بلوغ الحرم ذبحه مكانه للضرورة، وخلَّى بينه وبين المساكين، وإذا كان المنافر مطلقاً أجزأه ما يقع عليه اسم الهدي من تمرة، أو بيضة، أو ثوب، أو عبد، وقيل: ينصرف إلى الهدي الشرعي، وأقلَّه شاة. (٤) وإذا (٥) قلنا بالوجه الأول: لم يختص بالحرم، وإذا قلنا بالثاني: اختص به، وإذا وجب عليه شاة جاز أن يشارك غيره في بَدَنَة، أو بقرة (٦) فيقع عنه سبعها، سواء قصد شريكه اللحم، أو الهدي، (٧) ومن نذر بَدَنَة نحيّر بينها، وبين بقرة، وبين سبعة (٨) من الغنم على أحد القولين،

(٣) العَطَب هو: الهلاك، وعَطَبُ الهدي هو: هلاكه، وقد يُعبَّر به عن آفة تعتريه تمنعه من السير، فيُنْحر، وهو المراد هنا. ينظر: المجموع، للنووي، (٨/ ٣٣٦)، ومادة عطب من لسان العرب، لابن منظور، (٩/ ٢٦٥)، المصباح المنير، للفيومي، ص٥١٥.

(٤) الأصح من القولين في المذهب هو: أن النذر إذا أطلق حمل على أقل واجب الشرع وأقل ما يجزئ في الهدي والأضحية هو ذبح شاة، وعلى هذا القول اختص ذبحه في الحرم. ينظر:العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١٢/ ٠٠٠)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٥٩٤).

- (٥) في نسخة (ج): فإذا.
- (٦) في نسخة (ج): بقرة أو بدنة.
- (٧) في نسخة (ج): الهدي أو اللحم.
 - (٨) في نسخة (ب): سبع.

⁽١) في نسخة (ج): إذا.

⁽٢) في نسخة (ج): يضرها.

وكان على الترتيب في القول الآخر (١) كما ذكرناه في إفساد (٢) الحج، وقيل: تلزمه البدنة قولاً واحداً، (٣) وإذا عين المنذور المطلق في بميمة تَعيَّنت فيه، إلا أنه لا يتبعها وَلَدها، (٤) وإن تلفت فالواجب في ذمته. (٥)

٢ – فصل

والهدي المتطوع به باق على ملك صاحبه لا يضمنه بالتلف، ولا بالإتلاف، وله أن يأكل منه، ويستحب أن يأكل النصف، ويتصدق بالنصف، وقيل: يأكل الثلث، ويتصدق بالثلث، (٦) ويجب (٧) أن يتصدق بجزء منه وإن قَلَ،

(١) نهاية الورقة: (٧٠/ ج).

(٢) في نسخة (ب): فساد.

(٣) الأصح في المذهب هو: أنه إن وجد الإبل لم يجز له العدول عنها، وإلا جاز العدول عنها إلى بقرة، فإن لم يجد ف إلى سبع من الغنم، فتكون هذه الخصال على الترتيب لا على التخيير. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١٢/ ٣٩٨)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٢٦٤).

- (٤) الأصح في المذهب هو: أنه يتبعها ولدها، فيكون ملكا للفقراء، كما لو ولدت الأمة المباعة في يد البائع ثم هلكت، فإن الولد يكون للمشتري. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١٢/ ١١٣)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٣٤٧).
 - (٥) في نسخة (ج): في ذمته كما كان.
- (٣) الأصح من القولين في المذهب، وهو الجديد واختلفوا في التعبير عنه، فمنهم من نقل عن الشافعي أنه قال: يأكل الثلث ويتصدق بالثلث على المساكين، ويهدي الثلث على الأغنياء، ويتصدق بالثلثين، ومنهم من نقل عنه أنه قال: يأكل الثلث، ويتصدق بالثلث على المساكين، ويهدي الثلث على الأغنياء، ولو تصدق بالثلثين كان أفضل، قال الرافعي: ويشبه ألا يكون اختلاف في الحقيقة، بل من اقتصر على التصدق بالثلثين ذكر الأفضل، أو توسع فعد الهدية صدقة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١٢/ ١١)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٣٩٢).

فإن أكل الجميع ضمن القَدْرَ المستحب على أحد الوجهين وهو: النصف، أو الثلث، (١) والقَدْرَ المجزئ (منه) (٢) على الوجه الآخر، (٣) (٤) ويستحب للمُهدي أن يُقلِّد (٥) الإبل والبقر نعلين، ويُشْعرها (٦) من (٧) صفحة سنامها الأيمن بشفرة، (٨)(٩)

- (١) في نسخة (ب): والثلث.
- (٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٣) في نسخة (ب): القول الآخر، وهو تحريف.
- (٤) الأصح في المذهب هو: أنه يضمن القدر المجزئ منه، أو ما ينطلق عليه الاسم. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٢/ ١٠٩)، والمجموع، للنووى، (٨/ ٣٩٣).
- (٥) القلادة هي: ما جعل في العنق، يكون للإسان، والفرس، والكلب، والبدنة التي تهدى ونحوها، وتقليد البُدن هو: أن يجعل في عنقها شعار وهو عبارة عن قطعة من الجلد ليُعلم به أنها هدي فيكف الناس عنها. ينظر: مادة قلد من لسان العرب، لابن منظور، (١١/ ٢٧٦)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٢٦٥.
- (٦) المراد بالإشعار هنا: أن يضرب جانب سنامها الأيمن بحديدة وهي باردة مستقبلة القبلة فيدميها ثم يلطخها بالدم، ليعلم أنها هدي فتتميز، وأصل الإشعار العلامة، وسمي هذا إشعاراً؛ لأنه علامة على الهدي، وكل شيء أعلمت بعلامة فقد أشعرته. ينظر: المجموع، للنووي، (٨/ ٣٢٣)، والتنبيه للشيرازي، وبهامشه تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي، ص ١٣٠، ومادة شعر من المصباح المنير، للفيومي، ص ١٦٤ ١٦٥.
 - (٧) في نسخة (ب) ونسخة (ج): في.
 - (٨) في نسخة (ج): شفرة.
- (٩) الشَّفرة بالفتح هي: السكين العريضة. ينظر: مادة شفر من لسان العرب، لابن منظور، (٧/ ١٥٠)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١٦٥.

ويَسْلُت (١) [عنها] (٢) الدم بإصبعه، وأن يُقلِّد الغنم آذان القِرَب، (٣) وأطراف النِّعَال ولا يُشْعرها. (٤) (٥)

(۱) السَّلْت هو: التنحية والإزالة، يقال سلت دم البدنة أي: أزاله وأماطه، وسلتت المرأة الخضاب عن يدها إذا أزالته وألقته. ينظر: النظم المستعذب، للركبي، (۱/ ۲۱۰ - ۲۱۳)، ومادة سلت من لسان العرب، لابن منظور، (٦/ ٣٢٠).

(٣) الغنم لا تقلد النعل لأنها ضعيفة يثقل عليها حملها بل تقلد خُرب - بضم الخاء وفتح الراء - القِرب وهي: عراها و آذانها. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٥٥١)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٣٢٢).

- (٤) في نسخة (ج): تشعر.
- (٥) السبب في عدم إشعار الغنم هو: ضعفها؛ ولأن كثرة شعرها وصوفها يمنعان من ظهور الدم. ينظر: المهذب، للشيرازي، (٢/ ٨٢٤)، والعزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٣/ ٥٥١).

⁽٢) ما بين المعقوفتين في نسخة (أ) ونسخة (ب): عليها، وهو تحريف، والصواب ما أثبته من نسخة (ج).

الباب العاشر باب الأضحية

والأضحية سُنَّة لا (١) تجب إلا بالنذر، وحكم المنذور المطلق، والمعين (٢) حكم المنذور المعين، والمطلق من الهدي كما ذكرناه في الباب قبله، وإنما يفارقه (٣) في شيء واحد، وهو: أن الهدي يختص بالحرم (٤) [إلا] (٥) هدي المُحْصَر في الحِلِّ، والأضحية تجوز في سائر البقاع، وأفضل الأضحية البدنة، ثم البقرة، ثم الجَذَعة من الضأن، والثنية من العز، ولا يجزئ ما دونه، [ولا يجزئ] (٦) من الإبل إلا الثني والثنية، (٧) وهو: ما دخل في السنة السادسة، ولا (يجزئ) (٨) من البقر إلا الثني والثنية، (٩) وهو: ما دخل في السنة الرابعة، (١) (والجذع من الضأن ما استكمل ستة أشهر، (١١)

- (١) في نسخة (ج): ولا.
- (٢) في نسخة (ج): المعين والمطلق منها.
 - (٣) نهاية الورقة: (٣٨/ ب).
 - (٤) نهاية الورقة: (٤٧ أ).
- (٥) في نسخة (أ): غير واضح، وقد أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) ونسخة (ج).
 - (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ)، وقد أثبته من نسخة (ب) ونسخة (ج).
 - (٧) في نسخة (ج): أو الثنية.
 - ($^{(A)}$ ما بين القوسين ساقط من نسخة ($^{(A)}$).
 - (٩) في نسخة (ج): أو الثنية.
- (١٠) الأصح في المذهب خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أن الثني من البقر ما استكمل سنتين ودخل في الثالثة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١٢/ ٦٣)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٣٦٥– ٣٦٦).
- (١١) الأصح من الأوجه في المذهب خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أن الجذع من الضأن ما استكمل سنة وطعن في الثانية، أو أجذع أي سقطت سنه قبل تمام السنة. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١٢/ ٣٣)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٣٦٥).

والثني من المعز ما استكمل سنة واحدة (١))، (٢) وكلما كان أسمن فهو أفضل، وأفضل ألوالها البيضاء، ثم العفراء، (٣) (٤) ثم السوداء، (٥) ولا يجزئ منها المعيب بعيب ينقص اللَّحم، إلا أنه إن (٦) نذر ذبحها [للمساكين] (٧) لزمه ذلك، وإن (٨) لم تكن أضحية، ويجزئ الذكر، والأنثى أوْلى إذا تساويا في اللحم، (٩) ويجزئ الأَجَمُّ (١٠) و الأقرن أوْلى، ولا تجزئ العمياء، ولا العوراء، ولا العرجاء عرجاً يمنعها السير، ولا مقطوعة الأُذُن من أصلها، ولا مكسورة الأسنان كسراً يمنعها العَلَف،

(۱) الأصح من الوجهين في المذهب خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أن الثني من المعز ما استكمل سنتين. ينظر: العزيــز شرح الوجيز، للرافعي، (۱۲/ ٦٣)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٣٦٦).

- (٢) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
 - (٣) في نسخة (ج): الصفراء.
- (٤) العفراء هي: البيضاء ليست شديدة البياض، والعُفْر من الظباء هي: التي تعلو بياضها حمرة، وتكون مع ذلك قصار الأعناق، وهي أضعف الظباء عدواً، العفراء من الضأن هي: التي لا يصفو بياضها. ينظر: الزاهر، لأبي منصور الأزهري، ص ٢٧٢، والنظم المستعذب، للركبي، (١/ ٢١٧)، ومادة عفر من لسان العرب، لابن منظور، (٩/ ٢٨٣).
- (٥) قال النووي: أفضلها البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء وهي التي لا يصفو بياضها ثم البلقاء وهي التي بعضها أبيض وبعضها أسود ثم السوداء. ينظر: المجموع، للنووي، (٨/ ٣٦٩).
 - (٦) في نسخة (ج): إذا.
 - (٧) في نسخة (أ): لمساكين، وهو تحريف، والصحيح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ب) وفي نسخة (ج).
 - (٨) في نسخة (ب): فإن.
- (٩) الأصح في المذهب خلاف ما قطع به المؤلف وهو: أن الذكر أفضل من الأنثى، لأن لحمه أطيب وأفضل. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (١٢/ ٧٣)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٣٦٩).
- (١٠) الأَجَمَ هو: الذي لا قرن له. ينظر: مادة جمم من لسان العرب، لابن منظور، (٢/ ٣٦٧)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٦١.

ويكره المقطوعة طرف الأُذُن، والتي تَنْقِب (١) (٢) أُذُهَا، والعرجاء التي يمكنها السير، والهَتْماء (٣) التي يمكنها العلف، ويجزئ ذلك كله، ويستحب لمن أراد أن يضحي نذراً أو تطوعاً ألا يأخذ من شعره وظُفْره في عشر ذي الحجة، وأوَّل وقت الأضحية، وسائر الهدايا بعد طلوع الشمس من يوم الأضحى (٤) بقدر ركعتين وخطبتين، وآخر وقتها آخر أيام التشريق، فإن فات قضى المنذورة، وفرَّق لحمها على الفقراء، ولم يقرض التطوع، ويستحب أن يسمي الله تعالى على الذبيحة، ويصلي على محمد صلى الله عليه وسلم، ويقول: ((اللهم منك وإليك، (٥) فتقبل (٦) منى))، (٧)

- (٤) في نسخة (ب): النحر.
- (٥) في نسخة (ج): إليك ومنك.
 - (٦) في نسخة (ب): تقبل.
- (٧) أخرجه مسلم بمعناه من حديث عائشة، (ص ٨٧٦، كتاب الأضاحي، باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل والتسمية والتكبير، برقم: (١٩٦٧))، والحديث جاء بنفس اللفظ تقريباً من حديث ابن عباس، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، (١١/ ١٥٠)، وقال عنه الهيثمي: فيه عبد الله بن خراش، وثقه ابن حبان وضعفه جماعة. ينظر: مجمع الزاوئد، للهيثمي، (٤/ ٢٣).

⁽١) في نسخة (ب): التي شقت، وفي نسخة (ج): والذي تنقب.

⁽٢) النَّقب هو: التَّقْب والخَرْق، والشاة التي تُنْقب أذنها أي: تُثقب وتُخرق. ينظر: مادة نقب من لسان العرب، لابن منظور، (٢/ ٩٤)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٣١٩.

 ⁽٣) الهتماء هي: التي انكسرت ثناياها من أصولها وانقلعت. ينظر: مادة هتم من لسان العرب، لابن منظور، (٢٦/١٥-٢٧)،
 والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١١٦٨.

وأن يتولاه بنفسه (١) أو يحضره إن استناب غيره فيه، ولا يستنيب إلا بالغاً مكلفاً مسلماً، وإن استناب فيه كافراً (٢) أو صبياً أو مجنوناً جاز، وإذا ذبح أضحية الغير بغير إذنه أجزأه (٣) عنه، وضمن أرش (٤) ما نقص بالذبح، واشترى بالأرش شاة إن أمكن، وإن لم يمكن شارك (به من وجب عليه بعض هدي، وقيل: يتصدق به، وقيل): (٥) يشتري به اللحم ويفرقه. (٦) ويستحب أن يذبح البقر والغنم (٧) مضجعة، (٨)

- (١) نهاية الورقة: (١٧/ ج).
- (۲) إن استناب كافراً كتابياً جاز، ولا يجوز أن يوكل وثنياً ولا مجوسياً ولا مرتداً. ينظر: العزيز شرح السوجيز، للرافعي،
 (۲/ ۷۷)، والمجموع، للنووي، (۸/ ۳۸۰).
 - (٣) في نسخة (ب) ونسخة (ج): أجزأ.
- (٤) الأرش هو: البدل، وأصل الأرش هو: الإفساد والخصومة، يقال: أرشت بين القوم إذا أفسدت بينهم، ثم استعمل في نقصان الأعيان، لأنها سبب للأرش وهي الخصومة، ولذلك سمي ما يأخذه المشتري من البائع إذا اطلع على عيب أو نقص في السلعة أرشاً؛ لأن المشتري إذا وقف على العيب وقع بينه وبين البائع خصومة، وكذلك سميت دية الجراحات أرشاً؛ لأنها تؤدي إلى الخصومة فليس لها في الشرع قدر معلوم. ينظر: النظم المستعنب، للركبي، (١/ ٢٥٠)، ومادة أرش مسن لسان العرب، لابن منظور، (١/ ٢٥٠)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١٢.
 - (٥) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٦) الأصح من الأوجه في المذهب هو: أنه يشتري بالأرش شقصاً من هدي أو أضحية أي يشارك غيره في ذبح هدي أو أضحية ولا يجوز إخراج القيمة كما لا يجوز إخراجها في الأصل بدل عن الأضحية. ينظر: العزير شرح الوجيز، الرافعي، (١٢/ ٩٣ و ٩٧)، والمجموع، للنووي، (٨/ ٣٣٨ ٣٣٩ و ٣٤٢).
 - (٧) في نسخة (ج): الغنم والبقر.
- (٨) الإضجاع هو: الاستلقاء ووضع الجنب بالأرض، يقال أضجع الشاة إذا جعلها مستلقية ووضع جنبها بالأرض. ينظر: مادة ضجع من لسان العرب، لابن منظور، (٨/ ٢٢)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ١٨٥.

وينحر الإبل قياماً معقولة، (١) فإن خالف [فذبح] (٢) الإبل ونحر البقر [والغنم] (٣) أجزأ.(٤)

(١) عَقْل البعير هو: أن تثني وظيفه - والوظيف هو الساق من الإبل والخيل وغيرها - مع ذراعه فتشدها جميعاً في وسط الذراع بحبل. ينظر: مادة عقل من المصباح المنير، للفيومي، ص ٢١٩، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ١٠٣٤.

- (٢) في نسخة (أ) ونسخة (ب): وذبح، والأصح ما أثبته بين المعقوفتين من نسخة (ج).
 - (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ) ونسخة (ب) وقد أثبته من نسخة (ج).
 - (٤) في نسخة (ب): أجزأه.

الباب الحادي عشر باب الوليمة والعقيقة (١)

الدماء المسنونة ثلاثة، وهي الهدي المتطوع به، والوليمة، والعقيقة، فأما (٢) الهدي المتطوع به فقد (٣) ذكرناه، وأما الوليمة فهي مستحبة للعُرْس شاة سليمة من العيوب، يترع لحمها من العظم، ولا يكسر، ويفرق اللحم على الفقراء، ويطبخ منه ويُطعم، وأما العقيقة فيستحب أن تذبح بعد الولادة في اليوم السابع، أو قبله، عن الغلام شاتين، وعن الجارية شاة (واحدة)، (٤) ويفعل بها ما ذكرناه في شاة الوليمة، (٥)

-

(۱) أصل العقيقة في اللغة هو: الشعر الذي يكون على رأس المولود حين يولد، وإنما سميت تلك الشاة التي تذبح في تلك الحال عقيقة لأنه يُحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح، والعق في الأصل: الشق والقطع، وسميت الشعرة التي يخرج المولود من بطن أمه وهي عليه عقيقة، لأنها إن كانت على رأس الإنسي خلقت، وإن كانت على البهيمة فإنها تُنسلُها، وقيل للذبيحة عقيقة لأنها تذبح فيشق حلقومها ومريئها وودجاها قطعاً كما سميت ذبيحة بالذبح وهو الشق. ينظر: مادة عقق من لسان العرب، لابن منظور، (٩/ ٣٢٤ - ٣٢٥)، والمصباح المنير، للفيومي، ص ٢١٨.

واصطلاحاً هي: اسم لما يذبح عن المولود في اليوم السابع من ولادته، عند حلق شعره، هذا من باب تسمية الشيء باسم سببه أو ما جاوره، لأن الشعر يحلق إذ ذاك. ينظر: البيان، للعمراني، (٤/ ٣٦٤)، وكفاية الأخيار، للحصيني، المنهج القويم، لابن حجر الهيتمي، (١/ ٥٧٥)، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، للخطيب الشربيني، (١/ ٥٧٥).

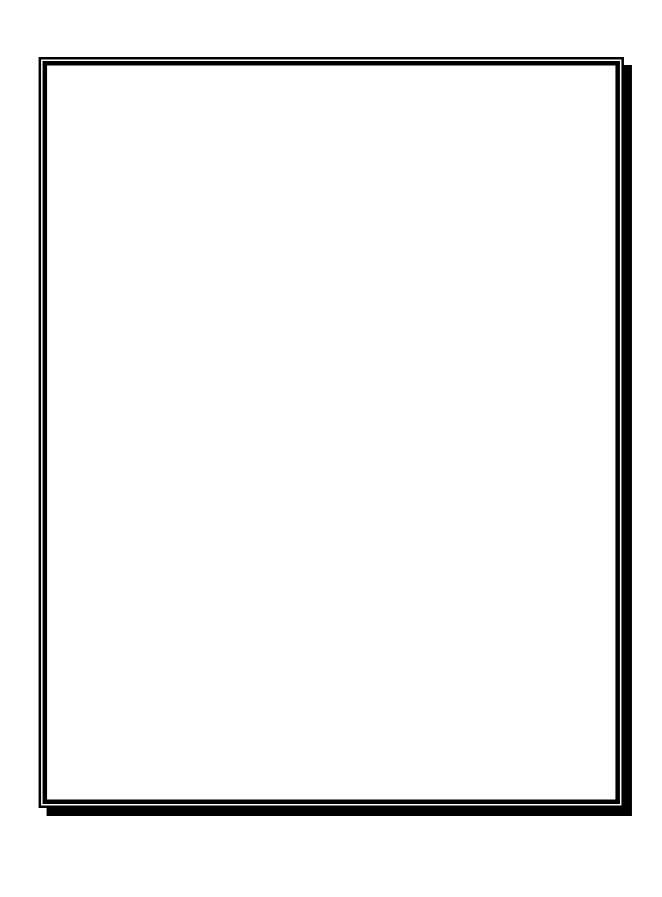
- (٢) في نسخة (ج): وأما.
- (٣) في نسخة (ب): وقد.
- (٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة (ج).
- (٥) الصواب أنه يفعل بشاة العقيقة من تفريقها والأكل منها ما يفعل بشاة الأضحية، وأما شاة الوليمة فلم يذكر الأصحاب عنها شيء، والله أعلم. ينظر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (٨/ ٣٤٤ ٣٤٥، و ١١٨ /١١)، والمجموع، للنووي $(\Lambda/ 11)$ ، و $(\Lambda/ 11)$.

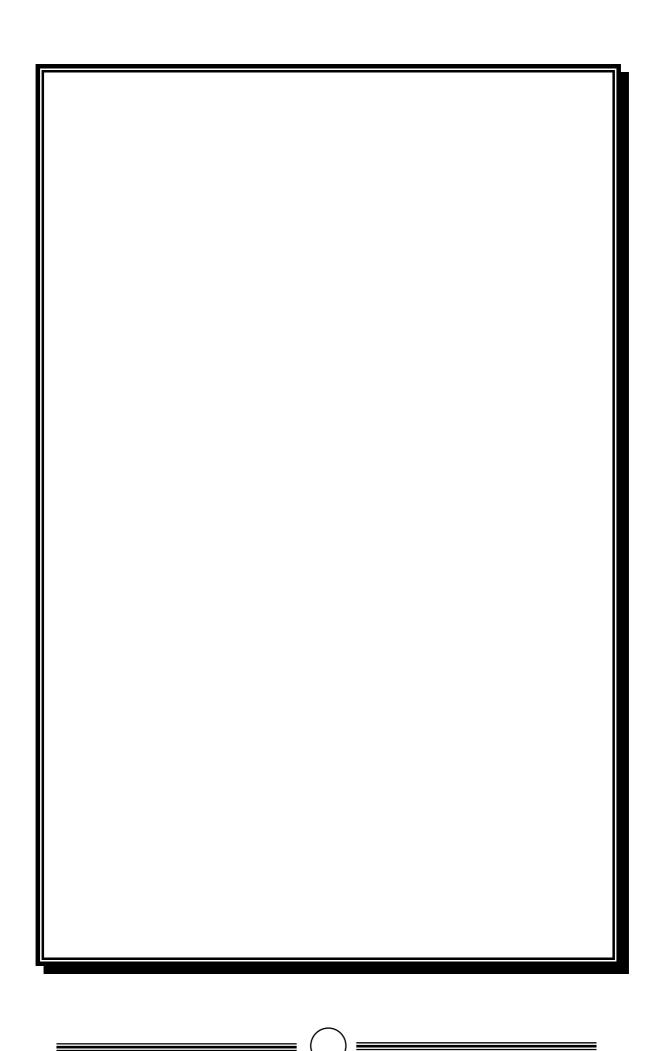
ويستحب إذا ذبح عن العقيقة أن يحلق رأس المولود عُقَيْبه، (١) ويُسمِّي الله تعالى على الله الذبح، ويقول: ((اللهم لك وإليك عقيقة فلان)) (٢). [تم ربع العبادات بحمد الله وعونه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله]. (٣)

⁽۱) يستحب عند حلق رأس المولود أن يتصدق بوزن شعره ذهباً فإن لم يفعل ففضة، سواء فيه الـذكر والأنثـــى. ينظــر: العزيز شرح الوجيز، للرافعي، (۱۲/ ۱۱۹)، والمجموع، للنووي، (۸/ ۱۱۳ ـ ۱۱۶).

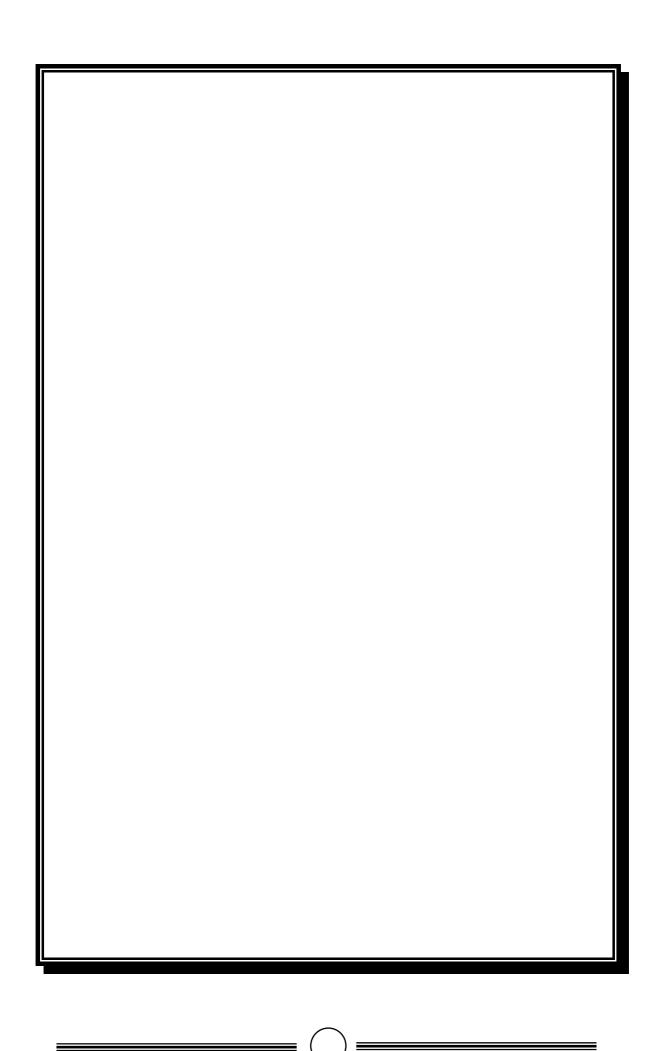
⁽۲) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه من حديث عائشة رضي الله عنها، ((2 \ 77)، كتاب العقيقة، باب العقيقة، بـرقم: (۲ 77))، وأبو يعلى في مسنده من حديث عائشة أيضاً، (7 \ 7)، برقم: (7 \ 7)، قال الهيثمي عن رواية أبي يعلى فإتي لم أعرفه، ينظر: مجمع الزوائد للهيثمي، (2 \ 7)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى من حديث عائشة أيضاً، ((7 \ 7)، باب ما جاء في العقيقة وحلق الرأس والتسمية، بـرقم: (7 \ 7))، وصححه الألباتي، ينظر: إرواء الغليل، للألباتي، (2 \ 7).

⁽٣) ما بين المعقوفتين ساقط من نسخة (أ)، وقد أثبته من نسخة (ب)، وفي نسخة (ج): تمت العبادات والله الموفق، منتصف الورقة: (٢٧/ ج)، والورقة: (٤٨/ أ)، والورقة: (٣٩/ ب).





{	} -
{	} -
{	} -
{	} -
{	}
{	} -
	} -
	{
	} -
{	} -
{	} -
{	} -

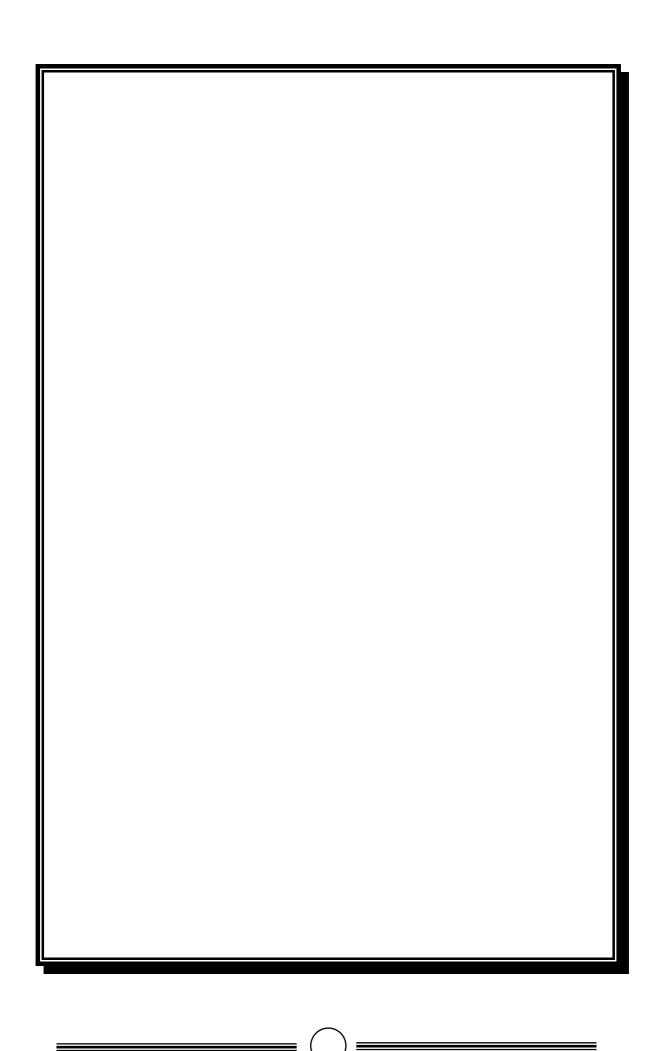


(()) -
)) -
(()) -)) -
(()) - .((
(()) -)) -
(()) -
(()) -)) -)) -

(()) -
(()) -)) -
(()) -)) -)) -
(()) -)) - (()) -
(()) -

(()) -
(()) -
)) -
((
)) -
((
)) -
((
(()) -
)) -
((
)) -
	((
)) -
	((
(()) -
(()) -
(()) -
)) -
((
(()) -
(()) –
)) -
	((

)) -
	(()) -
((
(()) -
)) -
((
(()) -
)) -
	((
(()) -
)) :
//	<i>))</i> ·
	((



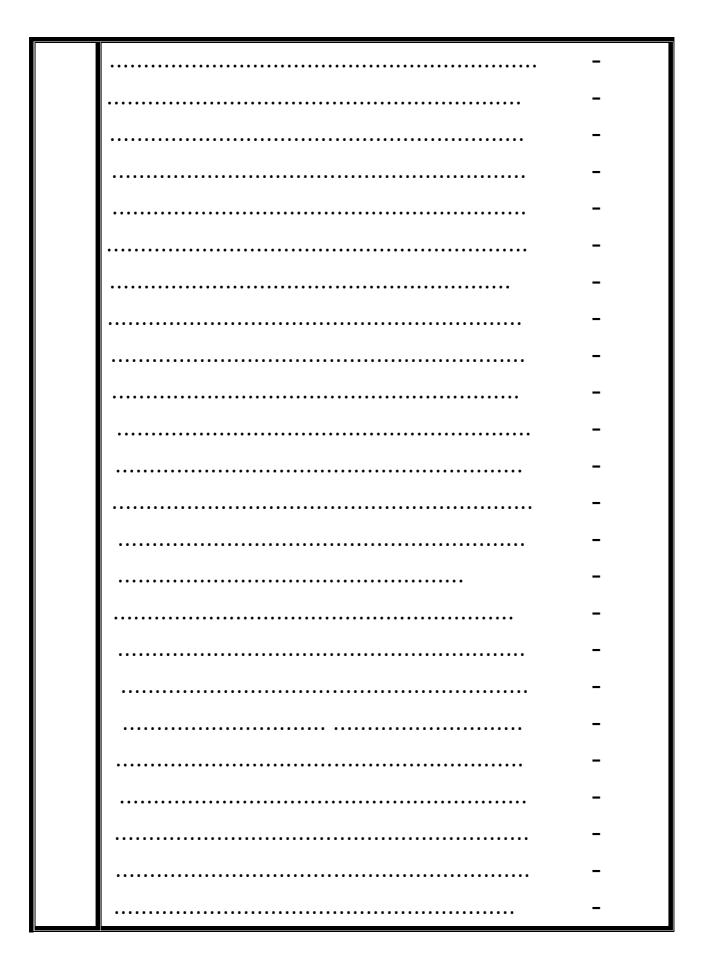
	-
•••••	-
	-
	-
	-
•••••	-
••••••	-
	-
	-
	-
	-
	-
	-
••••••	-
	-
	-
•••••	-
••••••	-
	-
•••••	-
•••••••	-
	-

•••••••••••	-
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••	-
	-
	-
••••••	-
	-
	-
	-
••••••	-
•••••	-
••••••	_
••••••••••••	_
	_
	_
	_
	_
	_
	_
•••••	-
	-
	-
	-
	-

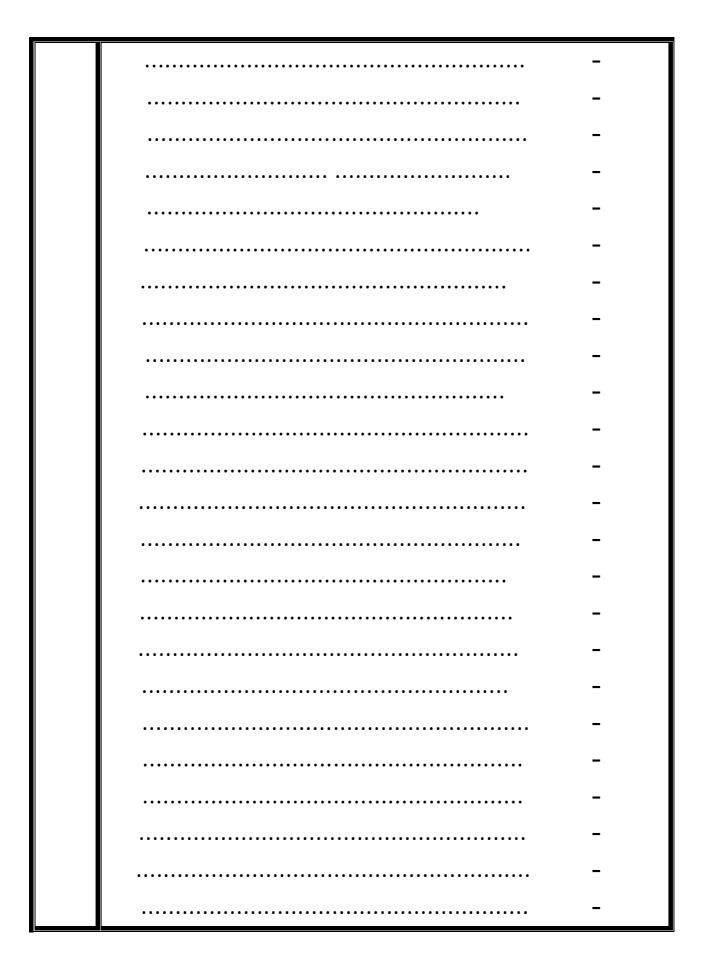
••••••	-
	-
	-
	-
	-
•••••	-
	-
	-
	-
•••••	-
	-
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••	_
	_
	_
	_
	_
	_
	-
•••••	-
	-
	-
	-
	-

••••••	-
	-
	-
	_
•••••	-
••••••	-
	-
•••••••	-
••••••••••••	-
	-
••••••	_
	_
	_
	_
	_
	-
	-
	-
	-
	-
	-
	-
••••••	-

•••••••••••••••••	-
•••••	-
	-
	-
••••••••••••	-
•••••	-
	-
•••••	-
	-
•••••	-
	-
••••••	-
	-
	-
	-
•••••••••••••	-
••••••	-
••••••	_
•••••	-
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••	-
•••••	_
••••••	_
•••••	-
•••••	



••••••	-
	-
	-
••••••	-
•••••	-
••••••	-
	-
•••••••	-
•••••	-
••••••	_
	_
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••	_
	_
	_
•••••	_
•••••	-
	-
•••••	-
	-
	-
••••••	-
	-
••••••	-

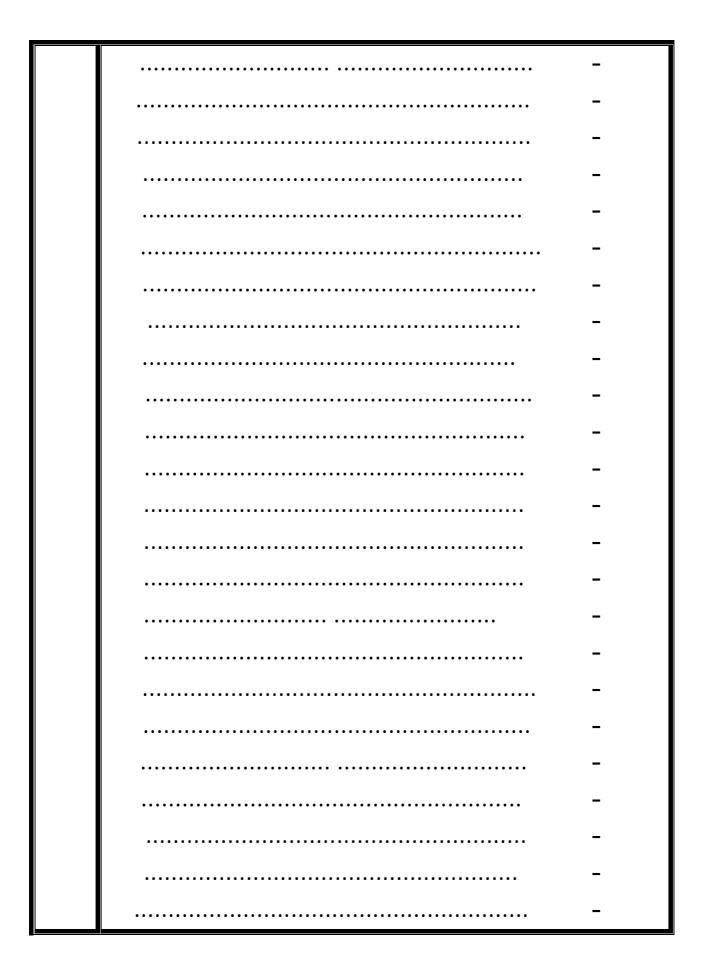


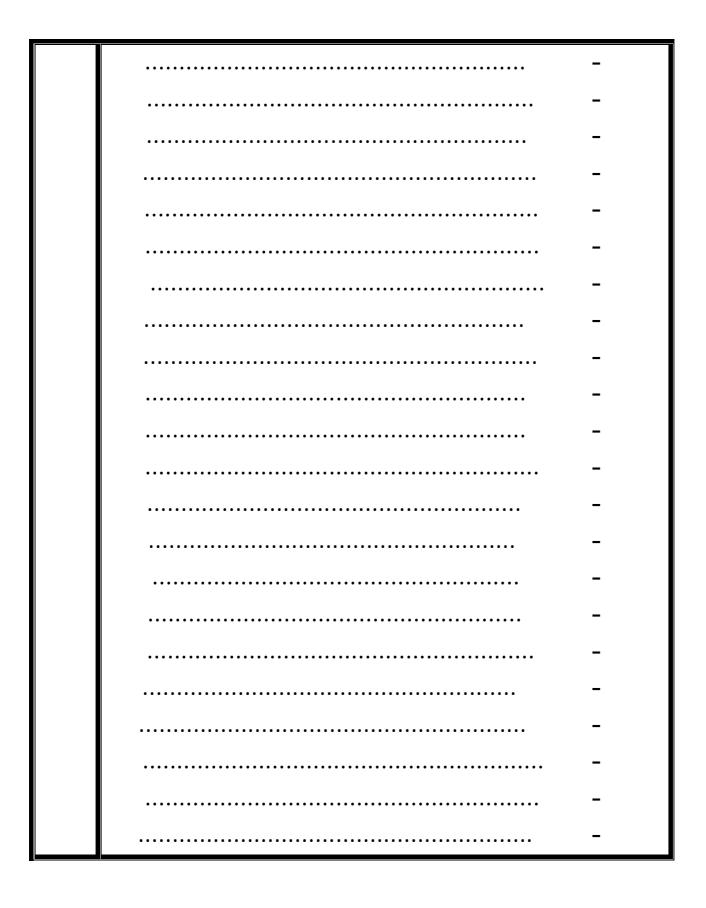
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	_	-
										•••••				•••••		•••••						

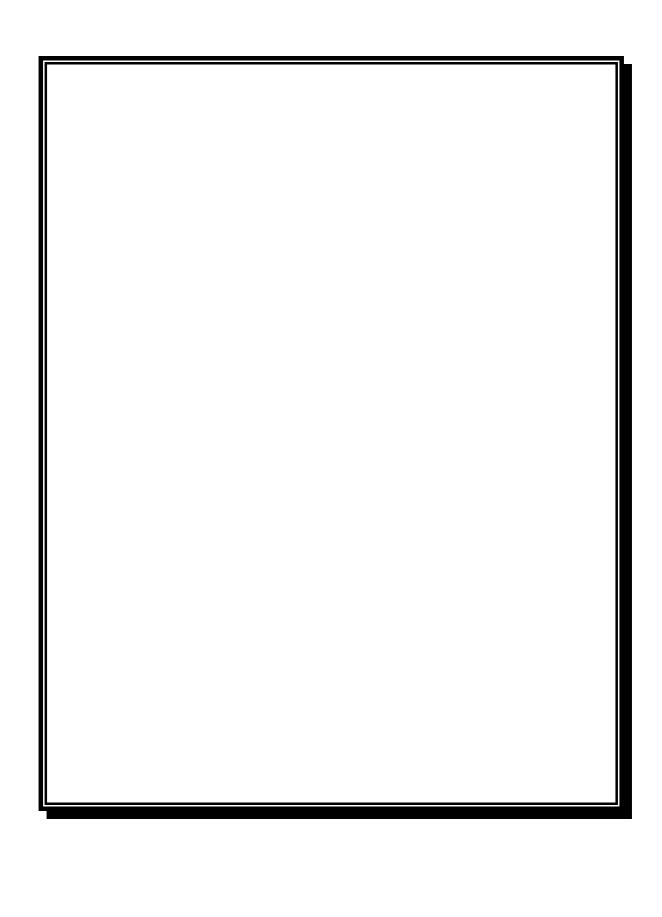
••••••	-
•••••	-
	-
••••••	-
••••••	-
	-
	-
••••••	-
•••••	-
•••••	-
••••••	_
	_
••••••	_
	_
•••••	_
•••••	-
	-
	-
	-
	-
	-
	-
•••••	-

-	_	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	_	
					•••••		•••••	•••••		••••••	•••••	•••••	•••••	•••••	•••••	••••••	••••••	••••••	••••••		•••••••••••	

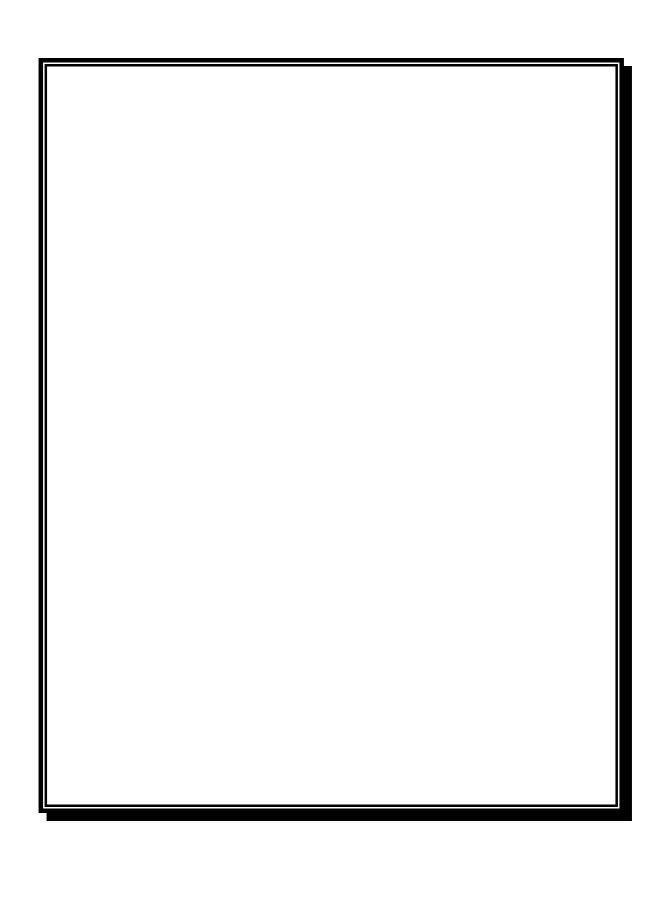
	-
	-
•••••	-
	-
•••••	-
•••••	-
	-
•••••	-
•••••	-
•••••	-
•••••	-
••••••	_
	_
	_
	_
	_
•••••	_
•••••	-
	-
•••••	-
	-
	-
	-







 _	
	-
	-
	-
	-
•••••	-
	-
•••••	-
	-
•••••	_
•••••••••••	<u>-</u> _
	_
	_
	_
•••••	_
	_
	_
	-
	-
	_



) (

• • • :

ш п () • • • • • • • •

• • • 1 1

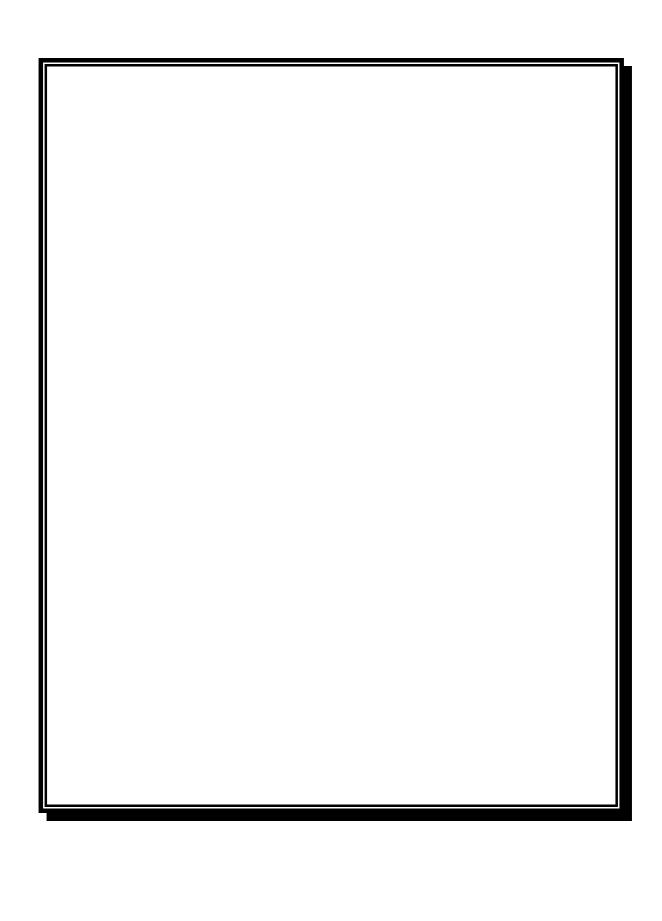
• • •

• / 1)).

• • • • • •

• • • • • • •

• •



••••••
······································
······:
······································
······································
······································
······:
······································
······································
······································
:

	:
·····	:
	:
	:
	:
	:
	:
	•
······································	:
	:
	:
	:
	:
	:
	:
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••	
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••	
••••••	
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••	
	•
	:
	:
•••••	:

		:
	:	
	:	
	:	
	:	
	:	
		:
	:	
	:	
•••••••	:	
	:	
	:	
	:	
	:	
	:	
	:	
	:	
	:	
	•	
	:	
	:	
	:	
	:	
	:	
	•	

	:	
	:	
	:	
	:	
	:	
	•	
	:	
	:	
	:	
	:	
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••	:	
	:	
	:	
••••••		
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••		
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••		
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••		
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••	•	
	:	
	:	
	:	
	:	
	:	

:
:
······································
:
··· :
············· :
:
······································
······································
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••

	:
	:
	:
	:
••••••••••••	:
	:
•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••	
	:
•••••	:
	•
••••••	·
<u> </u>	· :
<u></u>	: : :
<u></u>	·
	: : : : :
	: : : : :
	: : : : : :
	: : : : : :

··············:
······································
:
······ <u>·</u>
·······:
······································
······································
:
:
······:
······::
···········::
······::
······································
······································
······································

••••••